



رابطة العالم الإسلامي

الأمانة العامة - مكة المكرمة

مؤتمر مكة المكرمة الرابع

(الأمّة الإسلاميّة في مواجهة التحديات)

بقاعة المؤتمرات

مبنى الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي

في الفترة من ٢ - ٤/١٢/١٤٢٤ هـ - ٢٤ - ٢٦ يناير ٢٠٠٤ م

# الأمة الإسلامية في مواجهة التحديات

مؤتمر مكة المكرمة الرابع  
الذي عقدته رابطة العالم الإسلامي

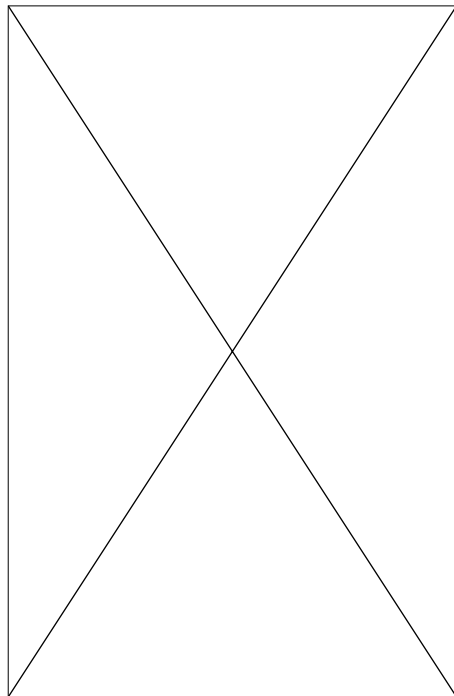
خلال الفترة: ٢-٤/١٢/١٤٢٤هـ

الموافق: ٢٤-٢٦/١/٢٠٠٤م

صفحة أبيض

أولاً  
التحديات الثقافية والإعلامية  
وحدة الأمة الإعلامية

صفحة أبيض



صفحة أبيض

# مشاريع عملية في مجال وحدة الأمة الإسلامية

إعداد:  
د. عبد الرحيم عويس



صفحة أبيض

## بسم الله الرحمن الرحيم

### ١- التشتت الثقافي وجغرافية الانبعث :

في كل القرون كان اليهود موزعين في الأرض وحتى في تلك الفترات القليلة جداً والتي كانت لهم فيها شبه دولة مثل أيام يوشع<sup>(١)</sup> (فتى موسى) عليهما السلام - أو كانت لهم فيها دولة مثل أيام داود وسليمان<sup>(٢)</sup> عليهما السلام - كان اليهود كذلك موجودين بأعداد متفاوتة في عدد من البلاد المسكونة في تلك القرون.

وها هي أرض (ميعادهم المزعوم) قد قامت في عصرنا وها هم يبيدون الشعب الفلسطيني ليستكملوا تحقيق حلمهم في السيطرة العالمية.

ومع ذلك فليس ثمة تخطيط لديهم لترك مواقعهم المتمركزين فيها في أمريكا أو دول أوروبا المختلفة أو بقية دول العالم والتجمع الكامل في فلسطين. فماذا تفيدنا هذه الحقيقة في واقعنا المعاصر.. حضارياً وثقافياً؟.

إن هذه الحقيقة تفيدنا في مواجهتنا الصريحة لواقعنا الممزق سياسياً عبر العالم - أكثريات أو أقليات - فهذا الواقع الذي يأسى له كثير من الناس فيحزنون عليه يمكن أن يتحول إلى وسيلة قوة ويمكن أن يتحول المسلمون إلى أدوات ثقافية فعالة - عبر العالم - إذا ما أحسن توجيهه وتوظيفه سواء من منظمات دولية رسمية أم شعبية كمنظمتي المؤتمر الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي أم من جهات محلية في العالم تكون مؤهلة لكي تمد إشعاعاتها الثقافية والدعوية إلى المحيط القريب منها بحيث تشكل كل منها دائرة ثقافية تتجاذب وتتقارب مع الدوائر الثقافية القريبة منها فتقوي كل منهما الأخرى وتتفاعل معها .

إنني أعترف هنا أن هذا الهاجس خطر لي عندما قرأت هذا النص

(١) انظر سفر يشوع ص ٢٣٧ ط دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط.

(٢) انظر سفر صمويل الأول والثاني ص ٤٥٦ وما بعدها (الإصحاح التاسع عشر وما بعده).

الذي سأنقله من (بروتوكولات حكماء صهيون) مشيراً إلى أنه سواء صحت نسبة سند البروتوكولات إلى اليهود أم لم تصح (وفي رأي أنها صحيحة جداً ويدعمها الواقع المعاصر تماماً) فإن هذا لا يمنعنا من أن نقف طويلاً عند هذه البروتوكولات وأن نعرف مما تقدمه معلومات ثمينة كيف يدار عصرنا من خلال سيادة مركزية سياسية واقتصادية وثقافية في إطار واحد توجهه لصالح الجماعة اليهودية وأهدافها.

إن النص يقول على لسان اليهود - أو الصهاينة واضعي البروتوكولات :

(لقد ضمن الله لنا نحن شعبه المختار His chosen people نعمة التشتت

وفي هذا التشتت الذي يبدو في عيون الناس The gift of the dispersion جميعاً كسبب من أسباب ضعفنا تكمن كل أسباب قوتنا لتتبع منه الآن أسباب قدرتنا على أن نكون نحن سادة العالم كله ولم يبق شئ يحول بيننا وبين أن نبني فوق هذه الأسس التي أرسيناها)<sup>(١)</sup>.

وهكذا يفيدنا هذا النص البروتوكولاتي - أننا في علاجنا للواقع الثقافي الإسلامي يجب أن ننطلق من المتاح والممكن مستفيدين مما هو كائن دون أن نقطع الأمل والعمل للوصول إلى ما ينبغي أن يكون.

وأ تخيل في البداية - أن يقسم المسلمون في العالم إلى قارات ثقافية قد تختلف عن القارات الجغرافية فأنا أزعم مثلاً أن العالم العربي - من وجهة نظري - لا يمكن أن ينقسم آسيوياً وإفريقيياً بل ينقسم إلى كتلة إسلامية ثقافية تملك إرادة التغيير وتحاوله وتسعى إليه وتتقبل الانخراط في سلك العاملين له في إحيائه وإحياء الأمة العربية والإسلامية من خلاله وكتلة أخرى تعيش ظروفاً مضطربة تجعلها لا تستطيع اتخاذ قرار واضح في الوقت الحاضر ومع ذلك فمن الضروري الوقوف بجانب هذه الكتلة لتجاوز واقعها البعيد عن العمل الثقافي الإسلامي عن طريق تشجيع التواصل

(١) بروتوكولات حكماء صهيون، البروتوكول الحادي عشر، الفقرة الأخيرة ترجمة ودراسة علي الجوهري مكتبة ابن سينا.

الثقافي الإسلامي معها من خلال مؤسساتها الثقافية الموجودة والعناصر الشعبية أفراداً وجمعيات والمراكز التقليدية الموجودة فيها.

ونستطيع - بعد ذلك - أن نعد (أفريقيا غير العربية) كتلة ثقافية واحدة ونتعامل معها من خلال منظور الكتلتين اللتين أشرنا إليهما عند حديثنا عن العالم العربي.

وهكذا نفع مع بقية أجزاء العالم من خلال تصور للأرضية الحضارية والخلفية التاريخية لكل منطقة. فمنطقة جنوب شرق آسيا لها خصوصية تختلف في مذاقها وعاداتها الاجتماعية عن العنصر الهندي الإسلامي.

وهكذا - على امتداد الأمة المسلمة - يجب أن تحترم الخصوصيات في إطار الثقافة والحضارة الإسلاميتين وأيضاً ينظر على توحيد القوى ثقافياً على الفعالية وإرادة التوحد لتقود التغيير الشامل في محيطها.

## ٢- خريطة ثقافية للعالم الإسلامي :

ومع ذلك فمن الجدير بالذكر - قبل أن ندخل في التفاصيل - أن نشير إلى أننا ونحن نستفيد من تجربة اليهود أو التجارب الأخرى سوف نلتزم بغاياتنا الإسلامية الكريمة ووسائلنا النبيلة فالغاية عندنا لا تبرر الوسيلة فوسائلنا لا بد أن تكون إنسانية وكريمة مثل غاياتنا ونحن في النهاية أمة الرحمة للعالمين ولا نسعى لكي نكون سادة العالم أو مستغلين له فحسبنا أن نكون دعاة للحق والخير والعدل.

وعندما توضع الخريطة الثقافية سوف يعرف من خلالها الأمراض الثقافية ويعرف بالتالي مناطق القوة الثقافية وتعرف مناطق الضعف وتتخذ الأساليب الممكنة لتنفيذ القوة الأولى وعلاج القوة الثانية.

إننا نرى (مالك بن نبي) ينعى على المسلمين أنهم منذ خمسين عاماً يعرفون مرضاً واحداً يمكن علاجه وهو الجهل والامية، ويعقب على ذلك بقوله: (لكننا اليوم أصبحنا نرى مرضاً جديداً مستعصياً هو - التعامل - وإن

شئنا فقل : الحرفية في التعلم والصعوبة كل الصعوبة في مداواته وهكذا أتيح  
لجيلنا أن يشهد خلال النصف الأخير من القرن العشرين ظهور نموذجين من  
الأفراد في مجتمعنا : أولهما : حامل المرقعات ذو الأطمار البالية، وحامل  
اللافقات العلمية (يعني شهادات الجامعة والدكتوراه) دون علم أو إبداع.

وإذا كنا ندرك سهولة كيف نداوي المريض الأول فإن مداواتنا للمريض  
الثاني لا سبيل إليها لأن عقل هذا المريض لم يتقن العلم ليصيره ضميراً فعلاً  
بل ليجعله آلة للعيش وسلاماً يصعد به منصة البرلمان وهكذا يصبح العلم  
مسخاً وعملة زائفة غير قابلة للصرف وهذا النوع من الجهل أدهى وأمر من  
الجهل المطلق وهو يشكل أكبر خطر نعاني منه أنه العلم غير الموظف.

فلا بد من إزالة هذا المرض ليصفو الجو للطالب العاقل الجاد وعليه فإن  
مشكلة الثقافة لا تخص طبقة دون طبقة بل تخص مجتمعنا كله بما فيه  
المتعلم والصبي الذي لم يبلغ مرحلة التعلم إنها تشمل المجتمع كله من أعلاه  
إلى أسفله)<sup>(١)</sup>.

### ٣- تقويم حصادنا الأكاديمي وتفعيله :

وإذا ذهبنا نترجم كلام مالك بن نبي الى مشروع عملي في ضوء الخريطة  
الثقافية الاسلامية التي ألمعنا إليها فإننا نجد أنفسنا مطالبين بإعادة تقويم  
إجمالي لحصادنا الأكاديمي في القرن المنصرم لنأخذ منه ما يمكن أن يستفاد  
منه - من جانب - ولنقدم من جانب آخر نقداً موضوعياً لمسيرتنا الأكاديمية  
يحملنا على تجاوز مرحلة الوله بالشهادات والألقاب العلمية التي لم يقدم كثير  
من أصحابها إسهاماً حقيقياً في دفع عجلة التقدم حتى في المجالات  
الفيزيائية والزراعية والتكنولوجية فضلاً عن المجالات الانسانية.

ومن جانب ثالث كي نستطيع شق طريق جديد لعلمنا وثقافتنا يجعلنا  
نمزج بين العلم والثقافة أي - بمعنى أوضح - ينزل العلم إلى مستوى  
التطبيق العملي بحيث يصحب كل عمل علمي بمشروع ميداني مهما كان

(١) مالك بن نبي - مشكلة الثقافة ص٧٢، ٧٣ دار الفكر، بيروت (بتصرف).

التخصص الذي ينتسب إليه صاحبه إنسانياً كان أو مادياً ولتقريب الصورة نقول : إن كثيراً من أعمال المستشرقين ثبت أنها كانت موظفة لخدمة أوطان المستشرقين وحضارتهم توطئة عن طريق تقديم الأرضية الثقافية والمعرفية لغزو بلاد المسلمين وغيرهم ولتخريب علاقة المسلمين بدينهم من خلال تقديم فكر إسلامي يركز على التصوف المنحرف السكوني ويشكك في كل مراحل الحياة الإسلامية وتطبيقاتها ومصادرها ورموزها وقد ساح كثير من المستشرقين في بلادنا الإسلامية قبل أن يكتبوا بحوثهم وتعاونوا مع الأجهزة المعنية في بلادهم وكانوا خير عون لها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وللأسف فإننا لم نكتشف هذه الحقيقة إلا في العقود الأخيرة أما هنا في عالمنا الإسلامي فإن بحوثنا الاجتماعية والانسانية تنطلق من تجريد وتنظير وتنتهي إلى معرفية غير موظفة لا تخدم الواقع في شئ وتنام - بعد ذلك - الرسائل والبحوث العلمية على رفوف المكتبات الجامعية بعد أن يحصل صاحبها على اللقب المنشود ويشق طريقه في الحياة مزهواً باللقب الذي يحمله.

والسؤال هنا : كم من الرسائل والدراسات كُتبت جامعةً بين التنظير والميدان عن بلدان العالم الإسلامي وعن الأقليات سكانياً واقتصادياً واجتماعياً؟

لقد وجدت ومازالت توجد حتى بعد سقوط الشيوعية والاتحاد السوفيتي بلدان وجماعات إسلامية لا يعرف عنها المسلمون شيئاً وقد يعرفون عنها القليل عندما تتعرض لمحنة وقلمنا نسبق نحن القادرين المسلمين أعداءنا إلى كثير من البلدان التي تحتاج إلى عون وقد أصبح يقال عنا : إننا نصل دائماً متأخرين لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وبينما يقوم شبابنا بدراسات أكاديمية شبه محنطة تقوم المراكز البحثية في العالم المتقدم بتقديم أطروحات في مجالات تهم أممها ودراسات حية حافلة بأحدث المعلومات هذه الأطروحات والدراسات تشق طريقها المعروف

سلفاً إلى أصحاب القرار الحضاري وصانعي السياسة ومن هنا توظف المعرفة عملياً ويمتزج العلم بالثقافة ويقع التفاعل والتغيير.

#### ٤- وسائل لتوظيف البحوث العلمية.

وفي محيطنا الإسلامي واستفادة من التجارب الأخرى ووصولاً إلى الحلول العملية في مجال البحوث الأكاديمية وغيرها نقترح عدداً من الوسائل العملية المحققة للوحدة الثقافية ويعد من الضروري التوجيه إلى تقديم أطروحات وبحوث توحد الأمة في الفكر والثقافة ولا تعمق خلافاتها فما دام المسلمون جميعاً يؤمنون بالمرجعية الواحدة ممثلة في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فلماذا لا تقدم بحوث بعيدة عن الالتزام المسبق بوجهة نظر أحادية سلفية كانت أو صوفية بحيث تعالج الأمور دون حساسيات مسبقة في ضوء كتاب الله وسنة رسوله وفي ضوء الانتماء الأعلى لمصلحة الاسلام العليا وللأمة الاسلامية الواحدة والتي نشأت واحدة بلا مذهبيات وتمزيقات وما انتصرت إلا بالتوحد والتوحيد.

وفي ضوء هذه الموازين نفسها توجه بحوث إلى الجمع بين أجناس الأمة في أصلها - كأمة واحدة - وفي صناعتها للحضارة الاسلامية فقد تبادل راية قيادة الأمة العربية - كطليعة - ثم قام الفرس والترك والأكراد والبربر بكثير من الأدوار التي لولاها لما واجهت الأمة فترات ضعفها وجحافل أعدائها ولما انتشرت عقيدتها وحضارتها في الأرض، وإنكار هذه الأدوار خيانة للحق والتاريخ.

وفي ضوء هذه الموازين - كذلك - توجهت أطروحات وبحوث لتوحيد الأمة على ثقافة الانتماء للإسلام الذي يستوعب الوطنية والقومية ويرشدهما ويجعلهما من وسائل زيادة الفعالية والتوحد لا من عوامل التمزيق وأنا هنا أشيد بالخطوات التي قطعها الحوار الإسلامي القومي في لبنان وغيرها لأنه بدأ على أساس صحيح ندعو إلى أن يحتذى في كل مجالات التوحد الثقافي والفكري الأخرى وهذا الأساس هو قيام كل جماعة بتقديم

(ورقة نقد لنفسها) فكراً وتجربة - ثم يدور الحوار بعد ذلك - على ضوء الأوراق وصولاً إلى القسّمات المشتركة والى طريق المستقبل وفاقاً لخطوات محددة ولو بدأ الأمر بالعكس أي بنقد كل فرقة للأخرى لفشل التوجه التوحيدي من أول لقاء وأيضاً كانت المنهجية علمية وكانت هناك غايات عليا مشتركة تهيمن على اللقاءات تتصل بمصلحة الأمة العليا وبتمكينها من مواجهة التحديات العالمية.

ويعد من الضروري هنا - كذلك - الإشارة إلى الطابع الجزئي والنزوي والافتراضي إلى كثير من البحوث المعتبرة التي قدمت في القرن الأخير حتى إنه كان من علامات التوفيق للبحث - في رأي الكثيرين - أن توجه البحوث إلى مجالات جزئية وهامشية ومجهولة وقليلة الاستعمال أو الأهمية المعاشية والعملية جداً وقد حفلت علوم اللغة والأدب والفقه بهذا اللون من البحوث لدرجة أفقدت العقل المسلم والثقافة الإسلامية القدرة على تقديم تنظيرات شمولية ومذاهب علمية في مجالاتها ذات طابع شمولي تجديدي كما فقدت القدرة على تطوير مواردها وتقديمها بعد تبسيطها واكتشاف آليات معاصرة لها - للقطاع الأكبر من الناس، وللأسف فقد نجحت اللغات الأخرى في أن يقدمها أصحابها للناس في أجمل الصور وبالتبسيط الممكن وذلك على العكس من نصيب اللغة العربية المحدود في هذا المجال كما أننا فوجئنا في الأدب والنقد بغزو المذاهب الهدامة ونحن عاكفون على دراسة جزئية جداً مثلنا الأعلى فيها هو شيخنا الأخفش الذي مات وفي نفسه شئ من حتى.

ولقد آن الخروج من هذا الواقع وربط كل البحوث - حتى ولو كانت جزئية - بالنظريات والآليات والأهداف الكبرى فهذه البحوث الممزقة الجزئية تعكس واقعا الممزق الجزئي.

#### ٥- إنشاء دور نشر كبرى عالمية :

ولعله من المفيد والضروري - ولا سيما في ضوء التحديات المعاصرة - أن ينشأ عدد معقول من دور النشر الكبرى - باللغات الإسلامية والعالمية -



تساعدها الحكومات ويكون لها خط واضح وسياسة واضحة إسلامياً وحضارياً وتدعم من الحكومات والمؤسسات التجارية ورجال الأعمال وحبذا أن يكون فيها مجال للوقف الإسلامي وتتولى هذه الدور طبع الكتب والمجلات الدورية بأسعار مقبولة مدعمة وفاقاً لخطة واستراتيجية توازن بين التحديات والممكن.

وحسبنا هنا أن نشير إلى أن إحدى الهيئات العاملة في مجال التأليف والنشر في بلد عربي كبير يُسَوَّق الكتاب - أحياناً - بسعر أقل من نصف التكلفة الورقية وأقل من ربع التكلفة الشاملة مما يعني الدعم لهذه الهيئة من الدولة ومن غيرها ولو ملك العمل لوحدة المسلمين الثقافية عدداً من هذه الهيئات لأمكن اختراق كثير من الحواجز.

كما أننا نشير هنا إلى بعض السلاسل الناجحة مثل (عالم المعرفة) التي تصدر عن وزارة الاعلام في إحدى بلدان الخليج العربي ولو كانت هذه السلاسل المعرفية موظفة لخدمة الثقافة الاسلامية الموحدة والباعثة على النهضة والمزيلة لألغام التفرق والموصلة لقواعد الوحدة والتوحيد لحققت كثيراً من أهداف العرب والمسلمين لكن المشكلة الأساسية في هذه الهيئات والسلاسل أنها تصدر - في معظمها - مشوبة بتوجيه تغريبي أو على الأقل - عند حسن الظن - بتوجيه علمي غير غالي وإن كنا نعرف أن كثيراً من المسؤولين فيها والمستشارين لها هم - للأسف - من غلاة التغريبيين وهذا ما يجعلها عبئاً على الأمة - مادياً وفكرياً - فهي تهدم أكثر مما تبني ويصدر عنها شر كثير وخير قليل وهذا يدفع دفعا جميع الغيورين إلى إنشاء البدائل لهذه المؤسسات التي لا تمثل الأمة بإسلامها وعروبتهما وإنما تمثل أدلجة فكرية ومذهبية ظرفية.

ونعتقد أن من أوجب الواجبات التركيز في النشر - خلال هذا الظرف الحضاري الذي نعيشه - على البحوث التي تقدم الاسلام على أساس مبادئه الكلية ونظمه العقائدية والمعاملاتية سياسية واقتصادية واجتماعية.

بالإضافة إلى تقديم كلي لحضارة الاسلام وتقديم موضوعي لتاريخ المسلمين يبرز صفحاته المشرقة الكثيرة ويعالج بحكمة سلبياته التي تنتمي إلى عالم البشرية، وصنّاعه ليسوا ملائكة ولا أنبياء لكنهم - كما تثبت أية مقارنات حضارية - أعظم البشر بعد الأنبياء وحضاراتهم الاسلامية حضارة إنسانية علمية إيمانية ربانية لم تعرف البشرية لها نظيراً ولم تعرف نماذج يقتربون من نماذج الصحابة والتابعين ومن سار على دربهم إلى يومنا هذا وإن البشرية في عصرنا أحوج ما تكون إلى قيادة هذه الحضارة إنقاداً للإنسانية من حضارة القوة والمادة والعنصرية وحروب الإبادة التي تمثلها الحضارة الأوروبية الأمريكية.

#### ٦- هيئات للنقد الذاتي وإحياء فريضة الأخوة الاسلامية :

وقد ألمحنا في بداية حديثنا إلى ضرورة النقد الذاتي عن طريق قيام كل جماعة بنقد ذاتها حتى ترى الخشبة التي في عينها قبل أن تبصر القشة في عيون الآخرين وتعمى عن رؤية ذاتها. وتفصيلاً لهذا الملحظ وتحويلاً إلى برنامج عملي يسهم في تحقيق الوحدة الثقافية والفكرية وإحياء المرجعية الأصيلة والوحيدة للكتاب الكريم والسنة الشريفة اقترح - في إطار رابطة العالم الإسلامي - إنشاء هيئة لتوحيد الفكر الإسلامي على اساس الالتزام بالثوابت وعلاج نقاط الاختلاف بين عناصر الأمة ومفكرها وذلك شريطة أن يكون هناك ممثلون لكل الطوائف الداخلة في النطاق الإسلامي المعترف به على الرغم من أخطائها فيكون هناك ممثلون للسلفيين وللصوفية وللشيعة ولاسيما الزيدية والاثنا عشرية ولبعض التوجهات الفكرية لأهل السنة مثل تيارات العمل الدعوي الفكري والدعوي السياسي والدعوي التربوي.. وغيرها.

وعلى هؤلاء السير على نهج (نقد الذات) وصولاً إلى رؤية مشتركة تقدم لكل العالم الإسلامي وسطية إسلامية ترجع إلى المرجعية التي لا يأتيها الباطل وحبذا أن يخرج عن هؤلاء دستور للتوحد الإسلامي يشاع في كل

بلاد المسلمين من خلال هؤلاء الممثلين للأمة خروجاً من مرحلة التيه والصدام التي عشناها خلال القرن الماضي.

لقد عشنا القرون الأخيرة غافلين عن تشغيل ملكة نقد الذات بينما تقدمت أوروبا عندما أخفقت في الحروب الصليبية وأدركت أنه ليس بالحروب العسكرية تقضي على الاسلام والمسلمين وأدركت أيضاً أن الطريق لنجاحها يقتضي اقتباس ما عند المسلمين واقتباس نظام الاسلام دون اقتباس عقيدته وروحه وأدركت ثالثاً أن هزيمة المسلمين تكمن في فصلهم عن الاسلام. وفي مواجهتنا لأنفسنا أولاً وللحضارة الأوروبية وأمريكية ثانياً ما أحوجنا إلى (مؤسسة نقد الذات) تتبناها هيئة أو هيئات إسلامية عالمية أو تتبناها إرادة شعبية.

وقد تعبنا دون نتائج من نقد بعضنا لبعض لأن نقد الآخرين أسهل بكثير من نقد النفس وذلك لأن الانسان حين ينقد نفسه يقوم بدور الحجر والنحات في آن واحد ولقلة ممارسة النقد والمراجعة لدينا فإن قليلاً من الأفكار لدينا يصمد إذا تناوله أي نقد سطحي والغريب أن لدينا بعض المؤسسات والجماعات لا ترضى عن أي عمل أو فكر وهي طول عمرها تنتقل من إخفاق إلى إخفاق دون أن يكون ذلك حافزاً لها نحو أية وقفة تأمل إنها تملك مناعة خاصة ضد آلام التجربة<sup>(١)</sup>.

ليس عجيباً أن تبقى بعض الطرق الصوفية عاجزة عن تقويم مسارها على هدي كتاب الله وسنة رسوله (مع أنها تؤمن بهما وتتعامل معهما في كل يوم. وليس عجيباً ألا ينجح بعض المحسوبين على السلفية في نقد آلياتهم وفي الالتزام بالحكمة وفي الحوار مع مخالفيهم من المسلمين مع أنهم لا يستطيعون إخراجهم من الاسلام كما أنه ليس من المصلحة إخراج المخطئين من الاسلام بل المصلحة تقتضي إيثار (الاخوة الاسلامية) التي تفرض العمل على إنقاذ أخيك من النار والتواصي بالحق والصبر.

(١) د/ عبد الحكيم بكار: مقدمات للنهوض بالعمل الدعوي - دار القلم - دمشق ص ٣٠، ٣١، ط ١٤٢٠هـ.

إن جميع العاملين للاسلام يجب أن يضعوا موضع التطبيق العملي قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٠] وأن يجعلوا دستوراً يتحركون من خلاله وأن يعلموا أنه لولا هذه المؤاخاة - في أروع صورها - لما استطاع مجتمع المدينة أن يتحرك كتلة واحدة في بناء دولة الاسلام الأولى ومواجهة الكافرين من الخارج والمنافقين من الداخل.

وعندما نضع هذه الآية الكريمة دستوراً لوحدة المسلمين الثقافية مؤثرين الأخوة على أية عصبية ستتوحد عقولنا وقلوبنا ومسالكننا وصولاً إلى الوحدة الحقيقية الشاملة نعم، فإن الانسان بعقيدة واحدة يستدعي حتماً توحيد قلوب المؤمنين بها على قلب واحد.

ووحدة العقيدة هذه تقتضي وحدة المجتمع.

أجل: ولماذا لا تتوحد أيها المسلم مع أخيك؟

إن خالقكما واحد ومالككما واحد ومعبودكما واحد ورازقكما واحد وهكذا، واحد واحد واحد إلى أن تبلغ الألف، ثم إن نبيكما واحد، قبلتكما واحدة، وهكذا واحد واحد، إلى أن تبلغ المائة، ثم إنكما تعيشان معاً في قرية واحدة تحت ظل دولة واحدة في بلاد واحدة وهكذا واحد واحد إلى أن تبلغ العشرة.

فلئن كان هناك - إلى هذا القدر - من الروابط التي تستدعي الوحدة والتوحيد والوفاق والاتفاق والمحبة والأخوة ولها من القوة المعنوية ما يربط أجزاء الكون الهائلة فما أظلم من يعرض عنها جميعاً ويفضل عليها أسباباً واهية أوهن من بيت العنكبوت تلك التي تولد الشقاق والنفاق والعداء.

وإن كنت تريد أن تعادي أحداً فعاد ما في قلبك من العدواة - على سبيل نقد الذات - واجتهد في إطفاء نارها واستئصال شأفتها وحاول أن تعادي من هو أعدى عدو وأشد ضرراً عليك تلك هي نفسك التي بين جنبيك فقاوم هواها واسع إلى إصلاحها ولا تعاد المؤمنين لأجلها وإن كنت تريد العداء أيضاً فعاد الكفار والزنادقة فهم كثيرون.

وإن أردت أن تغلب خصمك فادفع سيئته بالحسنة فيه تخمد نار الخصومة أما إذا قابلت إساءته بمثلها فالخصومة تزداد<sup>(١)</sup>. وهكذا يملي علينا فقه آية ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ أن نحولها إلى برنامج عملي عن طريق هيئة مستقلة ليس هدفها مجرد التقريب بل هدفها إحياء ملكة النقد الذاتي وتأسيس الحوار بين المؤمنين بالحب وإحياء فريضة الأخوة الإسلامية.

### ٧- فقه القرآن - مع حفظه - من وسائل الوحدة الثقافية :

هناك أمور يجب أن نتجاوزها بعد أن ثبتت قلة فاعليتها ففي عصور السلف كان حفظ القرآن مقروناً دائماً بفهمه حيث كانت اللغة العربية قريبة من الجميع : دلالات وجماليات، كما كان الأسلاف حريصين على فقه القرآن وتدبره والعمل به ومضت حياة المسلمين في القرون التالية قريباً من ذلك وكل من يحفظون القرآن كانوا غالباً يقرنونه بدراسة بلاغته وبيانه وأحكامه التشريعية وعظاته وعبره وتفسيره من وجوه شتى وأذكر وأنا طالب في الثانوي الأزهري أنني فهمت قضايا البلاغة والنحو من خلال درس التفسير والحديث - تطبيقاً - أكثر مما كنت أفهم هذه العلوم مجردة بعيدة عن القرآن.

ولا نستطيع أن نتجاهل أن الجامعات الإسلامية ومعاهدها قد اقتحمتها مجالات معرفية على حساب العلوم الشرعية حتى تعرض حفظ القرآن بدوره لتراجع كبير، ولا نستطيع أن ننكر أن الكليات ومدارس تحفيظ القرآن تقف وراءها جهود مخلصه إخلاصاً شديداً، لكن استمرار الوضع على هذا النحو لم يعد مقبولاً، حتى علم التجويد - مع احترامنا له - لا يفني عن ضرورة الترابط بين حفظ القرآن وفهمه وفقه بيانه وأحكامه ومعانيه حسب طاقة كل حافظ وعمره العقلي.

ويذكر الشيخ محمد الغزالي أن هذه الطريقة في الحفظ لألفاظ القرآن وسوره قد صرفته عن معان كثيرة حتى وهو كبير لأنه ألف أن يحفظ الكلام دون

(١) النورسي: المكتوبات ص ٣٤١، ٣٤٣ طبع سوزلر الطبعة الثالثة ٢٠٠١م مصر.

فهم للمعنى وألف أن يغلب الحفظ التدبر وإحسان الوعي لمعاني الكتاب الكريم لدرجة أنه أشار إلى نتيجة لا نوافقه عليها كما أنه هو نفسه قد طلب الرأي فيها من الآخرين حتى لا يظلم هؤلاء المخلصين الذين ينشطون في مجالات تحفيظ القرآن وهذا الرأي الذي أشار إليه الشيخ ذكر فيه أن بعض الكتاتيب أساءت إلى القرآن من حيث تريد الإحسان وأنها خرجت أشرطة مسجلة ولم تخرج كيانات حية للناس.. ثم تساءل الشيخ الغزالي، ما قيمة حفظ الألفاظ إذا كنا سنقتصر عليها ونقدم للمجتمع ببغاوات تجيد - إن كانت صيته - موسيقى الأداء وإن كانت غير صيته تجيد الحفظ العادي، وينتهي الأمر؟

أرى أن الأمر يجب أن يطرح وأن يكون موضع مراجعة وحوار ومناقشة وأخذ ورد من قبل متخصصين في التربية وعلم نفس الطفل لأنني في الحقيقة كاره لهذه الأشرطة التي تجعل الناس يحفظون ولا ينتفعون وفي الوقت نفسه أحب بقاء واستمرار التواتر القرآني فهل في الإمكان أن يحفظ الطلاب قطعاً من القرآن الكريم وأن يقرب لهم المعنى نفسه<sup>(١)</sup>.

إن المسلمين اليوم - فتیاناً وشباباً - يلزمهم أن يعيدوا النظر باستمرار في طريقة توفير القرآن إلى الطلبة والأطفال وإعمار قلوبهم وعقولهم بالمعاني الإجمالية التي تتناسب مع عمرهم العقلي وتعيدهم البحث في معنى الألفاظ وما وراء الألفاظ وما أظن الصحابة رضوان الله عليهم كان عندهم عدد كبير من حفاظ القرآن ربما كانوا نسبة في المائة ولعل الأمر الأكثر بروزاً عندهم كان تمثل المعاني وترجمتها إلى واقع على الرغم من كثرة الحفظ وكتاب الوحي وهذا الفهم لكتاب الله مفردات ومعان إجمالية هو ما نفتقده اليوم.

ولكي نعود إلى ديننا لا بد أن نعود إلى القواعد التي انطلقنا منها قديماً فعمر رضي الله عنه الذي يقول لقائده: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً) فاهم للقرآن، وعمر يقول: (لو عشت لهم لوصل إلى الراعي في صنعاء حظه من هذا المال) (ما أحد أولى بهذا المال من أحد) إنه فاهم

(١) محمد الغزالي: كيف تتعامل مع القرآن ص ٣٢، ٣٣ دار الوفاء ط٤، ١٤١٤هـ مصر.

للقرآن<sup>(١)</sup> فبفقه القرآن وحفظه فتحو العالم

وهذا يوجب علينا في رابطة العالم الإسلامي وغيرها - كما أنشأنا هيئة لرعاية المساجد وهيئة لرعاية المدارس الإسلامية - أن ننشئ هيئة - بل هيئات - لتطوير الكتاتيب ومدارس تحفيظ القرآن (فضلاً عن إنشاء المزيد منها) بحيث يجمع الحافظون للقرآن بين الحسنيين وكما أن هذا الفهم للقرآن فهماً أدى إلى حسن تدبره وتمثله والسير على هديه في الحياة من وراء إنطلاقة المسلمين الأسلاف فإننا نأمل أن ننطلق به ومنه في عصرنا الحديث لإنقاذ المسلمين والإنسانية ولن يتحقق ذلك إلا بالجمع بين الحفظ ولو كان أقل مما ألفناه، والفهم والتدبر والعمل فالقرآن كان وسيبقى ضمير المسلم وعقله ودليل تفسيره للحياة والإنسان والكون ومنهجه في التعامل مع أخيه الإنسان ومع الله.

كما أن الكتاتيب - شكلاً - تحتاج إلى تطوير يليق بكتاب الله وتلامذته وكذلك يحتاج القائم على الكتاب إلى تغيير أساليبه في ضوء التطورات التربوية وهذا ما تقوم به المؤسسات راعية تطوير الكتاتيب ومدارس تحفيظ القرآن واثقين من أن الالتقاء على فقه القرآن وتفعيله في حياتنا من وسائل الوحدة الإسلامية العقائدية.

#### ٨- جمعية محاربة اليأس وزرع الأمل والعمل :

يرى الداعية الإسلامي التركي الكبير بديع الزمان سعيد النورسي أن إخفاق المسلمين في القرون الأخيرة يرجع إلى ستة عوامل ويرى أن تغيير هذه العوامل إلى ضدها هو الطريق لبعث الأمة الإسلامية وتحقيق نهضتها وهذه العوامل هي (اليأس) و(موت الصدق في حياتنا الاجتماعية والسياسية) و (إيثار المصلحة الخاصة) على المصلحة العامة، و(حب العداوة) و(الجهل برابطة الأخوة الإسلامية النورانية) و(سريان الاستبداد في حياتنا

(١) محمد الغزالي: المرجع السابق ص ٤٣، ٢٢٣.

الاجتماعية والسياسية)<sup>(١)</sup>.

فنحن نرى أن اليأس كان السبب الأول في خمولنا ولجوئنا إلى الانعزال والتخدير السكوني الصوفي وما زال حتى اليوم يعمل عمله فينا عندما نواجه اختباراً من الاختبارات

وبعض الناس قد نفضوا أيديهم من الأمل والعمل بحجة أن معظم الحكام المسلمين قد تخلوا عن الأمة لحساب أعدائها وأن الصهيونية وأمريكا قد ملكا العالم ناسين أن هذا لو وقع لكان تدميراً للإنسانية ونهاية للعالمية لنص القرآن الكريم كتاب الله الذي يقول فيه سبحانه ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَيَّتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [يونس: ٢٤] وناسين كثيراً من الآيات والأحاديث التي تزرع الأمل وتحث على العمل وأن المسلمين قد مروا وهم صحابة رسول الله (بمحن كثيرة ولكنهم لم ييأسوا من رحمة الله وكان اليأس عندهم دائماً قرين الكفر والنفاق ولعل ما أصابهم في أحد والخندق ومؤتة كان من أقوى الاختبارات ومع ذلك ظلوا يؤمنون بأنهم مبتعثون لإخراج العباد من جور الأديان إلى عدل الإسلام ولهذا صبروا وصابروا ورابطوا واثقوا الله واثقين من نصره فغربت على أيديهم شمس الحضارة عن المدائن والقسطنطينية لتشرق في مكة والمدينة وجزيرة العرب وهذا يملي على الذين يسارعون إلى اليأس وعلى جميع المسلمين كذلك أن يدركوا أن التاريخ ليس سجل معارك حربية منفصلة أو منكسرة قدر ما هو سجل مستويات عقائد وأخلاق وقدرة على تطويع الحياة للقيم الرفيعة وآبؤنا الأوائل نماذج عملية لذلك كله.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن الفتن في حياة الافراد والجماعات شئ لا بد منه وهي سنة إلهية ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾ [العنكبوت: ٢] ومواجهة هذه الفتن لا يكون بالاستسلام واليأس بل

(١) انظر: صيقل الإسلام ص ٤٩٢ وما بعدها نشر سوزلر ط ٣ مصر ٢٠٠٢ م.



باليقظة والرشد وإلغاء كلمة المستحيل ونشر أشعة الأمل لأن هذا هو شأن الربانيين الذين لا يقطعون حبال الرجاء من كرم الله مهما ادلهمت الظلمات ومهما كانت هناك جبال تنتظرهم من المهمات ومهما كان الضعف في الوسائل والإمكانات<sup>(١)</sup>.

إننا لا يجوز أن نفهم أحاديث الفتن وغربة الاسلام فهماً خاطئاً ولا سيما وقد وقر في بعض الأذهان أن الفتن حكر على الفصل الأخير من رواية الانسانية وأن المسلمين سوف يواجهون آخر الزمان جَزْراً لا مَدَّةً وأدواء لا أدوية لها .

وهذا جهل كبير فالواقع أن أحاديث الفتن لا يجوز أن يقرأها العامة ولا أرى أن يقرأها إلا أخصائيون في علل المجتمعات وأطوار الأمم وأسرار التاريخ وإن الحديث عن غربة الاسلام ليس حديثاً عن مستقبل دين كما يتوهم البعض ولكنه حديث عن عرض يعرو الدين حيناً ثم يذهب بذهاب أسبابه .

ونستطيع أن نؤكد أن البعث يجئ وللحق أنصار شداد وألوية مرفوعة وكتائب تحميه وتقرر هيئته وتستبقي كتابه العزيز إن هذا ما ينضح به قوله تعالى ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَكُمْ كِتْمٌ لَا تَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وأمام هذا الأمل القرآني الرباني يجب أن يتوارى اليأس من حياتنا ولاسيما وأننا لن نكسب من وراء اليأس إلا انحسار الذات وخمود النشاط وارتباك الوعي، ومن المهم في هذه الظروف الصعبة أن تستخرج الإيجابيات وخمائر الإصلاح والصالح، أما تعداد السلبيات فهذا يستطيعه كل أحد، إن النقد ليس الكشف عن المعائب فحسب بل الكشف عن مساحات الخير والجمال أيضاً إن جزءاً من انتصار الاسلام لن يكون بالجري وراء العالم

(١) انظر محمد الغزالي - الدعوة الإسلامية في القرن الحالي ص ١٧٩، ١٨٠ (بتصرف) ط ١٤٢١ هـ دار الشروق - مصر، وانظر عبد الكريم بكار: مقدمات للنهوض بالعمل الدعوي ص ١١٣ بتصرف ص ٢٣.

(٢) سورة الروم آية ٥٦، وانظر الشيخ محمد الغزالي، الدعوة الإسلامية في القرن الحالي ١٨٠.

لإصلاحه ولكن بعودة العالم إليه بعد انسداد السبل أمامه، وإن الوقت يعمل لصالح هذا الدين وإن علينا أن نتعلم فضيلة الانتظار<sup>(١)</sup>. وفي ظل ظروف الهيمنة العولمية الصهيونية الأمريكية والحرب العالمية على الاسلام (بأساليب التدرج والالتهام قطعة قطعة وليس بأساليب الحروب الصليبية القديمة) في ظل هذه الظروف من الضروري إنشاء رابطة تتجه إلى الأمة المسلمة كلها - أكثريات وأقليات - لنزع اليأس وزرع بذور الأمل وتحقيق الوحدة حول مبدأ العمل ﴿اعْمَلُوا فَسِيرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ١٠٥] ومبدأ اليقين بأن نصر الله قادم ﴿إِنْ تَصَرُّوا لِلَّهِ يَنْصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧] حتى ولو كنا مجرد (عصى موسى).

#### ٩- تجسيم مشكلات الماضي الفكرية طريق للتوحد الثقافي المعاصر.

لا ينطلق التخطيط للمستقبل من فراغ فلا بد من معالجة مشكلات الماضي الجاثمة على صدر الحاضر حتى ينطلق التخطيط إلى تحقيق أغراضه بأيسر السبل دون أعباء يحملها على كاهله. ومن المعروف أن أوروبا مثلاً قد وقعت بين أقطارها حروب دينية امتدت قروناً كما أن الحربين العالميتين قامتتا بين أجزاء أوروبا ومع ذلك سعت أوروبا مع بقاء أجزاءها على ما هي عليه ديناً كاثوليكياً أو بروتستانتياً أو أرثوذكسياً ومع لغات مختلفة إلى التوحيد وقطعت في ذلك شوطاً بعيداً يمثل نموذجاً للنجاح العقلاني المصلحي المتدرج والأمر قريب من هذا بالنسبة للعرب والمسلمين فلا يمكن للعرب أن يحلوا مشاكل المستقبل إلا إذا حلوا المشاكل التي أورتهم إياها الماضي ولا أظن أن هناك من يستطيع أن يجادل في أن الماضي يشكل في الوعي العربي الراهن عنصراً محورياً في إشكالياته ومن السذاجة إغفاله أو القفز فوقه، وهل نحتاج إلى التذكير بأن كثيراً من المسلمين يتقاتلون بدوافع ترجع إلى ذكريات من الماضي مثل ذكريات الصراع السياسي الذي خلدته الحرب بين علي ومعاوية رضي الله عنهما.

(١) د/ عبد الكريم بكار - مرجع سابق ص ٢٣.

وإذاً يجب البدء بإزالة الضباب عن رؤيتنا للماضي كي تتضح أمامنا معطيات الحاضر ومعالم المستقبل ويجب أيضاً التخطيط لثقافة الماضي كي نستطيع التخطيط لثقافة المستقبل بوعي صحيح غير شقي<sup>(١)</sup>.

والحق أننا مطالبون بإعادة كتابة تاريخنا الثقافي العربي والاسلامي بشكل جديد يدفع إلى وضع مناطق الصراع والخلاف في إطارها كتعبير بشري يمثل جزءاً هامشياً محدوداً بالنسبة لنسيج تاريخنا وحضارتنا التي ظلت - كما يقول ول ديورانت - الحضارة الأولى في العالم لأكثر من عشرة قرون.

ومن المؤسف أن كثيراً من المعاصرين ممن يكتبون التاريخ الثقافي العربي والاسلامي ما يزالون يركزون على هذه المعابر الخلافية حتى يبدو تاريخنا الثقافي والحضاري مجرد اجترار وتكرار وإعادة إنتاج بشكل رديء للتاريخ الثقافي نفسه الذي كتبه بعض أجدادنا تحت ضغط صراعات العصور التي عاشوا فيها.

وبالتالي ما زلنا سجناء للرؤى والمفاهيم والمناهج القديمة التي وجهتهم فتحكمت في إنتاجهم مما يجرننا دون أن نشعر إلى الانخراط في صراعات الماضي ومشاكله والى حمل حاضرنا مشغولاً بماضيها وبالتالي النظر إلى المستقبل بتوجيه من مشاكل الماضي وصراعاته فنحن إذا في حاجة إلى إعادة كتابة التاريخ الثقافي العربي بروح نقدية وبتوجيه من طموحاتنا في التقدم والوحدة<sup>(٢)</sup>.

ولئن كان للغرب الأوربي المعاصر - في ظل نموذج وحدته السياسية والاقتصادية يسعى إلى تجاوز مشكلات الماضي وهي أليمة وعميقة من أجل الحاضر والمستقبل القائمين على الثقافة الأوروبية المشتركة التي تنتمي إلى الإطار المسيحي المهلهل المتناقض التركيب والبعيد عن الأعماق الوجدانية والفكرية الحقيقية ومع ذلك يسعى إلى إشعال جذوته والنفخ في بقايا رماده

(١) د/ محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية في الوطن العربي ص ٣٠-٣٢ نشر مركز دراسات الوحدة العربية طبعة ٢ بيروت ١٩٩٩م (بتصرف).

(٢) المكان السابق: بتصرف.

- في ضوء علمانية ماسونية لادينية - متمسكاً بالأباطيل اللاعقلانية التي يحفل بها العهد القديم - بخاصة.

فكيف لا نعلم نحن المسلمون إلى إنشاء مراكز تخطيط استراتيجية ومستقبلية تعمد إلى البحث عن العناصر الثقافية المشتركة وتسعى - بجهود كل المعاصرين الممثلين للماضي إلى إبراز شعب الإيمان الواحدة والى فك الألغاز الخلافية وترك النقاط الفكرية التي لا يمكن حلها الآن - مرحلياً - (كبعض آراء الشيعة مثلاً - كنموذج) استلهاماً من النسق الأوربي التوحيدي وصولاً إلى وضع قواعد يقبلها جميع الممثلين للماضي الإسلامي الذين يعيشون الحاضر ويسعون لصناعة مستقبل أقل تشرذماً وأهدأ صراعاً وأكثر تعاوناً وتكاملاً في إطار أننا - كمسلمين - بعيداً عن صراعات الماضي وخلافات الحاضر مستهدفون جميعاً من جانب وتواجهنا تحديات انبعاث ونهضة مشتركة من جانب آخر.

إن الأمر يجب أن يتجاوز التقريب بين المذاهب الفقهية الفرعية فهذه أسهل الأمور وهي لم تعد تمثل مشكلة في ضوء تطور الوعي الإسلامي وإنما يجب أن يتجه الأمر إلى صراعاتنا الكلامية العقيدية والى كل عوامل صداماتنا التاريخية تارة باسم التعصب لرموز معينة أو لمنحى معين في النظم السياسية والفكرية أو في تقدير حقوق آل البيت أو صحابة رسول الله - ﷺ - (رضي الله عن الجميع).

إن على هذه المراكز والجمعيات والمؤسسات العاملة في هذا الطريق العظيم أن تفك كل هذه الألغاز وفق مفاهيم يرضى عنها الجميع وتلتزم بها الكتب الدراسية والوسائل الاعلامية وتعقد من أجل تعميقها مؤتمرات وندوات مشتركة وتقام كذلك دراسات أو دوريات تتابع توجيه الوعي نحو معالم هذا الطريق الذي اتفق عليه جميع ممثلي الأمة.

ومن الضروري أن يكتب التاريخ الإسلامي كتابة جديدة وفق هذا المنهج.

## ١٠- مشروعات ثقافية اسلامية لدمج الثقافات القومية.

في كل الحضارات والدول توجد - غالباً - أقليات تختلف ديناً أو عرقاً أو لغة عن الدين السائد والعرق واللغة السائدين.

ومن المعروف أن من الضروري أن يتحد الإطار الكبير على الاعتراف بحقوق الأقليات شريطة أن تتسجم الأقليات مع ثوابت المجتمع وألا تحاول التحزب من أجل السيطرة أو التمييز.

ومعروف أن كل بلاد العالم حتى الكبيرة منها كالصين والهند وأمريكا تفرض بالقانون التناغم بين ما هو عام - مشترك - وما هو خاص بالأقليات. لكن في فترات الضعف - كالفتره التي تمر بها أمتنا الاسلامية الآن - وبعوامل خارجية تعمد الأقليات إلى انتهاز الفرصة لتمييز حضارة الأمة وهذا من جملة ما يؤرق أمتنا في عهد الاستقلال بصفة خاصة أي منذ ستة عقود تقريباً.

ومن منظوره القومي الذي يتعانق مع الاسلام يرى الأستاذ / محمد عابد الجابري أن الحل لمشكلة التعدد الثقافي الراجع إلى تعدد الأقليات في الوطن العربي لن يكون حلاً قومياً حقاً إلا بتوسيع دائرة الثقافة العربية القومية كيما تضم بين جنباتها الثقافات القومية الأخرى وهذا يتطلب مراجعة مفهوم (الثقافة القومية) العربية<sup>(١)</sup>.

لكننا نرى أن المفهوم الأشمل والأوسع هو مفهوم (الثقافة الاسلامية) ثقافة الأمة الواحدة التي عرفت باستيعابها لكل القوميات والوطنيات وتناغمت - برؤية حضارية - تؤمن بالتعدد في إطار الثقافة المؤمنة الواحدة. وفي نظرنا فإن البداية الفعلية للثقافة القومية العربية الثقافة العربية الاسلامية بوصفها المقوم الأساسي للشخصية العربية وللوحدة العربية كما نتحدث عنهما اليوم إنما هي عصر التدوين وليس العصر الجاهلي ففي

(١) محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية في الوطن العربي ص٣٥.

عصر التدوين تم بطريق الترجمة والاقتباس دمج الموروث القديم الضخم المتعدد المتنوع الذي خلفته الثقافات القديمة البابلية والفينيقية والسريانية والمصرية الاسكندرانية اليونانية في الثقافة العربية الاسلامية الواحدة<sup>(١)</sup>.

وأما ما كان قد تبقى من العناصر الحية أو القابلة للحياة في الثقافات القديمة السابقة على الاسلام فقد اندمج بصورة أو بأخرى خلال عصر التدوين وبعده في الثقافة العربية الاسلامية الشئ الذي يعني أن الدعوة للإرتباط بالفرعونية أو الفينيقية أو الآشورية وغيرها أصبحت منذ عصر التدوين دعوة غير ذات موضوع ولا تحمل أي بعد تاريخي<sup>(٢)</sup> وهي أقرب ما تكون إلى الخيانة للحقيقية وللحضارة العربية الاسلامية واستجابة فجأة لعوامل التمزيق الخارجية.

ولكي تنتصر ثقافة الأمة الاسلامية والعربية على عوامل التمزيق الموجهة من الثقافات المعاصرة يجب أن تعرب وتوصل اسلامياً كل الثقافات الأخرى انطلاقاً من التعريب الذي وقع في عصر التدوين ولا يعني تعريبها استحداث إناء جديد لها فهي قد صهرت فعلاً خلال الأربعة عشر قرناً المنصرمة لكن المطلوب هو عدم إلغائها بل إحياء المشترك الأصلي بينها وبين العربية وإحياء صفتها الاسلامية التي تفخر كل الثقافات القومية - غير الموجهة - بها.

#### ١١- وأخيراً: ملاحظات على الطريق.

نؤكد هنا أن الاختراق الثقافي الذي يمارس على الصعيد الدولي من طرف الغرب بقيادة أمريكا قد أصبح استراتيجية ترمي إلى (شن حرب باردة حضارية على الاسلام) على حد تعبير المحللين الأمريكان أنفسهم وهذا يوجب استنفار كل الطاقات الثقافية والإيجابية في الأمة لتدافع عن عقيدتها ومشروعها الحضاري لأن الثقافة - في المفهوم السائد - تتصل بكل جوانب

(١) الجابري: المرجع السابق ص ٣٧.

(٢) الجابري: الموقع السابق ٣٧.

الحياة من عقائد وقيم وأخلاق وعادات وتعامل مع الكون والحياة والإنسان ولئن كان للاحتكاك الحضاري مع الحضارة الأوروأمركية وجوه إيجابية فإن علينا - كذلك - أن نبحث عن الوجوه السلبية التي لا بد من الوعي بها وإلا سقطنا ضحية الغفلة والوهم لنفسيق في يوم من الأيام على واقع تصعب معالجته وإعادة بنائه<sup>(١)</sup> فالغفلة والانبهار لا تصلحان في التفاعل الحضاري الموضوعي.

ومن هنا يجب التأكيد على أن يكون التجديد مستنداً من الداخل - أي من ثوابتنا - مستفيداً من الإيجابي الخارجي ولا يكون العكس فنحن أمة لنا دين شمولي النظرة لا يترك جانباً من الجوانب إلا وله فيه توجيه ولا يصلح معه ترك الدنيا لقيصر أو للماسونية والعلمانية اللتين تفصلان بين الدين والدولة وبين الدين والدنيا.

وحبذا أن يتحد العاملون للإسلام والحاملون للهم الإسلامي العام حول قضية محورية هي (الانبعاث وتحقيق النهضة بطريق الاسلام) بعيداً عن كل صور التمزق المذهبي والقومي والوطني منطلقين في انبعاثنا من داخل الكتاب الكريم والسنة الصحيحة تاركين المساحات الأخرى للإجتهاادات المذهبية المحلية عاملين على نبذ كل ما يخالف الكتاب والسنة عند كل طائفة عن طريق (نقد الذات) والتواصي بالحق (والدعوة بالحكمة).

ولعلنا نحلم باتحاد تشترك في عضويته هيئات العمل الإسلامي على غرار اتحاد هيئات الاغاثة الاسلامية ويكون من أهم ما يقوم به هذا الاتحاد توحيد هذه الحركات تحت قيادة واحدة ومنع الفتنة حتى لا يقع بأسهم بينهم وتأليف القلوب التي استمرأت أن تحمل الخلافات والعداوات وتخطي حالة التجزئة ودول التجزئة التي تمسك بخناق الحركات الاسلامية وتجعلها عدواً ثابتاً مهما أبدت من مرونة والالتفاف - بالتالي - حول قضية فلسطين كقضية أولى يجب أن تقف وراءها كل القضايا الأخرى ويجب أن يعلن

(١) الجابري: الموقع السابق ص ٢٠٩-٢١١.

الجهاد العام من أجلها لأن فلسطين مسؤولة كل مسلم<sup>(١)</sup> والسكوت عنها توطئة لاقتحام كل مقدساتنا وبلادنا وهي قضية مركزية تلتقي حولها الأمة وتصلح طريقاً لتوحيدها .

ومن الجدير بالذكر أن من أهم وسائل تحقيق الوحدة الثقافية إقامة محطات إرسال سمعية وبصرية عبر الأقمار الصناعية تشرف عليها المنظمة الاسلامية للثقافة (الإيسيسكو) تكون موجهة لخدمة الثقافة الاسلامية وتعميم المنجزات الثقافية العالمية ذات الطابع الانساني الهادف لخدمة البشرية .

وكذلك تخصيص مواقع كبيرة على الإنترنت لهذه الأهداف نفسها بلغات متعددة وفي مقابل الاتحادات الوطنية والقومية يجب أن تنشأ اتحادات إسلامية فيكون هناك

(اتحاد للناشرين المسلمين) و (اتحاد للمؤرخين المسلمين) وثالث (للإجتماعيين المسلمين) ورابع (للإعلاميين) وهكذا .

ومع ذلك كله يبقى الباب مفتوحاً لمشروعات عملية كثيرة يتعاون فيها العمل الشعبي والرسمي ويكون فيها للمؤسسات العالمية الاسلامية كمنظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي وجامعة الدول العربية والإيسيسكو نصيب بمكانتها ورسالتها .

والله نسأل أن يتحقق هذا في القريب وهو على ما نقول شهيد

(١) منير شفيق: الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر ص ١٩٥-١٩٦ نشر الزهراء للإعلام العربي ط٣ ١٤١٣هـ مصر (بتصرف).



أبيض

رابطة الجامعات الإسلامية  
مشروع لتوحيد التعليم العالي  
بين الجامعات الإسلامية

إعداد:  
د. جعفر عبد السلام

صفحة أبيض

## بسم الله الرحمن الرحيم

### تهديد:

في الدراسات التي أجرتها رابطة العالم الإسلامية في آخر سنوات القرن الماضي عن التحديات التي تواجه الأمة في القرن المقبل، انتهت إلى أنه على رأس هذه التحديات، تحدى الفرقة والتشرذم الذي أصبح يسود العلاقات بين الدول الإسلامية في الوقت الحاضر.

وكان من الطبيعي أن يكون إعادة تحقيق الوحدة والتكامل بين الدول المكونة للعالم الإسلامي هو الرد على تحدي التفكك، لكن الصعوبة التي تواجه أمتنا اليوم تكمن في الطريقة التي تحقق بها هدف الوحدة، وكان إعلان عمان الذي صدر عن الرابطة في جامعة آل البيت في المملكة الأردنية عام ١٩٩٩م هو الوثيقة التي حاولت فيها رابطة الجامعات الإسلامية مواجهة كافة التحديات التي تواجه الأمة، وعلى رأسها تحدي الوحدة، وإنها لمناسبة طيبة أن تجعل رابطة العالم الإسلامي - المنظمة الشعبية الكبرى - مؤتمرها هذا العام عن التحديات، فلا شك أن ما قامت به رابطة الجامعات في هذا الشأن يمثل زادا فكرياً في المؤتمر الشعبي الكبير، لذلك فإن ورقتي هذه ستركز على الحلول العملية التي خلص خبراء رابطة الجامعات إلى ضرورة إتباعها لمواجهة مشكلة التشتت وبالذات في إطار التعليم الجامعي الذي نجدها معنية بها أكثر من غيرها.

لذا سأتناول في هذه الورقة العلاقة القائمة بين المؤسسات التعليمية العاليي - الجامعات - في الوقت الحاضر في القسم الأول، ثم مقترحات رابطة الجامعات الإسلامية للربط بين هذه المؤسسات التي تمثل مشكاة تنير الطريق أمام مجتمعاتنا للتوحد ونبذ الفرقة والتشتت في قسم ثان.

أبيض

## القسم الأول

### العلاقات القائمة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الدول العربية والإسلامية

#### وثيقة الحقوق الجامعية:

إن هدف الوحدة السياسية الكاملة أي إقامة الدول بأي شكل كان،  
موحدة أم اتحادية " فيدرالية" أم تعاهدية، المهم أن تجمع شعوبنا في إطار  
واحد ينمي المصالح المشتركة بيننا، ويقيم بنا قوة لا يستهان بها، هدف رئيس  
لا ينبغي أن يغيب عن بالنا يوماً واحداً، ولكن تجارب الوحدة السياسية بين  
بلادنا في الماضي القريب لم تكن ناجحة، ويجب أن نتعلم منها.

وأول الدروس التي نتعلمها هو ضرورة التمهيد للوحدة السياسية بإقامة  
صروح للتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وكذا التعليمية،  
وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذه الورقة بإذن الله.

في جامعة بولونيا - وهي تعتبر أقدم جامعة أوروبية في العالم، حضرت  
احتفالاً منذ عامين بذكرى الماجناكارتا، وقد ظننت في البداية أنني سأحضر  
ذكرى إعلان وثيقة الحقوق البريطانية المشهورة عقب ثورة الأرسطراطية  
البريطانية على الملكية في بريطانيا، تلك الوثيقة التي أعطت للشعب حق  
المناقشة والموافقة والاعتراض على ميزانية الدولة، وأعلنت طائفة واسعة من  
حقوق الإنسان وحياته كما هو معروف.

ولكنني وجدت احتفالاً بمناسبة أخرى، هي مناسبة إعلان وثيقة إقرار  
ميثاق العمل للجامعات في مختلف أنحاء العالم وفق تقاليد القانون الروماني  
في اتباع الشكليات التي كانت واضحة، وكانت المناسبة تمثل شيئاً عظيماً  
بالنسبة للعلماء الإيطاليين حيث حضر ممثلون لكافة الجامعات الإيطالية  
ولبسوا زي الجامعة وساروا في طابور طويل ثم أعقب ذلك حضور احتفالية

كبيرة تحدث فيها أحد رجل القانون الإيطاليين عن هذه الوثيقة المهمة، والواقع أن الكثير من معالم هذه الوثيقة معروف لدينا، ومتبع في كثير من جامعاتنا، لكن من الملاحظ أن مضمونه يتأخر في التطبيق في بلادنا، لأن ما يحدث اليوم في نظام العولمة يتناقض معها، بل ويهدد الكثير من أحكامها.

### **مبادئ وثيقة الحقوق الجامعية**

#### **المبدأ الأول: مبدأ حرية البحث العلمي؛**

إن المجتمعات الأوروبية بشكل عام تعتبر مبدأ الحرية هو أهم مبدأ يجب أن تسير عليه حياتها، مهما كان الثمن الذي يدفعونه، هم يعرفون أن هذا المبدأ هو الذي يتسبب في إطلاق العنان للذات والشهوات لكي تسيطر عليهم، كما أنه المسؤول إلى حد ما عن عدد من الظواهر السلبية التي باتت تهدد مستقبلهم، إنه مسؤول عن التفسخ الاجتماعي، وضياع الأسرة، وانعدام الخصوبة وشيخوخة المجتمع، وتفشي الانحلال في العلاقات الاجتماعية، وضياع القيم الحاكمة للروابط إلى غير ذلك من العوامل السلبية، لكن من ناحية أخرى هو الذي دفع الأفراد إلى الانفتاح والعمل والإتقان والإجادة.

إنه المبدأ الذي يميز المجد عن غيره، كما أنه المبدأ الذي يجعل الإنسان إنساناً، لذلك لا يقبل الأوروبيون المساس به بحال. والواقع أن الدين الإسلامي يحتوي على العديد من المبادئ والقيم والأصول التي يقوم عليها مبدأ الحرية، بل هناك من الأمثلة ما يدل على أنه لا يقبل المساس بالقيم بحال، وأنه في نفس الوقت يطلق باب الحوافز والمبادرات الفردية إلى حد كبير، وإن كانت القيود تتصل بعدم ممارسة ما يمكن أن يعد عدواناً على حريات الآخرين أو مصالح أخرى للمجتمع الإسلامي واضحة وجلية وتفوق في أهميتها الحرية الفردية.

ويبدو أن التمسك بالحرية واعتبارها الأساس الأول الذي تقوم عليه الحضارة الغربية قد جاء نتيجة للقيود الشديدة التي عاش فيها الإنسان

الأوروبي محاصراً بين قيود السلطة وقيود الكنيسة والتي كبلت الحياة والعلماء ونكلت بهم تنكيلاً شديداً (كما حدث لجاليليو وجوروانوبرونو)، ولقد نجح المجتمع الأوروبي بعد إطلاق الحريات ودفع ثمن كبير من الأشخاص والأموال حتى وصل إليها، وبالتالي لا سبيل للتفريط فيها بحال.

ومجال البحث العلمي لا يختلف عن العمل في مجال التجارة أو الصناعة أو ممارسة مختلف الأنشطة فهو محكوم أيضاً «مبدأ دعه يعمل، دعه يمر» لذا تقوم القيادات الجامعية بوضع خطط البحث العلمي بحرية ودون تدخل من الحكومات، ويتولى فريق البحث العلمي بحرية ودون تدخل من الحكومات، ويتولى فريق البحث جمع الحقائق وتحليلها والوصول إلى النتائج فيها، دون خوف من الترقب أو المطاردة، ولا تدخل، لا من الدولة ولا من الإدارة الجامعية في تقييم البحوث أو تتبع من قام بها ولو كانت النتائج ضد التوجيهات أو السياسات العامة، لذلك يطلق العنان لعقل الباحث وفكره في أن يقرر ما يشاء ويصل إلى ما يريد دون خوف أو وجل.

### **المبدأ الثاني: البحث العلمي في خدمة المجتمع:**

وهو مبدأ مهم بدوره، ووصلت المجتمعات إلى تقريره بعد فترة من الزمن ساد فيها مبدأ العلم للعلم أي لا يهم في البحث العلمي أن يستفيد المجتمع منه، وإنما يكفى أنه يخدم أحد فروع العلم الذي يتخصص فيه الباحث وهي بلا شك قضية شائكة، ولكن الجامعات الأوروبية استقرت في النهاية على أهمية أن يكون البحث العلمي في خدمة المجتمعات التي توجد فيها الجامعات ويحتاج ذلك إلى وضع خطط سنوية للبحث العلمي في كل جامعة، وربما وضعت خطة للبحوث، والجامعات الأوروبية لتشجيع البحث العلمي من كل الجامعات في مجالات بعينها يهتم الإتحاد الأوروبي أن تكون البحوث فيها. ونأتي هنا إلى أهمية التعاون بين الجامعات في الغرب والشركات الكبرى والتي تنتج التكنولوجيا الحديثة، ويستطيع من يشاهد الواقع كما



شاهدت شخصاً أن يرى أقسام الكليات العلمية في الجامعات الكبرى من الولايات المتحدة الأمريكية مثل جامعات هارفرد، ويل، شمال كاليفورنيا، كلها مرتبطة بشركات أمثال IBM. بوينج، كومباك .. الخ، وإن كل اختراع جديد في مجالات عمل هذه الشركات وكذلك تحسين أو أي عمل يستهدف تطوير القائم إنما يأتي نتيجة جهد يتم بين الجامعات والشركات، لقد استطاعت هذه الشركات أن تستفيد من البحوث العلمية والقوى المتخصصة في مختلف مجالات العلوم الحيوية كلها، استطاع العلماء أن يطلعوا على المجالات المختلفة للعمل وعرفوا كيف يمكن أن ترى أفكارهم ونظرياتهم طريق النور وأن تدخل دائرة التنفيذ.

وهذه المسألة في غاية التعقيد في دولنا الإسلامية فقليل من الجامعات قد هيأت نفسها لكي تكون بيوت خبرة تلبى حاجات المجتمع، وقليل من الشركات من يستعين بمخترعات تتم لديها، وتستعين الحكومة والشركات في الغالب ببيوت الخبرة الأجنبية لأسباب عديدة. يأتي في مقدمتها الاستجابة لشروط الشركات، والحكومات الأجنبية

المقدمة للمنح والقروض، ولأن الصناعات الرأسمالية دائماً مستوردة والخبرة الأساسية نفسها يجب أن تكون كذلك مستوردة، ولا بد من أن نعرف أن جامعاتنا - في أغلبها - لم تصبح بعد مهياً لتقديم استشارات وخبرات واسعة، لذا فإن هذا الجانب يجب أن يطور وهذا التطوير يحتاج إلى الآتي:

١- زيادة حجم التعاون بين الجامعات الموجودة في بلادنا وتلك التي نالت خبرات عملية في الخارج بتشجيع الزيارات العملية والبحوث المشتركة، والإسهام معها في تقديم الخبرات للسوق في مجالات العمل المختلفة لكي تكتسب وتربي الخبراء في هذه المجالات لديها.

٢- تدخل الحكومات للعمل على الاستعانة بالخبرة الوطنية في المجالات التي تتوفر لديها، وكذلك فرض الاستعانة ببيوت الخبرة الوطنية إلى جانب

بيوت الخبرة الأجنبية حتى يمكن التعلم من هذه البيوت عن طريق المكاتب المشتركة.

٣- تشجيع إقامة بيوت خبرة في مختلف الجامعات وزيادة الاعتماد عليها من قبل الحكومة والشركات والأفراد وتعريف المجتمع بها وتقديم سجلات تحتوى على هذه البيوت وتخصصاتها.

٤- عدم مغالاة بيوت الخبرة في الأتعاب التي تقدرها لأعمالها، ومراعاة أن ظروف السوق تختلف في دولنا عن الدول الصناعية المتقدمة.

٥- وأخيراً التركيز على الجانب العملي في التدريس وربط الجامعات بشكل جيد بالسوق وبالمصانع والمؤسسات التجارية المختلفة.

#### **إتحادات الجامعات بين الدول الأوروبية والدول الإسلامية؛**

للأسف اهتمت جامعاتنا بإنشاء نواب لرؤساء الجامعات وكذا وكلاء للكليات لشئون البيئة، ولكن هذه التغييرات لا زالت لم تؤد الأعمال الأساسية المفروض أن تقوم بها، بل إن اختصاصاتها لم تحدد بشكل كاف حتى الآن، ويعتمد الأمر في النهاية على اهتمامات وقدرات من يشغل هذه الأماكن.

كما أنه حرصت الدول الإسلامية على إقامة إتحادات تمارس أنشطة بين الجامعات لتنسيق أنشطتها، ودعم العلاقات بينها، وإنشاء جامعات وكليات جديدة تهتم بالدراسات الإسلامية ودراسات اللغة العربية في المناطق التي لا توجد فيها أو توجد فيها بشكل ضعيف. ومن هذه الإتحادات، اتحاد الجامعات العربية، ورابطة الجامعات الإسلامية، واتحاد جامعات العالم الإسلامي.

ولا شك أن هذه الإتحادات تقوم بكثير من الأعمال النافعة للجامعات الأعضاء، ولكنها أقل من المطلوب في ظل التطورات المعاصرة التي غيرها العالم ومثال أوروبا هو أقرب الأمثلة لنا، فلقد تطورت أبنية التعليم العالي في الاتحاد الأوروبي لتواكب الفكر الأوروبي البرجماتي الذي عرف به هذا الاتحاد.

وقد اتجه هذه الاتحاد إلى تكوين المجلس الأعلى لجامعات الاتحاد الأوروبي، بمدينة بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي، وإن كان يعقد جلساته في أي من الجامعات بشكل دوري وهو يتكون من رؤساء الجامعات الموجودة في دول الاتحاد الأوروبي وله مجلس تنفيذي يتكون من عدد من الرؤساء ينتخبون من الجامعات الأعضاء لمدة ثلاث سنوات. والقرارات التي تصدر من المجلس قرارات ملزمة تنفيذها للجامعات الأعضاء. والاختصاصات الأساسية لهذا المجلس هي توحيد نظم التعليم بين الجامعات وتوحيد الشهادات ومدد الدراسة ونظم الامتحانات إلى غير ذلك من نظم التقييم والاختبارات، بحيث أصبحت الشهادات التي تمنح من مختلف الجامعات الأعضاء شبه موحدة، ومن ثم لا تثار مشكلات معادلة الشهادات أو القيد في الدراسات العليا في جامعة أو في كلية من كليات الجامعات الأوروبية.

ومن أهم الأنظمة التي تتبعها الجامعات الأوروبية الآن، إعطاء الطلاب حق دراسة عدة مناهج قد تستغرق عاماً أو عدة أشهر في جامعة غير الجامعة المقيد فيها، ومثل هذا النظام يؤكد وحدة الشعوب الأوروبية، ويعطي الإحساس لمن يعيش في إحدى دولها بأنه لا يوجد فوارق بينه وبين أبناء هذه الدولة، والأهم من ذلك الاستفادة من المنجزات العلمية التي تكون إحدى الجامعات قد تفوقت فيها، وتبادل الخبرات بين الجامعات الأعضاء.

كما أن تبادل أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات الأوروبية والجامعات الأمريكية له أهميته الفائقة في هذه الدول، وهو يساعد بدوره على توحيد وإقامة أوروبا المتحدة القوية.

وإذا نظرنا إلى عالمنا العربي والإسلامي على اتساعه فإننا نجد تعاوناً علمياً لا بأس به بين مختلف الجامعات، وتقيم هذه الجامعات بينها ندوات ومؤتمرات وحلقات للدراسات والبحث، كما أن جهوداً تبذل وبذلت لتوحيد المناهج أو على الأقل تقريبها من بعضها البعض بين الجامعات العربية والإسلامية.

ولكن نلاحظ على العمل الجامعي في هذا المجال ما يلي:

١- أن التبادل القائم بين الجامعات العربية والإسلامية في نطاق أعضاء هيئة التدريس قد شهدت طفرة في بعض الفترات من الدول التي تحتوي على جامعات قديمة إلى الجامعات الحديثة التي أقيمت في دول الخليج على وجه الخصوص، وكان من شأن هذا التبادل توحيد المناهج في كثير من الحقول.

وقد بدأت تتكون في هذه الجامعات كوادر علمية أتمت دراستها في الغالب في جامعات أوروبية وأمريكية وتزودت بدون شك بخبرات لا بأس بها في مختلف التخصصات العلمية، لكن الجامعات ترسم السياسات الخاصة بالمناهج وبالبعثات وبإعطاء المنح بشكل مستقل عن الأخرى، ويوجد بالقطع مجلس أعلى للجامعات العربية أو الإسلامية يوحد سياسات وأنظمة التعليم بين كل الجامعات الموجودة في الساحة العربية أو الإسلامية.

واتحادات الجامعات لم تقم بهذا الدور حتى الآن بشكل كامل، بل إنه مما يؤسف له وجود أكثر من اتحاد تتشابه اختصاصاته أو تتوحد، دون أن تصل إلى وضع مناهج موحدة للتعليم الجامعي في مختلف التخصصات.

٢- إن تبادل الأساتذة لا يتم بشكل منظم حتى الآن ويكون بهدف التعليم وتدريب منهج لا يوجد من يسده في الجامعة، وإذا وجد فيه من الكوادر الوطنية من يمكنه القيام به يتوقف التبادل، حتى أن الخبرات المتنوعة التي كانت تستحوذ عليها الجامعات الحديثة لم تعد تتوافر فيها بشكل مطلوب.

والمطلوب هو إيجاد تبادل وتنسيق علمي يستهدف تنويع الخبرات، وتبادل المعلومات بين كافة الجامعات ولم يستطع أي اتحاد من اتحادات الجامعات القائمة أن يضع سياسة يمكن أن تتوصل إلى تنفيذ هذا الهدف حتى الآن.

وتحتاج هذه المسألة إلى تدخل حاسم يحدد اختصاصات واضحة

للجامعات في هذه المسائل وينشئ بيوت الخبرة داخل كل جامعة، ويحدد وسائل التعاون بينها وبين مؤسسات المجتمع، ويصنع خريطة للبحوث في كل كلية يشارك فيها رسم معالمها رجال الأعمال والمهتمين في منطقة كل جامعة، وع القيادات الجامعية وقد آن الأوان لكي تبذل الحكومات جهداً له قيمته في مختلف مجالات العمل والإنتاج والخدمات الواجب توحيدها بين مختلف الجامعات وقطاع المجتمع.

نقوم هنا بتوضيح الدور الذي تقوم به جامعاتنا في بعض حقول العمل والإنتاج والخدمات...

#### مجال التحكيم الدولي:

خضعت مصر خلال فترة التحول الاقتصادي من مرحلة الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق لضغوط كبيرة في مجال التحكيم في عقود الاستثمار التي شاعت في السبعينات والثمانينات، وكانت معظم عقود الاستثمار تضع شرط التحكيم أمام مركز التحكيم المرتبط بغرفة التجارة بباريس، وعبثاً حاولت جهات وطنية عديدة التدخل لتخفيف حدة هذا الوضع ذلك أن التحكيم أمام غرفة باريس كان يكلف كثيراً من النفقات ونادراً ما يصدر حكم لصالح الطرف الوطني، وقد تم إقامة ثلاثة مراكز للتحكيم في منطقتنا بمبادرة من اللجنة الاستثمارية القانونية لدول آسيا وأفريقيا أحدها في القاهرة والثاني في البحرين والثالث في ماليزيا، لكن المنازعات التي تعرض على هذه المراكز قليلة وتبدو الضغوط الدولية في هذا الشأن قوية وهي تريد لمؤسساتنا دوراً هامشياً، وقد قامت بعض الجامعات مثل جامعة عين شمس وجامعة الأزهر بإنشاء مراكز للتحكيم التجاري الدولي وإن تعثرت مسيرتها بعض الشيء إلا أنها استطاعت أن تثبت وجودها وأسهمت في إيجاد فئة من المحكمين والخبراء يمكنهم حسم الكثير من المنازعات بين أطراف من جنسيات مختلفة كما أن مركز التحكيم التجاري بجامعة الأزهر والذي أنشئ بمبادرات من أشخاص سعوديين ومصريين قد طبق الشريعة

الإسلامية في العديد من المنازعات التي عرضت أمامه. وهكذا نجد أن الجامعات يمكن أن تسير في هذا الخط وأن تساعد منظمات المجتمع الخاص على حسم المنازعات بعيداً عن المؤسسات الأجنبية التي تؤثر تأثيراً بالغ الضرر على المصالح العربية والإسلامية في هذا الخصوص، ورابطة الجامعات الإسلامية مستعدة لدعم أمثال هذه الاتجاهات ونقل الخبرة إلى المؤسسات والجامعات الموجودة في العالم الإسلامي والتي ترغب في القيام بهذه الأنشطة.

### مجال البحث العلمي:

لم تعد الدول تتحمل بمفردها الميزانيات الضخمة التي يحتاجها البحث العلمي لذا فإن مؤسسات قريبة من نظام الوقف الإسلامي، بدأت تنتشر في كل العالم المتقدم يقوم بتمويلها القطاع الخاص والأفراد وبعض الشخصيات العربية، ومن أمثلة ذلك مركز/عبد العزيز بجامعة بولونيا بإيطاليا ومركز آل مكتوم بجامعة دندى بأدنبره، ومراكز أخرى عديدة بإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، وعلى نفس النمط أقيم في جامعة الأزهر «مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي».

ورغم تعدد التجارب في هذا الإطار، إلا أن العالم الإسلامي لم يستفد منها بشكل قوي حتى الآن.

### المجال الصناعي:

يوجد في المجال الصناعي في الدول العربية والإسلامية مبادرات ومؤسسات مهمة ارتبطت فيها خبرات الجامعات بالمؤسسات الصناعية، ولكن في قليل من الدول مثل ماليزيا وأندونيسيا، وكذلك في قطاعات أخرى مهمة كدراسات الجدوى ودراسة نقل بعض التجارب، ولكنها حالات قليلة ومحدودة الأثر.

### المجال الزراعي:

رغم وجود الزراعة كنشاط رئيس لدولنا الإسلامية إلا أن الارتباط

بالجامعات والكليات الزراعة يكاد أن يكون محدوداً، لكن قد يشارك الأستاذة بصفتهم الشخصية في إجراء بعض البحوث والتجارب، لذا لم نستخدم الجامعات نفسها كبيوت خبرة في هذا المجال بالشكل المطلوب.

#### مجالات أخرى:

يمكن في إطار المهن الحرة إقامة بيوت خبرة في داخل الجامعات لتغطي في مجالات الحياة العامة ما تحتاجه من خبرات العلماء خاصة في المجالات الهندسية والاقتصادية والتجارية، وغيرها لأن ما يتم في هذا الخصوص محدود للغاية وغالب أساتذة الجامعات يتعاملون مع هذه الهيئات كأفراد ودون أن ترتبط بينهم روابط مؤسسية وهذا عيب خطير.

#### المبدأ الثالث: مبدأ إشاعة نتائج البحوث من كافة الجامعات:

أما المبدأ الثالث الذي يحكم الجامعات فهو مبدأ إشاعة نتائج البحوث العلمية للكافة.

وبالطبع فأول من يحتاج إلى الاستفادة من هذا المبدأ هو الجامعات نفسها فالعلم رحم بين أهله، وما لم تستفد الجامعات بشكل واسع من هذا المبدأ، فستظل قضية البحث العلمي في عالمنا الإسلامي مشكلة كبيرة. إن واضعي العهد الأعظم للعمل الجامعي كان أمامهم بوضوح هذا المبدأ بهدف التعاون الكبير بين الجامعات لتحقيق الهدف.

وأعتقد أن الكثير من الجامعات الأوروبية نهضت نتيجة تطبيق هذا المبدأ، ولكن يبدو أن هذه الفائدة لم تنقل إلى جامعات الدول المختلفة، ونحن منها، لأسباب عديدة في مقدمتها أن بلادنا لم تفتح ذراعيها بالشكل المطلوب للاستفادة من أنشطة هذه الهيئات، ولا شك أن وضع سياسات مناسبة مع هذه الهيئات وبذل الجهد في تنسيق هذه الأنشطة معها من أزم الأمور الآن. والأسباب كثيرة يرجع بعضها إلى سياسات الدول التي على ما يبدو لم تخل من تأثير على الجامعات الموجودة فيها، ويرجع البعض الآخر إلى عدم

تهيئة الجامعات في دولنا لتقبل العلوم الحديثة المرتبطة بالتقدم والتطور التكنولوجي.

ولا يمكن أن نتقدم إلا بإيجاد تعاون فعال ونشط تتدخل فيه الدول عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف، ويساعد الجامعات على النشاط في هذا المجال، وإذا كان هذا التعاون قد أحيط بكثير من القيود في الآونة الحاضرة إلا أن المحاولات يجب أن تستمر بدأب ونشاط لكسر هذه القيود. إن تهماً باطلة وجهت إلينا خاصة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م بقيادة الإرهاب وترتب عليها، حرمان طلاب بعثاتنا إلى الخارج من الحصول على معلومات وعلوم تتصل بالتكنولوجيا في المجالات التي سميت الحساسة كعلوم تكنولوجيا الفضاء والهندسة الوراثية والعلوم البيولوجية بشكل عام، لذا لا بد من العمل في ثلاثة اتجاهات في نفس الوقت وهي:

**الاتجاه الأول:** وهو تعاون الجنوب الجنوب، فالكثير من الجامعات الموجودة في الدول الإسلامية والدول النامية بشكل عام قد أحرزت تقدماً في المجالات العلمية الحديثة وسيكون من السهل تبادل الخبرات عن طريق البحوث المشتركة والقيادات الجامعية وتبادل زيارات أعضاء هيئة التدريس المتخصصين وهو تعاون ضروري ولا مفر منه لإحراز التقدم العلمي بينها.

**الاتجاه الثاني:** هو الاستفادة القصوى من البعثات والهيئات العلمية التي تعلمت في الخارج ولا زالت تعمل خارج بلادها لأسباب عديدة من أهمها عدم وجود المناخ العلمي المناسب لها في بلادها، وهي مسألة يجب أن توضع لها سياسات عملية للاستفادة منها بشكل أو بآخر.

**أما الاتجاه الثالث:** فيكون بتشجيع مختلف هيئات المجتمع المدني، والمؤسسات التي ترتبط بعلاقات علمية وعملية في الخارج على التعاون مع الجامعات في هذه المجالات.

إن العلماء والمهنيين في مختلف الدول يرتبطون الآن بمجامع وجمعيات علمية في مختلف التخصصات، ولا شك أن وضع هدف الاستفادة القصوى



منها، يمكن أن يساعد في تعويض بعض ما خسرناه من هذه التوجهات الجديدة.

ويجب أن نولي عناية كذلك بالمنظمات المتخصصة الدولية الحكومية وغير الحكومية والتي تقدم مساعدات مهمة في حقل الخبرات والتكنولوجيا.

## القسم الثاني

### نحو استراتيجية

### لتوحيد التعليم العالي في العالم الإسلامي

إن الأوضاع التي يعيش فيها العالم الإسلامي الآن، أوضاع سيئة بكافة المقاييس وهي تحتاج إلى تغيير رئيسي، يحتاج إلى مشروع الوحدة والتنمية ولن يتحقق ذلك إلا بجهود مخصصة تجعل المصلحة العامة ومصالح المسلمين هي الغاية والهدف وتبذل في سبيل ذلك كل جهدها، ولا بد من أن تقود جامعات العالم الإسلامي هذا المشروع.

ولاشك أن التعليم العالي هو من أهم المجالات التي يجب أن تتوجه إلى إصلاحه وإلى البناء فوقه بقصد تحقيق الوحدة، وحدة العقول، ووحدة العلوم التي يتم فوقها توحيد الأبنية وتهيئة السبل لهذا البناء الصالح المطلوب تحقيقه.

#### عناصر استراتيجية التطوير:

١- التنسيق بين لجان قطاعات التعليم العالي في الدول العربية والإسلامية

إن دولنا كما ذكرنا تحتوي على لجان متخصصة تضم العلماء المتخصصين في كل قطاع من قطاعات الدراسات العلمية المختلفة، كقطاع دراسات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والعلوم السياسية.. إلخ، ويجب أن تمثل في رابطة الجامعات الإسلامية أو في أي اتحاد آخر تختاره الجامعات، كل هذه القطاعات على مستوى كافة الجامعات الإسلامية، وتقوم هذه اللجان بنفس الاختصاصات التي تتولاها على مستوى كل الجامعات الأعضاء، وبالتالي تتخذ القرارات الكفيلة بالتنسيق بين اللجان وتوحيد

القرارات التي تتخذ لتوحيد البرامج، وإنشاء التخصصات الجديدة، والتطوير المستمر للمحتوى العلمي للمناهج بما يتواءم مع التطورات الجارية.

ومما يؤسف له أن قطاع الدراسات الإسلامية لا نجد له لجنة في المجلس الأعلى للجامعات في مصر، لذا فإننا نأمل إنشاء هذه اللجنة، وأن تضم إلى مختلف لجان القطاع في المجلس الأعلى للجامعات، كما أننا نناشد مختلف الدول الإسلامية أن تنشئ لجنة لهذه الدراسات.

واقترح أن تكون هذه القطاعات على النحو التالي:

**\* قطاع دراسات الدعوة الإسلامية:**

ويختص بالنظر في تصحيح أسلوب الخطاب الديني ورد الشبهات عن الإسلام وتحديد أسلوب مخاطبة الآخر، وتمثل فيها كليات الدعوة وأصول الدين والإعلام.

**\* قطاع دراسات السنة والسيرة:**

ويختص بتوضيح السنة النبوية باعتبارها مكملة لأحكام القرآن الكريم وشرح مصطلح الحديث وأنواعه ودفع الشبهات التي تثور ضد السنة، ومراجعة كل ما يدرس في الجامعات الأعضاء في هذا القطاع.

ونرى أن يضم إليه دراسات السيرة النبوية... وهذا القطاع بفرعية يحتاج إلى تمثيل كليات أصول الدين، والدعوة، والآداب، ودار العلوم، كما يجب أن تمثل فيه كليات اللغات الأجنبية.

**\* قطاع دراسات أصول الفقه:**

ويختص بالنظر في تطوير دراسات أصول الفقه وتحديثها وإدخال التعديلات التي تجعلها متمشية مع حاجة المجتمعات الإسلامية وهي تحتاج إلى تمثيل كل الكليات المشار إليها فيها.

**\* قطاع دراسات الفقه الإسلامي:**

ويختص بالنظر في تطوير دراسات الفقه الإسلامي وتحديثها بالتصدي

للمشكلات المعاصرة التي تواجه المجتمعات الإسلامية في كافة كليات الشريعة والقانون وكليات الحقوق بمختلف الجامعات، وربطها بالدراسات القانونية المعاصرة.

#### ١- قطاع دراسات القرآن الكريم.

ويدخل في ذلك دراسات علوم القرآن وحفظه وتجويده والحفاظ عليه، كما يشمل دراسات التفسير وأسباب النزول.. الخ.

ويجب أن تمثل في هذا القطاع بقضايا القرآن الكريم وأصول الدين والدراسات الإسلامية وكليات الدراسات الإسلامية بكليات اللغات الأجنبية.

#### ٢- توحيد المقاييس في الشهادات؛

إن المقاييس والشهادات تعاني من صعوبة المعادلة، فهناك جامعات تشدد في إقرار المعدلات وتقارن الدراسة المراد معادلتها بتلك التي تتم في الجامعة وفقاً لساعات وعدد السنوات التي تدرس للمادة في كل جامعة وتحمل الطالب بمواد دراسية يستذكرها ويتم امتحانه فيها حتى يسمح له بالتسجيل بالدرجة المطلوبة، ومثال ذلك معظم كليات جامعة الأزهر، بينما تتساهل جامعات أخرى، وتسمح بالقيود دون معادلة أو بمعادلة شكلية، وأعتقد أن الاتجاهين ليسا على صواب، ويجب أن ننظر المعادلة في جملة ما يدرس في كلا الجامعتين وليس بالساعة والمقرر المفرد وعموماً لم تنجح الجامعات العربية والإسلامية في إيجاد قرارات توحيد المعايير لإعطاء الشهادات وتقييم هذه الشهادات بشكل عام، رغم وجود قرارات من الاتحادات الجامعية بتسهيل الجامعات ويجب حسم هذه المسألة على وجه السرعة.

والواقع أن توحيد المنهاج وسنوات الدراسة والأخذ بنظم متقاربة في الدراسة يتبنى أسلوباً موحداً إما على أساس السنة أو الساعات المعتمدة

مسألة يجب أن تكون على جدول أعمال المنظمات الجامعية.

ومن المسائل الواجبة الاعتبار أن يتم تبادل الطلاب بين مختلف جامعات الدول العربية والإسلامية ولاشك أن تجربة جامعة الأزهر في السماح لطلاب الجامعات التي تطبق برامجها الدراسية أن تكمل الدراسة بمقرها في القاهرة مثل تجربة معهد الفتح الإسلامي بسوريا، وتجارب تمت تحت إشرافها في ماليزيا، وأندونيسيا، تجربة جيدة ويجب التوسع في تعميمها.

### ٣- إفساح المجال للخبرات الجديدة:

ولا مفر إذا أردناه أن نتقدم، من الموازنة بين القديم والحديث، ويجب أن يفسح الأقدمون الذين يسيطرون على مقاليد الأمور في الجامعات، المجال لهؤلاء الأعضاء الجدد، وكذلك الفكر العلمي المعاصر أن يرى التطبيق في جامعتنا. إن التركيز على التراكم العلمي والمعرفة لدى كل جامعاتنا، من شأنه أن يوجد مجتمع العلماء، ويجب أن تبذل دولنا جهداً مضاعفاً لتسهيل هذا التبادل، والإسراع بحركة العلماء نحو التكامل والتعاون الفعال. إن ذلك يحتاج إلى زيادة ميزانيات المؤتمرات والندوات واللقاءات.

### ٤- تكثيف اللقاءات بين الجامعات الإسلامية والغربية:

وكذا تكثيف اللقاءات بين القيادات الجامعية في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي.

كذلك فإن الإكثار من عقد الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين كل أعضاء الهيئات البحثية والعلمية في بلادنا وبينهم وبين الجامعات الأوروبية التي أدت بالفعل تعاوناً وتفهماً لأوضاع جامعاتنا مسألة في غاية الأهمية. وقد نجحت رابطة الجامعات الإسلامية في عقد اتفاقيات مع جامعات إيطالية تسمح للطلاب المصريين وكذا الإيطاليين بالتبادل بدراسات مشتركة يحصلون بعدها على شهادات جامعية مشتركة من إيطاليا والدولة العربية والإسلامية التي تسمح لهذا التعاون الدراسي المشترك والمثمر.

كما نجحت في عقد اتفاق لإنشاء دراسة ماجستير في الحضارة الإسلامية في جامعة فلورنسا، وذلك بعد عقد مجموعة من المؤتمرات والندوات العلمية التي أظهرت تقارباً علمياً بين جامعاتنا وهذه الجامعات في مجالات عديدة.

#### ٥- مواجهة التخلف التكنولوجي في الجامعات:

في فترة الطفرة النفطية استطاعت الدول العربية أن تقدم تعاوناً بين جامعات النفط وجامعات الدول الأخرى مكن هذا التعاون من توحيد المناهج إلى حد ما وتحسين أحوال أعضاء هيئة التدريس بالدول غير البترولية، ويجب مواجهة الوضع الذي بدأ يتعثر بانتهاء الطفرة البترولية من ناحية وبصورة الكوادر الجديدة التي أكملت تعليمها في جامعات أمريكية وأوروبية على مناهج مختلفة ودراسات في موضوعات تختلف بشكل أو بآخر عن تلك السائدة في دولها وفي الدول التي بدأت خطوات التعليم على يديها كمصر وسوريا ويجب الاستفادة من هذا التنوع.

إننا نشكو من الخط الذي بدأ يفرض على دراسات مهمة في مجالات حيوية مطلوبة لبلادنا وجامعاتنا، في الوقت الذي يعاني فيه الخريجون الجدد من عدم الاستفادة المثلى بهم، بل إن كثيراً منهم يعاني من الإحباط بسبب عدم وجود الفرص المماثلة للتدريس للمناهج والمسائل الجديدة التي قاموا بدراساتها وهكذا يجب أن يكون هؤلاء الأعضاء هم نواة سد الفراغ الناتج من هذه الظاهرة، ويجب أن تطور مناهج الدراسات والبحوث بما يسمح بتطوير الدراسة في جامعاتنا ووضع هؤلاء في الأماكن المناسبة لهم.

أبيض

## خاتمة:

### الجامعات الإسلامية

خدمة المجتمع يحتاج إلى تأسيس إتحاد خطوات واضحة تحقق حرية البحث العلمي إنني أدعو إلى ضرورة العمل من أجل توجيه جامعاتنا وتقدير الاتحادات التي تجمع بينها لتحقيق هو من سببين:

الأول: تقوية هذه الجامعات وتحقيق فاعلية أدائها وواجباتها في تنمية المجتمعات الإسلامية وتعديلها.

الثاني: الإسراع بتحقيق الوحدة في مختلف المجالات بوضع البحوث والدراسات التي تتناول شأن مشكلات الوحدة والتبادل بين كل مجتمعاتنا الإسلامية.

أوضحت الورقة أهمية متابعة النبوغ بين شباب العالم الإسلامي من قبل الجامعات وتكليف مؤسسات الدولة بتشجيعه، باعتبار أن الإبداع والنبوغ هو الكفيل بتقدم الأمم والشعوب.



أبيض

# التحديات الإعلامية التي تواجه الأمة الإسلامية [خطوط عريضة]

إعداد:  
د. حمود بن عبد العزيز البدر

صفحة أبيض

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة:

يشهد العالم الكثير من التحولات والتعقيدات، فمن عولمة للاقتصاد إلى إعادة هيكله وخصخصة لقطاعات الحيوية في مختلف مناطق العالم وبينهما الكثير من عوامل التغيير المتسارع . وهذه التحولات والتعقيدات اتخذت مظاهر متعددة:-

من خلال نتائج انهيار الإتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية ، ومن خلال الحشد الدولي في الحملة الدولية على منطقة الخليج ، ومن خلال تمييط العالم اقتصادياً، وسياسياً، وإعلامياً، و ثقافياً وبمعاونة من الشركات الكبيرة - المتعددة الجنسيات - جرى تأثير واضح على الموروثات الحضارية، والتاريخية، والجغرافية للشعوب والدول.

ففي ظل هذه التطورات المتسارعة التي تجري، وتجاوز وسائل الاتصال للحدود الجغرافية والسياسية ، وتحول العالم إلى قرية صغيرة، أدى إلى إيجاد دور بارز زاد من أهمية الإعلام ودوره في التأثير والتأثر.

فالإعلام القوي والمقنع يحتاج إلى وسائل متطورة وتحديات لا بد من معرفتها وتشخيصها ثم العمل على مواجهتها ومعالجتها بكل شفافية لكي نستطيع المشاركة الفاعلة، فالتحدي هو الشعور بالرغبة في توظيف الإمكانيات البشرية، أو المادية، أو الفكرية، لمنازلة الخصم بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، لإثبات القوة والهيمنة من قبل بعض القوى المسيطرة، ومقابلة ذلك بمقاومة من قبل الحكومات والشعوب المستهدفة.

فالتحديات الإعلامية - التي سأحدث عنها في هذه العجالة - يمكن تصنيفها وفق الآتي:

### ١- التحديات المهنية والفنية.

٢- التحديات الإقليمية والدولية.

٣- التحديات الرقابية والحريات.

٤- التحديات الثقافية والتنموية.

٥- التحديات الاجتماعية.

٦- التحديات المعرفية (العولمة).

وهنا يمكن التطرق إلى تصنيف ما سبق، كل على حدة، ومن ثم عرض كيفية المواجهة والمعالجة (بإيجاز وتركيز):

١- التحديات المهنية والفنية، وتشتمل:-

- التقدم التقني (التكنولوجي).

- الغزو الثقافي (احتكار العالم المتقدم لتقنية البث المباشر).

- تحدي الفضائيات التي صارت تدخل البيوت عنوة.

- تحديات الإنترنت للمؤسسات الإعلامية التقليدية.

- تحديات مرتبطة بالتخطيط من حيث تحديد الأهداف والإمكانات والوسائل، وضوابط التعامل معها.

وللمعالجة لا بد من العمل على تهيئة الأمور التالية:-

- تأسيس مراكز للتدريب الإعلامي تعمل بشكل متكامل على تدريب الكوادر الإعلامية وتأهيلها بمختلف مستوياتها في كافة مجالات الإعلام المرئي، والمسموع، والمقروء، والإلكتروني. وذلك بالتعامل مع التقنية بمهنية مناسبة.

- الحاجة إلى التواصل مع الخبرات المتقدمة والمستجدات المتابعة في المجال الإعلامي، وهذا يؤدي إلى تعزيز المكانة الإقليمية والدولي، وتنشيط الأداء، ورفع المستوى الإعلامي، وتوفير الكوادر الإعلامية المؤهلة، واكتشاف الطاقات الشابة المتميزة.

- الحاجة إلى وضع استراتيجية إعلامية تهدف إلى استعادة الأمة مكانتها

- المرموقة، على أن تتعامل مع قضايا العصر بروح جديدة خاصة فيما يتعلق بقضايا العولمة، ونظم المعلومات، والفضائيات، والتجارة العالمية، وغيرها.
- ربط التعليم بالمستجدات التقنية (التكنولوجيا)، و الاهتمام بالبحث والتجريب، وبمناهج الدراسات المستقبلية، وتنمية مواهب الطلاب بوسائل علمية وتربوية متطورة تتناسب مع روح العصر وأدواته بكفاءة.
- التنسيق الكامل بين مؤسسات الإعلام والتعليم، والعناية بالثقافة الإسلامية بشكل وسطي كما أراد الله، وإيجاد التوازن الثقافي بين معطيات الإسلام، والتقدم التقني (التكنولوجي).
- التنسيق بين جامعات العالم الإسلامي خاصة في المجال الإعلامي استثماراً للخبرات، وترشيداً للإنفاق ، وتقريباً بين المواقف.
- إنشاء أكاديميات تعنى بالبحوث الإعلامية تتوافر لها الإمكانيات الفنية والحيادية التي تؤهلها لمنافسة المؤسسات الأجنبية.
- الاستفادة من المخترعات والمستحدثات التي تجعلنا نسهم في بناء الحضارة بدلاً من اللهاث خلفها بعد أن تمر بنا غير عابئة بالتحفظ غير المبرر.

## ٢- التحديات الإقليمية والدولية، ويبرز خلالها:-

- ( أ ) عدم تنسيق المواقف حول المشكلات الإقليمية والدولية، بحيث أصبح كلُّ يدلو بدلوه منفرداً عن المجموعة، فالبعض يتحدث عن الإصلاحات، والآخر يتحدث عن ضرورة تغيير في البرامج والمناهج.. الخ. وآخر يراوح مكانه كأنما سمر فيه.
- (ب) غياب الاستراتيجية الواضحة للإعلام العربي والإسلامي وخصوصاً في محتوى الرسالة الإعلامية ، وأسلوب تقديمها، بل إن البعض يتعامل مع وسائل الإعلام كما لو كانت ملكاً خاصاً به ولا يوجد من ينافسه على المتلقين.

( ج ) القصور في تفسير الإعلام للمعلومات وتحليله لها، وخصوصاً فيما يتعلق بالتفسير الحيادي، والمنحاز ، والمضلل عن عمد للمعلومة.

(هـ) عدم قدرة الإعلام على توضيح العلاقة بين المسلمين بغيرهم، وخصوصاً في مخاطبة العالم بطرق مختلفة ، وكيفية إقامة علاقات معهم تتسجم مع الوضع الراهن وفي ضوء تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

ولواجهة هذه التحديات، ومعالجتها فلا بد من النظر في الأمور التالية:-

- عقد حوارات موضوعية مع الآخرين تُبنى على الاحترام المتبادل، وذلك باحترام الرأي الآخر، وقراءة تاريخ علاقة المسلمين بغيرهم في عصور الإسلام المزدهرة حينما كانت تحاور عن ثقة بالنفس بدلاً من الوقوف بالمتاريس بشكل مطلق. وهذه تهدف إلى إقامة علاقات متوازنة مع الآخرين ، وتفهم ثقافتهم، وإفهامهم ثقافتنا، والعمل على تلقي النقد والرد عليه برحابة صدر والرد عليه بثقة.

- بناء خطاب إعلامي يحقق التوازن المطلوب للثقافات المحلية، وما هو ضروري للانسجام مع ثقافات العالم، يشرح - بشكل جذاب وغير ممل - ما لدينا مقارنة بما لدى الآخرين، فوسائل الإعلام لم تعد محلية مقصورة على محيطها، وإنما هي معروضة لأهلها ولغيرهم.

- التأكيد على ضرورة عقد لقاءات حضارية بين العلماء والمثقفين المسلمين ، تكون مقدمة مدعومة - بالإعداد والتنسيق المسبق - لعقد حوارات مع علماء من غير المسلمين، وأصحاب الديانات الأخرى ، فالدعوة إلى الله بالحسنى هي سبيلنا إلى قلوب الآخرين: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥]

٣- التحديات الرقابية والحرية، ويبرز القصور في هذا الجانب، وفق الآتي:-

( أ ) عدم وجود إعلام تعددي يمارس الدور الرقابي بحرية ومسؤولية.

(ب) وجود أزمة في الخطاب الإعلامي إذ يركز على تلميع الذات، وتغليب

عنصر المجاملة مما يوجد ضعفاً في المصادقية.

( ج ) عدم وجود إعلام إسلامي نقدي موضوعي متطور شكلاً ومحتوى، والأمر ليس في القوانين أو التشريعات فقط، وإنما في أسلوب مخاطبة المتلقي واحترام ذكائه وشعوره.

(هـ) تقييد الحريات مما يقود إلى قصور في عرض المعلومات من قبل وسائل الإعلام للمواطنين حول ما يدور في المجتمع ، مما يضطره إلى البحث عنها في وسائل الآخرين وإن كان فيها من التحيز ما فيها .

ويمكن عرض المعالجة لهذه التحديات وفق الآتي:

- السعي إلى تمكين وسائل الإعلام من الوصول إلى مصادر المعلومات المختلفة دون قيود روتينية أو دعائية (قوة المعلومات).

- التركيز على الأوليات الوطنية حسب أهميتها والحد من الاختراقات الخارجية. دعوة وسائل الإعلام الإسلامية للاهتمام بقضايا الأمة والمواطنين في أجواء من التعددية والحرية المسئولة والاستقلالية المهنية المتطورة.

- تكريس مبادئ العدالة، والمساءلة، والشفافية، والحرص على صيانة حقوق الأفراد والأسر من تحديات بعض الوسائل الإعلامية.

٤- التحديات الثقافية والتنموية، ويبرز من خلالها الآتي:-

( أ ) علاقة الإعلام بالإبداع، والقيم، والثقافة، والطفل والمرأة. وهيمنة الإعلان، والاستهانة باللغة العربية.

(ب) عدم وجود رأي عام مشارك في صنع القرارات، وتحديد السياسات.

( ج ) الاضطرار للمتلقى لسيل المعلومات الغربية وتقليد ما تدعو إليه.

ويمكن العمل على مواجهة هذه الإشكاليات، ومعالجتها وفق الآتي:

- العمل على تكوين رأي عام يمتلك حق التعبير وإيضاح مكامن التغيير اللازم من خلال احترام، وإمداده بالمعلومات حسب أهميته أولاً بأول.



- العمل على تجسيد ما تملكه الأمة الإسلامية من مخزون ثقافي، وروحي، وقيمي، وإبداعي، وديني، ليكون عملاً إعلامياً إبداعياً سواء على المستوى الفني، أو على مستوى النص، أو على مستوى المضمون.

- فتح قنوات مباشرة من أجل التنسيق والتعاون مع الإعلاميين أنفسهم في دول العالم الإسلامي لهدف ترجمة الخطاب الإعلامي وسياساته من طور التخطيط إلى طور التنفيذ، حتى يكون التعاون والتكاتف مبنياً على خلفيات مقنعة.

#### 5- التحديات الاجتماعية، ويبرز من خلالها الآتي:-

( أ ) قصور وسائل الإعلام الإسلامية في عرض برامج ومشاريع تساعد على وحدة الأسرة وتماسكها، والتي تؤدي إلى تحقيق الأمان الاجتماعي للمجتمع، وتحميه من أخطار كثيرة (الجريمة، الانحراف، المخدرات.. الخ).

(ب) القصور في إبراز الدور الحيوي لأجهزة الفتوى، وما يترتب عليه من وجود أفراد يتولون الفتيا ممن لا يتوفر لدى الواحد منهم القدر الكافي من العلم والمعرفة للقيام بهذا الدور، أو يكون ميالاً للأخذ بالاحوط بشكل مطلق.

( ج ) غياب مشاركة المرأة في العمل الإعلامي (من منظور إسلامي)، مقارنة بما تصور به في وسائل الإعلام الغربي، وبيان الواقع الفعلي لها.

ولواجهة هذا الجانب، ومعالجته يمكن النظر في الآتي:

- إبراز قضايا التنمية وفق مفهومها الاجتماعي والثقافي الشامل عبر وسائل الإعلام (نشر الوعي).

- اختيار الزمان والمكان والأسلوب والوسيلة المناسبة لإحداث الأثر بالرسالة الإعلامية، مع القدرة على تطوير الرسالة الإعلامية المتوازنة وتقديمها بشكل متطور ينافس الأداء الغربي فيما لا يخل بالثوابت.

- الدعوة إلى معالجة قضايا المجتمع من منظور إسلامي (التنمية البشرية) في مجالات عدة (مكافحة الفقر، البطالة، المخدرات.. الخ)، مع الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد والأسر.

- العمل على إيجاد رؤية إسلامية للعمل الإعلامي (المصداقية ، الدقة، الأمانة .. الخ)، وضوابط للعمل في ضوء التقنيات الحديثة.

#### ٦- التحديات المعرفية (العولمة)، ويبرز من خلال هذا التحدي الآتي:-

( أ ) تخوف الدول الإسلامية من ضياع الهوية الحضارية والثقافية لها مع سيطرة نمط الحضارة الغربية.

(ب) سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على مدخرات الدول الإسلامية مما يهز اقتصاديتها.

( ج ) ازدياد الفجوة بين العالم الصناعي المتقدم، والعالم النامي الفقير، وهذا ناتج عن الاستغلال الأمثل لتقنية (تكنولوجيا) تطور المعلومات من قبل العالم المتطور.

( د ) تحويل الاستثمار من قبل أصحاب رؤوس الأموال إلى الدول التي توجد فيها العمالة من ذوي الدخل المنخفض، وهذا بالتالي يؤدي إلى إغلاق المصانع المحلية وانتشار البطالة.

(هـ) عدم ملائمة الأنظمة والتعليمات للمنافسة مع الأمثال من المستثمرين مما يؤدي إلى هروبهم إلى مناخ أفضل.

( و ) تحديات مرتبطة بالتخطيط من حيث تحديد الأهداف والوسائل والإمكانات.

ولواجهة هذا الجانب، ومعالجته يمكن النظر في الآتي:

- لا بد من الاندماج في العولمة بأن نؤهل أنفسنا للتمكن من الصمود والتعايش، بعيداً عن إطار التهميش، مع الاستفادة من كل الإمكانيات المتاحة التي توفرها العولمة للنهوض والتقدم.

- الحوار والجدل المنطقي مع الآخرين، الذي يؤدي بالتالي إلى الانفتاح على ثقافات العالم وفق مبادئ التواصل، والاحترام بين الثقافات العالمية.

- الاستعداد الحقيقي للمواجهة - من كافة الجوانب - من أجل تحسين الظروف والأوضاع الخاصة بالمسلمين والبلاد الإسلامية ، وإبراز الهوية الإسلامية للآخرين على حقيقتها بعيداً عن التحيز للذات أو التخفي وراء مصطلح "الخصوصية" دون إبراز جوانبها ، وتمحيصها من أجل الإفادة من جوانب القوة فيها .

- تطوير الأنظمة واللوائح لكي لا تكون عائقاً أمام استثمار رأس المال الوطني في موطنه .

#### **الخلاصة:**

لابد من إدراك أننا نملك قوة روحية، وعددية، ومادية تؤهلنا - إذا ما وظفت جيداً - لممارسة الدور الحضاري المطلوب منا، فنحن أقوياء بمنطق الإيمان والتاريخ، ولابد من الاستفادة من القدرات ، والإمكانات، والوسائل المتواجدة. وبالتعاون والتكاتف نستطيع أن ننشر القيم والأخلاقيات الإسلامية الأصلية، ومواجهة كل هذه التحديات وغيرها، لأننا نملك معية مهيمنة وهي المعية الإلهية. فالله معنا إذا أخلصنا العمل وسيرناه وفقاً لشرعه .

ويجب أن لا ننسى أن القدوة الحسنة هي أفضل داعية إلى الله، فأكبر دولة إسلامية (إندونيسيا) دخلها الإسلام وانتشر فيها بفضل القدوة الحسنة من التجار الأوائل .

وبالله التوفيق

# وحدة الأمة الإعلامية

إعداد:  
د. محمد عبده يماني

صفحة أبيض

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أكرمنا بهذا اللقاء في هذا البلد الذي انطلقت منه أول كلمة من السماء إلى الأرض: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وقد أنزلت على خير البشر وسيد ولد آدم، الذي حمل الرسالة وبلغها للناس وأدى الأمانة، وسادت هذه الرسالة وبلغت ذروتها عندما التزمت الأمة بالقيم والمبادئ التي رباها عليها رسول الله ﷺ والذي نبه إلى أهمية أن تكون على سنته وأن نسير على هداياه، وأن نجعل القرآن دستور هذه الأمة، وأن نتمسك بالكتاب والسنة، فجاء التوجيه النبوي الشريف: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وسنتي» بل نبه إلى أبعد من ذلك، بأن نتمسك بسنة الخلفاء الراشدين فقال ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ» وأن نقتدي بالخليفين من بعده: «اقتدوا بالخليفين من بعدي أبي بكر وعمر». ثم جاء التوجيه النبوي الكريم لينبها إلى أن هناك ضعفاً وخوراً سيصيب الأمة وذلك بسبب عدم الاستقامة وعدم التمسك بالكتاب والسنة، وسوف نكون كثرة ولكن غثاء كغثاء السيل. ومن ينظر في الوقت الحاضر يلاحظ أبعاد التحديات التي تواجهها الأمة الإسلامية وفي مقدمتها عدم الاستقامة، فنحن بين مفرط ومغال حتى أننا أخذنا نبتعد عن أسس هذا الدين، واتجهنا نحو غلو ليس من الإسلام في شيء، أو تحلل وسقوط ليس من صفات هذه الأمة الراشدة، فقفز علينا الأعداء وتكالبوا: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١].

ومن ينظر بعمق يلاحظ أن البداية كانت من التحدي التعليمي، لأننا لم نرب أولادنا على هذا المنهج، وأخذنا نحشو أذهانهم بعبارات لا يفهمونها في بعض الأحيان، ولم نعد المدرس الصالح ولا البيئة المدرسية الصالحة، فأخذوا يبتعدون عن جوهر الدين وتسلط عليهم أعداء الأمة من خلال ألوان

من المؤثرات التربوية التي تبت من القنوات الإعلامية وتشوه الصورة الإسلامية، ونحن أعجز ما نكون عن توعيتهم، أو تأهيل أساتذتهم لتوعيتهم. ومن الناحية الأخرى نجد أن البيئة الدراسية غير قادرة على إعداد الجيل الصالح، فضلاً عن إكتشاف المبدعين، وهذا التحدي هو الذي أربك الأمة فأخذت الأجيال تتوالى جيلاً بعد جيل، دون أن تكون مؤهلة التأهيل الصحيح الذي يجعلها قادرة على العمل أو منتجة أو فاعلة، وإنما إعداد شباب يعيش على هامش الحياة .

وجاء التحدي الإعلامي ليكون الطامة الكبرى حيث استغل أعداء الأمة ضعف إمكاناتنا، وقلة قدراتنا، فأخذوا يشوهون الإسلام في بلادهم أمام مواطنيهم في الغرب، واستفادوا من وسائل الإتصال الحديثة والقفزات التكنولوجية، فعملوا على غزونا في عقر دارنا .

ومن العجيب أننا نتابع هذا الأمر، وهذا الضرر، وهذا التشويه، في عجز وضعف وعدم تخطيط لرده أو حتى لدفع الظلم الذي وقع علينا، أو لتجلية صور الإسلام التي تم تشويهها لديهم، وعلى العكس من ذلك، فقد أنشأنا قنوات إعلامية كثيرة وكبيرة ولكن لا تؤدي الغرض المطلوب، بل قسم منها للعبث واللهو على حساب الكارثة التي تلم بالأمة وكأننا في غفلة عنها، وكلما نظرنا إلى تلك المئات من الأقمار الصناعية التي تجول في أنحاء الفضاء وتبث سمومها على الأرض تخوفنا أكثر .

ومن المؤسف حقاً أن نظام الإعلام العالمي الحالي بل وحتى المستقبلي القريب يتسم باختلال أساسي بسبب عدم التوازن الذي فرضته الدول الكبرى على عملية تبادل المعلومات، حتى أصبحت معظم البلاد النامية، وبصورة خاصة في عالمنا الإسلامي مجرد بلاد مستهلكة للمعلومات التي تصدر إليها، ولعل الصورة تكون أشد خطورة، والهوة أكثر إتساعاً إذا أخذنا في الإعتبار عصر الفضاء واستخدام الأقمار الصناعية ، وقد جاء هذا الاختلال وعدم التوازن بسبب الهيمنة التي تفرضها الدول المتقدمة من خلال

السيطرة التي تملكها، وخصوصاً عن طريق تملكها للتكنولوجيا الفنية العالية، وسبقها في هذه المجالات، وسبب تملك الدول المتقدمة وسيطرتها على هذه الأجهزة عن طريق الإستثمار المباشر فيها، وعن طريق إحتكار الإعلان، بطريقة أو أخرى في أنحاء متفرقة من العالم، وعن طريق سيطرتها على وكالات الأنباء والإعلان، حتى أصبحت عملية التمويل للأجهزة الفنية أدوات للسيطرة الثقافية، بل وقد تسبب في بعض الأحيان إلى ثقافة البلد المستقبل وتشوه تاريخه وحضارته، ومع ذلك فهو يستقبل برامجها، ويبيثها دون حول ولا قوة، وحتى في الحالات التي تتعارض مع قيمه، وقد تضر بجهود البلاد النامية ومخططاتها الإقتصادية.

ولعله من الواجب الإشارة إلى أن الدول المتقدمة تفرض عبر قنواتها الخاصة رؤية محددة على الدول النامية، وذلك بأن ترسل إليها عبر القنوات المعلومات على غير حقيقتها، فتركز على المشاكل والأزمات والإضطرابات والمظاهرات، وقد تعرضها بطريقة تدعو إلى السخرية أحياناً، وحتى في الوقت الذي تسعى فيه دول العالم الثالث إلى إظهار جهودها فلا يكون ذلك إلا عن طريق ملاحق صحفية مدفوعة الثمن.

وهكذا يرسخ الوضع الإعلامي الحالي بقاء نوع رديء من الإستعمار السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي عن طريق قنوات الاتصال والإعلام، ونراه يركز على أحداث تافهة أو بسيطة في الدول النامية ويضخمها ويكبرها ويهولها ويصوغها بطرق تخدم الصورة التي يريد تقديمها عن هذه الدول النامية.

وفي بعض الأحيان يلزمون الصمت عن أحداث معينة، لأنها لا تخدم مصالحهم، وهكذا لا تغطي أخبار الدول النامية بالقدر الذي يخدم مصالح هذه الدول ومجتمعاتها.

ثم يأتي موضوع توزيع مصدر الطيف، وهنا تبدو مشكلة حقيقية، لأن الدول المتقدمة حصلت على نصيب الأسد في مجال توزيع الذبذبات، وعمدت



إلى ترسيخ هذا الحق، أو الباطل الذي سمي حقاً، وذلك عن طريق مادة في نظام الإذاعات تنص على بقاء المصالح المكتسبة فيما يتعلق بتوزيع الطيف، ولهذا فإن الدول النامية أصبحت في ورطة، وأخذت تعاني من معضلات حقيقية وهي تبني محطاتها الإذاعية الجديدة، لأن جميع الذبذبات محتكرة، ولن تحصل هذه الدول الضعيفة إلا على ذبذبات رديئة لا تفي ولا حتى بالحد الأدنى اللازم لبث إذاعي جيد، وكأن هذه الدول الكبرى تسيطر على التراب الوطني لهذه البلاد النامية إذاعياً، وتحرمها من حقها في الانتشار داخل مجموعاتها القومية أو السياسية فضلاً عن الانتشار في العالم .

وكما يقول الأستاذ/مصطفى المصمودي، كاتب الدولة للإعلام التونسي (سابقاً): (ينتظر بسبب عدم وجود تنظيم فعال أن تزداد أوجه عدم المساواة الراهنة في هذا المجال، مع تدعيم حقوق الأقوياء بصورة يستحيل علاجها، وغني عن البيان أن تقدماً كبيراً جرى في هذا الميدان، بحيث أنه في غياب التنظيم الكافي يتوقع حدوث غزو حقيقي من الإذاعات والبرامج التلفزيونية يبلغ درجة إنتهاك الأراضي الوطنية والمساكن الخاصة ويمثل في الحقيقة شكلاً من أشكال إنتهاك العقول، ويتعين شجب هذا الخطر بكل الوسائل الممكنة)<sup>(١)</sup> .

وهناك مشكلة الجوانب الفنية التي تضيف أعباء وعوائق كبيرة في عاتق الدول النامية، لأن طريقة الإستفادة من هذه القنوات في الماضي، وما صاحب ذلك من هياكل ونظم موروثه تجعل من الصعب على الدول النامية الإستفادة الصحيحة من هذه الإمكانيات، وتؤدي إلى حرمانها من إستخدام أمثل لقنوات الإتصال ويبدو الظلم والإجحاف واضحين عندما نلاحظ أن الدول المتقدمة تستفيد من أفضل قنوات الإتصال بتكاليف زهيدة لمجرد أنها سبقت تكنولوجيا دون أن تأخذ في الإعتبار حاجة هذه الدول النامية في الاستفادة نفسها، وعجزها عن دفع تكاليف مرتفعة، فالدول المتقدمة تستفيد بكمية

(١) النظام العالمي الجديد للإعلام، وثيقة مقدمة من الأستاذ/مصطفى المصمودي، كاتب الدولة للإعلام التونسي، اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإعلام.

أكبر، وقنوات إتصال أوسع، وبتكاليف زهيدة، وقد تمكنت الدول المتقدمة بفضل سبقها التكنولوجي ونظام رسوم المواصلات الدولية الذي أرسته من أن تستفيد من أوضاع وامتيازات إحتكارية، سواء عند تحديد فئات نقل المطبوعات والمواصلات السلكية واللاسلكية، أو في استخدام تكنولوجيا الإصالات والمعلومات، وقد أخفقت آخر محاولات لمعالجة هذا الوضع مثل محاولات المؤتمر الإقليمي الإداري للإذاعة بالترددات المنخفضة والترددات المتوسطة ولاسيما في المنطقتين الأولى والثانية ولقد انحصر نتاج هذا المؤتمر في التصديق روتينياً على وضع واقعي ضار بمصالح البلاد الصغيرة.

ونأتي بعد ذلك إلى مشكلة التوايح الصناعية، لأن البلاد النامية ما تزال مهددة بالإستخدام الفوضوي للجو الخارجي مما قد يزيد من إختلال التوازن الذي يؤثر على شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية، وهناك مشكلة الترددات الإذاعية، حيث تبرز اليوم بصورة ملحة مشكلة تخصيص طيف الترددات، وهو مورد طبيعي عالمي لكنه محدود. والواقع أن البلدان النامية أكثر تصميماً اليوم من أي وقت مضى على أن تتحدى بقوة الحقوق التي ادعتها لنفسها الدول المتقدمة في إستخدامها طيف الترددات، كما أنها عازمة أيضاً على الحصول على نصيب عادل من هذا الطيف، ومن المعروف عامة أن عدداً قليلاً من الدول المتقدمة تسيطر على حوالي ٩٠٪ من مصدر الطيف. وأن البلدان النامية، وإن كانت تغطي مساحة أوسع امتداداً، إلا أنها تملك قنوات أقل مما تملكه البلاد المتقدمة. أما كثافة الطاقة لكل كيلومتر مربع، فهي أقل بمقدار أربع مرات في البلاد النامية منها في البلاد المتقدمة<sup>(١)</sup>.

فلا بد إذا، والحالة هذه، أن يتم تغيير جذري في النظام الحالي الذي يحكم العلاقات الإعلامية. وعملية الإتصال بين الدول المتقدمة والدول النامية بحيث تكون علاقة محترمة، وعادلة ولو إلى الحد الأدنى لاحترام

(١) النظام العالمي الجديد للإعلام، وثيقة مقدمة من الأستاذ/مصطفى المصمودي، كاتب الدولة للإعلام التونسي، اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإعلام.

حقوق الإنسان في العالم الثالث وحقه في الإتصال.. وفي الإعلام بنفسه بدلاً من هذه العلاقة القائمة والتي تجعل فئة مهيمنة وفئة خاضعة مغلوباً على أمرها.. لاشك أن مثل هذا النظام الجديد سيجد له في ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية المحترمة لحقوق الإنسان ما يدعمه ويبرره ويبرز منطقيته، ولكن هذا النظام الجديد لن يكون من السهل الوصول إليه، فدونه ما دونه من صعوبات وكما يقولون دونه قطع الرقاب.. أو خرط القتاد .

إذا كان من الطبيعي في أيامنا أن نسعى إلى تحقيق نظام عالمي جديد يقوم على أساسه وبمقتضاه علاقات الدول في شتى المجالات، فقد بات من الطبيعي أن يحاذي هذا - لتدعيمه وتثبيت أقدامه - نظام عالمي جديد يتصل بالإعلام، كفيل بالإستجابة لرغباتنا. إن هذه الفقرة المقتبسة تعبر تماماً عن السؤال عما ينبغي أن ينطوي عليه هذا النظام العالمي الجدي للإعلام فرغم أن الرأي العالمي يزداد تقبلاً لمبدئه إلا أن مضمونه مازال غير محدد .

وينبغي التأكيد على أن هذا النظام الجيد يتطلب إعادة تكييف كاملة، فهو ليس وصفة جاهزة قادرة على تحويل الوضع الجائر بين ليلة وضحاها إلى وضع أقل جوراً، فالوضع الراهن نتاج تاريخ طويل، ولذلك يمكن إصلاحه سريعاً، والأحرى أن يكون الهدف هو البدء في عملية في هذا الصدد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، لأن الأمر يحتاج إلى تدابير محددة فعالة في مناقشات أكاديمية<sup>(١)</sup> .

ولعل من أهم الركائز لهذا النظام هو أن تسير الدول النامية بصورة جادة نحو الإستقلال الثقافي والإعلامي الأمثل.. حتى تصبح دولاً منتجة في هذه القطاعات وليست مجرد مستهلكة وعالة على الدول الكبرى.. ولا بد أن يسمع صوتها دولياً حتى تدخل هذه الحقيقة إلى عقل ووجدان الدول الكبرى، لتقتنع بأن هذه الدولة مظلومة ومهددة الحقوق.. وتساعدنا بعد أن

(١) النظام العالمي الجديد للإعلام، وثيقة مقدمة من الأستاذ/مصطفى المصمودي، كاتب الدولة للإعلام التونسي، اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإعلام.

تساعد الدول النامية نفسها.. بالعلم، وباستشعار المشكلة ، فما لم تشعر الدول بطبيعة هذه المشكلة.. فإن أحداً لن يتقدم لنجدها. ولهذا، فلا بد أن ندرك جميعاً أبعاد وخطورة الوضع الراهن ثم نعمل كما ذكرت على إيضاح الأمر للرأي العام العالمي.. وإثارته واستنفار المؤسسات والهيئات الدولية حتى يدرك الجميع طبيعة وضعنا وحقيقة مشكلتنا..

وهناك أهمية كبرى تقع على عاتق القادة.. والمنظرين للأمة.. والمفكرين فيها لكي تتخذ الخطوات المناسبة في الطريق الصحيح.. وأهمها أن يكون لدينا تعريف واضح.. وسياسة محددة.. تترجم هويتنا الثقافية.. ومعطياتنا الحضارية وتوجهاتنا التربوية، على أسس واضحة من عقيدتنا، وقيمنا، ومقوماتنا، وأن نربط ذلك كله بالسياسة الإعلامية وخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية لبلادنا جميعاً، ثم نعرف موقفنا من هذا العالم الذي يؤثر فينا.. ومن المفروض أن نؤثر فيه. ولاشك أن عملية الترابط داخل التراب الوطني مهمة جداً.. ثم داخل مجموعاتنا السياسية والإقليمية.. وهكذا، إلا فكيف نريد من العالم أن يفهمنا إذا لم يفهم بعضنا بعضاً.. وأن يقدرنا إذا لم يقدر بعضنا بعضاً؟

أليس من المفارقة المحزنة أن لا نعرف معلومة أو خبر عن الأردن إلا عن طريق وكالة أنباء رويترز؟ وأن لا نعرف عن بنجلاديش إلا أنها دولة تكثر فيها الإضطرابات والقتال والفيضانات والفقر، لأن وكالات الأنباء لا تنقل إلينا إلا هذه الصورة القاتمة السوداء عن هذا البلد المسلم الشقيق؟ إن هذه المفارقات المحزنة ما هي إلا صورة المعاناة التي نعيشها في عالمنا الإسلامي بسبب إعتقاد وسائل الإعلام لدينا على وكالات الأنباء الأجنبية في معرفة أخبار بعضنا بعضاً. بالإضافة إلى محدودية حجم هذه الأخبار، فإنها لا تمثل الواقع إذ لا تقدم منه إلا ما يتعلق بالكوارث والقتال والسلبيات ، أما غير ذلك من الأخبار الإيجابية فهي لا تمثل قيمة حقيقية لوكالات الأنباء الغربية، لأن مفهوم الخبر الغربي يقوم على الإثارة الصارخة. ولهذه المعاناة

صورة أكثر إيلاماً وأبشع تأثيراً، فوكالات الأنباء الأجنبية هي التي تصنع الرأي العام العالمي وتشكل رؤيته عنا نحن العرب والمسلمين ، لا عجب أن ينظر العالم إلينا نظرة الازدراء على أننا قوم همجيون قساة القلوب نعبد المال والجنس ونحتقر المرأة ونحب الحرب ونكره السلام. ولا عجب أن ينظر العالم إلى ديننا تلك النظرة الغربية الأخرى التي تمتد تلك النظرة بأسباب البقاء والنماء، كما أنها تشحن أذهان الناس بكل ما يرسخ معالم الصورة الذهنية البشعة عنا والتي تكونت لديهم عبر الأيام<sup>(١)</sup>.

وعلينا أن ندرك أهمية بناء الرجال الذين يقومون على تنفيذ هذه السياسة.. وحمل أعباء تسيير مثل هذه المشروعات التي تحتاج إلى همم.. وعمل.. وحزم.. وتتابع وجدية.. ورؤى واضحة..

ولابد أن نأخذ في الاعتبار رغبة الناس لدينا في مشاهدة البرامج الوافدة مالم يتوفر لهم البديل الجيد مع ضرورة: أن يقدم المجتمع منافساً بديلاً من ثقافته ومجتمعه بحيث يستقبله الجمهور ويستعيضه عن تلك القنوات الوافدة العالمية المفروضة ، ولكن هذا الخيار الصعب، فإيجاد تلك المادة المنافسة ليس مما يسهل توافره، ولا أريد أن استفيض حول هذه النقطة فهذا دور ومسؤولية الإعلام والإعلاميين العرب .

ولكن ما أحب أن أؤكد أنه هو أن البرنامج الحسن الاعداد مادة وإخراجاً يكسب جمهوراً غفيراً، حتى وإن كانت مادته علمية دسمة، بل إن هذه المادة هي التي تجذب ولاء الجمهور، وليست السطحية والإثارة العابرة التجارية هي الأصل كما يدعي أصحاب الأعمال التجارية البحتة<sup>(٢)</sup> .

إن الدراسات التي أجريت جميعها تؤكد لنا حاجة الشباب إلى برامج التلفزيون وإقباله عليها حتى قبل البث العالمي بكل إغراءاته ، فكيف إذا عم

(١) واس وهذا الحلم الجميل - مقالة للدكتور/عبد القادر طاش - مجلة اليمامة - العدد ٩٢٧، ٧/٨/١٤٠٧هـ.  
(٢) مسؤولية الإعلام تجاه تجارب التقليد في المجتمع العربي المعاصر، د/أبو بكر باقادر، من أبحاث الندوة العلمية الخامسة للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

الكون بث مكثف من كل نوع كما هو حاصل في أمريكا وأوروبا ، عندها كيف سيكون الوضع وما هو المخرج .

ولقد أوضحت بعض الدراسات التي أجراها إتحاد الإذاعات والتلفزيون في جمهورية مصر العربية في عام ١٩٧٦م حول تعرض الشباب لوسائل الإعلام المختلفة: «أن ٦٥٪ منهم يشاهدون التلفزيون بانتظام فإذا طبقنا هذه النسبة على تعداد مصر الآن وقد بلغ عددهم وفق تعداد عام ١٩٨٣م (٤٥ مليون نسمة) ٢٦٪ منهم من الشباب لتبين أن عدد مشاهدي التلفزيون بانتظام من الشباب في مصر يصل إلى حوالي ١٦ مليون شاب".

وتزيد هذه النسبة في حالة الإذاعة فتصل إلى ٩١٪ وتصل بالنسبة للصحف اليومية إلى ٦٧٪، والمجلات ٥٩٪، والكتب ٤٣٪، والسينما ٧٠٪، والمسرح ٢٤٪.

وفي بحث أجري في لبنان حول الآثار النفسية والاجتماعية للتلفزيون على الشباب وشمل عينة تصل إلى ٣٨١ شاباً في عام ١٩٧٩م، أي قبل الأحداث المؤسفة هناك تبين أن ٧٥٪ منهم يشاهدون التلفزيون بانتظام، وأن ٦١٪ يفضلون القراءة .

وفي بحث في الكويت عام ١٩٨٢م على عينة وصلت إلى ٢٠٥٦ شاباً بهدف التعرف على اتجاهات الشباب نحو المطالعة في المجتمع الكويتي المعاصر، تبين أن التلفزيون صرف ٦٢٪ منهم عن القراءة، في حين أن الإذاعة لم تصرف إلا ٢٤٪ والسينما ٢٣٪.. وعندما نتحدث عن مشاهدة التلفزيون بانتظام، فإننا نعني بذلك المشاهدة التي تصل في المتوسط ما بين ثلاث وأربع ساعات يومياً، كما ثبت من بحث مقارن أجراه عام ١٩٨٢م على خمسة أقطار عربية المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين التابع لإتحاد إذاعات الدول العربية .

ومن هنا تظهر خطورة الدور الذي يلعبه التلفزيون في حياة الشباب في المنطقة العربية والآثار التي يمكن أن تترتب على هذه المعاشة اليومية..

ولعله من المفيد أن نشير إلى بعض نتائج بحث أجراه إتحاد إذاعات الدول العربية في عام ١٩٨٣م حول إتجاهات البرمجة التلفزيونية في الوطن العربي، تم فيه التحليل الإحصائي للبرامج التلفزيونية في خمسة أقطار عربية، هي: الجزائر، تونس، مصر، سوريا، اليمن الديمقراطية، وقد تبين أن نسبة المواد الأجنبية المستوردة من خارج المنطقة يصل في المتوسط إلى ٣٠٪ من مدة الإرسال وهو يصل في بعض الأقطار العربية إلى ٥٠٪ من هذه النسبة<sup>(١)</sup>.

وبالجملة، فإن الأمور تقودنا إلى حقيقة لا مراء فيها، وهي أن تلفزيوناً بلا حدود سوف يؤثر، وسوف يسهم في زيادة الجريمة وتنوعها، ولكن هذه الزيادة وهذا التنوع يتناسب تناسباً عكسياً مع مقدار ما نستطيع أن نفعله في مجال التربية والتوعية وتحمل المسؤولية، والنظرة المستقبلية والتصرف الحضاري، واستشعار هذا الخطر، والإستعداد له بصورة علمية وفاعلة، وخطوات جادة نتحمل فيها جميعاً المسؤولية، حكومات، وشعوب، وأسر، بل وأفراد..

ومن المهم أن تكون نظراتنا واقعية.. وتحركاتنا محسوبة بدقة.. وخططنا بعيدة عن الخيال والوهم.. وأن تتعاون جهات التعليم والثقافة والإعلام لصناعة الرجال القادرين حتى لا يحدث الخلل الذي أشرت إليه سابقاً.. وينتج عنه بطالات بشهادة عالمية.. في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى أيد.. مدربة تحمل أعباء التنمية في البلاد.

ومن ينظر إلى المستقبل يشعر بخوف كبير، فهذه القنوات تتوسع أكثر فأكثر، وتستخدم أحدث التقنيات، وأكثر المؤثرات، وتعلم أكثر منا ما يصلح وما لا يصلح للتأثير على أجيالنا، ونحن أمة متقاعسة لا حول لها ولا قوة، ولا تجمعها وحدة إعلامية، ولا وحدة ثقافية، ولا تخطيط للسير نحو مستقبل أفضل ندفع فيه على الأقل هذا البلاء الذي أحاط بنا.

(١) البرامج التلفزيونية عبر الأقمار الصناعية بماذا تعد الشباب - الأستاذ/سعد لبيب - من أبحاث الندوة العلمية الخامسة للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب - الرياض.

إننا في حاجة جادة إلى تغيير جذري لمسيرتنا نحو المستقبل ، نأخذ في الإعتبار مسيرة العالم الحديثة، والتقنيات العظيمة التي طرأت عليه، وثورة الإتصالات، وثورة الوسائل التعليمية لنسد الفجوة بيننا وبين العالم الآخر من ناحية ولننهض بتعليمنا في البلاد الإسلامية من ناحية أخرى ، ولا بد من التخلص من هذا القنوط والخمول واليأس الخبيث الذي يقتل الهمم ويكبل المسيرة ويعطل الحركة ويجعلنا أمة لا تعي أبعادها المستقبلية .

وكلما استعرضنا الصور الحاضرة نلاحظ غياب الجدية وعشوائية التحرك وهزلية الخطى، مع أن المسألة تحتاج إلى تخطيط سليم ومدروس ومنهج للإنتاج يأخذ بيدنا نحو ركائز التقدم .

وكنت أتابع منذ فترة عملية نقل الأخبار من العالم الإسلامي إلى خارجه، فوجدت أن هذا العمل فيه كثير من الخطورة والخبث لأنه يأخذ نفس الخبر من العالم الإسلامي ويشوّهه بإدخال مزيد من العبارات عليه فإذا ما قمنا بمحاولة التصحيح فإن قدراتنا الإعلامية ضعيفة ولا تصل إلى الطرف الآخر، وإذا وصلت فهي ضعيفة، وكذلك إذا بدأنا نحن بالبث من خلال وكالات الأنباء ومصادر الأنباء الإسلامية فالناس في الغرب لا يثقون فيها، وذلك بسبب ما أحاط بها من دعاية أبعدها عن روح المصادقية والعلم الصحيح .

وإنني ممن يشعرون بأننا قد دخلنا عصر التقنية والأقمار الصناعية والذي فرض نفسه بصورة خاصة في مجال الإعلام، وأحدث ثورة كبيرة، لهذا فمن المهم أن نستفيد منه ونصحح الصورة المغلوطة على الإسلام والمسلمين في أذهان الغرب .

ثم إنه لا بد من أن نعد كوادرنا الإعلامية ونجعلها قادرة على العطاء وعلى مخاطبة الرأي الآخر ومن هنا تكون الانطلاقة..

أيضاً لا بد لنا من مزيد من الإتصال للحوار مع الغرب، وطرح قضايانا بصورة موضوعية وأمينية، فالحوار هو وسيلتنا للوصول إلى هؤلاء الناس بشرط أن نلتزم بالصدق والأمانة والموضوعية .



وهناك نقطة هامة وهي ضرورة الإتصال بالفئات المؤثرة في المجتمعات الخارجية، وكذلك التنسيق فيما بيننا في مراكزنا العربية والاسلامية لتكوين عمل منظم وجهة واحدة ولا بد من توعية أجيال الأمة بخطورة القادم .

ثم نأتي إلى إقتراح مهم وهو أهمية إنشاء قنوات عربية قوية تصل إلى الغرب يشترك فيها العالم العربي والإسلامي وتكون قادرة على البث وكذلك في مجالات الأنباء لابد لنا من وكالة أنباء قوية، وقد سررت بما طرحه سعادة الشيخ/صالح كامل ، العام الماضي من مشروع سماه ( شبكة الرؤيا المحايدة ) وهي وكالة إعلامية عربية تهتم بنشر الخبر المعتمد على المهنية والمصداقية وتتعامل مع الحدث بحيادية كاملة بعيداً عن التعصب والإقليمية، وتغطي الوكالة الأحداث أينما تواجدت في مدن العالم خصوصاً تلك الأحداث المتعلقة بالمجتمعات والجاليات العربية والإسلامية ويكون هدف الوكالة السعي لاكتساب ثقة وسائل الإعلام المختلفة في أرجاء العالم وتحفيز نسبة مميزة منها للإشتراك في خدماتها ، وتعمل الوكالة من خلال أنشطتها على تبيان مظاهر التعايش السلمي للجاليات وأصحاب الملل المختلفة على مدى العصور مع المجتمعات العربية والإسلامية وعمق الانصهار بين مختلف التوجهات لبناء حضارة مميزة ورائدة .

وختاماً نسأل الله أن يوفقنا لتحقيق الهدف المنشود من خلال إعلام يبث روح التآخي ووحدة الشعور والعاطفة بين المسلمين ويؤكد على الهوية الإسلامية والانتماء العالمي ، ويربي أبناء الأمة على العزة والكرامة ، ويعالج الحساسيات القومية والطائفية والإقليمية والحدودية والموروثة ويوضح للأمة مصيرها المشترك أمام التحديات والتهديدات المحدقة .

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل،،

# المنظمات والاتحادات الإعلامية الإسلامية والتحديات

إعداد:

د. عبد الرحمن الشبيلي  
عضو مجلس الشورى السعودي

صفحة أبيض

## بسم الله الرحمن الرحيم

بدأت تظهر في أنحاء العالم الإسلامي منذ السبعينيات الهجرية (الخمسينيات الميلادية من القرن الفائت) تكتلات إعلامية، ذات طابع تنسيقي بين الهيئات والمؤسسات المهنية، والحكومية أو العلمية أو الخاصة.

وقد تخصص بعضها في الإعلام بشكل عام، بينما أقتصرت البعض على فرع واحد أو اثنين من فروعها، كالإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء أو الصحافة أو الإعلان، وربما أتخذ بعضها من الثقافة مظلة عامة يندرج تحتها الإعلام بوصفه واحد وجود الثقافة، كما هو الحال مع المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، وفي كثيرٍ من الحالات تطلق الإذاعات فيقصد به شقاها المسموع والمرئي، كما هو الشأن مع إتحاد الإذاعات العربية.

وقد تكون تلك التكتلات في شكل منظمات أو اتحادات أو جمعيات تنتظم الهيئات المتماثلة الموجودة في إقليم واحد، أو داخل قارة بعينها أو بين عدة قارات.

ويكاد المرء - من الناحية التاريخية - يلحظ أن معظم تلك الحالات قد بلغت الذروة في إعلان تكتلها في التسعينيات الهجرية - السبعينيات الميلادية من القرن الفائت - وذلك في ظل الوفرة المالية التي شهدتها دولة معينة في العالم الإسلامي، وما رافق تلك الفترة من علامات الصحوة الإسلامية الحديثة، والاستقلال السياسي لبعض الدول، والشعور القوي نحو التضامن والتعاون بين الشعوب الإسلامية، وتنامي الحماسة نحو تعزيزها.

وتهدف هذه الورقة إلى تحري معرفة مدى نجاح هذه التجمعات على مختلف أنواعها وتخصصاتها، ومدى تأثيرها وفعاليتها، وما إذا كانت قد حافظت على الأهداف التي أنشئت من أجلها أم تحولت عنها، كما يهدف إلى

تشخيص التحديات التي تواجهها في ظل أوضاع العالم الإسلامي اليوم، حيث تتعاظم تلك التحديات عاماً بعد عام.

على أنه لا بد من الاعتراف بأن الوصول إلى الإجابة عن كل تلك التساؤلات لن يتأتى دون الوقوف عن أوضاع تلك التكتلات، والإطلاع ميدانياً على سير العمل فيها، أو على دراسات تقويمية تعلل أوضاعها، وبالتالي فإن هذه الورقة تبقى تأملات شخصية تعتمد على الانطباعات أو القراءات التي أمكن الإطلاع عليها.

لقد تكونت تلك التنظيمات - على اختلاف أشكالها وأعراضها - عبر السنوات نتيجة - الشعور بالحاجة إلى التعاون بينها في مجالاتها، ولذلك فإن هدف التكامل والتنسيق يتصدر قائمة أهدافها، إذ إن السمة الغالبة في كل هذه التكتلات هو احتفاظ كل دولة بسيادتها على وسائل الإعلام الوطنية لديها، ولم تعرف حالات وصلت بها درجات التكامل إلى مرحلة الاندماج وذوبان المؤسسة الوطنية، حتى ولو كانت الوحدة في مقدمة ما تسعى إليه.

لكن تلك الإتحادات أسهمت بشكل جيد في تحقيق التعارف بين القيادات الإعلامية، وإيجاد الملتقيات بين المسؤولين فيها، ومن هنا، أمكن تقريب المؤسسات فيما بينها وتحقيق شكل من أشكال التماثل في التنظيم والتركيبات الإدارية والقانونية مع استخدام مصطلحات متشابهة في أعمالها.

ولقد كانت جهود التعاون الإعلامي بين منظومة من الدول في قوتها وضعفها - على الدوام- انعكاساً طبيعياً للمناخات السياسية القائمة، تفتتت مع فتورها وتزداد اندفاعاً وتقارباً مع حرارتها، وكثيراً ما يدفع التعاون الإعلامي بين مجموعة من الدول ثمن الاختلافات السياسية التي تحدث بينها، ثمناً يصل أحياناً حتى القطيعة وتجميد التعاون وتعثره في كثير من الأحيان، فتوقف بعض تلك التكتلات الإعلامية - وبخاصة في العالم العربي، عن مواصلة تحقيق أهدافها أو التوسع فيها، وربما اقتصر عملها في جوانب

شكلية لا تتأثر بالمداخلات والعوامل السياسية المؤثرة.

كان من المجالات التقليدية التي ركزت عليها تلك التجمعات على سبيل المثال، هو الشراء الجماعي لحقوق بث المناسبات الرياضية والثقافية العالمية، وتقاسم الحصص بينها سعياً لخفض تكاليفها العالية، ثم جاءت التطورات المتعاقبة في تقنية المعلومات والاتصالات لتسهم في إحالات بعض نشاطات هذه التكتلات إلى التقاعد، وهي نشاطات ربما كانت في الأصل أساساً رئيسياً في قيام تلك التكتلات إلى التقاعد، وهي نشاطات ربما كانت محطات التلفزة مثلاً بحاجة إليها قبل ثلاثة عقود من عمليات تبادل الأخبار والبرامج وجمعها في مركز واحد وتوزيعها، قد تجاوزه الزمن بعد أن أصبحت تلك الأمور ميسورة وسريعة بفضل ثروة التقنية وتناقص أثمانها.

من هنا، يمكن القول بشكل عام، إن معظم التجمعات الإعلامية، التي تكونت في عالمنا الإسلامي، لم تستطع أن تحافظ على الأهداف التي أنشئت من أجلها، وذلك إما لكون تلك الأهداف نظرية خيالية، أو لأن الذين خططوا لها في الأساس قد انقطعوا عنها ولم يواكبوا مسيرتها ویتابعوا تنفيذ ما خططوه، ثم تولى أمرها آخرون لم يستوعبوا مقاصد المؤسسين أو لم يؤمنوا بها، أو لم يستطيعوا تنفيذها، أو لأن ظروفها قد جدت وغيّرت في مجرى مسيرتها.

ولعل من أهم ما يلحظ على معظم تلك التجمعات أن من النادر أن تسعى إلى تقويم مسيرتها، أو أن تجري تشخيصاً للمعوقات التي تقف في طريقها والأسباب التي تجعلها تحيد عن أهدافها الأساسية، وبالتالي فإنها قد تستثمر عقوداً وهي تعمل تحت خط التوقعات المرجوة منها، عاجزة عن أداء أهدافها المرسومة لها في أنظمتها الأساسية وفي دراسات الجدوى التي أعدت لها قبل قيامها، لكن الناجح منها قد يبادر إلى إبتكار مجالات جديدة للتعاون تتناسب والمستجدات في الساحة الإعلامية والاتصالية.

لقد غربت الرتابة على معظم التجمعات الإعلامية والثقافية في العالم

الإسلامي، ورضيت بالفتات من الموازنات التي تخصص لها، واقتصرت نشاطاتها على القشور من أعمال التنسيق، وربما أصبحت في بعض الأحيان مستودعاً للكفاءات التي تستفيد طاقتها، وقد بلغ الأمر بكثير من الدول الإحجام عن تسديد مشاركتها المالية، إما لعد قناعة بجدواها، أو لانحرافها عن أهدافها الأساسية، وهي حال وصل إليها معظم الهيئات الدولية والإقليمية على اختلاف تخصصاتها.

إن نعمة المخطط التي قد توحى بها هذه الورقة، لا تدعو إلى خفض درجة التعاون والتكامل بين مؤسساتنا الإعلامية، لكنها تنادي بتقويم التجربة، متى ما بلغت سنوات من العمر، أو وصلت إلى درجة من الانكماش، كما تحث على مواصلة التجديد والابتكار، وأن تكون التجمعات الإعلامية عملاً مساعداً للإبداع والعمل الجماعي الخلاق.

والمأمول من هذه الندوة، التي تتعقد في ظل رابطة العالم الإسلامي، الهيئة الشعبية العالمية التي تنضوي تحتها هيئة وليدة للإعلام الإسلامي، إلى تلافي ما وقعت فيه سابقاتها من التكتلات الإعلامية الرسمية، وإلى السعي لتصحيح ظاهرة ما اعترى بعضها من سلبيات أو انحرافات عن أهدافها التي أنشئت من أجلها، وأشعر أن هذه الغاية تستحق عقد منتدى يستهدف تقويم تجاربها وتبادل الرأي حول معالجة أوضاعها.

إن ما يواجهه العالم الإسلامي اليوم، من حملات مغلظة أو معلنه، يستدعى من إعلام الأمة أن يرتقي في أدائه وأن يبذل في طرحه، وأن يوطد في أسباب التعاون والتنسيق بين مؤسساته، فهو، أي الإعلام، وهو جزء من عقيدة هذه الأمة، يشترك في مسؤوليته الكبيرة، عنها، وعليه أن يبادر إلى تصحيح المتعثر من أوضاعه وتعديل مساراتها، قبل أن يطاله ما طال منهاج التعليم من استهداف وسهام.

يتلفت المرء اليوم، يمناً ويسره في أنحاء العلم الإسلامي، فلا يكاد يقع نظره على منظمة إعلامية مشتركة واحدة، تقوم بدور فاعل في الدفاع عن

قضايا الأمة، وتواجه بشكل محترف ما تواجه العقيدة من تطاولات، بل إن كثيراً من المؤسسات الإعلامية المشتركة التي أنشئت في العقود الماضية قد تداعت وتلاشت نتيجة فشلها في تحقيق أهدافها أو تمويل مشروعاتها.

ويمكن القول، بشكل عام، إن ضعف الأداء والعرض الإعلامي هو القاسم المشترك الغالب في معظم مؤسسات الأعلام الإسلامي، المقروءة والمسموعة والمرئية، وهو أمر يلقي بظلاله على فاعلية الإتحادات والتكتلات الإعلامية التي تنظمها، وهنا يتساءل المرء عما إذا كان يمكن لها أن تكون منارات إشعاع للتطوير، وتعميم التجارب الناجحة والمميزة، وقيادة عمليات التحديث والتجديد؟

ويظل التفوق الإعلامي مقصوراً حتى اليوم على حفنة معدودة من الدور الإعلامية القادرة مالياً والتي توجه برامجها على مجالات لا تخدم قضايا الأمة ولا تتسجم مع قيمها، ويظل الإبداع في المجالات الإسلامية قاصراً عن الوصول إلى أهدافه الجغرافية وبلوغ مراميهِ الموضوعية.



صفحة أبيض

# التحديات الإعلامية

إعداد:

د. ناصر بن مسفر الزهراني

صفحة أبيض

### بسم الله الرحمن الرحيم

❖ ما جئتكم جالباً تمراً إلى هجر ❖ بل جئت أهدي عبير الركن والحجر  
❖ من مولد المصطفى الهادي ومبعثه ❖ من مهبط الوحي من إشراقه السور  
❖ أتيتكم ونسيم (البيت) في لغتي ❖ و(الخيف) لحنى ومن (غار الهدى) وترى  
❖ و(المشاعر) أمجادى ومفتخري ❖ و(المشاعر) أمجادى ومفتخري  
❖ في ليلة عذبة الأجواء زاكية ❖ يطيب فيها بأرباب الحجى سمري  
الإعلام مضمونة من مسماه، وحروفه تنبئ بفحواه، إنه البيان والكشف  
والوضوح والأخبار، إنه رسول الأمم، وعنوان الدول، وبشير المناهج، ونذير  
المآرب، وترجمان التوجهات... الإعلام يتحدى الجيوش الجرارة، والقوى  
الفتاكة، والعدد الحربية... إنه يغزو القلوب، ويحتل الأرواح، ويصادر الأفكار،  
ويستولى على المشاعر.

وإن الحديث عن الإعلام وأهميته، وعن أصوله وقواعده، وعن أسباب  
رقيه، ومعوقات نجاحه، يحتاج إلى مجلدات كثيرة، ووقفات عديدة، ولكنني  
هنا اكتفي بسرد نقاط عابرة، وأفكار موجزة عن أهم الأسس أو الاعتبارات  
التي يجب مراعاتها للرقى بالإعلام الإسلامي والوقوف في وجه التحديات  
الإعلامية المتعددة، ومن أهم ذلك ما يلي:

١- إخلاص القصد لله تعالى، وإرادة وجهه، والسعي لمرضاته، فإن الإخلاص  
يبارك العمل، ويقويه، وينميه، ويزكيه.

٢- الإحساس بالمسئولية، والقيام بالواجب، في زمن تكالبت وسائل الإعلام  
فيه على المسلمين، وتعددت قنوات الباطل، ومنابر الشر، وأصوات  
الضلال، وأقلام الرذائل... اتهامات باطلة، وأفكار مسمومة، وعقائد  
زائفة، وتفسخ مقيت، وانحدار مميت، وفحش صراح، وكفر بواح، وحرب  
على المثل، وثورة على الأخلاق، وتهتكُّ مزر، وتبذل مخجل، يحتم على من  
في قلبه ذرة من إنسانية، فضلاً عن دين وإيمان، أن يثور في وجهه، وأن

يجتهد لحربه، وأن يبادر لدحضه.

٣- الالتفات بقوة، والالتفاف بعناية للوسائل الإعلامية، فإن السباق عليها محموم، واستغلالها مقصود، وهي اليوم أسرع الوسائل، وأجدى السبل، وأقوى المؤثرات في حياة الشعوب، فيجب على المسلمين أن يمسكوا بزمامها، وأن يتربعوا على عروشها، وأن يسابقوا في ميدانها، ويبادروا إلى أفنانها.

٤- الاهتمام الجماعي على كل مستويات الأمة، فإن الجهود الفردية مهما كانت فلا تستطيع القيام بالواجب كاملاً شاملاً كما يجب، بل يجب أن تبني حكومات المسلمين ذلك، وأن يجتهد زعمائهم في دعم الإعلام الهادف البناء الملتزم؛ لأن الحرب الموجهة ضد المسلمين لا تفرق بين حاكم ومحكوم، أو متدين وغيره، بل هي ثورة في وجه كل ما يمت للإسلام بصلة... إن اهتمام بعض الحكومات والزعماء بالإعلام لا يمثل إلا ذاتهم، وأخبارهم ومسئوليتهم لا يكسب مدحاً، ولا يرفع شأناً، ولا يخدم هدفاً، بل آثاره عكسية سلبية ممجوجة.

٥- تكثيف القنوات الفضائية الإسلامية قدر الإمكان، فقد ثبت بشكل كبير عظيم نفعها، وبديع وقعها، ومن خلال الجهود المتواضعة لبعض القنوات الإسلامية الناشئة تجلى لذلك ثمار يانعة، وفوائد مائعة.

٦- السعي من خلال رابطة العالم الإسلامي إلى تشجيع المسلمين من غير العرب إلى تبني قنوات إسلامية هادفة كل بلغته قدر الإمكان، ومع الاهتمام بإيجاد فروع للقنوات العربية الإسلامية مترجمة بلغات عدة لتشرق على كل أرض، ولتلامس كل قلب.

٧- التأثير على الرأي العام الإسلامي برفض التفسخ والتحلل والحرب على القيم في كثير من القنوات العربية، وأن يكون هناك توجه إسلامي قوي في وجه ما تنشره وتتبناه مما يفسد العقول، ويصادم الفطر، وينسف الآداب، ومع أنه يستحيل القضاء على ذلك الشر الزاحف بالكلية فلا أقل

من تخفيفه ومزاحمته بالخير والحق والجمال.

- ❖ أطيّاق شرٌّ على هاماتنا زرعت ❖ تُمسي تبث الخنا والعار والعطبا
  - ❖ مناظر من وحول اللهو مزريّة ❖ تبث في الناظرين الهمَّ والكُربا
  - ❖ أين القلوب التي كانت مغردة ❖ بالوحي لم تألف التضليل والطريا
  - ❖ هل جف ورد الرضى أم غار منبعه ❖ أم أنّ ذاك الزلال العذب قد نضبا
  - ❖ كانت أكفُّ التُّقى لله ضارعة ❖ تدعو وترجو وكان الدمعُ منسكبا
  - ❖ واليوم ترفعُ أفواه الدشوش له ❖ وينثني المرءُ يجني المقت والصخباً
  - ❖ تراه في غمرة الأفلام في خدر ❖ وليس يدري أجماء الليل أم ذهباً
  - ❖ بين المحطات يهوي في متائفها ❖ ما مسه في هوى شيطانه لغباً
  - ❖ يا موطن الخير قم للطهر منتصراً ❖ من قبل أن يسترد الله ما وهبا
  - ❖ وانثر على الناس عصراً من تألقنا ❖ ورائقاً من زلال القول منتخباً
  - ❖ واسقنا من كؤوس طاب موردها ❖ من سلسل الوحي تجلو الشك والرببا
- ٨ - اختيار المضامين الدينية التي تحتاج إليها جماهير الأمة.

٩ - اختيار الأساليب الجمالية التي تقدم بها تلك المضامين المختارة لكي  
نجمع بين جمال المبنى وروعة المعنى.

١٠ - دراسة السبل والوسائل والمداخل إلى عقول الناس، واستمالة  
مشاعرهم، والتأثير في أحاسيسهم.

١١ - الاهتمام بالدراسات الميدانية والإحصائية لمعرفة مدى تقبل الناس  
للمواد الإعلامية المطروحة، هل تقبلوها، هل فهموها، هل تفاعلوا معها.

١٢ - التفنن في طرح المواد الإعلامية المتنوعة المتعددة، فليس شرطاً أن يكون  
الإعلام الإسلامي هو في حشو الدروس والخطب والندوات  
والمحاضرات، بل إن مظاهر الكون، ومسرح الحياة، مليئة بأفانين المواد  
التي يمكن بث روح الإسلام فيها لتؤدي الغرض المنشود من ربط الناس  
بخالقهم، ولفت أنظارهم إلى دورهم في الحياة، ومهمتهم في الكون.

- ١٣- البعد عن الطريقة الرتيبة والبرامج التقليدية المملة والمطولة والباهتة.
- ١٤- البعد عن طرح الموضوعات الاستعدادية التي تستعدي فرقاً وديانات وتثيرهم على المسلمين دون أثر يذكر، أو جدوى تحصل لذلك الاستعداد.
- ١٥- التركيز والتكثيف للمواد التسامحية، والنهج الوسطى في الإسلام، وإبراز روائع هذا الدين من اللطف، والعطف، والرحمة، والعدل، والسلام، والأخلاق الفاضلة، والآداب السامية.
- ١٦- الاستفادة من كل طاقات الأمة الموجودة، فلا يكون التركيز على فئة المشايخ وطلبة العلم والملتزمين، بل يجب الاستفادة من كل مسلم يحمل موهبة جميلة، أو مهارة نافعة.
- ١٧- الدراسة الكافية، والإطلاع الموثق، لكل المضامين العدائية، والاتهامات الباطلة، التي توجه ضد المسلمين ودينهم ورسولهم ﷺ، ومن ثم الرد المؤصل، والنسف القوي لكل تلك الشبه والتهم بالعقل والعلم والحكمة والبصيرة.
- ١٨- إقامة دورات متقدمة للعاملين في مجال الإعلام الإسلامي، والحرص على الرقي بأدائهم ومستواهم وطريقة تعاملهم مع المواد المقدمة، والجماهير المتلقية.
- ١٩- الاهتمام بالدراسات التقويمية لتحديد أسباب النجاح والفشل، ومحاولة الاستفادة من الإمكانيات البشرية والمالية لحيازة قصب السبق في ميدان الإعلام الناجح النافع الخلاق الخلاب.
- ٢٠- التزام الصدق، وتحري الحق، والتمسك بالموضوعية بكل ما يعرض وما يثار من قضايا وبرامج وأفكار وأخبار.
- ٢١- التواصل والتعاون والتواؤم والتناغم والتفاهم بين المؤسسات الإعلامية، والمنابر الإسلامية، لتتظافر الجهود، وتتناقل الخبرات، ويكمل النقص، ويوحد الغرض.

٢٢- التنويع في الأساليب، والتفنن في العرض، والتألق في الطرح، والتأنق في الأداء، وذلك نهج قرآني، وأسلوب نبوي، وبيان محمدي، فما ترك ﷺ من وسيلة ولا فن من فنون القول والبيان إلا استعمله للوصول إلى القلوب، والتأثير في النفوس، والبعد عن الملل، والنجاة من السامة.

٢٣- تشجيع أهل الخير من المستثمرين المسلمين على الاستثمار في مجال الإعلام وإعانتهم على ذلك لما فيه من الخير الكثير، والأجر العظيم الذي لا حدَّ له، مع ما يصحب ذلك من الكسب الحلال، والرزق المبارك.

تَبَجَّحَتْ مَعْظَمَ الشَّاشَاتِ مَعْلَنَةً ❖ حَرِيًّا ضُرُوسًا عَلَى الْأَدَابِ وَالطُّهْرِ  
سَحَابِ الْكُفْرِ وَالْإِلْحَادِ مَمْطَرَةً ❖ عَلَى رُؤُوسِ الْبِرَايَا أَسْوَأَ الْمَطَرِ  
أَيْنَ الْحِيَاءِ مِنَ الْجَبَارِيَا أُمَّمًا ❖ غَاصَتْ بِأَقْدَامِهَا فِي أَقْدَرِ الْقَدْرِ  
أَيْنَ الْحِضَارَةِ يَا مَنْ تَدْعُونَ بِهَا ❖ تَقَدُّمًا بَلْ هُوَ يَتِمُّ أَنْتَنَ الْحُفْرِ  
إِنَّ الْحِضَارَةَ سُسْنَا أَمْرَهَا زَمْنَا ❖ فَازِينَتِ بِنَقَاءِ الْفِكْرِ وَالْفِكْرِ  
أَجْدَادَنَا أَسْعَدُوا الدِّينَا بِرُوعَتِهِمْ ❖ وَطَهَّرُوا آثَارَهُمْ عَنْ كُلِّ مُحْتَقِرِ  
حِضَارَةَ بِالْهَدَى وَالْعَدْلِ عَابِقَةً ❖ تَفِيًّا النَّاسَ فِي مَنْهَاجِهَا الْعَطْرِ  
أَيْنَ الْحَمِيَّةِ يَا أَرْيَابَ أُمَّتِنَا ❖ أَيْنَ التَّمَعُّرُ إِجْلَالًا لِمَقْتَدِرِ  
إِنَّ التَّقِيَّ الَّذِي فِي قَلْبِهِ وَجَلُّ ❖ يَقْضِي اللَّيَالِي بَيْنَ الْهَمِّ وَالسَّهْرِ

٢٤- إيجاد مراكز أو معاهد أو أكاديميات لتخريج الإعلاميين والصحفيين المسلمين المؤهلين لخدمة قضايا الأمة، ولنصرة الإسلام وأهله.

٢٥- البعد عن الأساليب التهجمية، والموضوعات الاندفاعية التي قد يكون لها نتائج عكسية أكثر من إيجابيتها.

٢٦- وأخيراً وليس آخراً الاعتصام بالله تعالى، واللجوء إليه، والصدق معه، والتوكل عليه، والانطراح بين يديه، واستئزال رحماته، واستمداد نصرته، وإعانتته، وتوفيقيه، فإذا كنا كذلك، فتحت لنا المغاليق، وأينعت الثمار،



واستفاقت العقول، وزكت النفوس، وحسن المآل، وعذب الحال، فالتصرة  
لأوليائه، والعزة لأنصاره، ولن يضرركم إلا أذى، فلنتوكل على الحي الذي  
لا يموت، ولنعلم أن للدين رباً يحميه، وللحق إلهاً يحرسه، وللباطل  
عظيماً يزهقه .. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم!!!

**أسس استراتيجية إسلامية  
لعمل إعلامي مشترك وأساليب تفعيلها  
[في ظل الضوابط الشرعية]**

**إعداد:**

**د. حسن غزالة**

**أستاذ مشارك في الأسلوبية والترجمة  
جامعة أم القرى - كلية العلوم الاجتماعية  
قسم اللغة الإنجليزية - مكة المكرمة**

صفحة أبيض

بسم الله الرحمن الرحيم

## ملخص البحث

في خضم هذا العالم المضطرب والمتسارع بالأحداث والتغيرات والمفاجآت، والمتزامن مع اضطراب في أحوال الأمة الإسلامية، تبرز أهمية توحيد هذه الأمة على مختلف الصعد لتتفرض من اضطراب أحوالها وتراجعها غير المعهود بين أمم الأرض في زماننا. وبما أن الأمة هي على ما هي عليه من تمزق وتشتت، فإن حديثنا عن عمل مشترك في أحد المجالات التي تهتم الأمة بأكملها أقرب للواقع والتطبيق

على رأس هذه المجالات التي تطرح تحدياً كبيراً للأمة الإسلامية مجال الإعلام. ولا يخفى على أحد أهمية دور الإعلام بشتى أشكاله ووسائله. فمن بين ما يحكم الأمم هذه الأيام سلطة الإعلام القوية التي تحتاج الأمة إلى توظيفها على نحو أفضل بحيث تخدم قضاياها المصيرية.

من هنا يأتي طرح هذا الموضوع الحساس، موضوع بحث أساليب تفعيل أسس استراتيجية إسلامية لعمل إعلامي مشترك. تتلخص هذه الأسس بالمنطلق، والطرح، والهدف. يقصد بالمنطلق القوة المحركة للإعلام الإسلامي، ألا وهي الإسلام والغيرة عليه. يتم تفعيل المنطلق من خلال أساليب شتى تم التطرق إليها في البحث. أما الطرح فيعني هنا كلاً من الموضوع المطروح في المادة الإعلامية، وأسلوب طرحه، مع التركيز على عدد ضخم من أساليب تفعيل مختلف الطروحات لتصب في بوتقة الإسلام. أما الأساس الثالث، الهدف، فيراد به الغاية القصوى من وراء الإعلام الإسلامي، وهي خدمة الإسلام والمسلمين والدفاع عنه وعنهم والارتقاء بهم إلى مستوى التحديات المطروحة على الساحتين الإسلامية والعالمية. ويتحقق الهدف من خلال أساليب عديدة أتى البحث عليها بالتفصيل. يُختم البحث باقتراح

معايير استراتيجية إعلامية إسلامية مشتركة من المؤمل تأخذ طريقها  
للتطبيق عما قريب.  
والله تعالى من وراء القصد

## **Bases and Techniques of an Islamic strategy for a Reciprocal Information Project**

### **ABSTRACT**

Amid the turmoil of the rapid changes that overwhelm today's world, and under the deteriorating conditions of the Muslim Nation before which serious challenges are posed, a unified effort of some kind among Muslims is urgently needed. Hence this paper on a unified strategy of bases and techniques for Islamic information. Three main bases are suggested for this strategy: (1)Springboard(i.e. (jealousy for)Islam); (2)Presentation and Subject Matter(both Islamicized); and (3)Ultimate Objective(viz. serving Islam and achieving welfare for Muslim societies). Each basis has its own techniques and styles of motivation, realization and elaboration on the ground. All are discussed in detail and plainly throughout. The paper is concluded by putting forward some criteria for a desperate change in the conditions, approach to, and handling of a reciprocal Islamic information project.

## • مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين. في خضم هذا العالم المضطرب والمتسارع بالأحداث والتغييرات والمفاجآت، والمتزامن مع اضطراب في أحوال الأمة الإسلامية، تبرز أهمية توحيد هذه الأمة على مختلف الصعد لتتفرض من اضطراب أحوالها وتراجعها غير المعهود بين أمم الأرض في زماننا. وبما أن الأمة هي على ما هي عليه من تمزق وتشتت، بحيث لا يمكننا التطرق لوحدة عامة شاملة بين بلدانها وشعوبها، فإن حديثنا عن توحيد أو عمل مشترك في أحد المجالات التي تهتم الأمة كلها وتعنيها، أقرب للواقع والتطبيق متى سنحت الفرصة. ولعلها تسنح عما قريب بإذن الله تعالى.

على رأس هذه المجالات التي تطرح تحدياً كبيراً للأمة الإسلامية مجال الإعلام. ولا يخفى على أحد أهمية دور الإعلام بشتى أشكاله، المقروء والمسموع والمرئي. ولو سمي عصرنا الحاضر بعصر الإعلام والثورة الإعلامية لما اعتبرنا ذلك مبالغة على الإطلاق. فمن بين ما يحكم الأمم هذه الأيام سلطة الإعلام القوية التي لو قُدر لها أن تُستثمر حق الاستثمار لكان للأمة شأن آخر وأي شأن.

من هنا يأتي طرح هذا الموضوع الحساس، موضوع بحث أساليب تفعيل أسس استراتيجية إسلامية لعمل إعلامي مشترك لأمتنا أمة محمد صلى الله عليه وسلم. معنى هذا أن هناك حاجة إلى استراتيجية إسلامية مشتركة تتضافر فيها الجهود للخروج بعمل إعلامي إسلامي موحد على صعيد الأمة الإسلامية جمعاء. وهناك أسس لهذه الاستراتيجية، لكنها في حاجة إلى تفعيل بحيث ترتقي إلى مستوى التحدي الإعلامي الكبير الذي يواجه الأمة. ولعل أهم وسائل تفعيلها تتم من خلال أساليب وآليات تصل بها إلى ما نطمح إليه من وراء إعلام إسلامي مشترك.

## •• الأسس والأساليب :

- هناك ثلاثة أسس رئيسية عامة لأي استراتيجية إعلامية إسلامية مشتركة، وهي:
- ١- المنطلق
  - ٢- الطرح
  - ٣- الهدف.

تتناول الصفحات التالية كل أساس على حدة مع تفصيل في أساليب تفعيله.

### ١- المنطلق وأساليب تفعيله:

في إعلام إسلامي مشترك لا بد أن نحدد المنطلق، أو الأساس. وهو الموجه والمحرك والمحرض والوازع الذي يعتبر في الوقت نفسه القوة المحركة والركيزة التي يقوم عليها أي عمل إعلامي إسلامي مشترك. هذا المنطلق هو بالطبع الإسلام وغيرتنا عليه كدين حنيف يوجه تفكيرنا وحياتنا ويحكمها في شتى نواحيها.

إن منطلقنا هذا كفيل بضبط عملنا الإعلامي وتقويم اعوجاجه وتوحيد الكلمة بين المسلمين، على عكس منطلقات أخرى مذهبية وطائفية وقومية وقطرية وغربية وشرقية أثبتت كلها فشلها في جمع كلمة الأمة. إذاً لضمان عمل إسلامي مشترك في الإعلام، لا بد من الاجتماع على منطلق واحد يحفزنا ويلم شملنا جميعاً من حوله.

تكمن أهمية المنطلق المشترك في إعلام إسلامي في تقويم المادة الإعلامية، مقروءةً كانت أم مسموعة أم مرئية، من حيث موضوعها ودرجة أهميتها على سلم الأولويات، وانتقاؤها من بين مواد إعلامية أخرى كثيرة، للتركيز عليها وإبرازها ومعالجتها في المحور الرئيسي الثاني، الطرح. كما يحدد المنطلق الإسلامي الواحد الأسلوب الأفضل لمعالجتها والهدف الأسمى

من وراء ذلك كله .

بعبارة أخرى، المنطلق المشترك ركيزة جوهرية للأساسين الآخرين، الطرح، والهدف، لأن اختلاف المنطلق سيفضي بالضرورة إلى اختلاف في الطرح والهدف. بيد أن الاجتماع على منطلق مشترك لا يمنع من الاختلاف في أساليب التعبير عنه في وسائل الإعلام المختلفة، والذي يمكن نعتة بالاختلاف الإيجابي. ويعتبر من أهم مصادر تفعيله وإثرائه وتنوعه. من هذه الأساليب:

- ١ - اختلاف مصدر المادة الإعلامية.
- ٢ - اختلاف الوسيلة الإعلامية الأنسب للتعبير عن المادة الإعلامية.
- ٣ - اختلاف أسلوب اللغة المعبرة عن المادة الإعلامية.
- ٤ - اختلاف الموقف/الرأي من المادة الإعلامية.
- ٥ - اختلاف الحدث المناسب لطرح المادة الإعلامية.
- ٦ - اختلاف الظرف المناسب لطرح المادة الإعلامية.
- ٧ - اختلاف الوقت المناسب لطرح المادة الإعلامية.
- ٨ - اختلاف الأسباب الشخصية لاختيار المادة الإعلامية.
- ٩ - اختلاف الجهة المختارة للمادة الإعلامية.
- ١٠ - اختلاف الجهة الموجهة إليها المادة الإعلامية.

## ٢- الطرح وأساليب تفعيله:

يقصد بالطرح موضوع المادة الإعلامية وأساليب طرحه في وسائل الإعلام، تغطي الموضوعات المطروحة في المواد الإعلامية رقعة واسعة تكاد تشمل مختلف المجالات والنواحي والطروحات والأحداث والحوادث وحقول العلم والمعرفة بما فيها السياسة والثقافة والاقتصاد والدين والمجتمع والفنون والآداب ومناحي الحياة المختلفة واهتمامات الناس على اختلاف مشاربهم



وانتماءاتهم وأهوائهم ومتعهم وهمومهم وميولهم وأعمارهم وأعرافهم.

إذاً لا تنحصر الموضوعات المطروحة في الإعلام الإسلامي بما يختص بالدين الإسلامي والحلال والحرام والثقافة الإسلامية والدعوة والفقهاء والعقيدة، وما يخص الشريعة الإسلامية بشكل عام والمجتمع الإسلامي وأفراده من حيث تطبيقهم للشرع الإسلامي والتزامهم به قولاً وفعلاً. نعم هذه موضوعات رئيسية لا غنى عنها، لكن بالطبع لا يقتصر أي إعلام إسلامي أو وسيلة أو قناة إعلامية إسلامية على هذه الطروحات الدينية/الإسلامية البحتة فحسب. بل لا بد من توسيع الرقعة لتشمل أي موضوع ذي بال، حتى ولو كان منافياً للشرع الإسلامي أو إحدائياً أو شركياً فالعبرة ليست في الموضوع بقدر ما هي في معالجته، وأسلوب طرحه والتعامل معه. هذا الأسلوب يفضي في نهاية المطاف إلى «أسلمة» الموضوع أو القضية المطروحة في المادة الإعلامية - إذا جاز التعبير - أي وضعها في ميزان الشرع الإسلامي من حيث تقبلها أو عدم تقبلها، أو جوازها أو عدم جوازها أو تحريمها أو تحليلها، أو على أقل تقدير تحييدها حين لا يكون الموضوع مستدعياً لميزان شرعي دقيق. كل هذا يتم من خلال أحد أسلوبين رئيسيين:

١- أسلوب غير مباشر (وهو الغالب)، ويعتمد على استخدام لغة تمتاز بالعمومية والتعميم والرمز والتلميح والغمز واللمز، والتلطيف والتخفيف والتلطيش، وما شابه (راجع قائمة أساليب الطرح بعد قليل).

٢- أسلوب مباشر (وهو الأندر) حين يقتضي الأمر رداً حازماً مباشراً لا مواربة فيه. ولهذا الأسلوب صيغ مختلفة تبيينها القائمة المذكورة.

إن الثراء الحقيقي للطرح يكمن في تعدد أساليبه المفعلة له التي تنتقى حسب معايير تمليها طبيعة المادة الإعلامية والطرح، ووسيلة الإعلام المختارة، واللغة، والهدف من وراء المادة، ومقاصد الإعلامي، وزمان المادة الإعلامية ومكانها، ومقدار حرية الرأي الذي يتمتع به الإعلامي، والثقافة

الإعلامية والدينية والعامّة للإعلامي، وسياسة القائمين على الوسيلة الإعلامية، ومقدار الرقابة وغيرها من المعايير التي تم التفصيل فيها في آخر البحث.

كثيرة هي أساليب الطرح - المباشرة وغير المباشرة - نذكر فيما يلي أهمها(علماً أنها ليست مرتبة حسب الأفضلية. كما ترك تصنيفها لحنكة الإعلامي):

- ١ - الأسلوب الانفتاحي/البراغماتي.
- ٢ - الأسلوب التقريري.
- ٣ - الأسلوب المدحي.
- ٤ - الأسلوب القدحي/أسلوب التقريع أو التقزيع.
- ٥ - أسلوب المبالغة/التهويل.
- ٦ - أسلوب الإسهاب.
- ٧ - أسلوب الاقتضاب.
- ٨ - أسلوب العتاب.
- ٩ - أسلوب التوبيخ.
- ١٠ - أسلوب التلميح.
- ١١ - أسلوب الغمز واللمز(التلطيش).
- ١٢ - الأسلوب الصريح/أسلوب المصارحة.
- ١٣ - أسلوب التهذئة.
- ١٤ - أسلوب: ﴿ادْفَعْ بِأَتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ الكلم الطيب.
- ١٥ - أسلوب اللين والرحمة.
- ١٦ - أسلوب الشفقة.
- ١٧ - أسلوب التهكم والسخرية.

- ١٨- أسلوب الاستهزاء/الاستخفاف.
- ١٩- أسلوب التفخيم والتضخيم.
- ٢٠- أسلوب التوفيق/الحل الأوسط.
- ٢١- أسلوب التخفيف.
- ٢٢- أسلوب الحدة.
- ٢٣- أسلوب الشدة.
- ٢٤- أسلوب التورية/المراوغة/المواربة.
- ٢٥- أسلوب رد الصاع صاعين.
- ٢٦- أسلوب «واحدة بواحدة والبادئ أظلم»/أسلوب المعاملة بالمثل.
- ٢٧- أسلوب التخويف والإرهاب الفكري والمادي.
- ٢٨- أسلوب التهديد المبطن.
- ٢٩- أسلوب التهديد العلني.
- ٣٠- أسلوب الترغيب والترهيب.
- ٣١- أسلوب العصا من دون جزرة.
- ٣٢- أسلوب العصا والجزرة.
- ٣٣- الأسلوب الانهزامي.
- ٣٤- الأسلوب الاستسلامي.
- ٣٥- أسلوب الرضوخ للأمر الواقع.
- ٣٦- أسلوب «ليس بالإمكان أفضل مما كان».
- ٣٧- أسلوب إظهار العجز.
- ٣٨- أسلوب السطحية/المجاملات الدبلوماسية.
- ٣٩- أسلوب رد الجميل والعرفان.

- ٤٠- أسلوب رد الاعتبار.
- ٤١- أسلوب الانتقام.
- ٤٢- أسلوب الرفض القطعي.
- ٤٣- أسلوب الرفض الضمني.
- ٤٤- الأسلوب التعميمي.
- ٤٥- الأسلوب التعتيمي.
- ٤٦- الأسلوب التلطيفي.
- ٤٧- الأسلوب الأخوي/الودي.
- ٤٨- أسلوب السكوت/عدم الرد.
- ٤٩- أسلوب التظاهر بعدم الاكتراث.
- ٥٠- أسلوب الصبر.
- ٥١- أسلوب الحلم على الآخرين.
- ٥٢- أسلوب «واقع الحال يغني عن المقال».
- ٥٣- أسلوب الرد السريع الحاسم/المستعجل.
- ٥٤- أسلوب الارتجال.
- ٥٥- أسلوب مقارعة الحجة بالحجة.
- ٥٦- أسلوب دغدغة المشاعر.
- ٥٧- أسلوب الإقناع بالمنطق.
- ٥٨- أسلوب الإقناع بالدليل والبرهان.
- ٥٩- أسلوب الإقناع بالفصاحة والبيان.
- ٦٠- أسلوب الإقناع بإثبات العكس.
- ٦١- أسلوب تقريب وجهات النظر.

- ٦٢- أسلوب الدعوة المباشرة.
- ٦٣- أسلوب الدعوة المبطنة.
- ٦٤- أسلوب الدعاية المكشوفة.
- ٦٥- أسلوب النزول إلى مستوى الآخر.
- ٦٦- الأسلوب الرخيص.
- ٦٧- أسلوب الند للند .
- ٦٨- أسلوب التنازلات دون مقابل.
- ٦٩- أسلوب التنازلات مقابل مكاسب/بمقابل.
- ٧٠- أسلوب الأخذ والعطاء/الحوار المتكافئ.
- ٧١- أسلوب العطاء باليمنى والأخذ باليسرى.
- ٧٢- أسلوب التضحية.
- ٧٣- أسلوب إثارة الضجة حول قضية ما.
- ٧٤- أسلوب «قد أعذر من أنذر».
- ٧٥- أسلوب التعليق.
- ٧٦- أسلوب التدقيق.
- ٧٧- أسلوب التشويق.
٧٨. أسلوب نبش الماضي.
- ٧٩- أسلوب «عفا الله عما سلف»/التسامح.
- ٨٠- أسلوب التخدير.
- ٨١- أسلوب الاحترام والتقدير.
- ٨٢- أسلوب التجاوز عن الهفوات.
- ٨٣- أسلوب إثارة ضجة إعلامية.

٨٤- أسلوب «يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تتفروا».

٨٥- أسلوب إعطاء فرصة أخرى.

٨٦- أسلوب التحرش/جس النبض.

٨٧- أسلوب الوسطية.

٨٨- أسلوب الحوار المباشر والصريح/وجهاً لوجه.

٨٩- أسلوب ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾.

٩٠- أسلوب «ما بال أقوام»/أسلوب التصريح بالتلميح.

٩١- أسلوب إصلاح ذات البين/أسلوب الإصلاح.

ولعل القائمة أطول من ذلك. نبدي على هذه الأساليب الملاحظات التالية:

( أ ) من حيث المبدأ والنظرية كل هذه الأساليب قابلة للتوظيف في عرض الطرح الإعلامي، بناء على المبدأ المعروف «لكل مقام مقال»، أو مبدأ «معاملة الناس على قدر عقولهم». وخير من علمنا هذا المبدأ وطبقه على الوجه الأمثل رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم. فقد كان أفضل عالم بالنفس البشرية من بين الخلق أجمعين. إذ كان يعطي النصح والتوجيه وفقاً لحاجة السائل. فقد نصح رجلاً بأن لا يغضب، ودعا لشاب أن يطهر الله قلبه ويحصن فرجه، وعلم أعرابياً جلفاً آداب المسجد، وطلب من صحابي تمنى أن يرافقه في الجنة أن يعينه على نفسه بكثرة السجود. والأمثلة كثيرة. كما كان عليه الصلاة والسلام يهش ويبش للخبر المفرح ويغضب في الله إذا كان الأمر خطيراً يستدعي الغضب.

فالطروحات كما هو معلوم متنوعة ومتشعبة. منها الجاد والخطر ومنها الهزلي والخفيف اللطيف الطريف. ومنها الغاضب الصاخب ومنها الهادئ الصامت. ومنها الطيب ومنها الخبيث. ومنها المهادن المداهن ومنها المقزع المعاتب. ومنها المعرض الجارح ومنها المصلح الناصح، وما أشبه ذلك. كما أن من أصحاب الطروحات المنطقي الرزين، ومنهم التعسفي المتعجل المرتجل.

ومنهم سليط اللسان. ومنهم المؤمن ومنهم الكافر. ومنهم قوي الحجة ومنهم ضعيفها. ومنهم الفقيه العالم، ومنهم السفیه الجاهل. ومنهم العدو اللدود ومنهم الصديق أو الأخ الودود. ومنهم الغريب البعيد ومنهم القريب إلى الوريد. ومنهم الكيس الفطن، ومنهم الفظ الخشن. ومنهم مرهف الحس، ومنهم منشرح الصدر والنفس. ومنهم الغضوب الجسور ومنهم الحلیم الصبور. ومنهم المهضوم ومنهم عسير الهضم. ومنهم المفصح ومنهم الملمح. ومنهم المحب ومنهم المبغض. ومنهم ومنهم... سبحان الله ما أكثر طباع الناس وما أبین أمزجتهم وما أعجب عقولهم وطرائق تفكيرهم! هذا التباين في الطباع والأمزجة والعقول والمشارب ملزم للإعلامي بتعدد أساليب تعامله معهم ومع طروحاتهم والرد عليهم وعليها وإقناعهم والتجاوز معهم والوصول إلى تفاهم وأرضية مشتركة معهم، أو إيقافهم عند حدودهم إذا ما تطاولوا على الأمة بشكل أو بآخر، أو كانوا من المشوّهين والمشهرين بالأمة والدين. وله ولنا جميعاً كما ذكرت في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة. فقد كان يعلم الناس كل حسب حاجته. وكان يلين وقت اللين، ويغضب وقت الغضب، ويحلم وقت الحلم.

(ب) هناك من هذه الأساليب ما هو أبرز من غيرها وأهم في وقتنا الحاضر. لذا تحتاج منا إلى وقفة في ظروف وأحداث وأحوال كالتالي عليها الأمة الآن. من هذه الأساليب البارزة:

١- أسلوب ﴿ادْفَعْ بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

٢- أسلوب الصبر والحلم على الآخرين.

٣- أسلوب التهذئة.

٤- أسلوب التخفيف.

٥ - أسلوب اللين والرحمة والتراحم.

٦ - أسلوب «ما بال أقوام».

- ٧ - أسلوب التوفيق.
- ٨ - أسلوب الوسطية.
- ٩ - أسلوب إعطاء فرصة أخرى.
- ١٠- أسلوب إصلاحي/إصلاح ذات البين.
- ١١- أسلوب التلميح.
- ١٢- أسلوب الترغيب والترهيب.
- ١٣- أسلوب الكلم الطيب.

وما شابها من أشكال الأسلوب غير المباشر التي تبتغي الإصلاح والهداية والدعوة. وهذه الأساليب مشروعة مع العدو والصديق والأخ المسلم على حد سواء. لكن إذا ما استفحل الأمر وطفح الكيل وحاول أحدهم كائناً من كان النيل من وقرآنا وسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وثوابت ديننا وأركانها ورموزنا، وشن حملات التشكيل والتشويه والتشهير ضدنا والتعريض بنا من خلال الإعلام أو أي وسيلة أخرى تنطوي على الإساءة والتخريب والتعدي على الأمة، حينئذ لا نتردد في استخدام أساليب مباشرة مثل:

- ١- أسلوب الحزم.
- ٢- أسلوب الند للند.
- ٣- أسلوب رد الصاع صاعين.
- ٤- أسلوب التقزيع والتقريع.
- ٥- أسلوب المعاملة بالمثل.
- ٦- أسلوب الرد السريع والحاسم.
- ٧- الأسلوب الصريح.

وأي شكل من أشكال الأسلوب المباشر المذكورة آنفاً تتلاءم وخطورة الموضوع المطروح. توظف مثل هذه الأساليب للرد على كل من مس الذات



الإلهية، أو شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم، أو القرآن الكريم، أو رموز الأمة من الصحابة وكبار فقهاءها وعلمائها، أو أنكر ركناً من أركان الإسلام، أو احتل أراضي المسلمين، أو قتل المسلمين أو ساهم في ترويع المسلمين وتقتيلهم في بلادهم أو خارجها عن سابق إصرار وترصد، ونية شريرة مبيتة.

(ج) أسقطت من القائمة المذكورة أساليب معينة باعتبارها منبوذة إسلامياً لأنها ليست من شيم المسلم الحق. منها:

- ١ - أسلوب التشهير والقذف والتعريض.
- ٢ - أسلوب تشويه الحقائق وتحريفها.
- ٣ - أسلوب الاستفزاز.
- ٤ - أسلوب التعالي.
- ٥ - أسلوب بث الفتن بين المسلمين أو بلدانهم.
- ٦ - الأسلوب التعسفي.
- ٧ - الأسلوب القمعي.
- ٨ - أسلوب كم الأفواه.
- ٩ - أسلوب النفاق/الكيل بمكيالين/اللعب على الحبلين.
- ١٠ - أسلوب التطرف والتعصب والتشدد.
- ١١ - أسلوب التكفير والإخراج من الملة.
- ١٢ - أسلوب التحريض على التعامل مع المخالفين بالحديد والنار والقتل والتدمير.
- ١٣ - أسلوب المساومة على الثوابت والحقوق.
- ١٤ - أسلوب الدس والافتراء والبهتان.
- ١٥ - أسلوب السب والشتم والقذف والبذاءة.

من هنا تتضح خطورة الرسالة الإعلامية وأهميتها البالغة في التوجيه والتوعية والتثقيف والتعليم والدعوة إلى الله تعالى من جهة، والتضليل والتجهيل والتحريض والترويع والترهيب، من جهة أخرى.

### ٣- الهدف وأساليب تفعيله:

إن الهدف الأسمى لأي استراتيجية إسلامية لعمل إعلامي مشترك هو خدمة الإسلام والأمة الإسلامية، ولعب دور حساس في التوعية والتوجيه الإسلاميين، والنهوض ببعض أعباء التحديات التي تواجهها الأمة في وقتنا الحاضر، والتصدي لها ومعالجتها بشكل إيجابي وبناء، والتصدي للحملات المعادية للإسلام والمسلمين بغية النيل منهم والإساءة إليهم، وإظهارهم بمظهر المتعصبين والمتطرفين والنازعين إلى التعامل مع الآخر بالقتل والعنف والتدمير. وهي مواصفات تنطبق تماماً على أعداء الإسلام والمسلمين الذين يعيشون في الأرض فساداً وتقتيلاً وتدميراً بحق البشر والشجر والدواب، ويريدون إلصاق التهمة بنا عن عمد بقصد قلب الحقائق وإبطال الحق وإحقاق الباطل.

إن خدمة الإسلام والأمة من أعظم الغايات التي يضعها الإعلامي المسلم نصب عينيه كلما أسهم بطرح من منطلق إسلامي يعتمد أسلوب الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والتعامل مع الأحداث والمستجدات من الموضوعات والطروحات بوعي وتعقل واتزان وثقة بالنفس واعتزاز بالانتماء إلى أمة الإسلام، أمة خير الأنام محمد صلى الله عليه وسلم.

ولكن كيف يتحقق هذا الهدف الأسمى ويُفْعَل؟ لعله يتحقق من خلال

أساليب مختلفة من بينها:

- ١- الصورة المعبرة والمؤثرة التي تحمل رسالة إسلامية ما.
- ٢- معالجة مشكلة فردية أو جماعية، دينية كانت أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية، تقدم الحلول المقترحة لها خدمة للإسلام والمسلمين، أو لفئة منهم في مكان ما في بلد ما.

٣ - حوار حول قضية تهم المجتمع الإسلامي أو شريحة منه.

٤ - لقاء مع شخصية بارزة علمياً أو اجتماعياً أو سياسياً يستفيد من خدماتها الإسلام والمسلمون من خلال استعراض تجارب أو أفكاراً أو أعمال أو أنشطة أو مؤلفات أو معاناة خاصة بها، توضع بين أيدي المتلقين للإفادة منها في حياتهم هم.

٥ - التعرض لتجربة أو معاناة خاصة أو موقف متميز لأحد أفراد المجتمع الإسلامي، أو لأسرة، أو لفئة منه، أو لشعب مسلم، يسدي خدمة للمجتمع الإسلامي.

٦ - مراجعة كتاب أو عمل علمي في أحد مجالات المعرفة والعلوم لأحد كتاب المسلمين بغية الإفادة مما فيه ووضعه في خدمة المجتمع.

٧ - تحليل حدث أو حادثة تُستخلص منها العبر لفائدة الجميع.

٨ - الرد على قول أو ادعاء أو فتوى أو تصريح أو مقالة أو خطاب أو خطبة أو كل ما يثير جدالاً واسعاً، ومن الخير للمسلمين وفي مصلحتهم أن يحاطوا علماً بذلك أو ينبهوا إليه أو يحذروا منه، مما يصب في النهاية في معين مصلحة الجميع.

٩ - متابعة دقيقة دؤوبة لأحداث العالم وأخباره ومستجداته ومتغيراته، بهدف إطلاع المسلمين على كل ما يجري من حولهم.

١٠ - التعليق على حدث أو خبر أو قول أو فعل ذي بال للمسلمين، لوضعه في سياقه الإسلامي الصحيح.

١١ - مسابقة علمية/ثقافية تثري معلومات فئة من المسلمين.

١٢ - فقرة أو زاوية أو برنامج ترفيهي بريء غايته الترويح عن المسلم والتخفيف عنه.

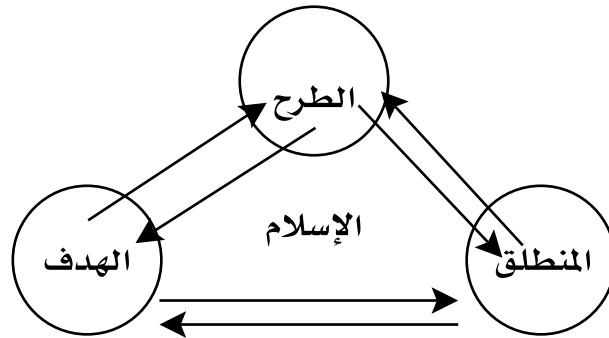
١٣ - إبراز همجية أعداء الإسلام والمسلمين وممارساتهم العدوانية والإجرامية بأي وسيلة إعلامية متاحة، إحقاقاً للحق وتعريفاً للمسلم بأعدائه وكيفية التعامل معهم في ظروف مختلفة.

١٤- حوارات جماهيرية شفافة وصريحة عن قضايا حساسة تهم الأمة حاضراً ومستقبلاً بغية تكوين رؤية إسلامية جماهيرية موحدة بكل شفافية على صعيد عملي، تتسم بالواقعية والوسطية والتقريب بين المسلمين، وتشجع على تقبل الآخر والرأي المخالف والثقافة المخالفة. فهم هم ونحن نحن. ولكن لا يمنعنا ديننا من التعامل معهم، وإلا لما أجاز الإسلام الزواج من الكتابية، وحسن معاملة غير المسلم في بلاد المسلمين، وحسن جواره إن كان جاراً لنا. فالنبي صلى الله عليه وسلم، معلمنا الأول، زار كما نعلم جاره اليهودي وأحسن إليه مع إساءة اليهودي له. من جهة أخرى تهدف مثل هذه الحوارات إلى التصدي لحملات التضليل والتشويه والتشهير بحق الإسلام والمسلمين.

١٥- استشارات عينية ومباشرة لأهل الحل والربط والعلم بكل مجالاته وحقوله لتوعية المجتمع بما له وما عليه من حقوق وواجبات.

هذا غيظ من فيض من الأساليب والأشكال والطرق المتاحة لتحقيق هدف استراتيجية إسلامية لعمل إعلامي مشترك.

باختصار إن المنطلق الإسلامي والطرح الإسلامي والهدف خدمة الإسلام. فالأسس الثلاثة متلازمة متشابكة مترابطة في بوتقة واحدة، كجسد الأمة الواحد، لا ينفصل بعضها عن بعض، كما يوضح الشكل التالي لدوائر تتلاقى مع بعضها في كلا الاتجاهين وتدور دورة دموية مستمرة حول الإسلام، تخترق الواحدة فيها الأخرى بشكل دائم.



الشكل (١) الدورة الدموية للإعلام الإسلامي

## • معايير استراتيجية إعلامية إسلامية مشتركة:

١- تشكيل وكالة أنباء إسلامية مستقلة على غرار وكالات الأنباء العالمية المعروفة كرويتر، ووكالة الصحافة الفرنسية، والأسوشيتد برس. تتمتع بمصداقية الخبر والمصدر والنزاهة، وتكون مصدراً أساسياً ومرجعياً لوسائل الإعلام الإسلامية المختلفة. سمته الأساسية الاستقلالية التامة عن تأثير حكومات الدول الإسلامية وتمتعها بحصانة تامة تعتبر جوهر مصداقيتها التي لا قيمة لها من دونها.

٢- اعتماد التدرج المتسارع في أي تغيير أو انتقال إلى مرحلة جديدة.

٣- إلغاء الرقابة السياسية على الإعلام وفسح المجال للتعبير عن الرأي بحرية بحيث لا يدان الإعلامي بسبب رأي أو كلمة. ولكي يتحقق هذا الأمر على الوجه الأمثل، نقترح تنفيذه على مراحل متتالية متسارعة في فترة زمنية تجريبية قصيرة. وقد ثبت أن تطبيقها دفعة واحدة (كما حصل في الجزائر عام ١٩٨٩ ميلادي مثلاً) ينتج عنه الخوف وعدم الثقة والتصديق أولاً، ثم سوء فهم وسوء استعمال ربما يفضي إلى التصادم المباشر بين الحاكم والشعب ثانياً، وبالتالي قد يؤدي إلى حالة من الفوضى والاضطراب في البلاد. وهذا ليس في صالح أحد. بمعنى آخر، لا بد من رفع الرقابة بشكل مدروس.

٤- تحل الرقابة الشرعية والقانون محل الرقابة السياسية. وكلنا يعلم أنه لا يوجد حرية مطلقة أو عدم رقابة مطلقة في أي وسيلة إعلام في العالم. فهناك نوع ما من الرقابة بشكل ما، مباشر أو غير مباشر. إذ لا يمكن أن نتصور عنواناً رئيسياً في صحيفة إنجليزية مثلاً يقول: «إسرائيل أكبر دولة إرهابية» أو «الإسلام دين عدل ومساواة وسلام» أو «فلسطين للفلسطينيين» أو «بوش أكبر مجرم حرب»، أو «يا إسرائيل: تخلصي من أكبر ترسانة لأسلحة الدمار الشامل، وإلا الحرب». أضف إلى ذلك منع دخول ممثلي بعض الأحزاب كالحزب الشيوعي إلى البرلمان البريطاني، ومنع

تشكيل أي حزب إسلامي في أي دولة غربية. وأوضح ما كانت عليه كذبة حرية التعبير عن الرأي، وانعدام الرقابة ما حصل من أمريكا من تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان داخل أمريكا وخارجها غير عابئة بالقيم والمواثيق والأخلاق لمجرد أنه ضغط عليها مرة واحدة في ١١/سبتمبر ٢٠٠١ في تاريخها الحديث. فكيف بنا والضغط الخارجي والتكالب علينا منذ مئات السنين وما زال على أشده؟ والإعلام الإسلامي من دون رقابة شرعية ما عاد إعلاماً إسلامياً.

٥- تشكيل هيئة خاصة على صعيد قطري أو إسلامي أو حتى على صعيد المؤسسة الإعلامية الواحدة للتعامل مع الإعلام الغربي المعادي للإسلام. مهمة هذه الهيئة الرد بالأسلوب المناسب على أي افتراءات وتصريحات لشخصيات سياسية أو دينية أو إعلامية أو اجتماعية، أو أي وسيلة إعلام غربية، تمس ديننا وثوابتنا.

٦- التعاون البناء من خلال هذه الهيئة وغيرها بين الجهات الإعلامية الإسلامية الموثوقة في البلدان الإسلامية الأخرى.

٧- التنافس الشريف محلياً وإعلامياً بين وسائل الإعلام الإسلامية دون ضرر ولا ضرار.

٨- تحسين صورة الصفحة الأولى للجرائد، والمخصصة عادة لأخبار الحكام والحكومات وكبار المسؤولين في معظم بلداننا الإسلامية، سواء أكانت هذه الأخبار مهمة أم لا، وجعلها بدلاً عن ذلك أكثر أهمية وإثارة بتخصيصها بالأخبار الأهم سواء أكانت محلية أو دولية، عن الحاكم أم عن غيره. فالأولوية إذاً للخبر المهم في المقام الأول.

٩- قول ما لنا وما علينا من باب إحقاق الحق والشفافية.

١٠- الكف عن النظر إلى الحكام على أنهم معصومون وأن كل ما يفعلونه صواب ومن البطولات والإنجازات. وحينما يتغيرون أو يموتون تموت

معه العصمة وربما البطولات والإنجازات. ربما تكمن المشكلة عند الإعلاميين الذين يعصمون الحاكم من الخطأ أنهم يفعلون ذلك خوفاً ومصصلحة، لا حقاً وصدقاً.

١١- بالمقابل الكف عن التهجم عليهم على الطالع والنازل وتحميلهم مسؤولية كل شيء. أين مسؤوليتنا نحن؟ ألسنا نحن أيضاً مقصرين؟ نحتاج إلى توضيح لصورة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتصحيحها، ولا نظن أن كل من شتم الحاكم فهو بطل، وكل من مدحه فهو متزلف. هذه صورة خاطئة تحتاج إلى تصحيح وتعديل في زمن بات فيه الحوار الصريح بين الحاكم والمحكوم سيد الموقف.

١٢- الحد من العاطفة الزائدة في كلا الاتجاهين، المدح والذم. فخير الأمور الوسط. فليست الأمور بالأبيض والأسود دائماً. والإنسان كذلك، ليس كله خيراً، وليس كله شراً.

١٣- الحذر من الردود الانفعالية المرتجلة على قضايا حساسة ومصيرية تحتاج إلى كثير من التروي.

١٤- عدم الانسياق وراء النسق الإعلامي الغربي دون تبصر كاف. فهم يركزون على ما يهمهم هم لا على ما يهمنا نحن. لذا علينا توخي الحذر، والقيام بإبراز الجوانب التي تخدمنا في المادة الإعلامية حتى ولو أثار الإعلام الغربي ضجة هائلة حول جوانب أخرى منها. كما أننا نركز على مواد إعلامية يعتم عليها الغرب (كاقتراع المفوضية الأوروبية الذي كانت نتيجته أن إسرائيل تشكل أكبر خطر على العالم؛ والهجرة المعاكسة لليهود من فلسطين المحتلة تحت وطأة ضربات الانتفاضة (حيث بلغ عددهم حوالي المليون)، والشعور المتزايد بالقلق والذعر وانعدام الأمن بين الإسرائيليين، والشوارع الخالية من الناس، وارتفاع حالات الانتحار بين جنود العدو الصهيوني، ورفض جنود إسرائيليين قصف المدنيين الفلسطينيين، وفضائح الجيش الأمريكي في العراق والتي فاقت الحد والوصف والعدد، واليمين اليهودي في

الحكومة الأمريكية الذي ما فتئ يطلق التهديدات تلو التهديدات ضد المسلمين وبلادهم، كان من آخرها ما تفوه به مستشار في وزارة الدفاع الأمريكية من تهديدات مباشرة ضد المملكة العربية السعودية وسوريا ومصر في الآونة الأخيرة، وغيرها من المواد الإعلامية الدسمة التي أُغفلت ومرت عليها كثير من وسائل الإعلام الإسلامية مرور الكرام نظراً لانسياقها وراء نسق الأولويات في الإعلام الغربي، الأمر الذي يحتاج إلى التفطن له دائماً والتعامل معه وفق أولوياتنا نحن.

١٥- التخلص من عقدة الغربي المتفوق وأساليبه ووسائله المتطورة، ومصداقيته المتأصلة في نفوسنا على الرغم من كل الدلائل التي تثبت غير ذلك. علينا أن نعيد حساباتنا في هذا الصدد ونتصدى لمواجهة قضايانا الإسلامية في الإعلام بتحرر كامل من أي عقدة كانت غريبة أم شرقية. فلا شيء ينقصنا، لا الكوادر ولا المتخصصون ولا العلماء ولا المستشارون ولا الوسائل ولا التمويل. فقد نحتاج إلى جرأة في الطرح ووضع المواد الإعلامية في ميزان إسلامي بحت بأساليب متنوعة متاحة للجميع، بعيداً عن الرقابة والخوف من الفشل. يتوج هذا كله بمصداقية المادة الإعلامية التي تتأتى من خلال التخلص من الرقابة، والمصدر الموثوق للمادة، ودقة نقل الإعلامي وبراعة أسلوبه في الطرح وثقته بنفسه ودينه وقضيته.

١٦- لا حيادية في الإعلام. ومن زعم ذلك فهو يقف إذاً موقف المتفرج من أي مادة أو قضية يطرحها الإعلام حتى ولو كانت تمسه هو، أي إنه لا ناقة له ولا جمل في أي شيء. وهذا غير مقبول. فالإعلامي فاعل ومنفعل لكن بموضوعية وهدوء. وأقرب مثال يوضح ذلك الموقف المنحاز انحيازاً سافراً للإعلام الأمريكي برمته أثناء غزو بلادهم للعراق، رغم بطلان قضيتهم. ليس هناك حيادية في الإعلام الإسلامي إذاً. بل هناك تحيز صريح لقضايانا، ولكن بموضوعية ودقة ورباطة جأش في أسلوب الطرح.

١٧- اعتماد أسلوب التهذئة والنفس الطويل في الحوار مع الآخر



المخالف، وتجنب التصعيد وتأزيم المواقف، إلا إذا كان الوضع خطيراً يستدعي التفصيل والجرأة وكشف الأوراق، والبوح بكل شيء.

١٨- التدقيق في معنى المصطلح المترجم حرفياً إلى العربية على علته في أغلب الأحيان، والذي يحمل مدلولات منحازة لأصحابه وتخدم مصالحهم ومفاهيمهم هم لا مصالحنا ومفاهيمنا نحن. كثير من المصطلحات الأجنبية المحدثه هي بمثابة فخ يقع فيه أغلب الإعلاميين المسلمين والعرب على السواء. على رأس هذه المصطلحات «الإرهاب»، «والعنف» اللذان يسويان في مضمونيهما المُحدَث بين الظالم والمظلوم والقاتل والمقتول من وجهة نظرنا كمسلمين وعرب، بل ويقلب المقتول إلى قاتل والمظلوم إلى ظالم كما هي حال الفلسطينيين والإسرائيليين. مما يؤسف له أن معظم وسائل إعلامنا تستخدم هذين المصطلحين لتصفنا بهما دون أن تدري. أيضاً من المصطلحات الأجنبية الخطيرة الإغلاء من شأن الكيان الصهيوني بتسميته بالدولة العبرية، وجيشه الهمجي بجيش الدفاع الإسرائيلي، ومستعمراته ومغتصباته بالمستوطنات، والمقاومة بالنشطاء، واختفاء كلمة فدائي لتحل محلها انتحاري، وهلم جرا. (استعرضت هذا الموضوع في محاضرة عام ١٩٢٢ بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة أم القرى بعنوان «فخ المصطلح المترجم في وسائل الإعلام العربية»). علينا التنبه لهذا الذوبان اللغوي التضليلي للمصطلح الأجنبي.

١٩- رفض تبادل الاتهامات والتشهير بين وسائل الإعلام الإسلامية ومؤسساتها مهما كانت الأسباب. فالأمة في أمس الحاجة إلى التعاضد والتكاتف والتآلف والتوحد.

٢٠- وجود مرجعية شرعية جنباً إلى جنب مع مرجعية قانونية في كل مؤسسة إعلامية إسلامية تتولى تقديم الاستشارات اللازمة في هذين المجالين بشكل خاص.

٢١- إيلاء القارئ اهتماماً أكبر، والكف عن تهميشه واعتباره مجرد

متلق لكل ما يقوله أو يتقيؤه (!) الإعلام. لا بد من إعادة الاعتبار للقارئ وأخذ اهتماماته بعين الاعتبار، وإشراكه في العمل الإعلامي والمادة الإعلامية سواء بشكل مباشر من خلال الحوارات والاستبيانات والاستفتاءات واللقاءات الحية والمسجلة، أو من خلال استخدام لغة تخاطب تشركه مع الحدث أو القضية المطروحة، وتناسب مستواه التعليمي والثقافي-على ألا يصل الأمر إلى مستوى غير لائق من اللغة العامية، فلا بد من التمسك باللغة الفصحى ولكن مع التبسيط والتسهيل-، أو من خلال تقديم بعض التنازلات له بغية دغدغة بعض اهتماماته ورغباته. على ألا تخرج هذه التنازلات عن إطار المرجعية الإسلامية الشرعية بقدر الإمكان.

٢٢- نبذ أي شكل من أشكال التطرف والتعصب والتكفير في أي طرح من خلال أي وسيلة إعلام كانت.

٢٣- انتهاج منهج المنطقية والموضوعية وأسلوب الدفع بالتالي هي أحسن والوسطية والاعتدال، في الطرح الإعلامي الإسلامي فيما يخص التعامل مع الآخر المخالف لنا في الرأي من بني جلدتنا أولاً، ثم من غير المسلمين ممن لا عداوة بيننا وبينهم ولا قتال. بمثل هذا النهج البعيد عن الغلو والتعصب والعدوانية للآخر، وبث الفتن بين المسلمين من جهة، وبينهم وبين غيرهم من الأمم والشعوب من جهة أخرى، يمكن للرسالة الإعلامية الإسلامية أن تدعو وتوجه وترشد وتعظ وتلقى أذاناً صاغية عند المتعقلين من شتى الأعمار والأوساط الإسلامية وغير الإسلامية، تلك التي تتربص بنا الدوائر بشكل خاص.

٢٤- الحذر من الانسياق وراء السبق الصحفي سلبياً كان أم إيجابياً بالنسبة لنا كمسلمين. لا بد من دراسة متأنية للمادة الإعلامية المطروحة.

٢٥- يحكم هذا كله ضوابط شرعية على رأسها القرآن الكريم والسنة الصحيحة، بحيث لا تتنافى المادة الإعلامية مع نصوصهما. وكذلك عدم المساس بالرموز الإسلامية قديمها وحديثها. أيضاً ينبغي تحكيم الحرام

والحلال في القضايا الإعلامية الأساسية والحساسية على وجه الخصوص.  
٢٦- اعتماد المبدأ الشرعي "وكذلك جعلناكم أمة وسطاً" أساساً للإعلام  
الإسلامي المشترك كقاعدة غالبية.

### خاتمة:

ختاماً، الرسالة الإعلامية في غاية الأهمية، وتصبح سامية حينما تكون  
إسلامية المنطلق وإسلامية الطرح والأسلوب وإسلامية الغاية في هدفها  
الأسمي. إن التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية تحتم علينا التحرك إذا  
اقتضى الأمر من أجل التطوير والتجديد والتغيير في إعلامنا الإسلامي  
وأساليب معالجته للمواد الإعلامية، من خلال رؤية إسلامية مشتركة لإعلام  
إسلامي مشترك سواء على صعيد الأمة ككل أم على صعيد كل دولة على  
حدة. فالنبال تنهال علينا من كل مكان، من الخارج والداخل، ولا يليق بنا أن  
نبقى مكتوفي الأيدي لا نفعل شيئاً سوى الفرجة وإطلاق زفرات الحسرة  
والتذمر والتأفف التي تعبر عن العجز. إن الأمة الإسلامية ليست عاجزة وما  
كانت يوماً ما عاجزة، وما نحن فيه الآن أزمة لا يحكم من خلالها على أمة  
القرآن العظيم وخاتم النبيين والإسلام القويم. فقد أثبتت لنا الأحداث  
القريبة والبعيدة أن التحول من حال إلى حال لشعب أو دولة أو أمة لا يحتاج  
إلى قرون بل ربما إلى بضع سنين، بل وبضع أيام إذا شاء الله رب العالمين.

لعل بعض الطروحات والمعايير المقترحة في هذا البحث تبدو مثالية  
قياساً على واقع الأمة الحاضر. هذا صحيح، ولكن ربما يتحول المثالي إلى  
واقع ملموس عما قريب، وما ذلك على الله بعزيز:

﴿لَعَلَّ اللَّهُ يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١].

والله أعلم - والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## المراجع

- ١- حسن غزالة-قاموس الأسلوبية والبلاغة(إنجليزي - عربي/عربي -إنجليزي) - إيلجا - فاليتا - مالطا - ١٩٩٦ .
- ٢- حسن غزالة - الأسلوبية والتأويل والتعليم - سلسلة كتاب الرياض -مؤسسة الإمامة الصحفية - الرياض - ١٩٩٨ .
- ٣- حسن غزالة - أساليب اللغة الإنجليزية (بالإنجليزية) - إيلجا-فاليتا - مالطا - ١٩٩٤ .
- ٤- حسن غزالة : «فخ المصطلح المترجم» (محاضرة بجامعة أم القرى) - ١٤٢٢ .
- ٥- حسن غزالة - الجامع في الترجمة - مترجم عن الإنجليزية لبيتر نيومارك (١٩٨٨) - إيلجا - فاليتا - مالطا - ١٩٩١ .
- ٦- عبد العزيز شرف - اللغة الإعلامية-دار الجيل - بيروت-١٩٩١ .

أبيض

# الأدب الإسلامي والتحدي الفني

إعداد:

د. عبد القدوس أبو صالح

رئيس رابطة الأدب الإسلامي العالمية

رئيس تحرير مجلة الأدب الإسلامي

صفحة أبيض

## بسم الله الرحمن الرحيم

كان من الطبيعي أن يتأخر الرد على التحدي الفني عن سائر التحديات التي تعرضت لها الأمة من عسكرية واستيطانية وعقدية واقتصادية.

### ١- مسوغات رد التحدي الفني؛

- ١- أهمية الأدب وتأثيره.
- ٢- تصحيح العلاقة بين الأدب والعقيدة، وإيجاد الانسجام بين عقيدة المسلم وعطائه الأدبي.
- ٣- تيار التغريب الذي تناول شعوب العالم الإسلامي بأسرها.
- ٤- واقع الأدب العربي الذي وصفه الأستاذ/ محمد قطب بأنه «أدب مزور» يعيش اليوم بلا هدف ولا غاية ولا ذاتية ولا قواعد ولا منهج مرسوم.
- ٥- واقع الأدب في العالم الإسلامي وهو لا يكاد يختلف عما هو عليه في العالم الإسلامي.
- ٦- واقع الأدب العالمي وفوضى المذاهب الأدبية.

### ٢- أهداف الرد على التحدي الفني؛

- ١- ضرورة وجود أدب عقدي لنحو مليار مسلم.
- ٢- صياغة الوجدان الإسلامي دون انفصام بين الوجدان والعقل أو بين الدين والأدب.
- ٣- مواجهة موجة الإلحاد والانحلال التي جعلت حصوننا مهددة أو مهدمة من داخلها.
- ٤- إثبات عالمية الأدب الإسلامي وتحقيق رسالته.
- ٥- مواجهة العولمة الثقافية.



### ٣- منهج الرد على التحدي الفني:

هو المنهج الذي يقوم على الموضوعية والنصفية والمجادلة والتي هي أحسن وهو منهج الحكمة والاعتدال والبعد عن الغلو.

### ٤- مظاهر الرد على التحدي الفني:

- ١- الموقف من المذاهب الأدبية العالمية، وهي تتجلى في موقفين:
  - الموقف من المذاهب الأدبية التقليدية كالكلاسيكية والرومانسية والواقعية والوجودية.
  - المذاهب والمناهج النقدية الحديثة وعلى رأسها الحداثة، وترتبط بها البنيوية والأسلوبية والسيمولوجيا والتفكيكية ومنهج القراءة والتأويل والتلقي، ومنهج علم النص.وهذه المناهج متداخلة متضاربة، تختلط فيها المصطلحات والمفاهيم لدى نقاد الحداثة فيما كتبوا عن هذه المناهج النقدية الغربية، حتى لا يمكن للقارئ أن يخرج من مؤلفاتهم بالفارق بين البنيوية وما بعد البنيوية، والحداثة وما بعد الحداثة، والسيمولوجية والتفكيكية والأسلوبية، وذلك لسبب بسيط، وهو أن المؤلف نفسه لا يفهم ما يقرأ حتى يحسن ما يترجم.
- ٢- الدعوة إلى مذهب ونظرية في الأدب الإسلامي، وهو ما تبنته رابطة الأدب الإسلامي العالمية على ضوء المسوغات التالية:
  - ١- الإسهام في قضايا الأمة المصيرية.
  - ٢- توافر نصوص الأدب الإسلامي في اللغة العربية ولغات الشعوب الإسلامية الأخرى.
  - ٣- دور الأدب في الوحدة الإسلامية.ومما ساعد على الدعوة إلى صياغة مذهب الأدب الإسلامي ونظريته المتكاملة الأمور التالية:

١- وجود التصور الإسلامي المستمد من الكتاب والسنة.

٢- توافر النقاد الإسلاميين.

٣- الرد على شبهات المعارضين.

٤- وضع مناهج إسلامية للفنون الأدبية الحديثة.

وقد تم الحديث في هذا المجال فيما يلي:

١- الموقف من الشعر: ويدخل فيه تعزيز شعر التراث وقبول شعر التفعيلة المنضبط، ورفض ما يسمى بقصيدة النثر.

٢- الموقف من الفن القصصي: ويدخل فيه الحديث عن السلبيات الطارئة على القصة القصيرة التي أصبحت ضائعة بين فن القصة والمقالة والشعر، وحتى أصبحت مجالاً للتداعيات اللاشعورية والرؤى السيرالية إلى حد العبث والهلوسة، ومع أن واقع الرواية الإسلامية يبدو متواضعاً فقد أثبت كتابها أن الفن الرفيع لا يحتاج إلى الوقوع في حمأة الجنس التي شوهت أصالة الآداب الإنسانية مجارة للثورة الجنسية التي دعت إليها بروتو كولات حكماء صهيون.

٣- الموقف من الفن المسرحي: وقد ناقش البحث ورقة العمل التي تقدم بها الدكتور نجيب الكيلاني إلى المهرجان الوطني للتراث والثقافة في موسمهم السادس بعنوان " نحو مسرح إسلامي " كما لخص المداخلتين الرسميتين اللتين تقدم بها الدكتور حسن الأمراني والدكتور عبد القدوس أبو صالح، إذ وافق كلاهما على ما رد به الدكتور نجيب الكيلاني على من يعد المسرح الإسلامي مجازفة، وذهب الدكتور حسن الأمراني إلى أنه لا بد من قطيعة معرفية مع المسرح الغربي، وذهبت إلى أن على الأدباء الإسلاميين أن يقوموا بتطويع المسرح وأسلمة الإخراج والتمثيل، كما عارضت موقف الدكتور الكيلاني من قضية ظهور المرأة على المسرح ومن قضية اللغة الفصحى في المسرح الإسلامي.

## ٥- وضع منهج لأدب الطفل المسلم:

وقد تناول البحث ما قد تعرض إليه الطفل المسلم من غزو غربي كاسح عن طريق القصص المترجم والمجلات والمسلسلة وأفلام الأطفال «الكارتون»، ثم تحدث عما قامت به رابطة الأدب الإسلامي العالمية من الندوات والمسابقات وما نشرته من كتب عن أدب الطفل المسلم.

ثم تحدث البحث عن تعريف أحد رواد الأدب الإسلامي الدكتور نجيب الكيلاني لأدب الطفل المسلم ووظيفة هذا الأدب أو أهدافه، ولخص الباحث ما كتبه الدكتور عبد الباسط بدر في بحثه عن «أدب الطفل المسلم» من القواعد التي لا بد أن يضيفها الأديب المسلم في إبداعه لأدب الطفل.

## ٦- تشجيع الإبداع:

وقد تحدث فيه الباحث عن أهمية الإبداع في تثبيت قدم الأدب الإسلامي في الساحة الأدبية، وتوضحت هذه الأهمية في تعريف الرابطة للأدب الإسلامي بأنه «التعبير الفني...» بل لقد قدمت الفنية على المضمون في هذا التعريف.

وقد فتحت الرابطة مجالات عديدة لتشجيع الإبداع، سواء في كتب الرابطة أم في مجلاتها السبع أم في مسابقاتها التي بلغت ٤/٤ أربع مسابقات عالمية.

كذلك عيّنت الرابطة بتشجيع أجيال الشباب على الإبداع، فخصصت لهم باباً في مجلتها الأولى بعنوان «أقلام واعدة» كما خصصت لقاء شهرياً خاصاً بهم في كثير من المكاتب الإقليمية بعنوان «ملتقى الإبداع للشباب».

## ٧- إقامة رابطة الأدب الإسلامي العالمية، التي أصبحت صرحاً عالمياً يشار إليه بالبنان.

وأخيراً نقول: هكذا وقف الأدب الإسلامي في مواجهة التحدي الفني، وآتى هذا الوقوف ثمرته في الحد من آثار الهجمة التغريبية أو العولمة الثقافية، كما أدى إلى انتشار الأدب الإسلامي، وكان لمنهج الرابطة التي

استمدته من سماحة رئيسها الشيخ أبي الحسن الندوي وهو منهج الاعتدال والبعد عن الغلو أثره الكبير في ترحيب كثرة من الدول العربية الإسلامية بالأدب الإسلامي وربطته العالمية، حتى أصبح للرابطة نحو من عشرة مكاتب، تمتد من المملكة العربية السعودية إلى مصر والأردن والمغرب العربي والسودان، وإلى الهند وباكستان وبنغلاديش وماليزيا وتركيا.

ولكم تعتز الرابطة بالكلمة العظيمة التي قالها سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز بمناسبة صدور الموافقة السامية للترخيص لمكتب الرابطة في المملكة حيث جاء فيها:

«والمملكة العربية السعودية وهي ذات الرسالة الخيرة، يسرها أن تكون منطلقاً للأدب الإسلامي ذي التأثير المحمود».

وقد توجت مجلة الأدب الإسلامي العدد الخامس والعشرين منها بهذه الكلمة الطيبة، وأرفقت بها ما قاله علامة الجزيرة وشيخ أدبائها الأستاذ حد الجاسر رحمه الله في أثناء الحوار المنشور في العدد ذاته:

«لاشك أن الدعوة إلى الأدب الإسلامي للوقوف أمام تيار المذاهب الأدبية الدخيلة هي دعوة إلى ما يجب توجيهه ناشئة الأمة، بل كل أدبائها إليه».

صفحة أبيض

# نحو أمن فكري للمجتمعات الإسلامية [المجتمع السعودي نموذجاً]

إعداد:  
د. عادل الشدي

صفحة أبيض

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على خيرته من خلقه ومن لا نبي بعده أما بعد .

يتناول المحور الأول من مؤتمر (الأمة الإسلامية في مواجهة التحديات) التحديات التي تواجه الأمة ومنها: التحديات الثقافية، ومن أبرز التحديات الثقافية المعاصرة: اختلال الأمن الفكري للمجتمعات الإسلامية، ولا يمكن مواجهة هذا التحدي إلا بالكشف عنه كتحدٍ متجددٍ يواجه الأمة وقد جاء ضمن أهداف المؤتمر (الكشف عن التحديات المتجددة التي تواجه الأمة) مع إبراز وسائل صيانة الأمن الفكري وحمايته .

ولأن بحث هذا الموضوع على امتداد المجتمعات الإسلامية المختلفة يحتاج إلى جهد كبير جداً لاختلاف درجة الإخلال بالأمن الفكري في كل مجتمع عن المجتمع الآخر، ولاختلاف العوامل التي أدت إليه، فقد اختار الباحث المجتمع السعودي نموذجاً لأسباب منها:

١- أن المملكة العربية السعودية هي قبلة المسلمين وقلب العالم الإسلامي النابض فكل ما يؤثر على أمنها الفكري يؤثر بالضرورة على بقية مجتمعات المسلمين

٢- أن هذا المؤتمر يعقد على أرض المملكة العربية السعودية وتحديداً على أطهر بقعة فيها (مكة المكرمة)، ومن هنا فليس غريباً أن يدرس المؤتمرون على أرضها ما يواجهه أمنها الفكري من تحديات.

٣- المجتمع السعودي كان من أكثر المجتمعات محافظة على الأمن الفكري إلا أن بوادر الاختلال قد بدأت تظهر عليه مؤخراً، ولا بد من بحث هذه الظاهرة وتحليل أسبابها وبيان علاجها.



٤- الاستفادة من وجود كوكبة متميزة من علماء الأمة ومفكريها في هذا المؤتمر حيث إن خبراتهم وتجاربهم ستكون مفيدة بإذن الله في صيانة الأمن الفكري لمجتمع عزيز من مجتمعات المسلمين.

٥- إن المملكة العربية السعودية هي حصن الإسلام الأخير ومأرز الإيمان، ونجاح الأعداء في اختراق أمنها الفكري خسارة كبرى للمسلمين عموماً، لدورها الرائد في دعم كل نشاط يخدم الإسلام والمسلمين مادياً ومعنوياً.

#### مدخل:

أبدأ هذه الورقة بسؤال في غاية الأهمية:

هل يمكن أن يتحقق الأمن المحسوس لمجتمع ما دون وجود أمن فكري يستظل أفرادُه بظلاله ويكون سبباً رئيساً لحلول الأمن بمعناه الشامل؟  
الجواب بالنفي طبعاً ومن هنا فإن من أبرز المعوقات التي تحد من الدور الأمني الشامل لمؤسسات المجتمع المختلفة عدم الاهتمام الكافي بحماية الأمن الفكري.

ولقد أثبتت أحداث التفجير في مدينة الرياض وما صاحبها من تعقب ومطاردة أن البعض وإن كانوا قلة يسعون إلى الإخلال المحسوس بأمن المجتمع وإشاعة الفوضى والاضطراب بين أفرادهم وسلبهم هذه النعمة التي ظلوا يرفلون فيها عقوداً متوالية.

وفي حقيقة الأمر فإن الأمن كلُّ لا يتجزأ وقد سبق أن محاولة الإخلال بالأمن الحسي إخلال بالأمن الفكري للمجتمع ومع ذلك فإن الجهود المبذولة لحمايته لا تزال أقل من الدرجة المقبولة بل وتتضاءل عند البعض إلى درجة الصفر أحياناً مع أننا في أمس الحاجة إلى الأمن الفكري الذي جاء الإسلام ليحفظه على المسلمين فإن الدين قول وعمل واعتقاد، والاعتقاد محله القلب والفكر ومن هذا المنطلق جاءت الورقة لتناقش أربعة محاور، وتجييب عن أربعة أسئلة.

أولها: ما هو التأسيس الشرعي للأمن الفكري؟

الثاني: ما هو دور الدولة السعودية في حماية الأمن الفكري؟

الثالث: ماذا عن الواقع الراهن للأمن الفكري في بلادنا وهل هو على ما يرام؟

الرابع: ما هي وسائل حماية أمننا الفكري؟

سائلاً الله التوفيق والإعانة وأن يرزقنا جميعاً الإخلاص في القول والعمل .

### **المحور الأول: التأسيس الشرعي للأمن الفكري في الإسلام**

جاء الإسلام ليحفظ على الناس ضرورات خمس هي مقاصد الشريعة، أولها وأهمها: ضرورة الدين فكل اعتداء على الدين قولاً أو فعلاً فإن الشريعة الإسلامية تحرّمه وتمنع منه، ويشمل ذلك الاعتداء على عقائد الناس ومحاولة تغييرها والإخلال بأمنهم الفكري والسعي في انحراف الفكر ولا سيما عند الشباب، ويستطيع الباحث أن يلاحظ صيانة الإسلام للأمن الفكري على مستويين:

**أولهما: داخل المجتمع المسلم:**

ومما يؤكد ذلك:

١- توحيد مصدر التلقي في العقائد والعبادات والقضايا الكبرى في حياة المسلمين: ومن شواهد ذلك غضب النبي (حين رأى مع عمر بن الخطاب قطعة من التوراة، وقوله له «أوفي شك أنت يا ابن الخطاب، والله لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي»<sup>(١)</sup>).

٢- النهي عن الابتداع في الدين: لأن الأمن الفكري يضطرب إذا انتشرت البدع التي مردّها إلى استحسان العقول لا اتباع النصوص، ومن هنا

(١) (١) رواه أحمد في المسند، (١٤٢٢٠) مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، والدارامي في المقدمة باب: ما يتقى من تفسير حديث النبي ﷺ، رقم (٤٣٥).

فإن بدعة الخوارج في التكفير بالمعاصي<sup>(١)</sup> تناقض بدعة المرجئة في اعتبار صاحب الكبير كامل الإيمان<sup>(٢)</sup> وكلا طرفي قصد الأمور ذميم، وقد قال ﷺ «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»<sup>(٣)</sup>، وقال ﷺ «إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة.... الحديث»<sup>(٤)</sup>.

٣- تحريم الإفتاء بغير علم: فالفتوى توقيع من المفتي بالحكم الشرعي في قضية ما، وتوسيع دائرة الفتيا لتشمل من لم يتأهل لها يوقع المجتمع في الفوضى الفكرية في مواجهة سيل الفتاوى، فليس كل من فُتح عليه في باب الخطابة أو الوعظ أو التربية أو الزهد مؤهلاً للإفتاء، ولا سيما في النوازل وتدافع الصحابة للفتيا معروف<sup>(٥)</sup> مع علمهم وتأهلهم فكيف بمن يقول على الله بغير علم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وتحريم الحلال على الناس مثل تحليل الحرام لهم إن لم يكن أشد عند الله<sup>(٦)</sup> قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَدْنَىٰ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩].

### ثانياً: في العلاقة مع الآخر من غير المسلمين:

حيث رسم الإسلام دائرتين لصيانة الأمن الفكري إحداهما أكثر ضيقاً من الأخرى، تختص الأولى بالعلاقة مع المشركين فلا التقاء حينئذ في مجال

(١) انظر الفتاوى، ٢٧٩/٣، ٤٨١/٧، ٤٨٣، ٤٨٤، ورسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع د/ ناصر العقل ٢٦/٢ وما بعدها.

(٢) انظر حلية الأولياء ٢٩/٧، وانظر ذلك مفصلاً في كتاب القدرية والمرجئة للدكتور ناصر العقل ٧٧/٥ وما بعدها.

(٣) رواه البخاري، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧)، ط. دار السلام - الرياض، ومسلم كتاب الأفضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور ط. الأرقم ٤١٩ هـ.

(٤) رواه الترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة، واجتنب البدعة، رقم (٢٦٧٦)، طبعة بيت الأفكار الدولية، وأبو داود، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧) طبعة بيت الأفكار الدولية، وابن ماجه، في المقدمة، باب اجتماع البدع والجدل، رقم (٤٦) طبعة الأفكار الدولية.

(٥) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية ٢٣/١، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت.

(٦) انظر في ذلك على سبيل المثال: تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤٦٢/٢، دار الخير، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م، وتفسير المنار ٤٠٨/١١ لرشيد رضا، دار الفكر والتحرير والتوزيع للطاهر ابن عاشور ٢٠٨/١١، ٢٠٩، ٣١٢/١٤، الدار التونسية للنشر.

الثقافة والفكر كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٣﴾ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ ﴿٤﴾ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٥﴾ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴿٦﴾﴾ [الكافرون].

والثانية وهي الأكثر اتساعاً تختص بالعلاقة مع أهل الكتاب، وتتمثل في الدعوة إلى الالتقاء على قاسم مشترك يجمع المسلمين بهم يتمثل في توحيد الخالق وعبادته وحده وقد بينه الله تعالى في قوله: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

ويغفل البعض عن كون المعاملات الاجتماعية العادية خارج هذه الدائرة فقد أباح الله للمسلم الزواج بالكتابية فقال: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥] وأكل ذبائح أهل الكتاب فقال: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، وقد توفى رسول الله (ودرعه مرهونة عند يهودي في طعام اشتراه منه<sup>(١)</sup>) وقد عاد (غلاماً يهودياً كان يخدمه)<sup>(٢)</sup> وهذا تطبيق نبوي لأصول العلاقة مع الآخر (اليهودي والنصراني) في ضوء قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨].

## المحور الثاني: جهود المملكة في حماية الأمن الفكري

الناظر في التجربة السعودية من بدايتها وحتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م يلحظ التميز المبهر في صيانة الأمن الفكري داخل المجتمع السعودي وبغض النظر عن اختلاف البعض من خارج هذا المجتمع مع الفكر الذي صانته هذه البلاد فإن الجميع يكاد يتفق على نجاحها في صيانتها ورعايته.

(١) رواه البخاري، كتاب البيوع، باب شراء الإمام الحوائج بنفسه، رقم (٢٠٩٦).  
(٢) رواه البخاري، كتاب الجنائز، باب أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، رقم (١٣٥٦).

والسؤال هو: لماذا نتحدث الآن عن تميز بلادنا في هذا المجال خصوصاً وأن البعض يرى ذلك نوعاً من مدح الذات وإطراء النفس وهو الأمر الممجوج الذي بالكاد بدأنا نتخلص منه في صحافتنا وإعلامنا، الجواب أننا نتحدث عن تميز المملكة بصيانة الأمن الفكري لأسباب منها:

أولاً: إحداث التوازن في التقييم فقد هبت عاصفة النقد الذاتي الذي يصل أحياناً إلى حد جلد الذات وإلى خلط القضايا واعتبار المحاسن عيوباً في وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة دون النظر إلى الإيجابيات جنباً إلى جنب مع السلبيات والأخطاء.

ثانياً: لتعزيز الجوانب الإيجابية والثبات عليها وقد أثبتت الدراسات الحديثة أهمية جانب التعزيز في تثبيت الصفات المرغوبة والخصال الإيجابية.

ثالثاً: نتحدث عن تميزنا في مجال رعاية الأمن الفكري، لأنه نعمة من نعم الله فمن شكر النعمة التحدث بها قال تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] وقال ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧]

ولقد تمت رعاية هذا الأمن الفكري من خلال عدة وسائل بعد توفيق الله عز وجل من أهمها:

١- مناهج التعليم: الحافلة بما يربي الطالب على التوازن والوسطية واتباع الدليل وترك الافتراق والأهواء والبدع المحدثه، وقد صانت هذه المناهج - وطيلة عقود متوالية - أفكار أبناء المجتمع السعودي عن الغلو والجفاء حتى ظهرت مؤخراً قلة نادرة تأثرت بعوامل ليست مناهج التعليم من ضمنها فانحرفت عن الجادة وسلكت سبيل الغلو والإفراط .

٢- توحيد المرجعية الدينية في الفتوى: ولا سيما في النوازل الكبار فالرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والتي يرأسها المفتي العام للبلاد تنظر في القضايا والنوازل وتفتي الناس فيها وتتحقق من تأهيل من يتصدرون للإفتاء في أمور الناس المختلفة، كما أن وجود هيئة كبار العلماء

وقيامها بدورها الحقيقي كان صمام أمان للأمن الفكري، وقد لاحظ الجميع في السابق كيف كان توحيد المرجعية الدينية سبباً - بإذن الله - في حماية الأمن الفكري للمجتمع أمام أحداث خطيرة مرت بها البلاد، ومنها فتنة احتلال الحرم عام ١٤٠٠هـ واحتلال الكويت عام ١٤١٠هـ وما تبعها من مجيء القوات الأجنبية إلى بلاد المسلمين.

٣- وجود المفاخر الثلاث في السعودية: وهي ليست مبانٍ شاهقة بل معانٍ ناطقة غير موجودة في أي بلد من بلدان المسلمين اليوم وأعني بها:

- القضاء الشرعي الذي يشرف عليه مجلس القضاء الأعلى ويتحاكم إليه الناس في أمور الدماء والأعراض والأموال.

- والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي المعبرة عن الجانب العملي في مجال الأمن الفكري في المجتمع بل إن وجودها يعني بالضرورة تهافت حجة من يريد تغيير ما يظنه منكراً بنفسه ؛ لأن هذا الجهاز قائم بدوره وهو القناة الشرعية التي يمر تغيير المنكر من خلالها.

- والمفخرة الثالثة تتمثل في مكاتب الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات المنتشرة في طول البلاد وعرضها تدعو غير المسلمين إلى الإسلام بالحسنى، وترشد المسلمين إلى زيادة التمسك بدينهم عبر برامج متوازنة يتم الإشراف عليها من قبل وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ووجود هذه المكاتب الدعوية يقطع حجة من يريد التصدي للدعوة بغير علم ولا بصيرة.

ولقد أسهمت هذه المفاخر مجتمعة مع بقية العوامل السابقة في رعاية الأمن الفكري وقلة تأثر السعودية بالتيارات الفكرية المنحرفة والتناغم الواضح بين معظم شرائح المجتمع في حين كانت الكثير من البلاد العربية والإسلامية الرئيسية تعاني من هذه التيارات ويمكن اعتبار (مصر والجزائر والباكستان ولبنان) نموذجاً في هذا الصدد.

## المحور الثالث: نظرة إلى الواقع الراهن للأمن الفكري في بلادنا

كان حديثنا في المحور السابق عن تميز التجربة السعودية فيما مضى بحماية الأمن الفكري وصيانتها، ولكن الزمن اليوم تغير كثيراً عن ذي قبل مما جعل الأمن الفكري مهدداً بل وبعبارة أشد صراحة وإيلاماً مخترقاً لأسباب متعددة منها:

١- ترك المرجعية الدينية في مجال الفتوى: فأصبحت نسبة لا يستهان بها من الشباب عازفة عن مشائخ البلاد الكبار زاهدة فيما عندهم ووجدت أو أوجدت فجوة بينهم وبين علمائهم في مخالفة مؤذنة بالخطر لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهٖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، ومع تسليمتنا بوجود الفجوات بين الأجيال وبكون الفئة العمرية الأقل من ٢٥ سنة تزيد عن ٦٠٪ من أفراد المجتمع السعودي إلا أن هذا يفسر ولا يبرر ما يحصل الآن من فجوة خطيرة بين العلماء والشباب مما يدفعنا إلى توجيه النداء الجاد لعلمائنا الكبار بزيادة فتح عقولهم وقلوبهم لهؤلاء الشباب والنزول إلى مستوى إدراكهم وواقعهم واتباع سياسة الأبواب المفتوحة في مواعيد ثابتة ومعروفة للالتقاء بالشباب وغيرهم.

٢- طوفان البث الفضائي المرئي والمسموع وظهور شبكة الإنترنت: بما فيها من السلبيات والإيجابيات مما جعل مصادر التلقي في مجال الفكر والتربية متعددة ومتنوعة ولم تعد محصورة في المدرسة والمسجد والأسرة، وقد حمل هذا الطوفان غثاً كثيراً وثنميناً قليلاً، إضافة إلى تسويق الانحرافات السلوكية والأخلاقية التي جعلت تيار الوسط يفقد كثيراً من سالكيه لصالح تيار الجفاء والتفريط في ثوابت الفكر والخلق في أكثر الأحيان أو تيار الغلو والإفراط في أحيان أقل لكنها أخطر كردة فعل خاطئة لما يشاهده عبر هذه الوسائل، ولصغر السن والعجز عن تحمل المفارقة بين ما يراه في الواقع وبين المثل التي يتعلمها.

٣- محاولة البعض تغيير الخطاب الديني: فبعد أن كان التوازن هو سمته الظاهرة سعى البعض إلى تغليب جانب الشحن العاطفي على حساب الجانب العلمي العقلي من الخطاب الديني وتم التركيز على أفضل ما في الماضي وأسوأ ما في الحاضر مما أشاع جواً من اليأس والإحباط والرغبة في إحداث التغيير بطرق بائسة يائسة، وفي هذا السياق نفهم لماذا تم التركيز على تفرق المسلمين واختلافهم واحتلال أجزاء مهمة من أراضيهم والفساد الأخلاقي والاستبداد السياسي في معظم بلاد المسلمين اليوم مع استدعاء صورة تاريخية تمثل أفضل ما في الماضي الذي تلا عصر الخلفاء الراشدين من حيث وحدة المسلمين واجتماع كلمتهم وهيبتهم بين الأمم وريادتهم في المجالات المختلفة واتساع رقعة الفتوحات الإسلامية.

ولو تم عكس الصورة بالتركيز على أسوأ ما في الماضي وأعني به ما بعد عصر الخلفاء الراشدين وأفضل ما في الحاضر، لحصل العكس حين نقلني الضوء على الاستبداد السياسي لدى كثير من خلفاء بني أمية وبني العباس وبني عثمان وقمع المعارضين مهما كانت مكانتهم الدينية والاجتماعية (قتل الحسين<sup>(١)</sup> وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهما نموذجاً<sup>(٢)</sup>) وعدم اعتبار مكانة العلماء بل وإهانتهم (محنة الإمام أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>) وموت ابن تيمية<sup>(٤)</sup> في السجن نموذجاً) واستئثار الخلفاء ببيت مال المسلمين، إلى غير ذلك مما يعتبر من المعالم السيئة للتاريخ الإسلامي وبإزاء ذلك يتم استدعاء بعض الصور المشرفة من الحاضر كقيام دولة تحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ في الجملة وتتحاكم إلى الشريعة الإسلامية في الدماء والأموال والأعراض وخدمة القرآن ونشره وترجمات معانيه بشكل لم يسبق له مثيل

(١) انظر البداية والنهاية لابن كثير ١٧٤/٨، تحقيق مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية - بيروت.  
(٢) انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير، ٢١/٤، وما بعدها، عني بمراجعته نخبة من العلماء، دار الكتاب العربي.  
(٣) انظر الطبقات لابن أبي يعلى (١٧٦.١٧٣/١).  
(٤) انظر الأعلام العلمية في مناقب ابن تيمية للبخاري ص ١٦، تحقيق زهير الشاويش، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت ١٣٩٤هـ.



في تاريخ المسلمين<sup>(١)</sup>، وتوسعة الحرمين الشريفين وخدمتهما وتسهيل الوصول إليهما بما لم يحصل قبل ذلك في تاريخ الخلفاء<sup>(٢)</sup>، ونشر العلم الشرعي عبر المدارس والجامعات في الداخل والمعاهد والمكتبات في الخارج ودعم المسلمين بالمنح والهبات الهادفة إلى تحسين أوضاعهم وسد حاجتهم، ترى كيف سيكون وضع كثير من الشباب حين يتلقون خطابهم الديني بهذا الشكل المعاكس للخطاب الديني المركز على أسوء ما في الحاضر وأفضل ما في الماضي، والمطلوب هو التوازن وعدم الاندفاع خلف العواطف والشحن المؤذن بالانفجار.

٤- عدم رد المتنازع فيه إلى الثوابت الدينية المتفق عليها: وهذا الخلل الفكري أدى إلى اختلاف الرؤى والتوجهات سواء من قبل أهل الغلو والإفراط أو من قبل أهل الجفاء عن الدين والتفريط فيه؛ لأن كل واحد من الطرفين احتكم إلى عقله وهواه وما يراه صواباً دون رجوع إلى الثوابت وهي نصوص الكتاب والسنة على وفق فهم السلف الصالح وقد قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠] وقال: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] وقال تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

### المحور الرابع: وسائل حماية الأمن الفكري

مع أن التشخيص لأسباب الإخلال بالأمن الفكري كان ميسوراً لوضوحه إلا أن وصف العلاج أشد صعوبة في هذه الظروف التي وصل فيها الخلل إلى درجة الاختراق الفكري كما أسلفت، ومع ذلك فإن وسائل حماية الأمن الفكري منها ما هو وقائي - وهو الأنفع ومنها ما هو علاجي وهو ضروري، ذلك أن العيش في مجتمع مزدحم يختلط أفراداه وفيهم الصحيح والسقيم

(١) انظر عقدان من العطاء في خدمة الإسلام والمسلمين، ص ٣٧، المملكة العربية الإسلامية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، وكتاب جهود خادم الحرمين الشريفين في طباعة المصحف الشريف ونشره ص ٣٥ للباحث.

(٢) انظر في ذلك على سبيل المثال كتاب وزارة الحج في عام ١٤٢٠هـ، ص ٨٩ - ١١٢.

مظنة لانتشار بعض الأمراض فيه بفعل العدوى فيما أن ننتظر حتى تظهر الأعراض على البعض فتبادر بعلاجهم، وإما أن نسعى إلى الوقاية بأخذ الجميع جرعة من اللقاح الواقي من المرض بإذن الله، واللقاح الفكري أولى وأكبر تأثيراً.

### أولاً: من الوسائل الوقائية لحماية الأمن الفكري:

١- إظهار وسطية الإسلام واعتداله وتوازنه: وترسيخ الانتماء لدى الشباب لهذا الدين الوسط وإشعارهم بالاعتزاز بهذه الوسطية ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وهذا يعني الثبات على المنهج الحق وعدم التحول عنه يمناً أو يسرة وعدم نصره طرف الغلو والإفراط أو طرف الجفاء والتفريط في صراعهما المستمر.

٢- معرفة الأفكار المنحرفة وتحصين الشباب ضدها: فلا بد من تعريفهم بهذه الأفكار وأخطائها قبل وصولها إليهم منمقة مزخرفة فيتأثرون بها؛ لأن الفكر الهدام ينتقل بسرعة كبيرة جداً ولا مجال لحجبه عن الناس ولقد كان الناس يسألون رسول الله (عن الخير لكن حذيفة بن اليمان كان يسأله عن الشر مخافة أن يدركه)<sup>(١)</sup> وهو منهج قرآني دل عليه قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نَفَصَلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥] فاستبانة سبيل المجرمين لاجتنابها كان سبباً لتفصيل الآيات حولهم<sup>(٢)</sup>، كما أن فضح المنافقين في القرآن وخصوصاً في سورة التوبة وكشف طريقة تفكيرهم كان من أهدافه تحذير المسلمين عن سلوك مسالكهم<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٦٠٦)، ومسلم، وكتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، رقم (١٨٤٧).

(٢) انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ١٤٤/٤ وما بعدها، تحقيق وتعليق الشيخ عادل عبد الموجود، والشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

(٣) انظر تفسير القرآن للسمعاني ٣١٥/٢، وما بعدها، تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم، وأبي بلال غنيم بن عباس، دار الوطن، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، وراجع هذه القضية مفصلة في كتاب دراسة قرآنية في النفاق، وأثره في حياة الأمة، للباحث ص ٣٠٥ وما بعدها، دار الوطن - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

والغالب أن القلب والفكر محل لمن سبق إليه، ومن هنا فأهمية السبق بالبيان كبيرة في الوقاية من الفكر المنحرف بإذن الله ومثال ذلك أفكار أهل التكفير التي قادت إلى التفجير لو تم مناقشتها بوضوح في بداياتها لما راجت على كثير من الشباب الذين تأثروا بها فيما بعد وكتاب المقدسي المسمى (الكواشف الجليلة) الذي يكفر فيه الدولة السعودية صدر قبل سنوات عديدة بل وتأثر به من فجروا في العليا بالرياض في عام ١٤١٥هـ كما جاء في اعترافاتهم التي بثها التلفزيون السعودي آنذاك، ومع ذلك لم تتم مناقشة الشبهات المثارة ودحضها بالدليل الشرعي في ذلك الحين مع أنها شبهات لا تصمد أمام النقد العلمي المدعم بالدليل الواضح من الكتاب والسنة على وفق نهج السلف الصالح رحمهم الله تعالى<sup>(١)</sup>.

٣- إتاحة الفرصة الكاملة للحوار الحر الرشيد داخل المجتمع الواحد: وتقويم الاعوجاج الفكري بالحجة والإقناع؛ لأن البديل هو تداول هذه الأفكار بطريقة سرية غير موجهة ولا رشيدة مما يؤدي في النهاية إلى الإخلال بأمن المجتمع كما حدث، ومن تطبيقات هذه القاعدة في السنة النبوية قول بعض حدثاء العهد بالإسلام لرسول الله ﷺ: (اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط)<sup>(٢)</sup> والمقصود طلب تخصيص شجرة يتبرك بها المسلمون ويعتقدون فيها ما لا يحل اعتقاده في مخلوق<sup>(٣)</sup>، وعلى الرغم من مصادمة هذا الطلب لثوابت المعتقد فإن البيئة الصحية التي كان المسلمون يعيشون فيها جعلت هذا الانحراف الفكري يظهر للسطح فوراً وتتم مناقشته في العلن مع القيادة العلمية والسياسية للأمة المتمثلة في النبي ﷺ: ومن تطبيقات هذه القاعدة

(١) على حد علم الباحث لم تصدر أي ردود علمية موثقة تناقش هذا الكتاب وما أثير فيه من شبهات هي العمدة عند أهل التكفير والتفجير، ومنها ما يتعلق بالتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة والتترس على وفق مفهومهم، وغير ذلك مما لا يتسع المقام للتفصيل فيه.

(٢) رواه الترمذي: كتاب الفتن باب ما جاء لتركن سنن ما كان قبلكم رقم (٢١٨٠).

(٣) انظر كتاب التوحيد، للشيخ محمد بن عبد الوهاب، ص ٤٢، ٤٣، وفتح المجيد شرح كتاب التوحيد للشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ص ١٤٩، والقول السديد شرح كتاب التوحيد لفضيلة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ص ٤٤، دار الوطن الطبعة الثانية ١٤٢١هـ.

في السنة النبوية قول أحد الشباب لرسول الله ﷺ (أئذن لي في الزنا)<sup>(١)</sup> فهو يعرف تحريمه وبشاعته ومع ذلك يطلبه من أتقى الأمة وأنقاها؛ لأن مجال الحوار الحر كان مفتوحاً معه ﷺ دون خوف أو وجل فتمت معالجة هذا الانحراف الفكري في مهده، ومن تطبيقاتها في عهد الخلفاء الراشدين بعث علي بن أبي طالب عبد الله بن عباس لمناقشة الخوارج في حروراء ومحاورتهم بعد خروجهم<sup>(٢)</sup> وكان من نتيجة هذا الحوار رجوع الثلثين عن بدعتهم قبل المواجهة العسكرية معهم.

٤- الاهتمام بالتربية: في المدارس والمساجد والبيوت، وكم يؤلم أن نرى ونسمع هذا الانفصال الشعوري بين الآباء والأبناء، وبين المعلمين والطلاب، وبين الخطباء والمصلين في كثير من الأحيان؛ بل إن معظم المشاركين في أحداث التفجيرات الأخيرة انفصلوا عن أهلهم وخرجوا من بيوتهم منذ مدة طويلة، والمربي الناجح لا يترك مثل هذه الأحداث تمر دون تعليق ولفترات تربوية تناسب المقام، ومن العجيب أن ستة فقط من بين أربعين معلماً حضروا اجتماعاً تربوياً بعد تفجير الرابع عشر من رمضان تحدثوا مع طلابهم عن التفجيرات ودوافعها وآثارها<sup>(٣)</sup> بل وأذكر أنني اقترحت قبل أكثر من ثمانية أشهر على وزارة التربية والتعليم توزيع بيان هيئة كبار العلماء حول التفجيرات على طلاب الصف الثالث الثانوي وهم الشريحة الأكثر استهدافاً من أصحاب فكر الغلو والتكفير لبيان الحكم الشرعي وتقوية ارتباطهم بالعلماء وقطع الطريق على من يسعى للتأثير عليهم، ومع ذلك لم يتم حتى مجرد الرد على هذا الطلب.

٥- الدعاء: وهو سلاح عظيم له أثر كبير في حلول الأمن الفكري وقد أهمله كثير من الناس فلا تكاد الأيدي ترتفع سائلة الله الهداية إلى الصواب مع أن النبي ﷺ وهو المؤيد المسدد بالوحي كان يقول في دعائه: (اللهم فاطر

(١) رواه الإمام أحمد: في مسنده رقم (٢١٧٠٨).

(٢) رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع د. ناصر العقل ٤٤/٢.

(٣) انظر جريدة الرياض الصادرة بتاريخ ١٧/٣/٢٤هـ صفحة حروف وأفكار.

السموات والأرض عالم الغيب والشهادة اهتدي لما اختلف فيه من الحق بإذنك<sup>(١)</sup> بل إن المسلم لا يكاد يكرر دعاء ولا كلاماً في حياته كتكراره لكلمة ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] التي هي جزء من الفاتحة وقراءتها ركن في كل صلاة بل في كل ركعة بما يزيد عن ستة آلاف مرة في العام الواحد فالقلوب كما في الحديث الصحيح: (بين أصبعين من أصابع الرحمن يقبلها كيف يشاء)<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: من الوسائل العلاجية لحماية الأمن الفكري:

الواقع العملي أن البعض قد وقعوا في هذا المرض (الانحراف الفكري) ولم تجد محاولة الوقاية شيئاً في دفعه عنهم، ومن هنا وجب على المجتمع السعي في علاجهم قبل فوات الأوان ومن وسائل العلاج:

١- دعوة المخطيء إلى الرجوع عن خطئه: وبيان الحق بالمناقشة العلمية الهادئة دون اتهام للنيات فقد تكون صادقة، ولكن هذا لا يغني عن صاحبها شيئاً كما قال تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ۖ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ﴿٢﴾ تَصَلَّىٰ نَارًا حَامِيَةً ﴿٤﴾﴾ [الغاشية].

٢- تجنب الأساليب غير المجدية: فالمصاب بهذا المرض لا يعالج بالتركيز على الوعظ والتخويف من عقاب الله فهذا الأسلوب في الغالب لا يجدي معهم لأن أمثال هؤلاء يرون أنهم على صواب ودين فكيف تعظ إنساناً يظن أنه على الدين الحق قبل أن تبين له خطأه الفكري فيما يراه حقاً، ولا يعالج المصاب بهذا المرض بالتركيز على التهديد والوعيد ؛ لأن أمثال هؤلاء يرون أنهم يتقربون إلى الله بما يصيبهم من الأذى والنكال ؛ بل رأينا من يُقدم على ما يضره عالماً بذلك بزعم طلب الأجر من الله فهذا التهديد والوعيد لا يزيده إلا إقداماً فمثل هذه الأساليب تستنزف الكثير من الجهد والوقت وقد تكون ثمرتها محدودة في العلاج.

(١) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه رقم (٧٧٠).

(٢) رواه مسلم : كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء، رقم (٢٦٥٤) .

٣- وجوب الأخذ على أيديهم: ومنعهم من الإخلال بالأمن الفكري للمجتمع ولو أدى ذلك إلى إجبارهم على عدم مخالطة الآخرين لاتقاء شرهم، وقد ضرب النبي (مثلاً بليغاً لمثل هذه الحالة فقال: (مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً) (٤٤).

٤- النهي عن مجالسة أهل الانحراف الفكري: الذين يريدون خرق سفينة المجتمع وإغراق أهلها بخوضهم في آيات الله وتجراهم على الفتيا بغير علم وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨].

٥- ضرورة التفريق بين الانحراف الفكري الذي لم يترتب عليه فعل وبين من أخل بفعله بالأمن في مجتمعه: فمن ظهر منه عمل تخريبي وثبت عليه شرعاً فيجب محاسبته على ما بدر منه كائناً من كان وعقابه بما يستحقه شرعاً حتى ولو كان ظاهره الصلاح والاستقامة فيما يرى الناس شأنه في ذلك شأن من كان ظاهره الصلاح لكنه وقع في السرقة والزنا أو القذف على سبيل المثال، فإن ما ظهر للناس من صلاحه واستقامته لا يشفع له ويسقط المحاسبة عنه لكن العبرة هنا بالثبوت الشرعي المعتبر لجرمه التخريبي، ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١].

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

(١) رواه البخاري: كتاب الشركة باب هل يقرع في القسمة والاستهام، رقم (٢٤٣٩).

أبيض

# المسلمون والتحدي الثقافي [المشكلة والحل]

إعداد:

د. عدنان حسن باحارث  
رئيس قسم التربية وعلم النفس  
كلية المعلمين - مكة المكرمة



صفحة أبيض

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه، والصلاة والسلام على خير خلق الله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. أما بعد:

فإن المتأمل من جيل المسلمين المعاصرين ممن لم يعاصر فترة الاستعمار الغربي لبلاد المسلمين حيث يتعجب ويتساءل: كيف ساع للأمة المسلمة بكل طبقاتها أن تعيش زمناً من عمرها تحت حكم المستعمر النصراني؟ كيف كانت تدار البلاد بأيدي غير مسلمة؟ ما هو شعور المسلم - في ذلك الوقت - بما آلت إليه أحوال أمته؟ إلا أن هذه الأسئلة التعجبية تخف وطأتها على المسلم المعاصر ويفهم أجوبتها حين رأى بعينه كتائب المستعمر الغربي وجيوشه المدرعة تعود من جديد إلى بلاد المسلمين في أفغانستان والعراق لتحكمها بسلطانها الصليبي الغاشم وتسيطر عليها بآلتها العسكرية المتفوقة ويبقى المسلمون المعاصرون - في خضم هذه الأحداث الجارية المتلاحقة - في دهشة وتعجب قد بهتوا من عظيم الخطب وشدة الموقف، ولا يبعد أن يأتي جيل لاحق من أبناء المسلمين فيتعجب من زمننا وما آلت إليه أحوالنا، ويتساءل: كيف عاد المستعمر الغربي إلى بلاد المسلمين بعد أن أخرجوه منها؟ كيف عاش المسلمون حياتهم تحت حكم النصارى؟ أما كان في المسلمين قوة يفضون بها مشكلاتهم بدلاً من أن يأتي الغربي ليتولى ذلك نيابة عنهم؟.

إن الواقع يشهد بأن التاريخ لا يرحم وتلمس الأعداء بين الأجيال قليل ومع ذلك فإن ما وصلت إليه أحوال الأمة اليوم لم يكن نتاج ظروف ثقافية واقتصادية وسياسية واجتماعية قريبة فحسب وإنما سبقتها أحوال وظروف كثيرة تراكمت عبر جمع من الأجيال الماضية، تفاوتت فيها مسؤوليات الأجيال بين الخطأ اليسير والفاحش حتى تتوجت في هذا الجيل المعاصر بصورة من صور الاستلاب شبه الكامل لشخصية الأمة ومقوماتها، تعاضدت

فيها قوى الشر المعادية للإسلام للإجهاز على البقية الباقية من قوى الأمة وإمكاناتها .

وقد ساعد على ذلك تخلف الأمة الحضاري العام الذي يشمل جميع مرافق الحياة ولاسيما فيما يتعلق بالتفوق التقني وما ترتب عليه من التفوق الصناعي مما سمح للغزو الثقافي الأجنبي أن يمتد عبر هذا الفراغ الحضاري إلى داخل حصوننا وأخص خصوصياتنا

وقد ساعد تقدم وسائل الاتصال بأنواعها المختلفة على أن تصل الثقافة الأجنبية إلى أعماق نقطة وأبعد زاوية في حياة المسلمين المعاصرة حتى إن المتأمل لا يكاد يجد جانباً من الحياة المعاصرة سلم من أن تطاله وسائل الاتصال بقدراتها المتفوقة .

ولعل ما تَوَجَّهَتْ به عبقرية تقنية الاتصالات الحديثة من اختراع الهاتف المتنقل المزود بالعدسة الدقيقة ما يشير إلى هذا العمق الضارب في أخص الخصوصيات الانسانية بحيث لم يعد للإنسان المعاصر ساحة يتحرك فيها ضمن خصوصيته الشخصية فليست أكثر من لحظة خيانة يدار فيها مفتاح الهاتف المتنقل ليصبح الشخص الغافل بصورته وصوته وانفعالاته مادة ثقافية للمستهلكين فلا يستطيع أن يرد عن نفسه المتطفلين ولا يستطيع أيضاً أن يمحو ما تتأثر من شخصه عبر الأثير وللمتأمل أن يتخيل حين تكون الفريسة من المخدرات في البيوت المحجوبات بالجلابيب والخمر مما يعطي القضية حجمها الفعلي وخطرها الحقيقي ولعل القضية لا تنتهي عند هذا الحد فإن التقدم التقني في مجالات الاتصال يسير بخطى متسارعة نحو مزيد من التفوق المثير للاستهلاك ولا يدري ما يخبئه القدر في المستقبل من مجالات التفوق التقني في ميدان الاتصالات .

إن التحدي الثقافي الأجنبي المعاصر الذي يهدف إلى تزويد الشخصية المسلمة وضياع معالمها لا يقل خطراً عن التحدي العسكري بما يحمله من الفتك والتدمير فلئن كان الخطر العسكري يهلك الأبدان والأجساد فإن

الخطر الثقافي يفسد القلوب والأرواح والإنسان قبل أن يكون إنساناً ببدنه فهو إنسان بروحه فأى قيمة تبقى للبدن إذا فسدت الروح؟.

إن البشرية المعاصرة في أمس الحاجة إلى أمة الاسلام التي تحمل وحدها الحق الصافي في الرسالة الخاتمة وما لم تتدخل الأمة الاسلامية لإنقاذ البشرية النائية من مسيرها المظلم المتسارع نحو المجهول المدعوم بالتقدم التقني وتطبيقاته الصناعية، فإن الهلاك والدمار سوف يطال الجميع فإن سنن الله لا تتخلف عن المفرطين والمقصرين ولعل في التوصيات والمقترحات الآتية ما يعين على الخروج من هذه الأزمة الثقافية المعاصرة:

١- رصد مجالات الغزو الثقافي الأجنبي للأمة المسلمة ومؤسساتها الاجتماعية المختلفة بما يكشف الخطط الهدامة التي يحملها الاستشراق والتنصير والاستعمار ويوقظ الأمة لخطرها على العقيدة والأخلاق وعلى كيان الأمة ومستقبلها.

٢- تبصير الحكومات الاسلامية بخطر التحدي الثقافي وأهدافه وغاياته من خلال مراكز رسمية للرصد تزود المسؤولين بتحركات أدوات الغزو الثقافي في بلاد المسلمين.

٣- دراسة أساليب الغزو الثقافي الحديث وآلياته المتطورة ومداخله الجديدة للوقوف على مستجداته الحديثة والتصدي له بما يكفه أو يخفف آثاره السلبية

٤- وضع مادة دراسية متجددة ومناسبة لجميع طلاب المراحل التعليمية المختلفة المدنية والعسكرية توضح التحدي الثقافي الذي تعيشه الأمة وخطره المحدق بها وسبل حماية الأمة من آثاره الخطيرة.

٥- دعوة الأدباء والمفكرين والشعراء والقصصين للكتابة في مجال تحديات الأمة الثقافية بالأسلوب الأدبي والقصصي المشوق - شعراً ونثراً - ليسهموا بعبائهم في الدفع عن الأمة وتبصيرها بمصالحها.

- ٦ - القناعة الكاملة بأن الإنسان المسلم عقيدته وأخلاقه وسلامته أعلى ما تملكه الأمة وهذا يتطلب بالضرورة رعايته وتربيته تربية اسلامية شاملة تعدّه إعداداً يناسب متغيرات الحياة المعاصرة وتحدياتها الثقافية والسياسية والاقتصادية.
- ٧ - الحذر في التعامل وتبادل المعلومات مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالشؤون الثقافية مع السعي الحثيث في تكوين منظمات دولية اسلامية مناظرة يستغني بها المسلمون عن غيرها مع توثيق الصلة بين المنظمات والهيئات الاسلامية والعربية الحالية المحلية منها والإقليمية والدولية.
- ٨ - دعم برامج وخطط الترجمة للعلوم والمعارف الأجنبية التي تحتاجها الأمة لنهضتها والتوسع في أنشطتها بهدف تعليم الأمة المسلمة بلغتها العربية مع قصر الترجمة على العلوم التقنية وتطبيقاتها الصناعية دون غيرها من مجالات الثقافة العامة.
- ٩ - اعتماد اللغة العربية لغة الاتصال والتخاطب والكتابة بين المسلمين بصورة عامة باعتبارها وعاء الأمة الحضاري وأداتها الثقافية والفكرية والاقتصار في استخدام اللغات الأجنبية الحية ضمن حد الضرورة التي لا بد منها وعدم السماح لها باحتلال مواقع التأثير بدلاً عن اللغة العربية.
- ١٠ - وضع الضوابط الشرعية والتربوية لإحكام خطط الانفتاح على الثقافات الأخرى بما يحقق الاستفادة الصالحة واقتناص الحكمة النافعة في غير انفلات أخلاقي أو ضلال عقائدي.
- ١١ - إحياء حاسة التفريق عند المسلمين بين مفهوم العلم باعتباره خاصية إنسانية لا وطن لها وبين مفهوم الثقافة باعتبارها خاصية أممية تنفرد كل أمة بخصوصياتها العقائدية والسلوكية والاجتماعية.
- ١٢ - إعادة تأصيل الفروع المختلفة للعلوم الانسانية من الوجهة الاسلامية

لكونها - في الجملة - تمثل ثقافة وافدة قد أصبحت جزءاً من برامج كثير من مؤسسات الأمة التربوية مع السعي الحثيث في بناء مجموعة جديدة من هذه العلوم الانسانية مستمدة من تراث الأمة الثقافي وتاريخها الحضاري.

١٣- وضع الضوابط الشرعية والتربوية لجميع الأنشطة الفنية والاعلامية بما يكفل حصرها ضمن الإطار المقبول شرعاً ويسخرها لخدمة الدين ونشر رسالته السامية للبشرية وهذا بالضرورة يتطلب خدمة الرسالة الاعلامية والفنية بما يحقق رواجها وانتشارها بنجاح في وسط ثقافي عالمي شديد التنافس.

١٤- إعادة مفهوم الكف عن الممنوعات الشرعية إلى أذهان المسلمين باعتباره سلوكاً اسلامياً يثاب عليه المسلم بامتناعه فإن كثيراً من عناصر الثقافة الوافدة لا يمكن الوقاية منها أو التحصن من خطرها إلا بالكف عنها لاسيما وأن مهارات الانتقاء الموفقة عن الثقافات الأخرى ليست قدرة متاحة لكل شخص ومع ذلك لا بد من التدريب على هذه المهارات الانتقائية مع درجة كافية من التحصين الضروري للثبات على الحق وضبط السلوك الخلقى.

١٥- التسليم الكامل بأنه بقدر ما بين الرجل والمرأة من التشابه في الانسانية والحاجات والغايات بقدر ما بينهما من الاختلاف والتباين في الوظائف والأساليب والطبائع فالتشابه بين الجنسين لا يعني التطابق والتساوي والاختلاف بينهما لا يعني الاحتقار والانحطاط فلكل جنس وظيفة ومهام تناسب طبيعته وفطرته وتحقق إنسانيته وشخصيته وهذا الفهم من شأنه تقليص مجالات التنافس بين الجنسين وتضييق ميادينها ومن ثم دفع كل جنس لما خلق له ومساعدته للاهتمام إلى سبيله المرسومة فالفروق بين الجنسين قائمة في أصلها على اختلاف الوظائف والمسؤوليات وعند هذه النقطة المحورية تصطدم الثقافة الاسلامية بمعاييرها الربانية مع

كثير من الثقافات الحديثة الوافدة وتصبح قضية المرأة - بأبعادها المختلفة - المؤشر الحقيقي لمدى ارتباط الأمة المسلمة بثقافتها .

١٦- إعادة الوعي الإيماني الصحيح إلى أذهان المسلمين بحجم الحياة الآخرة ونعيمها في مقابل الحياة الدنيا وزينتها بما يكفل انضباط المسلم أمام مغريات الثقافات الوافدة وفتنتها ويحقق درجة من الثبات على المبادئ الأخلاقية والأصول الشرعية وهذا لا يتحقق إلا باعتماد التربية الإيمانية أساساً ضرورياً في بناء الإنسان المسلم وتكوين شخصيته الإسلامية المتميزة بإيمانها باعتبارها الحصن الحصين ضد الغزو الثقافي الوافد .

١٧- الوعي بعظم ما ابتليت به الأمة المسلمة في غالب أقطارها حين حرمت من تطبيق شريعتها بصورة كاملة إذ تمثل القوانين الوضعية أعظم غزو ثقافي وافد أصاب الأمة في عمقها وفي أخص خصوصياتها التي تميزها عن غيرها من الأمم وهذا بالضرورة يوجب على الأمة بصورة عامة والحكومات بصورة خاصة العودة الصادقة إلى الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الوحيد للتشريع عند المسلمين ووضع الخطط المناسبة لاستئناف حياة إسلامية وفق ما يعتقده المسلمون شريعة يدينون بها ومنهاجاً للحياة يسرون في ضوئه .

١٨- تفعيل مبدأ الاجماع عند علماء المسلمين المعاصرين باعتبارهم المصدر الثالث من مصادر التشريع الإسلامي لثقافة المسلم في كل عصر بحيث يعود للمسلمين احترامهم لهذا المبدأ وثقتهم فيه ومن ثم أخذهم به اعتقاداً وعملاً وهذا يتطلب وضع آلية حديثة تسند إلى جهة شرعية موثوقة تكون محور تلاقي العلماء بأشخاصهم أو بأقلامهم ولعل في الشبكات العنكبوتية الحديثة ما يحقق هذا الغرض بصورة متفوقة مع اتخاذ التدابير الفنية والادارية اللازمة لضمان سلامة توثيق المعلومات وانتسابها إلى أصحابها بكل دقة .

١٩- احترام اجتهادات العلماء بصورة عامة لكونها جزء من تراث الأمة الإسلامية الثقافي والفكري المنبثق عن النظر في الوحي المنزل - في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ - بحيث يستغني المسلمون بثروتهم العلمية ونظرات علمائهم الاجتهادية عن التطلع إلى التشريعات الوضعية المنبثقة في أصل الأمر عن الأهواء الجاهلية المعرضة عن الوحي المبارك وهذا يتطلب إعادة ترتيب وتدوين تراث الأمة الثقافي بفروعه المختلفة وتسهيل الوصول إليه ليكون متاحاً للباحثين.

٢٠- الوعي بصعوبة الفصل في هذا العصر - بين التطفل على الغير في علومه ومعارفه ومنتجاته وبين المحافظة على الشخصية الثقافية دون خدش وهذا بالضرورة يتطلب الاعتماد على الذات الإسلامية في التقدم والنهضة والتعاون فيما بين المسلمين لتحقيق درجة الاكتفاء الذاتي للخروج من الأزمة الحضارية المعاصرة.

٢١- الوعي بحجم وخطر الثقافة الوافدة عبر وسائل الاعلام المختلفة ولاسيما المرئية منها مقابل ضالة ثقافة الكتاب ولاسيما الكتاب الإسلامي مما يوجب التأكد على بث الوعي الجاد بين المسلمين بأهمية الكتاب باعتباره مصدراً ضرورياً لتكوين شخصية المسلم وبناء عقله ونضج تفكيره مع التحذير من الرسالة الاعلامية الوافدة وخصوصاً المرئية منها بما تحمله في كثير من الأحيان من انحراف فكري وسلوكي يتعارض - بصورة صارخة - مع أبسط المبادئ التربوية الإسلامية.

٢٢- توسيع دائرة الثقافة الإسلامية لتشمل جميع بلاد الدنيا وجميع فئات الناس على مختلف مشاربهم وعقائدهم بحيث تكون للمسلمين مزيد من وعي ثقافي وتكون لغير المسلمين دعوة وإرشاداً وهذا يتحقق من خلال تبسيط الخطاب الثقافي الإسلامي وبثه عبر كل وسيلة اتصال مشروعة ليستوعب الجميع بلغاتهم المختلفة وحدود قدراتهم المتفاوتة.

٢٣- نشر التعليم الإسلامي ليستوعب جميع المسلمين بحيث يكون متاحاً لكل



الفئات والطبقات في المجتمع ذكوراً وإناثاً بأيسر السبل والتكاليف وهذا لا يتحقق إلا بخطة تعليمية شاملة تهدف إلى التوسع في إقامة المدارس والمعاهد والجامعات واستخدام وسائل التعليم الحديثة عن بعد بكل أنواعها المختلفة بما يكفل الوصول بالمعرفة الاسلامية الصحيحة إلى جميع المسلمين في العالم بما في ذلك المناطق النائية عن العمران.

٢٤- إحياء التعاون بين مؤسسات المجتمع المختلفة ونبذ الازدواجية والتناقض في أهدافها وغاياتها ووسائلها لتعمل جميعاً على مواجهة التحدي الثقافي الوافد وهذا يوجب تأهيل هذه المؤسسات بأنواعها المختلفة: الأسرة، المدرسة، المسجد، وسائل الاعلام.. لتكون أداة ثقافية اسلامية محضاً تربوياً وحصناً منيعاً ضد الثقافة الوافدة.

٢٥- الربط بين الثقافة الاسلامية وواقع الحياة العملية بحيث يجد الناشئ فيها حلولاً وإجابات عن مشكلاته الواقعية فيرتبط في ذهنه الدين بالحياة وهذا يتطلب التوصية بأهمية استيعاب مناهج التربية الاسلامية لحاجات الطلاب وربطها بواقعهم الفعلي وتلمسها لمشكلاتهم القائمة بحيث يستغني بها التلميذ عن المصادر الثقافية المشبوهة.

٢٦- إعطاء العلوم التطبيقية بأنواعها المختلفة حقها من الاهتمام في مقابل العلوم النظرية بما يكفل للمسلمين امتلاك التقنية اللازمة وتطويرها للاكتفاء الذاتي دون الحاجة إلى الغير الذي لا يقدمها عادة إلا وهي مشوبة بثقافته مختلطة بمفاهيمه وتصوراتهِ وهذا يتطلب التوسع في تعليم العلوم الحديثة وتشجيع البحث العلمي وفتح مراكز للمعلومات وتوثيق الصلات وتبادل الخبرات بين المراكز العلمية في البلاد الاسلامية.

٢٧- اعتماد جرعات ضرورية من الثقافة الشرعية لجميع طلاب المراحل التعليمية المدنية والعسكرية بما يضمن تكوين الشخصية الاسلامية السوية وإعطاء الطالب قسطاً من ثقافته الدينية التي تزوده بالمعتقد

الصحيح وتعينه على أداء عبادته على الوجه المشروع وهذا يوجب وجود مناهج دينية في جميع مراحل التعليم المختلفة تعنى بالعلوم الشرعية الضرورية للمسلم في معتقده وعبادته.

٢٨- تدريس العلوم والمعارف المختلفة بنوعيتها: النظرية والتطبيقية من الوجهة الاسلامية، فلا يقاس حجم الوجهة الدينية في التعليم بكثرة موادها الدراسية فحسب وإنما تقاس - إضافة إلى ذلك - بمدى صلتها أو تعارضها مع الدين بحيث تصب كل المعارف والعلوم بفروعها المختلفة في رحاب الله تعالى فتكون موارد دينية إذ المعرفة في أصلها من عند الله تعالى سواء كانت المعرفة الواردة عن طريق الوحي أو المعرفة المبتوثة في الكون فكلاهما يدل على الله جل جلاله ويعبد الناس له سبحانه وتعالى فلا يمكن - والحالة هذه - أن يتعارض وهذا الفهم يوجب ربط المعرفة التعليمية بالدين بحيث لا تتعارض أي فكرة - أيًا كانت - مع مفهوم إسلامي صحيح بل تتسق معه وتؤيده.

٢٩- التسليم الأكيد بالارتباط الوثيق بين الثقافة والاعلام بما لا يدع مجالاً للشك بأن الثقافة الاسلامية مرهونة - إلى حد ما - بقدرة ونزاهة صدق الرسالة الاعلامية وهذا بالضرورة يحتم على المؤسسات الاعلامية في بلاد المسلمين إعادة النظر في أهدافها وبرامجها وأساليبها بما يخدم رسالة الأمة ويعزز ثقافتها ويغنيها عن غيرها.

٣٠- إعادة النظر في البعثات الخارجية للدول الأجنبية ولاسيما للنساء في ضوء المفاهيم الاسلامية مع ضرورة تقويم التجارب السابقة للبعثات الخارجي في ضوء الأهداف التي وضعت له، فإن الواقع التطبيقي يشهد تجاوزات شرعية إضافة إلى انخفاض مستوى مخرجاته (يعني نتائجه) في مقابل حجم مدخلاته (يعني الإنفاق عليه) الهائلة إذ لم يتحقق للأمة هدف اكتفائها من العلوم والمعارف واستغنائها عن أعدائها باعتبارها هدفاً استراتيجياً للبعثات وإنما زاد ارتباط المبعث ببلاد بعثته

شوقاً من جهة ومصدراً للمعرفة من جهة أخرى ولم تزل الأمة قابضة في ذيل ركب الحضارة الحديثة تتكفف غيرها وتتطفل على موائد أعدائها مما يهدد كيانها وثقافتها وهذا الوضع يوجب بالضرورة السعي الجاد في إغناء المسلمين بمراكز العلم ضمن الوطن الإسلامي وتضييق فرص الابتعاث للدول الأجنبية على الدراسات العليا النادرة للرجال المؤهلين ثقافياً واجتماعياً مع الاستمرار في تقويم التجارب وفق حاجات الأمة المتجددة ومتطلبات العصر الحديث والجدوى من استمرار الابتعاث.

٣١- وضع خطة للغزو الثقافي العاكس لغير المسلمين فيكون الهجوم بدلاً من الدفاع فتتخذ الأمة عبر بعض مؤسساتها الثقافية الدعوية خططاً لبيث المعرفة الإسلامية بصفائها إلى غير المسلمين فهذا من شأنه دعوتهم من جهة وإشغالهم بالدفاع في ساحاتهم من جهة أخرى.

٣٢- كشف الصلة بين المذاهب الهدامة المنتسبة إلى الإسلام وبين الغزو الثقافي الأجنبي مما يوجب فضح أهداف المذاهب وغاياتها الهدامة في إضلال الأمة وتشويه شخصيتها الإسلامية في صور شاذة لا تنتمي إلى الإسلام في شئ.

٣٣- مساندة الأقليات المسلمة في العالم أمام التحديات الثقافية الرامية إلى محو شخصيتهم الإسلامية وإذابتهم في كيانات مجتمعاتهم وهذا يتطلب التعاون مع هذه الأقليات عن طريق الهيئات الرسمية والخيرية للمحافظة على هويتهم الإسلامية من خلال تزويدهم بالكتاب المدرسي والنشرة الثقافية والوسيلة الإعلامية مع إقامة الدورات العلمية والتوسع في منح الابتعاث لمؤسسات التعليم المختلفة في الوطن الإسلامي.

٣٤- دعم الهيئة الإسلامية للتعليم التابعة لرابطة العالم الإسلامي لتكون أداة محورية لربط مؤسسات المسلمين التعليمية في العالم بما يمكن الجميع من تبادل الخبرات وتنسيق الجهود وهذا يستلزم دعم الهيئة الفتية مادياً بالميزانية اللازمة لتنفيذ خططها التعليمية ومعنوياً بالدعاية لها

وتسهيل مهمتها وحضور اجتماعاتها وتلبية دعوتها .

٣٥- السعي الجاد في استقطاب العقول المسلمة المبدعة ضمن إطار البلاد الاسلامية والاستفادة الصادقة من خبراتها ونتاجها مع احترام وتقدير جهودها ودعمها بما يكفل كفها عن التطلع نحو إغراء الدول الأجنبية المادي والمعنوي وهذا بالضرورة يوجب دعم المؤسسات العلمية في البلاد الاسلامية بالوسائل المتنوعة لتكون أداة جذب للعقول المفكرة والشخصيات المبدعة قادرة على اكتشافهم من جهة وقادرة أيضاً على تنميتهم من جهة أخرى مع التأكيد على أهمية توعية المبدعين بضرورة خدمتهم لأمتهم وأن إخفاق المؤسسات العلمية في بلادهم لا يكفي عذراً للهجرة إلى أعدائهم وبث معارفهم عندهم فهذه أقل ما يقال فيها أنها خيانة للأمة وهروب من مواجهة الواقع بالاصلاح والتغيير مع اقتراح إنشاء منظمة اسلامية عالمية تعنى بشؤون المبدعين من جميع التخصصات فتقوم بحصرهم والتواصل معهم ورعاية حاجاتهم وتكون أداة اتصال فيما بينهم.

٣٦- العمل الجاد على إعداد المعلم المسلم إعداداً علمياً متكاملأً باعتباره محور العملية التعليمية وهذا يتطلب إعادة النظر في الخطط الدراسية لإعداده بحيث تتناسب مع وضع الأمة وتخلفها المعاصر وحاجتها الملحة إلى الطاقات المبدعة في كل ميدان للخروج من أزماتها الحضارية الخانقة.

٣٧- مراجعة التوصيات المنبثقة عن المؤتمرات والندوات والحلقات الاسلامية الكثيرة الخاصة بالقضية الثقافية ولاسيما المؤتمرات التعليمية الاسلامية العالمية الأربع وما يتمخض عنه هذا المؤتمر الحالي بحيث تُفَعَّلَ هذه التوصيات وتنتشر بين جميع المؤسسات التربوية للاستفادة منها باعتبارها المنطلق لضبط ثقافة المسلم المعاصر والمحافظة على شخصيته الاسلامية.

إن الناظر في هذه التوصيات والمقترحات ليهوله حجم الإصلاح المطلوب فإن المشكلة الثقافية - بما تحمله من تنوع - تكاد تتشعب في كل مجالات وأنشطة الأمة فهي قضية محورية وأساسية لا يمكن للأمة المسلمة أن تخرج من أزماتها المعاصرة وإخفاقاتها المتتالية إلا بحل المشكلة الثقافية ضمن المسارين المهمين: الأصالة بمعنى المحافظة على الثوابت وعدم الذوبان والمعاصرة بمعنى الانتقاء الموفق ضمن مسيرة التقدم الحضاري ولاشك أن هذين المسارين يتطلبان من الجهود الروحية والفكرية والاقتصادية والسياسية ما هو كثير ولعل ذلك يتحقق في القريب فليس شيء على الله بعزيز حين تصدق النيات وتخلص المقاصد ويتحول القول إلى عمل.

هذا والله تعالى الموفق،،،

ثانياً  
التحديات الاقتصادية  
ومهمة المنظمات المدنية

صفحة أبيض

# التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة

إعداد:

د. أحمد محمد علي

رئيس البنك الإسلامي للتنمية



صفحة أبيض

## بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على الهادي إلى الصراط المستقيم

### ١- المقدمة

تواجه الأمة الإسلامية في بداية الألفية الثالثة تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية في ظل التقدم التكنولوجي والمادي الذي يمر به العالم اليوم، فالأمة تعاني بدرجات متفاوتة من الفقر وخلل في بعض اقتصادياتها، كما أنها تعيش حالة من التخلف التكنولوجي والفجوة الرقمية وضعف تقنية المعومات، وهي في صراع مع الزمن من أجل مواكبة التطور التكنولوجي الهائل الذي أفرزته العولمة في ظل نظام اقتصادي يتسم بالتغير والنشاط الدائمين. ويشهد العالم اليوم تطورات وتحولات كبيرة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، كما يشهد توجهاً نحو الانفتاح والتكامل وترابط الأسواق المالية والنقدية، مما يستوجب من الجميع قدراً عالياً من التعامل والتكيف. ومن هنا كان الاهتمام بالإنسان وتنمية قدراته ومواهبه محور الجهود الدولية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتحاول هذه الورقة استعراض عدد من أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الأمة الإسلامية في مطلع القرن الحادي والعشرين والجهود المبذولة لمواجهتها على مستوى الأمة ودولها ومؤسساتها، ولما كانت التحديات كبيرة ومتشعبة ويصعب حصرها في دراسة واحدة، تركز هذه الورقة على أربعة تحديات مترابطة، تمثل عقبات حقيقية في سبيل نهضة وتقدم شعوب الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

### والتحديات هي:

- كيفية توفير فرص عمل للشباب؛

- وتخفيف حدة الفقر؛
  - ومحاربة الأمية والتخلف العلمي؛
  - مواجهة تداعيات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وانعكاساتها على الأمة ومؤسساتها.
- وتنقسم الورقة إلى مقدمة وأربعة فصول تركز على أهمية كل تحد والحلول المقترحة لمواجهته على ثلاثة مستويات: الوطني والإقليمي والعمل الإسلامي المشترك؛ ثم تخلص الدراسة إلى بعض التوصيات.

## الفصل الأول: توفير فرص عمل للشباب

من أهم التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في الألفية الجديدة كيفية خلق فرص عمل كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب الذين يبحثون عن عمل، مما يساعد في إيجاد سبل معيشية مستدامة لهم.

تشير الإحصاءات إلى أن نسبة النمو السكاني في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في الفترة ما بين ١٩٨٠-٢٠٠١م، بلغت ٢,٣٪، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالدول النامية (١,٧٪)، ودول العالم مجتمعة (١,٥٪). وقد صاحبت هذا الارتفاع في معدلات النمو السكاني حاجة ماسة لإيجاد فرص عمل جديدة، خاصة لفئة الشباب البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة، والذين ترتفع بينهم معدلات البطالة (٤,٥٩٪ من مجموعة البطالة في الدول التي تتوفر فيها إحصائيات).

أما الفئة القابلة للاستخدام (من الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة)، فيبلغ متوسط نسبتهم ٥٨٪ من مجموع سكان الدول الأعضاء. كما يبلغ متوسط نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٠-١٤ سنة، ٣٧٪، وهي الأعلى في العالم، تفوق بذلك إحصاءات الدول النامية الأخرى (٣٢٪).

وبالرغم من النمو السريع في بعض الدول الأعضاء وخلق فرص عمل جديدة، إلا أن حجم هذه الفرص لم يكن كافياً لمواكبة زيادة اليد العاملة. فالنمو السكاني مثلاً يضيف أكثر من ستة ملايين شخص يدخلون سوق العمل سنوياً في الدول العربية وحدها (متوسط النمو السكاني في الدول العربية، خلال نفس الفترة يبلغ ٣٪). كما تبرز الإحصاءات فجوة كبيرة بين مخرجات نظم التعليم واحتياجات سوق العمل، ويزيد من اتساع هذه الفجوة التغير المتواصل في احتياجات سوق العمل نتيجة للعولمة ومتطلبات التقانة العالية في معظم الدول الأعضاء. ولما كان معدل البطالة في الدول الأعضاء من أعلى المعدلات في العالم، ينبغي أن يكون إيجاد فرص للتشغيل من الأولويات الصريحة للسياسات المتبعة في هذه الدول.

## أما الحلول العملية المقترحة في مواجهة هذا التحدي فهي:

### - على المستوى الوطني:

- ١- تبني برامج عملية لتوظيف أكبر عدد من الشباب والشابات كأولوية وطنية ورسم السياسات اللازمة لذلك.
- ٢- العمل على زيادة معدلات نمو الدخل القومي بما لا يقل عن ٥٪ سنوياً وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وتيسير كل السبل أمام هذا الاستثمار.
- ٣- الإكثار من معاهد التدريب والتأهيل للشباب من أجل تمكينهم من مواجهة متطلبات سوق العمل.
- ٤- الاهتمام بتنمية المهارات التي تخدم متطلبات السوق وتعزيز الثقة بالنفس، وتواجه التحديات الجديدة.

### - على المستوى الإقليمي:

- ١- إنشاء مشروعات مشتركة لزيادة فرص العمل.
- ٢- التكامل الإقليمي لأسواق العمل، واستحداث سياسات رشيدة للهجرة والعمالة.
- ٣- خلق الفرص الاقتصادية عن طريق مثلثات التنمية، بحيث تشارك البلدان المتعاونة في رأس المال والعمل والموارد الطبيعية اللازمة، لتكوين شراكة فاعلة تأتي بالنمو وزيادة فرص العمل، وتبادل الخبرات في هذه المجالات.

### - على مستوى العمل الإسلامي المشترك:

- ١- الانتقال من إيجاد فرص عمل في القطاعات المعتمدة على المهارات المتدنية وقليلة الإنتاجية إلى إيجاد فرص عمل في القطاعات مرتفعة المهارة وعالية الإنتاجية (كالتصميم والتسويق والإبداع العلمي).
- ٢- تفعيل المؤسسات التي تم إنشاؤها في إطار المنظمة مثل جامعة التكنولوجيا في دكا والجامعة الإسلامية في باكستان وتبادل الخبرات بينها.
- ٣- توسيع انتشار تمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم ومساعدة الشباب على إنشاء المشاريع الخاصة.

## الفصل الثاني: مكافحة الفقر

إذا أخذنا المقياس العالمي لخط الفقر، وهو يعادل دولار واحد للفرد في اليوم، نجد أن متوسط مؤشر حدة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قد بلغ ٢, ٢٩٪ في عام ٢٠٠١م. أما التقديرات الوطنية للفقر فهي مختلفة ومرتفعة مقارنة بالمتوسط المذكور أعلاه، وعلى سبيل المثال، ذكرت التقديرات الوطنية أن نسبة السكان تحت خط الفقر في أذربيجان في عام ١٩٩٥ تعادل أكثر من ٦٨٪، ومثلها في سيراليون في عام ١٩٨٩، بينما تبلغ تلك النسبة ٦٤٪ في تشاد وغامبيا، ٥١٪ في جمهورية قرغيزيا في عقد التسعينات. ولقد أدت معدلات النمو المنخفضة في الناتج المحلي الإجمالي وفي دخل الفرد، ورفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الرئيسية (في إطار الإصلاحات الاقتصادية) إلى ازدياد حدة الفقر واتساع فجوة توزيع الدخل. وتشكل هذه المؤشرات المتدنية عقبة كأداء في طريق تحقيق أي تقدم نحو الوصول إلى أهداف الألفية التتموية التي اتفق المجتمع الدولي على تحقيقها في عام ٢٠١٥م.

وتمكن الحلول المقترحة لذلك فيما يلي:

### - على المستوى الوطني

- ١- وضع مكافحة الفقر على رأس أولويات برامج التنمية الوطنية، على أن تتبنى كل دولة برنامجاً وطنياً محدداً ذا أهداف واضحة، يتعاون لإنجازه القطاعان الحكومي والأهلي.
- ٢- توفير شبكات الأمان الاجتماعي ودعم وتفعيل دور مؤسسات الزكاة والوقف ضمن آليات محاربة الفقر والاستفادة من لجان الزكاة في المساجد.
- ٣- توفير المعلومات ومشاركة الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بمكافحة

الفقر، وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية، وبرامج التمويل الدقيق وبلورة أساليب شرعية لتعبئة طاقات الفقراء وتميئتها.

#### - على المستوى الإقليمي.

١- التعاون الإقليمي لمساعدة الفئات ذات الوضع الحرج كالنازحين في بلادهم.

٢- فتح الأسواق الإقليمية وتبادل السلع وقيام السوق الإقليمية المشتركة.

#### - على مستوى العمل الإسلامي المشترك.

١- زيادة التعاون الاقتصادي بين دول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، خاصة تحرير التجارة البينية والاستثمار وتبادل الخبرات.

٢- التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الزكاة والوقف والاستفادة من التجارب الناجحة في كيفية تفعيل هاتين المؤسستين الوقف والزكاة ودعمهما وتنشيطهما.

٣- العمل في إطار تكتل اقتصادي إسلامي للاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير وزيادة قوة التفاوض مع التكتلات الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية.

## الفصل الثالث: الأمية والتخلف العلمي

لقد بلغ متوسط مؤشر التنمية البشرية للدول الأعضاء، كما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٠,٥٨٤ وهذا الرقم يعتبر متدنياً إذا ما قيس بالدول النامية (٠,٦٥٥)، والغنية (٠,٩٣٠) ودول العالم مجتمعة (٠,٧٢٢)، مما يدل على أن ترتيب هذه الدول أقل من المتوسط العالمي، وعلى الرغم من انخفاض معدل الأمية في الدول الأعضاء من ٥٤٪ عام ١٩٨٠م إلى ٣٦٪ في عام ٢٠٠١، إلا أنها ما تزال أعلى كثيراً، وخاصة أن هناك أكثر من ١٠ ملايين طفل في الدول العربية فقط، تتراوح أعمارهم بين السادسة والخامسة عشر سنة، غير ملتحقين بالمدارس حسب الإحصاءات المتوفرة، وإذا استمر هذا الوضع، فإن العدد قد يصل ٤٠٪ من مجموع الأطفال بحلول عام ٢٠١٥م، مما يعني استحالة تحقيق أهداف الألفية في محو الأمية.

ومن التحديات الكبيرة التي تواجه الأمة، في مطلع القرن الحادي والعشرين، قضية التخلف العلمي كما تمثلها الفجوة الواسعة بين الدول الأعضاء في المنظمة والدول المتقدمة في مجال العلوم والتكنولوجيا.

إن التنمية الحقيقية في عالم اليوم لا تحققها وفرة الموارد فقط، وإنما يحققها التطور العلمي والتكنولوجي المرتكز على نوعية عالية من التميز والعمالة المدربة القادرة على الاستفادة من الفرص والإمكانيات التي يتيحها هذا التطور. ويعتبر التخلف العلمي والتكنولوجي الذي تعاني منه معظم الدول الأعضاء، سبباً رئيسياً للتخلف الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول، كما تعد نسبة الأمية العالية وانخفاض نسب الالتحاق بمستويات التعليم المختلفة وانخفاض معدل النمو في الدخل القومي الإجمالي أهم الأسباب لتدني مستويات التنمية البشرية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.



وتتطلب مواجهة هذا الموقف حلولاً منها:

**(أ) على المستوى الوطني.**

- ١- نشر وتحسين التعليم الأساسي والتعليم القرآني للقضاء على الأمية، خاصة بين النساء.
- ٢- إنشاء جامعات ومعاهد متخصصة، لا سيما في مجال العلوم والتكنولوجيا، مع التركيز على نوعية التعليم وربطه باحتياجات التنمية في إطار خطة شاملة تراعي احتياجات سوق العمل.

**(ب) على المستوى الإقليمي.**

- ١- دعم المنظمات وبرامجها الموجهة لمحو الأمية والبرامج التي تعمل على ترقية المعلم والمتعلم ورفع مستوى الكتاب المدرسي و تبادل الخبرات إقليمياً، كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومكتب التعليم لدول مجلس التعاون الخليجي.
- ٢- إنشاء مراكز تميز تعتمد برامج تعليمية ذات نوعية عالية، وتوفر الفرص للتخصصات النادرة التي قد لا يمكن توفرها على المستوى القطري.

**(ج) على مستوى العمل الإسلامي**

- ١- دعم برامج المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم في مجال محو الأمية وترقية العلم، والكتاب المدرسي، والنشاطات العلمية الأخرى.
- ٢- التنسيق بين الجامعات الوطنية ومراكز التميز لتبادل الخبرات وتوفير فرص الدراسة في مجالات التخصص النادر والتكنولوجيا الحديثة، ورفع كفاءتهما ودعمهما.

## الفصل الرابع: تداعيات أحداث سبتمبر ٢٠٠١م

لقد ترتبت على أحداث سبتمبر ٢٠٠١ تداعيات كبيرة انعكست على الأمة الإسلامية ومؤسساتها الاقتصادية والتموية، مما يقتضي تكثيف الجهود وحسن توظيف الموارد لمواجهة تحديات أضعفت جسد الأمة وعاقبت نهضتها وتقدمها. إن الآثار التي ترتبت على أحداث سبتمبر ٢٠٠١م أدت إلى اضطراب ونزاعات سياسية وعسكرية (الحرب على أفغانستان والعراق)، وحصار، وعقوبات اقتصادية في كثير من الدول. ونتج عن ذلك انخفاض في الإنتاجية وعدم استقرار في الأسواق وتضخم مجحف أدى إلى تدهور في سعر صرف الكثير من العملات في الدول الأعضاء ولا تزال بعض الدول تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية أعاققت تقدمها ونهضتها.

ومن أهم تداعيات أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، ظهور تحديات جديدة، متنوعة ومعقدة تمثلت في:

• أولاً: الحملة الجائرة والتخطيط المنظم لإثارة شبهات وأباطيل عن الإسلام عقيدة وشريعة وحضارة، وعن رسول الله (والكتاب العزيز الذي نزل عليه، مما يستوجب على الأمة الدفاع عن عقيدتها والتمسك بدينها وتربية أبنائها على ذلك، والتصدي للحملة الظلمة ومواجهة التيارات الداعية لإبعادها عن تقاليدنا وحضارتنا. إن عملية التصدي للحملة ضد الإسلام تمثل تحدياً أكثر جسامة بالنسبة لشعوب الأمة ودولها ومنظماتها. وتشمل بعض الحلول العلمية المقترحة لمواجهة تداعيات أحداث سبتمبر في هذا المجال ما يلي:

### (أ) على النطاق الوطني:

١- الاهتمام بالمناهج المدرسية، خاصة الدراسات الإسلامية التي تبرز الوجه المشرق للإسلام، دينا يدعو للتسامح بين الناس كافة، ودعم مراكز تدريب الدعاة بما يحقق هذه الأهداف.

٢- توعية الشباب، وخاصة الذين يتعرضون للإعلام الغربي، وتبصرتهم بثوابت الإسلام ووسطية وتعليمهم عدة أساليب لدفع الشبهات المثارة حول الإسلام، وتوعيتهم بواجب الدفاع عنه.

#### **(ب) على النطاق الإقليمي؛**

١- إيجاد برامج للتعاون بين المؤسسات التعليمية، والتنسيق بينها، خاصة في مناهج الدراسية المتعلقة بالدراسات الإسلامية، ووضع الخطط لمواجهة هذه الشبهات والرد عليها.

٢- التعريف بالإسلام وفهمه، وإعداد الدعاة، والاستفادة من الفضائيات العربية في الرد على الشبهات.

#### **(ج) في نطاق العمل الإسلامي المشترك؛**

١- إعداد مادة علمية موثقة للرد على مفردات الشبهات التي تجمع من مصادر متنوعة، خاصة الشبهات المثارة في الإعلام الغربي حول بعض آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية.

٢- إنشاء مراكز إعلامية متخصصة لرصد الحملات ضد الإسلام والرد عليها، والتحاور مع الملل الأخرى.

٣- تحفيز وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة والتعاون معها لرد الشبهات عن الإسلام.

• ثانياً: حرمان الطلاب والمبتعثين المسلمين من مواصلة الدراسة في الجامعات الغربية، خاصة في مجال التخصصات الدقيقة والتقانة العالية، مما دفع بعضهم لقطع دراسته أو التحول إلى تخصص غير مرغوب فيه. ومن المقترحات العملية في هذا المجال:

#### **(أ) المستوى الوطني؛**

١- إنشاء الجامعات المتخصصة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة.

٢- دعم البحوث التي تقود إلى اكتشافات جديدة ومتطورة، والعمل على إيجاد البيئة الضرورية لتطوير التقانة المحلية.

**(ب) العمل الإسلامي المشترك:**

- ١- إنشاء مراكز التميز العلمي (Centers Of Excellence) ودعمها والربط بينها، والاستفادة منها لتوفير احتياجات الأمة العلمية والتكنولوجية.
- ٢- تشجيع العلماء المسلمين، وبخاصة من يعملون في الدول الأجنبية، ودعم أبحاثهم، والاستفادة منهم بإنشاء شبكة معلومات تجمعهم، والاستفادة من خبراتهم في تدريب العلماء الشباب، وإعادتهم لأوطانهم، إذا أمكن.
- ٣- تطوير التقانة بإقامة علاقات مع مراكز الأبحاث الدولية المتقدمة ومؤسسات البحوث الأخرى.

صفحة أبيض

## الخاتمة

مما لا شك فيه أن التحديات التي تواجه الأمة كثيرة ومتشعبة ويصعب حصرها في ورقة واحدة. وقد سعت هذه العجالة إلى تناول بعض التحديات التي تواجه الأمة في بداية الألفية الجديدة. وحسبها أن تنبه إلى أن الأمر جلل، وأن الخطب يتطلب مجهوداً من كل فرد. لذلك فعلى كل مسلم غيور على دينه وأمته أن يشعر بأنه مرابط على ثغرة من ثغور الإسلام. ولا يوتئين الحمى من قبله. لهذا لابد من التنسيق والتعاون بين المؤسسات والمنظمات والأفراد لمواجهة هذه الفترة العصيبة التي تمر بها الأمة.

ولعل التوصيات والحلول التي اقترحتها هذه الورقة تأتي من هذا الجانب.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سوء السبيل.

## المراجع

- ١ - أحمد محمد علي، كلمة رئيس البنك الإسلامي للتنمية في الحفل الافتتاحي للدورة التاسعة عشرة (١٩) للكومسك، إسطنبول - الجمهورية التركية، ٢٠-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٣م.
- ٢ - أحمد محمد علي، كلمة رئيس البنك الإسلامي للتنمية في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي للاقتصاد والتمويل الإسلاميين، ١١-١٣ شعبان ١٤٢٤هـ (٧-٩ أكتوبر ٢٠٠٣م) فندق كارلتون، مملكة البحرين.
- ٣ - أحمد محمد علي، كلمة رئيس البنك الإسلامي للتنمية في اللقاء التعريفي الأول للهيئة العالمية للوقف، ١٧ صفر ١٤٢٣هـ (٣٠ أبريل ٢٠٠٢م).
- ٤ - أحمد محمد علي، «التحديات والفرص المتاحة لدول التعاون في ظل التغيرات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين» ورقة قدمت في مؤتمر اقتصاد دول مجلس التعاون، جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية، ذو القعدة ١٤٢١هـ (فبراير ٢٠٠١م).
- ٥ - البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي ١٤٢٣هـ.
- ٦ - أحمد محمد علي، كلمة رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في ندوة «مستقبل الاقتصاديات الإسلامية في عصر الاقتصاد العلمي الجديد» الجنادرية - المملكة العربية السعودية، شوال ١٤٢١هـ (يناير ٢٠٠١م).
- ٧ - البنك الإسلامي للتنمية، الجداول الإحصائية رقم ٣ لعام ١٤٢٤هـ (أغسطس ٢٠٠٣).
- ٨ - البنك الإسلامي للتنمية، ثمان وعشرون سنة في خدمة الأمة، ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م).
- ٩ - البنك الإسلامي للتنمية، وقائع الندوة السنوية الثالثة عشر «دور المرأة في تخفيف وطأة الفقر: تيسير التعليم وتمويل المشروعات الصغيرة» واجادوجو، بوركينا فاسو، ١٦ شعبان ١٤٢٣هـ (٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢م).
- ١٠ - صديق صالح، تحديات وطأة الفقر في دول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية ورقة مناسبات رقم ٣ البنك الإسلامي للتنمية، رجب ١٤٢٠هـ (أكتوبر ١٩٩٩م).

- ١١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢م: «خلق الفرص للأجيال القادمة».
- ١٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١م «توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية».
- ١٣- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير الفقر الريفي ٢٠٠١م «تحديات القضاء على الفقر والجوع».



صفحة أبيض

# التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة الواقع والمخرج

إعداد:  
د. عبد الحميد غزالي

صفحة أبيض

## بسم الله الرحمن الرحيم

### تقديم وتحديد

١- لقد وفق الله تعالى رابطة العالم الاسلامي كل التوفيق بدعوتها الكريمة في هذا الوقت بالذات الذي تمر به الأمة الإسلامية، الى عقد مؤتمر (الامة الاسلامية في مواجهة التحديات) إذ أن الأمة، كما جاء في صدر الدعوة، تعيش، بحق، حالة من مفترق طرق، وهي تمر في منعطف تاريخي لم يسبق أن مرت به (حتى في مراحل الاستعمار الأوروبي لبلدانها في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين. وهي، أي الأمة، اليوم على مفترق طريقتين، لا ثالث لهما: إما أن تذوب في الثقافات الأخرى وتستسلم للثقافات الغازية أو الوافدة، أو تصمد بأصولها وثوابتها وتتنافس على المواقع الأولى في ثقافات العالم.

٢- وإذا اختارت الثاني، فإن عليها أن تهيئ الأسباب، وتحشد الطاقات لكي تضمن لها موقعاً متقدماً بين ثقافات العالم، في حاضر سريع التغيير ومستقبل قريب الوقوع. وتمضي ورقة الدعوة لتشدد على أن (الوضع العالمي الجديد يتطلب التحول السريع إلى استراتيجية الفعل، وفق خطط وبرامج مسبقة لاستشراف المستقبل وتحديد المواقع التي يحتمل أن ينطلق منها الخطر على الأمة، والقيام بالتحصينات اللازمة، «ثم تختم الورقة ديباжитها بسؤال محوري، وهو : هل نواجه التحديات بروح اليأس أو بروح الخوف، أو بروح الاندفاع الطائش؟ أو بإيجابية واعية ورؤى ومشروعات وبرامج عملية للإصلاح؟ وأكدت الورقة أن خيارها - فطرياً وإسلامياً - هو بالقطع الخيار الرابع.

٣- ومن ثم، كانت أهداف المؤتمر التي يسعى المؤتمرون إلى تحقيقها بإذن الله تعالى هي : الكشف عن التحديات المتجددة التي تواجه الأمة ،

ودعم الجانب الإيجابي البنائي لمستقبل الأمة، والبعد عن التكرار والتوصيف والتشخيص، ووضع رؤى عملية للإصلاح، ووضع المعالم الرئيسية للمشروع الإصلاحي الحضاري للأمة، والمبادرة بصياغة الحلول والمشروعات الكبيرة، وعليه يتكون المؤتمر من ثلاث محاور: التحديات التي تواجه الأمة، ورؤى عملية للإصلاح، ومهمة المنظمات الإسلامية في مواجهة التحديات ويتكون المحور الرابع من أربع تحديات وهي: السياسية، والثقافية، والاعلامية، والاقتصادية.

٤- وبالرغم من هذا التقسيم الواضح للجوانب المختلفة للتحديات التي تواجه الأمة، إلا أنه يتعين التسليم بارتباط، إن لم يكن تداخل، هذه الجوانب بعضها ببعض، بشكل عضوي وموضوعي من التأثير والتأثر. وبالنسبة للتحديات الاقتصادية، فإنها تعد بحثاً في (الاقتصاد السياسي)، وليس، بالقطع في الاقتصاد البحت، كما سيتضح من المعالجة التالية. بمشيئة الله تعالى، بمعنى أن العوامل أو المتغيرات (غير الاقتصادية) من سياسية واجتماعية وثقافية وإعلامية، بل عقيدية ودينية وحضارية، لها دور محوري في قيام هذه التحديات، وفي كيفية مواجهتها.

٥- إن كل (بند) من بنود محاور المؤتمر، يتطلب دراسة تفصيلية، دقيقة وممتأنية، من قِبَلِ فِرَقٍ، وليس فريق، بحثي متخصص، وبالذات (التحديات الاقتصادية) على مدى سنتين أو ثلاث سنوات، وفق خطة تشمل الأقليات أو الأكثرية الإسلامية في الدول غير الإسلامية، والأقطار الإسلامية، ثم الأمة الإسلامية ككل. وعليه، فما يقدمه هذا المؤتمر، رغم أهميته القصوى، لن يكون إلا التأكيد على ضرورة هذه الدراسات وفق المنهج العلمي الصارم والمعتمد، وعلى أساس تقديم برامج عمل قابلة فعلاً للتطبيق. ومن ثم، فإن هذه الورقة التي تتصدى، بالعرض والتشخيص والتحليل، للتحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة، لن تكون إلا رؤوس أقلام، أو مفردات أساسية أو عناصر رئيسية لبرنامج بحثي كمي أو قياسي حول هذه التحديات وكيفية

مجابتها - بشكل عام، على أساس أن هذا الشق سوف تتم معالجته تفصيلاً في المحور الثالث من محاور المؤتمر.

٦- إن منطلق الورقة، هو - فطرياً - منطلق عقيدي. فالتحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة اليوم تتركز أساساً في: كيفية الخروج من أسار (التخلف) الاقتصادي إلى رحاب (إعمار الأرض) أو إحداث التنمية المستدامة، مصداقاً لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ [هود: ٦١]، وقوله سبحانه وتعالى على لسان نوح عليه السلام ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا ﴿١٢﴾﴾ [نوح].

٧- ومن لم يقيم بإعمار الأرض كجزء أو في إطار من العبادة بالمعنى الواسع مصداقاً لقوله سبحانه ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، لا بد وأن ينطبق عليه الناموس الإلهي في قول ربنا جل من قائل ﴿فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾ [طه]، وقوله جل وعلا ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ [يونس: ١٠٨]، ولهذا يقول رسولنا ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً ، كتاب الله وسنتي» والضلالة والشقاء هما عنصرا المعيشة الضنك ، والمعيشة الضنك وهي الحياة شديدة القسوة حتى مع اليسر المادي هي عين التخلف الحضاري بشتى جوانبه وبالذات الجانب الاقتصادي.

٨- ويأتي التفتت أو التمزق أو التفسخ في جسد الأمة والذي لعب (المستعمر) دوراً في إيجاده ليضمن استمرار التبعية والاستغلال كعامل ومظهر في الوقت نفسه أو كسبب ونتيجة في الوقت ذاته لظاهرة التخلف التي تعيشها الأمة فيعمل على تعميمها خلال الزمن فالأمة اليوم تتفرق في

نحو ستين قطراً كما يتشتت جزء كبير نسبياً في بلدان غير اسلامية كالهند والصين في آسيا ونيجيريا وأثيوبيا في أفريقيا والبوسنة والهرسك وكوسوفا بل وروسيا ودول أوروبية أخرى في أوروبا الغربية والشرقية وكذلك الأمريكتين واستراليا ، ولا شك أن لهذا التفرق والتفتت عوامل سلبية على وحدة الأمة ومن ثم على مكانتها وإمكانياتها الكلية والاقتصادية بل على هويتها وعقيدتها وحضارتها .

٩- فحتى بداية القرن الثامن عشر كانت الأمة دولة واحدة وهي الدولة العثمانية استمراراً لمؤسسة (الخلافة الاسلامية) وظل هناك توازن في القوى الاقتصادية والعسكرية بينها وبين الغرب ، ولكن نتيجة (الثورة الصناعية) تسارع التقدم الأوروبي - التقني والاقتصادي - فحدث اختلال في التوازن وفي ظل حاجة الصناعات الحديثة إلى مصادر رخيصة للمواد الخام وأسواق شاسعة لتصريف المنتجات النهائية ولأسباب أخرى في داخل الدولة العثمانية كانت الهجمة الاستعمارية الشرسة على الأمة الاسلامية فاحتلت أجزاء من الدولة العثمانية ثم ألغيت الخلافة الاسلامية عام ١٩٢٤م . وبالرغم من المقاومة الباسلة، على أساس عقدي للمحتل تم تقسيم العالم الإسلامي، ومن ثم خضعت معظم أجزائه للاستعمار الاستيطاني الغربي ونتيجة استمرار المقاومة حصلت هذه الأجزاء على استقلالها السياسي كان آخرها في الستينات من القرن الماضي ولكن لم يخرج المستعمر إلا بعد أن أوجد بؤراً للنزاعات البينية أي بين أجزاء الأمة من ناحية ومن ناحية أخرى مكن لنوع من (التبعية الاقتصادية) أو (الاستعمار الجديد) ليحل محل الاستعمار القديم .

١٠- ثم شهد النصف الثاني من القرن العشرين أحداثاً أكثر سلبية توالى على الأمة الاسلامية من داخلها وبفعل القوى الخارجية (أساساً الغربية) المتربصة بها فكانت قضايا : فلسطين والبوسنة والهرسك وكوسوفا وكشمير والشيشان وتيمور الشرقية وجنوب الفلبين وجنوب السودان

والصومال وغيرها، ناهيك عن حروب بينية محزنة - بتحريض غربي - على رأسها كارثة الخليج الأولى أي الحرب بين العراق وإيران (١٩٨٠-١٩٨٨) وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق (١٩٨٩) بدأ التخطيط لتنفيذ ما جاء بوثيقة (القرن الحادي والعشرين قرن أمريكي)، بمعنى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية - كقطب أوحده - على العالم. فكانت كارثة الخليج الثانية أي حرب تحرير الكويت أو اختبار لتحقيق هذا الهدف الإمبراطوري رغم استنكار الأمة كافة لغزو العراق للكويت.

١١- ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١) لتقدم المبرر للتنفيذ الفوري والكامل لفكر (الهيمنة) الإمبراطورية على العالم بإعلان الحرب ضد ما يسمى (بالإرهاب) واختيار أضعف حلقات المنظومة العالمية وأكثرها أهمية من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية لما بها من ثروات، وبالذات النفط، وهي الحلقة الإسلامية (أو الخطر الأخضر). فضربت ودمرت واحتلت أفغانستان واقتربت الإدارة الأمريكية من نفط آسيا الوسطى واستتسخ العدو الصهيوني مفردات هذه الحرب الظالمة ضد أشقائنا في فلسطين ليهدم ويبيد كل مظاهر الحياة بدعم ومباركة من الإدارة الأمريكية بصفته (الشرطي) الذي يحرس المصالح الأمريكية في المنطقة.

١٢- ثم أعلنت الإدارة الأمريكية في سبتمبر (٢٠٠٢) استراتيجية المرحلة الثانية للحرب ضد الإرهاب باعتبار أن الحرب في أفغانستان كانت المرحلة الأولى وتمثلت هذه الاستراتيجية في (الحرب الاستباقية)، بغض النظر عن القانون الدولي أو الشرعية الدولية أو الرأي العام العالمي فكان غزو واحتلال العراق والاستعمار الأمريكي للعراق بصورته القديمة الفجة تحت ادعاء بجانب افتراءات أخرى كتحرير العراق فكانت كارثة الخليج الثالثة كجائزة كبرى كما توهمت أو تتوهم الإدارة الأمريكية للسيطرة على المنطقة بعامة ونفطها - وبالذات النفط العراقي بخاصة على اعتبار أن نفط العراق الأقل تكلفة والأكثر وفرة بالإضافة إلى كونه الأعلى جودة في العالم.



١٣- حدث هذا، وما زال يحدث لأمتنا وهي - أنظمة وشعوباً - في حالة عجز شبه كامل وضعف غير مسبوق وعدم إدراك شبه تام بإمكاناتها الهائلة الروحية والمادية والطبيعية والبشرية والمالية بل العسكرية أمام الهجمة الشرسة من قوى البغي والعدوان من (صليبية) أمريكية محافظة جديدة و (صهيونية) عالمية متربصة تحاول ترسيخ الوضع القائم المهين للأمة من خلال تعميق التفطيت والتشردم فيها ومن خلال تكوين (تحالفات) شكلية بالترهيب أو الترغيب مع بعض دولها ومن خلال طرح مبادرات غير جادة كتحرير الشعب الأفغاني من نظام رجعي وتحرير العراق من نظام استبدادي ووهم قيام دويلة فلسطينية ، كل ذلك لتجميل صورته القبيحة الفجة من ناحية ولإثارة الإرباك والبلبله والانقسام في الجانب الإسلامي بادعاء تلبية بعض المطالب الأساسية من ناحية أخرى.

١٤- حدث هذا، ويحدث ونحن نقرأ قول ربنا سبحانه ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، وقوله جل من قائل: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وفي ظل العولمة الشرسة أو الأمركة المتوحشة وفي ظل التكتلات الاقتصادية القائمة والشركات متعددة الجنسيات العملاقة في عالم اليوم يصبح التعاون الاقتصادي ابتداءً بمنطقة تجارية حرة فمشروعات مشتركة، فاتحاد جمركي، فسوق إسلامية مشتركة ثم وحدة اقتصادية وعملة موحدة مطلباً ضرورياً لا غنى عنه وتحدياً اقتصادياً حقيقياً جنباً إلى جنب مع تحدي أحداث تنمية شاملة ومستدامة «لإقتصاد الأمة».

١٥- وعليه، ستركز هذه الورقة على «الواقع» الاقتصادي للأمة، من حيث عوامل قوته ونقاط ضعفه، وما ينطوي عليه من تحديات في ظل النظام الاقتصادي العالمي الراهن، بعولته وتكتلاته الاقتصادية، مشددة على إمكانية إحداث تنمية جادة ومتجددة ومستدامة من ناحية، وإمكانية قيام تعاون اقتصادي فاعل ينتهي بعون الله وتوفيقه بوحدة اقتصادية حقيقية

وعملة موحدة. ومن ثم، ستناقش الورقة محورين أساسيين : الأول ، تخلف اقتصاد الأمة وعملية تنميته ، والثاني، تفتت اقتصاد الأمة وإمكانية التعاون الاقتصادي. ولن تناقش الورقة رغم الأهمية القصوى لهذه المناقشة العوامل التاريخية بعد مرحلة الرعيل الأول - المبهرة - بعامة ، وخلال القرن الثالث عشر والقرن الرابع عشر والربع الأول من القرن الخامس عشر الهجري (أي خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر والقرن العشرين الميلادي) بخاصة والتي أدت إلى قابلية العالم الإسلامي للاستعمار (أي الاستخراب) القديم ، فالتبعية (أي الاستعمار الجديد) ثم عودة الاستعمار القديم من جديد والذي يظهر في أجلى صورته في حالات أفغانستان والعراق وفلسطين.

١٦- وعليه تتكون هذه الورقة من ثلاثة أقسام وخاتمة. يتناول القسم الأول تحرير وتدقيق المصطلحات المستخدمة ويعالج القسم الثاني مشكلة تخلف (اقتصاد) الأمة وعملية تنميته ، ثم يناقش القسم الثالث تفتت اقتصاد الأمة وإمكانية التعاون الاقتصادي ، ثم تلخص الخاتمة التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة وكيفية مواجهتها.

١٧- وتبقى كلمة أخيرة في هذا التقديم أودّ توكيدها حول الهدف الرئيس من هذه الورقة فالورقة تهدف بالأساس إلى محاولة عرض تحليلات ورؤى استراتيجية (أطرية) عامة حول التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة - دون الغوص في السمات والوقائع والتفاصيل لغير أهميتها - لتساعد على استيعاب كلي وفهم أعمق، وتفسير أدق للواقع ، حتى يمكن زيادة إيجابياته ومعالجة سلبياته، من خلال تصور مسارات عملية لمواجهة هذه التحديات.

### القسم الأول :

#### تحرير وتدقيق للمصطلحات

١٨- بعيداً عن مشكلات التعريف وتأسيساً على مقولة أنه (لا مشاحة في المصطلح) وبالرغم من صعوبة الدقة والتحديد في هذا المجال من

منهجية البحث ستحاول الورقة تقديم تعريفات (تشغيلية) محددة لبعض المصطلحات الرئيسية حتى يمكن بناء العرض التحليلي لموضوع البحث عليها وبالقطع لا يقصد من ذلك فرض رأي معين في هذا الاتجاه وإنما القصد المساعدة في فهم أوسع لما جاء في الورقة والتعامل معه بإيجابية إثارة للنقاش وإثراء للحوار ومساهمة في تطوير العرض ، تحليلاً ونتاجاً .

### التخلف الإقتصادي :

١٩- باختصار شديد وتبسيط أشد ، يعني الاقصاديون (الانمائيون) بمصطلح (التخلف الاقتصادي) بصفة عامة ، الانخفاض "النسبي" في مستوى النشاط الاقتصادي لمجتمع ما ، ويعبرون عنه بحالة (الفقر الاقتصادي) النسبي ، والتي يرمزون إليها قياسياً بالانخفاض النسبي في (متوسط) دخل الفرد الحقيقي - أي الدخل النقدي بعد استبعاد أثر الأسعار، وهذا الانخفاض يعني أن ما يحصل عليه الفرد في المتوسط من السلع والخدمات قليل في الكمية ورتد في النوع نسبياً ويقصد بالنسبة هنا نسبة إلى ما يمكن أن يحققه المجتمع فعلاً لو استخدم ما لديه من موارد إنتاجية استخداماً أكثر شمولاً وأعلى كفاءة ونسبة أيضاً إلى ما تحقق عملاً في تجارب أخرى لدول يطلق عليها (الدول المتقدمة إقتصادياً).

٢٠- وبالطبع لهذا المعيار النقدي استثناءات واضحة تتمثل في الدول المنتجة والمصدرة للنفط حيث تعد هذه الدول - وفقاً لهذا المعيار - في مجموعة الدول المتقدمة اقتصادياً ، وهنا كان لا بد من الاستعانة بمعايير أخرى (عينية) للحكم على هذه التجارب، مثل: درجة التعقيد الصناعي ، أي المساهمة النسبية للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للكهرباء في الأغراض الانتاجية.

٢١- ولقد تبين للاقتصاديين الإنمائيين أن مسببات التخلف الرئيسية لا ترجع فقط إلى طبيعة وخصائص العوامل الاقتصادية البحتة من موارد طبيعية وبشرية ومالية وتنظيمية وفنية وتسويقية بل تعود أيضاً وبصفة

أساسية إلى العوامل غير الاقتصادية من سياسية واجتماعية وثقافية ومعرفية... الخ. ولذلك، منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي أخذ التشكيك في متوسط دخل الفرد كمعيار لتصنيف دول العالم، يزداد. ومن ثم، تم دعمه بمعايير أخرى سياسية واجتماعية وثقافية كما جاء في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٠م وحتى الآن ٢٠٠٣م، أو تم إسقاطه أصلاً واستخدام معايير أخرى: سياسية واجتماعية ومعرفية وبيئية، كما في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م الصادر عن البرنامج والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وعليه تصدت هذه التقارير ليس لقياس وتصنيف حياة البشر ومدى الخيارات الانسانية المتاحة، ومن ثم يمكن تعريف التخلف الاقتصادي بأنه حالة (نوع رديء) من الحياة البشرية أو محدودية شديدة نسبياً في الخيارات الانسانية المتاحة في شتى المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٢- وهنا، استناداً إلى أدبيات الفكر الاقتصادي الإسلامي، يقدم كاتب هذه السطور تعريفين (للتخلف الاقتصادي) يزعم أن كلاً منهما أكثر دقة وشمولاً للعوامل الرئيسة المحددة للأداء الاقتصادي للمجتمع البشري، يتمثل التعريف الأول في أن «التخلف الاقتصادي» لمجتمع ما يعني بالأساس أن الإنسان في هذا المجتمع يعاني من قهر سياسي و«استغلال» اقتصادي، بغض النظر عن الموارد الانتاجية المتاحة أو الإمكانيات الاقتصادية المتوافرة، أي أن الاستبداد السياسي والظلم الاقتصادي يمثلان العوامل الجوهرية أو التربة الخصبة التي نبتت منها الأسباب التفصيلية المسؤولة عن مشكلة التخلف.

٢٣- أما التعريف الثاني فهو أكثر تفصيلاً وتحديداً ويتمثل في أن التخلف الاقتصادي لمجتمع ما يعني (تخريب) أو تبديد أو تضييع (مقاصد) الشريعة الغراء الضرورية وهي حفظ «الدين والنفوس والعقل والمال والنسل». فالتخلف الاقتصادي يعني بالأساس ويرجع - في الوقت ذاته - إلى محاربة

(صحيح) الدين، وعدم توفير المتطلبات الضرورية المعيشية للإنسان، التي تليق به كإنسان، من مأكّل وملبس ومأوى وخدمات صحية وتعليمية واجتماعية وثقافية وإفساد التربية والتعليم والإعلام وتبديد المال وعدم تثميره خلال الزمن وأكله بالباطل وغير ذلك من ضروب الفساد الاقتصادي ومحاربة النسل كماً من خلال تحديده أو تنظيمه ، وكيفاً من خلال ثقافة فاسدة خارج مؤسستي الزواج والأسرة ، ومن ثم عدم ضمان استمرار تجدد المجتمع وفق الآداب العالية والفضيلة السليمة ، فهذه الأشكال الخمسة من هدر الإمكانيّة وتبديد الطاقة الاقتصادية لابد أن تفضي إلى التخلف الاقتصادي للمجتمع مهما أوتي هذا المجتمع من موارد إنتاجية وإمكانات اقتصادية، والورقة ليست في حاجة إلى توكيد «سابق» الفكر الإسلامي في هذا المجال على الفكر الوضعي (خاصة تقارير التنمية البشرية والإنسانية) بأكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان والى التشديد على شمول التعريف الإسلامي مقابلة بالتعريفات الوضعية.

٢٤- وبالطبع يتفرخ ويتفرع عن المشكلة «الأم» وهي مشكلة التخلف، العديد من المشكلات، كالعجز المالي الداخلي أو عجز الموازنة العامة وارتفاع الأسعار أو التضخم النقدي وتدهور سعر صرف العملة الوطنية وضعف الادخار المحلي ومحدودية الاستثمارات الجديدة وضعف الانتاجية والاختلال الهيكلي والمشكلات القطاعية وتفاقم البطالة وسوء توزيع الدخل والثروة وارتفاع نفقات المعيشة واتساع نطاق الفقر وانتشار الفساد الاقتصادي وتمييع أو تداخل أو غياب المسؤولية والمساءلة وعدم الشفافية والعجز المالي الخارجي أو عجز ميزان المدفوعات وجمود أو تراجع الصادرات وتفاقم المديونية الخارجية والتبعية الاقتصادية.

### **التنمية الاقتصادية :**

٢٥- المصطلح الثاني في قضية التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة هو: التنمية الاقتصادية ، وبالاضداد تفهم الأشياء، ومن ثم فالتنمية ضد

التخلف أو بمعنى تشغيلي: التنمية الاقتصادية هي عملية معالجة مشكلة التخلف الاقتصادي خلال الزمن فالتنمية إذا تعني الاستخدام الأشمل والأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة إعماراً للأرض ورفعاً لمستوى الإنسان مادياً وروحياً وفكرياً وتحريره سياسياً ونفسياً وسعياً لتمتعه بكافة أنواع الحقوق في إطار ضوابط تمنع العدوان أو الانحراف أو التسلط وعليه يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها عملية (تحسين) مقصودة في نوعية الحياة البشرية أي (العيش حياة طويلة وصحية واكتساب المعرفة، والوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق). أو هي عملية توسيع الخيارات الانسانية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، فهي هذه الأشياء جميعاً وليست فقط مجرد نمو مستمر ومتزايد في متوسط دخل الفرد الحقيقي.

٢٦- ووفقاً لهذا التحديد تتماثل غاية التنمية الاقتصادية مع غاية الشريعة الاسلامية وهي (تحقيق مصالح العباد) بإيجادها ثم بحفظها وفقاً لنظام أولويات شديد الوضوح يبدأ بالضروريات ثم الحاجيات، فالتحسينات. وهذه المصالح هي حفظ الضروريات الخمس لوجود الحياة البشرية واستمرارها وصلاحها، وتحقيق الحاجيات التي يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والمشقة الزائدة عنهم توسعة لهم وتيسيراً عليهم في طلب الرزق وتحصيل العمل وتحصين الأسرة ، ثم ضمان التحسينات التي تقتضيها مكارم الأخلاق والمروءات ومحاسن العادات ، وذلك لتوفير الحياة الطيبة الكريمة لكل إنسان يعيش في كنف النظام الإسلامي.

٢٧- ولقد عرفت البشرية وضعياً بعد تجارب طويلة عبر تاريخها نظامين رأسماليين ماديين ، الأول يتسم بمادية رأسمالية من نوع خاص وهي رأسمالية «الطبقة». والثاني يتصف بمادية رأسمالية من نوع خاص أيضاً، وهي رأسمالية «الدول». ومن هنا، عانى كل من النظامين من درجة حادة نسبياً مما جاء أصلاً لمعالجته وهو الظلم بصورتيه السياسية والاقتصادية، أي القهر والاستغلال ، ولهذا جاءت المحاولات التصحيحية البرجماتية أو الذرائعية

لمحاولة التخفيف من حدة هذا الظلم ، ففي النظام الأول نادى (الثورة الكينيزية) بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لزيادة الطلب الفعلي لمعالجة الكساد وجاءت (الثورة المونية) - تطبيقياً - لتدخل التخطيط الحكومي التأسيري من خلال التجربة الفرنسية لترشيد القرار الاقتصادي و لرفع درجة الأداء على المستوى القومي ، وفي النظام الثاني نادى (الثورة الليبرمانية) بضرورة إدخال «حافز الربح» على مستوى الوحدة الانتاجية ، وقامت (الثورة الخرتشوفية) أو السياسة الاقتصادية الجديدة بإقرار نوع من اللامركزية لترشيد القرار الاقتصادي خاصة في النشاط الزراعي .

٢٨- وبالرغم من بعض النجاحات النسبية المتواضعة كانت النتيجة تخبطاً واضحاً على المستوى الكلي في النظام الأول (الغربي) وتخبطاً فادحاً على مستوى الوحدة الانتاجية في النظام الثاني (الشرقي) مما أفرز معايير كفاءة رديئة نسبياً ومعايير قيمة مهملة أو ضعيفة نسبياً مع اختلاف في الدرجة في الحالتين ، ولتزايد درجة الرداءة في معايير الكفاءة "والإهمال" في معايير القيمة في الحالة الثانية إنهاء النظام الشرقي في جل الدولة التي أخذت به وما زال النظام الغربي يعاني من اختلال هيكلي فريد يتمثل في ازدواجية الاختلال الاقتصادي من تضخم وكساد في الوقت نفسه ، وما ظاهرة العولمة إلا محاولة أخيرة ولا أقول يائسة لمعالجة هذا الاختلال .

٢٩- ومن هذين النظامين وبالذات النظام الغربي جاء الاقتصاديون الإنمائيون للتصدي لمشكلة التخلف بالمعالجة فتركز اهتمامهم في إحداث تغييرات هيكلية في النشاط الاقتصادي أساساً في جانب العرض الكلي لضمان معدلات نمو متصاعدة وعليه قدموا "استراتيجيات" أو مناهج تنمية عديدة تقريباً بعدد من كتب في هذا المجال وهو أكثر ، ومن أهم هذه الاستراتيجيات : النمو المتوازن ، والدفعة القوية ، «والجهد الأدنى الحساس، وأقطاب النمو ، والانطلاق ، والقطب النهائي ، وإحلال الواردات، وتنمية الصادرات، والثورة الزراعية ، والثورة الصناعية ، والاعتماد الجماعي على الذات، والحاجات الأساسية» .

٣٠- وبدون الدخول في تفصيل كل منهج، يمكن القول أن هذه المناهج تختلف عن بعضها البعض بجانب اختلاف الأسماء في تأكيدات النسبية على جانب أو آخر من عملية التنمية ولكنها تتفق جميعاً على ضرورة أن يكون الجهد الإنمائي من الكبر والشمول بحيث يستطيع أن يتغلب على معوقات التنمية ، ولتحقيق ذلك تصدت هذه المناهج للإجابة على سؤال وحيد وهو : بماذا تحدث عملية التنمية؟ وكانت الإجابة واحدة ومادية بحتة رغم الاختلاف في التفاصيل وهي : عن طريق التغلب على ندرة رأس المال ، أي بكم ونوع مناسبين من الاستثمار على أساس الاعتقاد بأن الفقر سببه هذه الندرة وبأن التنمية سوف تحدث بالنمو في الناتج الكلي وباختصار ، أعتقد هؤلاء الاقتصاديون أن تقليد (الطريقة الشمالية) سوف يضع الدول المتخلفة على الطريق الصحيح للتنمية المستدامة.

٣١- وفي إعمار هذا التوجه المادي والتركيز عليه أهمل «الإنسان» فكانت النتيجة بشهادة جميع المنظمات المتخصصة الدولية والاقليمية والوطنية ذات العلاقة فشل معظم الجهود الإنمائية التي بذلت على مدى أكثر من نصف قرن فما حدث ليس حركة تصنيع وإنما صناعة بلا نمو وما حدث في بعض الدول المتخلفة من نمو إذا كان شيئاً يذكر فهو «نمو بدون تنمية» أو بمعنى أدق كان وما زال في واقع الأمر "تنمية للتخلف" وتفرخ عن هذا الموضوع كنتيجة له وكتفصيل لمجمله العديد من المشكلات التي تطحن «الإنسان» وتهدد كرامته وتبدد قدراته وتهدر جهوده الإبداعية فيعجز بالتالي عن القيام بمسؤولية «إعمار» الأرض أي إحداث التنمية وكان السبب الجوهري لهذا الفشل كما اكتشف الاقتصاديون الإنمائيون يتمثل في شبه غياب شرط نجاح مناهجهم وهو : ضرورة توافر مناخ مناسب للإنسان لكي يتعامل بفعالية مع إعادة لأحداث التنمية ولذلك استحدث بعضهم استراتيجية جديدة وهي (التعليم من أجل التنمية) أي نعلم الإنسان لكي يتعرض على حقوقه الأساسية المشروعة ويحصل عليها فيكون مشاركاً فاعلاً في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.



٣٢- مما سبق يتضح جلياً أن تحقيق التنمية يتطلب أولاً وقبل أي شيء تطهير «الحياة الاقتصادية» من كافة أشكال الظلم وبالتالي تهيئة المناخ المناسب لكي يتعامل الناس تعاملاً إنمائياً مع الأشياء فالإنسان المظلوم أي المقهور والمستغل كل لا يقدر حقيقة على شيء ومن ثم إذا لم يرفع الظلم ومهما كانت طبيعة الموارد الإنتاجية من حيث الوفرة والتنوع والجودة لا يمكن لأي شيء ذي قيمة أن يتحقق ولا يمكن لأية قوة دافعة أو استراتيجية أن تعمل بكفاءة مناسبة سواء أكانت هذه القوة هي "اليد الخفية" للحافظ المادي أم اليد المرئية الباطشة للدولة وسواء أكانت الاستراتيجية هي الدفعة القوية من الاستثمار أم الجهد الأدنى الحساس المطلوب من التكوين الرأسمالي أو غيرها.

٣٣- وعليه يأتي الإسلام - ديناً ونظام حياة - لإخراج البشرية مرة أخرى، كما أخرجها من قبل من ظلمات جاهلية تعيشها ومن تخبط حياة ضنك تحياها مليئة بكل شرور الضلال وضروب الفساد وصنوف الظلم وألوان الشقاء فيقدم بقواعده العامة المتكاملة العقيدية والأخلاقية والتعبدية والتعاملية تطهيراً حقيقياً وعملياً للحياة البشرية في حياة البشر وبقدرة البشر بالعمل الدائب على استئصال هذه الشرور وبالتصحيح الدائم لهذه الانحرافات من خلال تربية «وضوابط» و«منظمات» ذاتية حاكمة لحركة هذه الحياة ويتم ذلك على أساس تحرير فعلي للإنسان بتحديد دقيق وواضح لمركزه وغايته في هذه الحياة وفي ظل كرامة ينعم بها تليق به كإنسان كما أراد له خالقه سبحانه وتعالى ﴿ فَأَقِّمِ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم: ٣٠]. ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٠].

٣٤- من هنا، جاء النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي يعد التوجه الإنمائي سمة أساسية لصيقة بفكره وواقعه أي كما هو مفهوم وكما هو طبق فعلاً في عهد الرعيل الأول- حيث حقق أعلى معدلات من الحياة الطيبة

بمعايير هذا العصر (بما في ذلك مؤشرات التنمية البشرية والانسانية) ليقدّم منهجاً للتنمية يعيد كثرعة الأشياء في المجتمع الإنساني إلى طبيعتها ويرد كمنهاج قضية التنمية إلى عمادها وهو الإنسان، فالإنسان وفقاً لهذا المنهج هو أهم وأسمى ما في هذا الوجود، فهو بحق الوسيلة الرئيسة لعملية التنمية ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ [هود: ٦١]، وهو في الوقت ذاته غايتها لكي يستطيع استمرار القيام بتبعة «العباد»، التي تشمل «جميع» أعمال الإنسان وعلى رأسها «إعمار» الأرض، وفقاً لشرع الله وعليه تتصف عملية التنمية، وفقاً لهذا المنهج، بالاستمرارية أو الاستدامة، المستمدة من استمرارية الإنسان في عبادة الخالق تبارك وتعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]. وذلك يقول الأصوليون: إن البناء على المقاصد الأصلية يصير تصرفات المكلف كلها عبادات كانت من قبيل العبادات أو العادات.

٣٥- ولكن أي «إنسان» يقصده المنهج الإسلامي؟ الإنسان المقصود هو الإنسان «العادي» كما خلقه الله بقوته وضعفه وليس الإنسان الذي يتخيله الذهن الوضعي كمخلوق من مخلوقات الاقتصاد نظرياً أي «الرجل الاقتصادي»، أي من مخلوقات المادة أيديولوجياً، أي «الترس الاجتماعي»، فهو الإنسان الذي تربي على الأخلاق القيم الإسلامية أي الإنسان الأخلاقي ولكن كيف يتعامل هذا الإنسان مع المادة لإعمار الأرض؟ الإجابة على هذا السؤال، وضع المنهج شرطين أو مطلبين بدون تحقيقهما لا يمكن أن يتحقق المشروع الإنساني الممكن في الإعمار هذان الشرطان هما: أن يكون الإنسان حراً، وأن لا يكون مستغلاً، أي شرطاً: الحرية والعدالة.

٣٦- ولتحقيق مطلب الحرية، كان مدخل المنهج فطرياً هو المدخل العقدي الإيماني، وهو التوحيد: توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية وتوحيد

الأسماء والصفات ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ (٢) ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (٣) ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (٤) ﴿[الإخلاص]، ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ومقتضى التوحيد العبادة وهي بدورها غاية خلق الله سبحانه وتعالى للجن والإنسان وتوحيد الألوهية هو توحيد الله تعالى بأفعال العباد أي بالشعائر التعبدية. وتوحيد الربوبية هو توحيد الله تعالى بأفعاله، ومن ثم التلقي منه سبحانه الشرائع المحددة للقيم والموجهة للمعيشة والمنظمة لحركة الحياة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فبالتوحيد تخلص العبادة لله وحده وهذا هو أشرف تكريم وأكمل تحرير للإنسان لأنه إخراج له من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده ولكي تكون الحرية حقيقية على أرض الواقع تتعمق في وجدان الإنسان وتتجسد في سلوكه ولكي يتحقق إعمار الإنسان كشرط مسبق "لإعمار" الأرض وتأسيساً على التوحيد خص الخالق تبارك وتعالى لذاته همين يشغلان مخلوقاته البشرية وهما: الرزق والعمر، فأطعم الإنسان من جوع وآمنه من خوف، ضامناً رزقه ومحدداً أجله ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ (٣٢) ﴿فَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مَثَلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ (٣٣) ﴿[الذاريات]، ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، واتساقاً مع مقتضى العبادة وتحقيقاً لإعمار الأرض ارتبط هذا الأمن المادي والأمان النفسي بضرورة الضرب في الأرض سعياً في طلب الرزق وقد عادله الخالق تبارك وتعالى بالجهد في سبيله والنصوص في هذا الباب كثيرة في الكتاب والسنة.

٣٧- ويتأسس مطلب «العدل» على حقيقة إيمانية مؤداها أن المال مال الله ونحن مستخلفون فيه، وتعني تبعة الاستخلاف التمكين من المال تمكين استعمال أو ملكية انتفاع والعمل «الصالح» على تثميته خلال الزمن حتى قيام الساعة وأداء حقوقه لمالكه الأصلي وللمجتمع في صورة الصداقات

المفروضة والصدقات التطوعية والكفارات وغيرها من النفقات تحقيقاً لعدالة التصرف فيه، وإقامة التكافل الإجتماعي وضماناً لأكفأ استخدام ممكن له خلال الزمن ، ويؤكد المنهج على أن الطريق العادل لنماء المال هو طريق الاشتراك الفعلي في النشاط الاقتصادي ، فلا يوجد كسب طيب بدون عرق وجهد ومخاطرة ، ومن ثم جاء الاسلام ونظامه الاقتصادي ومنهجه في التنمية حرباً حقيقية ومستمرة وناجحة على كل صور الظلم الاقتصادي أي الاستغلال من خلال تحريم صريح وقاطع للربا والغرر والاحتكار والاكتمال والاسراف والتقتير والتطفيف والبخس والغش والتدليس والنجش والرشوة والمحسوبية وكل صور أكل أموال الناس بالباطل وكل صور الممارسات الخاطئة في النشاط الاقتصادي إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً .

٣٨- وبتحقيق شرطي المناخ المناسب لقيام الإنسان بتبعية «إعمار الأرض» وهما الحرية والعدل كانت الخطوة التالية في المنهج الإسلامي هي حض الإنسان على أن يتعامل مع الأدبيات والتجارب الانمائية وتقنيات التنمية بفكر منفتح تماماً على أساس أن الأصل في الأشياء الإباحة وأن الحكمة بشروطها الشرعية ضالة المؤمن وذلك بما يتفق وظروف الاقتصاد والمجتمع وبما يضمن التعامل الكفء والتفاعل مع الأشياء تحقيقاً لهدف إعمار الأرض وتقديم المجتمع كفريضة تعبدية يمثل الالتزام بها غاية التكليف ومن ثم فبالشرك يكون ظلم الإنسان وبالتالي التخلف وبالتوحيد تكون حرية «لإنسان» وعدالة النظام الذي يعيش في كنفه ومن ثم، تحدث التنمية الجادة والمستدامة

### العولمة

٣٩- من مسلمات المعرفة الاقتصادية، أن النشاط الاقتصادي يتم وفقاً لمستويات مختلفة تشمل : الفرد والاسرة والمنشأة والمنطقة والدولة والإقليم والعالم ، ويغطي الاقتصاد العالمي هذه المستويات بوصفها منتجة وموزعة ومستهلكة (أو مستخدمة) للموارد الاقتصادية والتي يتم تداولها على الصعيد العالمي، فعلى سبيل المثال تتم بعض العمليات الصناعية من خلال مشاركة

عدد من الدول في قارات مختلفة كما تدفق بعض العملات والأوراق المالية وغيرها من الأدوات المالية وكذلك مختلف أشكال البيانات والمعرفة التكنولوجية عبر العالم ، هذا بالإضافة إلى أن بعض الناس يهاجرون إلى أي مكان تقريباً على ظهر الأرض لكسب مورد رزقهم ولقد شهدت العقود الأخيرة مستويات غير مسبقة من العولمة الاقتصادية حيث نمت المعاملات والتدفقات الدولية بأحجام ومعدلات لم يشهدهما تاريخ العالم من قبل.

٤٠- وتصور بعض الإحصاءات حجم هذا الاتجاه بالتريليون دولار أمريكي (للمتغيرات النقدية) فلقد زادت التجارة العالمية من (٦, ٠) في عام ١٩٦٠م إلى نحو (٤, ٧) في عام ٢٠٠١م وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر من (٧, ١) في عام ١٩٩٠م إلى (٦, ٦) في عام ٢٠٠١م ، والتعامل اليومي في الصرف الأجنبي من (١٥, ٠) في عام ١٩٧٣م إلى (٥, ١) في عام ١٩٩٨م ، القروض المصرفية الدولية من (٩, ٠) في عام ١٩٧٢م إلى (٧, ١) في عام ٢٠٠٠م ، كما زاد عدد الشركات متعددة الجنسية من (٧٠٠٠) إلى (٦٥٠٠٠) شركة خلال الفترة من ١٩٦٠م - ٢٠٠١م ، وزاد عدد خطوط الهاتف من (١٥٠) مليون في عام ١٩٦٥م إلى أكثر من (٥, ١) بليون في عام ٢٠٠٠م ومستخدومي شبكة الانترنت من (صفر) في عام ١٩٨٥م إلى (٦٠٦) مليون في عام ٢٠٠٢م ومسافري الطيران الدولي من (٢٥) مليون في عام ١٩٥٠م إلى (٤٠٠) مليون في عام ١٩٩٦م.

٤١- وتحكم الدول الصناعية الكبرى - وخاصة الدول السبع الكبار أو «مجموعة السبعة» الاقتصاد العالمي، وبالتالي العولمة الاقتصادية من خلال حيازتها على نصيب الأسد في التجارة العالمية وتدفع الاستثمار الأجنبي المباشر - عطاءً وأخذاً - والائتمان الدولي والمعلومات والمعرفة التكنولوجية وجل براءات الاختراع (٩٧٪) من مجمل عددها في عالم اليوم ووسائل ووسائط وسبل المواصلات والاتصالات ومن خلال تحكمها في جل الشركات متعددة الجنسية أو عابرة القارات (٩٠٪) من مجمل عددها عبر تملك

رؤوس أموالها وتوجيه استثماراتها ، وهذه الشركات تسيطر فعلاً على ثلث الأصول الإنتاجية العالمية وتتحكم في ثلثي المنتجات في التجارة العالمية وتسهم بالنصيب الأكبر من الابتكارات التكنولوجية في العالم والنتاج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية المتقدمة وفي ظل ثورة المعلوماتية والاتصالات (حيث تملك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ٦٥٪ من مجموع الاتصالات العالمية) تحول العالم إلى قرية كونية واحدة ومن بين اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى يعد الاقتصاد الأمريكي قاطرة هذه الاقتصاديات وياتصال قاطرة الاقتصاد العالمي.

٤٢- بعد هذا التحديد التشغيلي لواقع «العولمة» وبالرغم من أن المصطلح ما زال يكتنفه بعض الغموض وعدم التحديد، يمكن القول أن العولمة تعد مرحلة تاريخية من مراحل تطور العالم ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ومعلوماتية وتكنولوجية إذ بعد تفكك وانحيار الاتحاد السوفيتي السابق نظر فوكوياما بفكرة نهاية التاريخ وهنتجتون بفكرة صراع الحضارات للعولمة بتوكيد سيادة النموذج الأمريكي الغربي أي الليبرالية الجديدة في السياسة والاقتصاد ومن هنا رأى البعض بحق أن العولمة هي الليبرالية الجديدة أو الأمركة أي الديمقراطية واقتصاديات السوق وصحيح أن هناك اختلافاً بين المصطلحين حيث تعد العولمة عملية تطور بينما الليبرالية الجديدة أو الأمركة تعتبر إحدى الطرق وليست الطريقة الوحيدة لإدارة هذه العملية.

٤٣- ولكن مع هيمنة القطب الأوحده على النظام العالمي، عملت الولايات المتحدة الأمريكية، وما زالت تعمل بتفرد وتصميم وإصرار، على قولبة العالم، وفقاً للنمط الأمريكي - الغربي للحياة، ومن ثم تتسع الأسواق أمام منتجاتها بشكل يفضي إلى تحقيق مصالحها بخاصة ومصالح الغرب بعامة، بغض النظر عن بقية دول العالم الفقيرة أصلاً والمهمشة دوماً، وبالقطع مصطلح العولمة بهذا التحديد لا يعني العالمية فالعولمة وفقاً لما سبق مطمع جشع

وإرادة أمريكية عاتية لاختراق الآخر واستلاب خصوصيته إنها تمثل طموحاً مشروعاً للتعاون البناء والاعتماد المتبادل والنفع المشترك من خلال حوار وتلاقح وتكامل لخير البشرية جمعاء ، ومن ثم ما يطلبه الجنوب أي الدول النامية ويطالب به هو (عالمية العولمة) أو ديمقراطية العولمة، على أساس من الحق والعدل والمساواة وحب الإنسان للإنسان ، وليس أمركة العولمة أو احتكار العولمة على أساس الهيمنة والسيطرة والنهب والاستلاب والكراهية، وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران : ٦٤].

٤٤- وأمام الصبغة الأمريكية السائدة للعولمة ومؤسساتها الرقابية بل التأديبية (صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية ووكالات التقييم والتصنيف الدولية وعلى رأسها ستاندرد أند بورز وموديز وأبيكا) والتي تدير أسواق المال العالمية وتتحكم في تدفقات الاستثمار عبر العالم لا تملك دول الجنوب إلا دعم وتقوية «الإقليمية» ومساندة وتنمية منظمات المجتمع المدني حتى يمكن أن تؤثر في مسيرة وإدارة عملية العولمة بحيث تصبح أكثر ديمقراطية وإيجابية عما هي عليه الآن «الإقليمية» كما أكدت منظمة التجارة العالمية لا تشكل خطراً على عملية العولمة بل العكس تمثل بعداً مهماً في تطويرها والحد من سلبياتها من خلال تدعيم قدرات الدول الأعضاء التنافسية والتفاوضية على المستوى الدولي كما أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن يتقوم بمحاولات «ضغط» لتعديل القواعد وإصلاح المؤسسات التي تدير عملية العولمة بل العمل على إحداث تغييرات أساسية في صالح ديمقراطية العملية نفسها وتخليصها من الهيمنة الأمريكية الغربية.

٤٥- ولعل الموقف الصلب لمجموعة الدول النامية في الاجتماعات الوزارية المنظمة للتجارة العالمية من «سياتل» وحتى «كانكون» خير دليل وخير بداية في هذا الاتجاه ففشل اجتماع «كانكون» بالمكسيك يرجع بالأساس على

إصرار الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية اتساقاً مع مصالحها غير المشروعة والقائمة على أبشع صور الاستغلال لاقتصاديات الدول النامية ونهب ثرواتها وإمكاناتها على عدم الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المنصوص عليها في اتفاقيات تحرير التجارة (دورة أوجواي) ويتضح ذلك جلياً فيما يتعلق على الأخص بدعم المنتجات الزراعية والصادرات الزراعية (الذي وصل إلى نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً) وتطبيق نظام الحصص والقيود الكمية والضرائب الجمركية بالغة الارتفاع على الصادرات الزراعية للدول النامية مما يمنع نفاذها عملاً إلى أسواق الدول المتقدمة ، وهذا يصطدم مباشرة مع شعار (حرية التجارة والمنافسة) ويضر ضرراً بليغاً وبالغاً بالمصالح المشروعة لغالبية سكان العالم (١٤٦ دولة نامية تمثل أكثر من ٨٠٪ من سكان العالم) وهنا تأتي أهمية وضرورة جماعات الضغط من منظمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة والنامية على السواء وتظاهراتها أمام هذه الاجتماعات من سيائل وحتى كأنكون.

٤٦- إذاً، عملية العولمة تعني حرية انتقال ليس فقط السلع والخدمات وعناصر الانتاج من أيدي عاملة ورؤوس أموال وتكنولوجيا وإنما الأفكار والمفاهيم والمدرجات والمصطلحات، بل التصرفات والسلوكيات عبر الحدود والسيادة والجنسيات وحتى الخصوصيات والأيدلوجيات، بلا شروط أو قيود. وبغض النظر عن الظروف والمراحل التي تعيشها أو تمر بها دول العالم المختلفة وعليه وبالرغم من تعدد جوانب العولمة وتداخل وترابط هذه الجوانب فإن هذه الورقة تركز بالأساس على الجانب الاقتصادي أو العولمة الاقتصادية والتي تتأسس على مثلث : السوق والتقنية والمعلومة ومن ثم أدت وتؤدي إلى تزايد مضطرد في: التجارة العالمية في السلع والخدمات، تدفقات الاستثمارات الأجنبية ، نشر المعرفة ونقل التكنولوجيا ، والبحث والتطوير والاندماجات وتدويل ملكية الأسهم ، وكفاءة الرقابة والتنظيم والادارة، وتدويل السوق والمنافسة العالمية ، وتحرر وانفتاح الأسواق الوطنية



والخصخصة وتقلص دور الدولة الانتاجي.

٤٧- وتتم إدارة عملية العولمة من خلال شبكة معقدة ومتطورة من المؤسسات تهيمن عليها الادارة الأمريكية على رأس هذه الشبكة «ثلاثي»: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية فالصندوق يحدد السياسات الاقتصادية خاصة المالية والنقدية للدول المستهدفة بما يتفق مع الليبرالية الجديدة ، والبنك الدولي يقدم لها القروض وفقاً لهذه السياسات ، والمنظمة تعمل على تطبيق هذه الليبرالية من خلال الإشراف على تنفيذ اتفاقات تحرير التجارة في السلع والخدمات وانتقال رأس المال والعمل والتكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية ، وبإخضاع الاقتصاد العالمي لهذا التنظيم تأتي الشركات متعددة الجنسية كأداة رئيسة لتنفيذ هذه العملية ثم تحتل أسواق المال وعلى رأسها : نيويورك ولندن وطوكيو ، مراكز القوة في صناعة القرار الاقتصادي العالمي من خلال سمسرة الأسهم والسندات أو ما يسمى «بالقطيع الإلكتروني» الذي يرمى في (١٩٠ دولة) تمثل السوق العالمي، وأخيراً وليس آخراً توجد وكالات التقييم والتصنيف وهي بمثابة جهاز متابعة حيث تصنف الاقتصاديات النامية وفق درجات «جدارة» للاستثمار الأجنبي حسب مدى انصياعها لقواعد وآليات العولمة وبالنسبة للترويج لفكر الليبرالية الجديدة يأتي دور المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية والدولية والمنتديات غير الرسمية وعلى رأسها منتدى «دافوس» لتوجيه استراتيجيات العولمة وتوحيد المفاهيم حولها والاشادة بمزايا التنافسية العالمية واقتصاديات السوق والانفتاح الاقتصادي والشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر.

### التعاون الاقتصادي

٤٨- لا تستطيع أية دولة، في عصرنا الحاضر وفي ظل عملية العولمة - بتحديداتها السابق - مهما توافرت مواردها المحلية وتنوعت أن تحقق بمفردها على نحو كاف ومرض تقدماً اقتصادياً كبيراً ومستداماً مبنياً على

تنويع مصادر الدخل وتوسيع الطاقة الاستيعابية وتنمية القاعدة الانتاجية واكتساب القدرة التنافسية في مجالات الإنتاج بعامة وفي الصناعة والمعرفة المتراكمة بخاصة ، وتعد هذه الصعوبة أشد وأوضح في حالة دولة نامية (أو متخلفة) خاصة إذا كانت صغيرة الحجم نسبياً ومن ثم لا مجال عن الحديث عن فكرة (الاكتفاء الذاتي) و (الاقتصاد المغلق) فدول العالم جميعاً تعيش فعلاً وعملاً عصر (الاعتماد المتبادل) و(الاقتصاد المفتوح) وما يحدث للتجارة العالمية الآن ونموها المضطرب وخلال الزمن إلا تجسيدا لتزايد هذا الاعتماد وزيادة درجة هذا الانفتاح.

٤٩- وهنا تأتي أهمية وفوائد «التعاون الاقتصادي» المخطط والمقصود بين عدد من الدول من دفع عجلة التنمية المستدامة وزيادة درجة الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد ورفع مستوى معيشة الفرد وتحسين نوعية حياته في هذه الدول وذلك عن طريق درجة أكبر من التخصص وتقسيم العمل ومن ثم التمتع بمزايا الإنتاج الكبير وانخفاض التكاليف واتساع الاسواق أو منافذ التصريف من خلال الأثر الإيجابي الصافي لهذا التعاون في صورة «إنشاء» أو «خلق» صافي للتجارة ومن ثم تزايد القدرة التفاوضية بل التنافسية لهذه الدول مع بقية دول العالم.

٥٠- ورغم أن بعض الاقتصاديين يفرق بين التعاون الاقتصادي، ويعني به كافة أشكال التعاون «والتكامل الاقتصادي» ويحصره في أشكال محددة لتحرير التجارة من منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي وسوق مشتركة واتحاد أو وحدة اقتصادية ، والبعض الآخر يرى العكس ، بمعنى أن التعاون يهدف الى «تقليل التمييز» أو الحد من العقبات، بينما التكامل يقصد به إلغاء التمييز أو العقبات بين الدول الأعضاء، فإن هذه الورقة تعتمد ما أخذ به الكثير من الاقتصاديين باعتبار التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي مترادفين ويعنيان "الاقليمية" أو درجة أو أخرى من «التكامل الاقتصادي» وعليه تركز هذه الورقة على المكونات الرئيسية لهذه المصطلحات وذلك

بتحديد مداخل التعاون أو التكامل الاقتصادي في تحرير التجارة (بمراحلها المختلفة) والمشروعات المشتركة والمندمجة ومثلثات التنمية وتسيق خطط التنمية القطرية كمقدمة للتخطيط على المستوى الإقليمي تحقيقاً لوحدة اقتصادية أو اندماج كامل بين اقتصاديات دول التعاون أو التكامل الاقتصادي.

٥١- يمثل «التفضيل الجمركي» أولى مراحل أو درجات تحرير التجارة، حيث تنفق مجموعة من الدول على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية بمعنى اتفاقها على مجموعة من التدابير في مجال تخفيض العقوبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم بينها، وهذا يعني تبادل المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والقيود الكمية على الواردات حيث يسود مبدأ المعاملة بالمثل وذلك بالنسبة لسلعة أو سلع معينة بهدف تنشيط التبادل التجاري بينها ، وقد يتم ذلك عن طريق اتفاقية ثنائية أو اتفاقية متعددة الأطراف.

٥٢- هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على أن تحرير التجارة إقليمياً، أي من خلال كتل إقليمي يبدأ بمنطقة تجارة حرة بين مجموعة من الدول، فوفقاً لهذا الشكل من التكامل الاقتصادي تلغى الرسوم الجمركية والقيود التجارية الأخرى على حركة السلع وطنية المنشأ بين الدول الأعضاء ولكن تحتفظ كل دولة بحقها في تحديد مستوى رسومها الجمركية ودرجة شدة القيود الأخرى تجاه بقية دول العالم وبصفة عامة تظل كل دولة عضو في المنطقة حرة في الاحتفاظ بالتنظيمات والقوانين والإجراءات التي تنظم علاقاتها الاقتصادية مع الدول غير الأعضاء في المنطقة. والمشكلة في هذا الشكل أساساً هي مشكلة «إعادة التصدير» وما يتولد عنها من احتمال انحراف أو تحويل التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة وبخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء ولعلاج هذه المشكلة تنص اتفاقات مناطق التجارة الحرة على وطنية

السلع المتبادلة ومن ثم تشترط عادة أن يصاحب كل سلعة متبادلة «شهادة منشأ» من الدولة العضو المنتجة لها وذلك ضماناً لمراقبة ومنع مثل هذه العمليات.

٥٣- وبالنسبة «للإتحاد الجمركي»، فإنه يعد شكلاً أكثر تقدماً من مسيرة تحرير التجارة حيث يتضمن بالإضافة إلى إلغاء الرسوم والقيود بين الدول الأعضاء توحيد الرسوم الجمركية لكل الدول الأعضاء في الإتحاد تجاه بقية دول العالم وبذلك تتحقق الحرية الكاملة لانسياب السلع بين الدول الأعضاء فهو إدماج للأقاليم الجمركية للدول الأعضاء فتصبح إقليمياً جمركياً واحداً ، ولذلك يقيد هذا الشكل حرية أية دولة عضو في عقد اتفاقات تجارية أو اتفاقات دفع أو حتى تجديد اتفاقات معقودة مع دول خارج الإتحاد، إلا بموافقة الدول الأعضاء.

٥٤- أما «السوق المشتركة» فهي تمثل شكلاً أعلى في عملية التكامل الاقتصادي تجارياً أو إنمائياً حيث تقضي على قدر أكبر من التمييز بين اقتصاديات الدول الأعضاء فتصبح هذه الاقتصاديات أكثر اندماجاً مما هي عليه في الحالتين السابقتين إذ بجانب إلغاء الرسوم والقيود بين الدول الأعضاء وتوحيد الرسوم تجاه بقية دول العالم تلغى وفقاً لهذا الشكل القيود على تحركات عناصر الإنتاج - العمل ورأس المال - بين الدول الأعضاء أي أن هذا الشكل هو اتحاد جمركي بالإضافة الى حرية انتقال عناصر الإنتاج.

٥٥- ثم يأتي «الاتحاد الاقتصادي» ليتضمن تنظيم أربعة عناصر وهي: إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفات الجمركية على التبادل التجاري مع بقية دول العالم وحرية انتقال عناصر الإنتاج وتنسيق السياسات الاقتصادية أي أن هذا الشكل يمثل سوق مشتركة بين الدول الأعضاء بالإضافة الى تنسيق سياساتها الاقتصادية ويعد عنصر التنسيق أمراً ضرورياً وإلا ترتب على اختلاف السياسات تمييزاً بين السلع أو عوامل الإنتاج مما ينعكس في واقع الأمر بالسلب على حرية التبادل

وحرية انتقال عوامل الإنتاج.

٥٦- وأخيراً تعد «الوحدة الاقتصادية» أعلى أشكال «التكامل الاقتصادي» أو هي الاتحاد الاقتصادي الكامل فهي تشمل الأربعة عناصر للإتحاد مع تغيير في عنصر تنسيق السياسات الى تجانس أو توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى إقامة سلطة عليا يكون لها حق اتخاذ قرارات «ملزمة» لكل الدول الاعضاء لتصبح حقيقة كلاً اقتصادياً واحداً، ويعد هذا الشكل اندماجاً كاملاً يشمل كافة الجوانب الاقتصادية بلا استثناء حيث تلغى جميع القيود على حركات السلع والأشخاص ورؤوس الأموال وتفرض تعريفية خارجية موحدة وتتداول عملة واحدة وتوضع ميزانية موحدة وتطبق سياسات مالية ونقدية وتجارية وانمائية موحدة ، وهذا الشكل يحتاج الى «إرادة» سياسية ولا يتصور بدون «تكامل سياسي» وفي معظم حالاته تكون الدوافع السياسية للتكامل أقوى من الدوافع الاقتصادية.

٥٧- وتعتبر «المشروعات المشتركة» و«الاندماجات» و«مثلثات النمو» و«تنسيق خطط التنمية القطرية» مداخل ووسائل فعالة للتكتلات الاقليمية أو لإحداث التكامل الاقتصادي فالمشروعات المشتركة والاندماجات تزيد من المصالح المشتركة ومن مزايا الانتاج والحجم الكبير ومن القدرة على التنافس في السوق الدولي وتنسيق خطط التنمية يزيد من التخصص وتقسيم العمل الكفاء ومن الاستخدام الأمثل للموارد ومن درجة التكامل والاندماج ومفهوم مثلث النمو يستند الى حقيقة أن حاصل مجموع عناصر الانتاج للشركاء أكبر من مجموع أجزائها ففي شرق آسيا أقيمت مثلثات النمو بترتيبات مرنة بحيث تشارك البلدان المتكاملة في رأس المال والعمل والموارد الطبيعية اللازمة لدخول الاسواق الاقليمية والعالمية فيقوم بلد ما رأس المال والآخر المهارات الفنية والثالث الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة نسبياً وبجميع هذه الموارد تتكون الشراكة التي تقوي الروابط الاقتصادية بين البلدان المتكاملة وتأتي بالنمو والازدهار للشركاء كمجموعة

وتزيد من قدرتهم التنافسية في السوق العالمي من خلال «الميزة النسبية» من ناحية وعن طريق استخدام الموارد والمهارات والمعرفة المتوافرة لهم لإنتاج منتجات جديدة مطلوبة في السوق العالمي من ناحية أخرى.

٥٨- ويمكن تدعيم أي شكل من أشكال التكامل السابقة - من منطقة التجارة الحرة وحتى الوحدة الاقتصادية بأحد أو بعض هذه الوسائل وبالذات المشروعات المشتركة والاندماجات ومثلثات النمو خاصة أشكال التكامل من منطقة التجارة الحرة إلى السوق المشتركة، أما مدخل تنسيق الخطط القطرية فيمكن تطبيقه في شكلي الاتحاد الاقتصادي والوحدة الاقتصادية كمقدمة للتخطيط على مستوى الاقليم كوحدة واحدة.

٥٩- كما أن أشكال التكامل يمكن أن ينظر إليها «كمراحل»، بمعنى الأخذ بمبدأ التدرج في عملية التكامل ابتداء من منطقة التجارة الحرة، وانتهاءً بالوحدة الاقتصادية، مروراً بالاتحاد الجمركي، فالسوق المشتركة، فالاتحاد الاقتصادي، مع تشجيع المشروعات المشتركة والاندماجات ومثلثات النمو بين الدول المتكاملة ، ولكن هذا الاسلوب التدريجي لا يستبعد قيام عدد من الدول بتطبيق شكل متقدم من أشكال التكامل دون المرور بالشكل أو الأشكال السابقة عليه، كأن تطبق هذه الدول «السوق المشتركة» دون أن يسبق ذلك تطبيقها الشكلي منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي شريطة توافر مقومات الشكل المختار وكفاية البنى التحتية من ناحية وأن يتم التطبيق وفق خطوات محددة يوضح في كل خطوة الوسائل المرصودة والأهداف التكاملية المتوخاة منها، من ناحية أخرى.

٦٠- ولقد تزامنت الجهود الدولية متعددة الأطراف لتحرير التجارة بصورة غير تمييزية وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية (الجات ، ومنظمة التجارة العالمية) مع ظاهرة انتشار أشكال التكامل الاقتصادي أو ما أطلق عليه (الاقليمية الجديدة) ولقد شجع النظام العالمي لتحرير التجارة على إقامة كتلتا إقليمية وبالأخص في شكل منطقة تجارة حرة وفقاً للمادة

(٢٤) من الجات والمادة (٥) من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) وهاتان المادتان تشكلان الأساس أمام دول العالم لإقامة تكامل اقليمي أوسع وأعمق عما كان عليه في الماضي بحيث يشمل بالإضافة إلى التجارة في السلع التجارة في الخدمات والاستثمار وانتقال عناصر الانتاج كما يتضمن التنسيق بالنسبة للمعايير الخاصة بمواصفات السلع وبالنسبة للسياسات والنظم القانونية المرتبطة بالخدمات والاستثمار ومن ثم ساعدت حركة التكامل الاقتصادي الجديد على تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع التصدير.

٦١- وبصفة عامة، لا ترتبط درجة جدوى أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي أو الاقليمي والمزايا المتولدة عنه بالحجم النسبي أو مستوى النشاط الاقتصادي لكل دولة من الدول الأعضاء أي أن التكامل لا يتطلب بالضرورة أن تكون الدول الأعضاء متقاربة من حيث الدخل والحجم وهيكل الانتاج، فبينما تتوافر جدوى للتكامل بين مجموعة من الدول النامية أو دول الجنوب حيث يتسع حجم السوق وتظهر وفورات الحجم وتزداد القدرة على المنافسة في السوق الدولي هناك جدوى أيضاً للتكامل بين مجموعة من الدول النامية والمتقدمة أو دول الجنوب والشمال حيث تشجع الاختلافات في أسعار عناصر الانتاج على انتقال الأنشطة الصناعية كثيفة العمالة نسبياً إلى الدول النامية مصحوبة باستثمارات أجنبية ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة كما لا تتطلب عملية التكامل بالضرورة جواراً إقليمياً إذ يمكن تطبيق أي شكل من أشكال الإقليمية بين دول لا ينطبق عليها أي تعريف منطقي للإقليم مثل منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، وأخيراً، قد تحفز مزايا تكامل إقليمي قائم الدول غير الأعضاء فيه إلى طلب الانضمام إليه واحدة تلو الأخرى وهذا ما يعرف «بأثر الدمينو» كما في حالة الاتحاد الأوروبي.

## الأمة الإسلامية :

٦٢- تعمدت هذه الورقة أن يكون مصطلح (الأمة) هو آخر مصطلحات هذا القسم لأهميته تحليلياً وعملياً من ناحية وليظل حياً في ذهن القارئ وهو يتجول بين التحديات المختلفة من ناحية أخرى وتقصد الورقة بمصطلح (الأمة) الأمة الإسلامية ، وبعيداً عن البناء التغريبي للمصطلح وبعيداً عن دلالاته الأوروبية العلمانية وبعيداً عن إشكاليات التعريف، تعد الأمة الإسلامية كياناً جماعياً يرتكز على عقيدة إيمانية شاملة تغطي منظومتها المستندة على الكتاب والسنة كافة أوجه الحياة الدنيا والآخرة. وهي بهذا المفهوم تقوم على ثلاثة أسس رئيسية: كون أغلب أفرادها مسلمين، والحكم فيها بالاسلام، وأنها واحدة لا تتعدد ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، فلا وطنية ولا قومية في الاسلام غير الوطنية أو القومية الملازمة للأمة الإسلامية ومن ثم فالوطن كل مكان رفعت فيه راية التوحيد، وعليه فالأمة الإسلامية كيان ديني سياسي أي أمة دين وأمة دولة.

٦٣- والأمة بهذا التحديد كائن حي ينشأ وينمو ويقوى ويضعف ويصح ويمرض وقد يندثر وهذا كله يرتبط بمدى تمسك الأمة بمرجعيتها بثوابتها ومتغيراتها بمبادئها وقيمها. ولقد أدى انحراف الأمة عن المنهج إلى الضلالة التي حذر منها زعيمها وقائدها صلى الله عليه وسلم فتفتت ووقعت أجزاءها تحت نير الاستعمار (أو الاستخراب) وبعد التخلص من الاستعمار نشأت الدولة القطرية لتعكس مزيداً من التجزؤ والتشردم وأخفق تقليد الغرب فكرياً وعملياً في بناء دولة عصرية وكانت المحصلة النهائية أن وصلت الأمة إلى المآزق الحضاري أو جو الأمة الذي تعيش ، ولا شك أن مفتاح الخروج من هذه الأزمة هو من خلال استعادة مصطلح (الأمة الاسلامة) وإعادة بنائه من مصادره الأصلية (الكتاب والسنة) خاصة وأن تجزئة الأمة إلى دول أو دويلات قومية لم تستطع في ظل التبعية للغرب أن تسقط الاسلام كأحد أهم مقومات النسق العقيدي لمجتمعات هذه الدول أو الدويلات الإسلامية.



## القسم الثاني :

### مشكلة التخلف وعملية التنمية

#### تمهيد :

٦٤- لا خلاف على أن الأمة الإسلامية تعيش حالة حادة وواضحة من التخلف الاقتصادي. ولا شك أن الواقع المتخلف لاقتصاد الأمة وما يحمله من سلبيات انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وضعف الانتاجية وانخفاض مستوى معيشة الفرد واستفحال مشكلة الفقر وتفاقم مشكلات البطالة والمديونية الخارجية وغيرها وما يستتبعه من تشرذم وانكسار واستغلال وتبعية وما ينتج عن ذلك كله من رداءة في نوعية الحياة أو محدودية في الخيارات الانسانية المتاحة في شتى المجالات هذا الواقع يختلف جذرياً عن حالة اقتصاد الأمة (النموذج) وفق مفهومها القرآني ونسقتها «المثالي» في ظل دولة المدينة ، والمتسم بوحدة الكيان وانتظام المسار ووضوح الرؤية وخيرية الإخراج ، فكان النشاط الاقتصادي يقوم على اعتبار العمل فرض وإعمار الأرض فريضة ويتصف بتنظيم السوق على أساس الحرية والعدل والمنافسة ويتم التمويل بالمشاركة بعيداً عن حرمة التمويل الربوي ويتأسس على قاعدة الكسب الحلال وصيانة المال الخاص وتأكيد وظيفته الاجتماعية وتحديد إطار الملكية العامة ويصح مساره من خلال مراقبة الأسواق من قبل المحتسب ودور الدولة الراعية.

٦٥- ولعل مكنم "انحراف" الواقع عن «النموذج» يتمثل في التخلف السياسي أو «خلاف» الإمامة وفي ذلك يقول الشهرستاني: (وأعظم خلاف بين الأمة خلافة الإمامة إذا ما سل سيف في الاسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الامامة في كل زمان) فالتخلف السياسي هو بحق العامل الرئيس في مرض الأمة أي تخلفها في الجوانب الأخرى من حياتها وعلى رأس هذه الجوانب التخلف الاقتصادي ، وجاء الاستعمار أو الاستخراب بصوره المختلفة والمعروفة القديمة (الاستيطاني) والجديدة (الاقتصادي)

والعولمة أو الأمركة والقديمة ثانياً في أجزاء عزيزة من الأمة وهي فلسطين وأفغانستان والعراق والشيشان كنتيجة طبيعية لهذا التخلف ولتعميقه وزيادة حدته ومن ثم وصلت الأمة إلى مستنقع «التخلف» الذي تعيشه أو تتن تحت وطأته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وأصبح الفرد المسلم يعاني من قهر سياسي واستغلال اقتصادي لا نظير لهما في أي مكان أو زمان بصفة عامة في التاريخ الحديث للبشرية.

٦٦- قبل تقديم تحليل مختصر لمشكلة تخلف اقتصاد الأمة بوصفها التحدي الرئيس الذي تواجهه تشدد هذه الورقة على حقيقة أن التعبير الكمي عن الظواهر الاقتصادية بعامة يتسم بدرجة عالية من «التقريب» مهما توخى دارسي الظاهرة الدقة في القياس ويرجع ذلك إلى أن المتغيرات المتحكمة في سلوك الظاهرة الاقتصادية لا ترتبط بعلاقات خطية مباشرة مع بعضها البعض على أساس من السبب والنتيجة أو الفعل ورد الفعل نفسه لأكثر من متغير آخر هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن بعض هذه المتغيرات قد يصعب إن لم يكن من المستحيل قياسه ومع ذلك يظل التعبير الكمي عن الظواهر الاقتصادية خطوة هامة في تحليلها شريطة التسليم بأنه أداة لتحديد الاتجاه العام وليس قياساً دقيقاً منضبطاً للسلوك ، وإذا كانت هذه الحقيقة تصدق بالنسبة لكل التجارب المتقدم منها والتخلف فإنها تصدق بشكل أكبر في حالة الدول المتخلفة ومنها الإسلامية فبسبب حالة التخلف العام تتخلف الاحصاءات والمعلومات الأساسية وتخفض درجة دقة المتوافر منها ومن ثم درجة الاعتماد عليها في وصف وتحليل الظاهرة وعليه يتعين التوكيد على أن التعبيرات الرقمية في هذه الورقة تشير فقط إلى الاتجاهات العامة وليس إلى القياسات الدقيقة لحجم الظواهر محل البحث وتطورها خلال الزمن.

٦٧- ويعبر عن التخلف المعلوماتي (بالفجوة الرقمية) والتي تعني الفرق بين من يمتلك المعلومة ومن يفتقدها. واكتساب المعلومة أو المعرفة يمر

بـخمس مراحل : النفاذ إلى المعلومة، وتنظيم المعلومة، واستخلاص المعلومة، وتطبيق المعلومة، ثم توليد «معرفة جديدة» وعليه، تقوم صناعة المعلومات على ثلاثة عناصر : المحتوى، والمعالجة، والتوزيع ، وترتبط عملية اكتساب المعلومة وصناعتها بمستوى التقدم التكنولوجي في مجال المعلومات. ويتم التعبير عن الفجوة الرقمية بعدد من المؤشرات منها: عدد الهواتف الثابتة وعدد الحاسبات الشخصية وعدد مواقع الانترنت ومستخدمي هذه المواقع منسوبة إلى مجموع السكان ، وفي ظل غياب سياسات معلومات قطرية بصفة عامة يصبح غياب سياسة معلومات اسلامية على مستوى الأمة أمراً متوقعاً ومن ثم ندرة التعبيرات الرقمية عن الظواهر الاقتصادية على مستوى الأمة وتدني درجة دقة المتوافر منها .

وإني إذ أقدم هذا الجزء من البحث على أمل أن أنتهي من الجزء التطبيقي فيما بعد ولكني أختم بقائمة من الاحصاءات لتشير إلى العرض الكمي لمشكلة التخلف كمشكلة أم ومشكلة التفتت كسبب ونتيجة لهذه المشكلة الأم ولأؤكد أن معالجة المشكلتين ممكنة تماماً ومأمولة دوماً ولدينا الإمكانيات الروحية والمادية الكفيلة بمعالجة ناجعة شريطة أن يوفر للإنسان في أمتنا الحرية والعدل والاحساس الحقيقي بالمشاركة في الشأن العام وبالتالي المتابعة والمراقبة والتقويم..

والله ولي التوفيق.

# البنوك الإسلامية أمام التحديات المعاصرة

إعداد:  
د. عمر زهير حافظ

صفحة أبيض

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة

١/١ تقدم العمل المصرفي الإسلامي تقدماً ملموساً مع بدايات القرن الهجري الخامس عشر، وبدا كأسلوب جديد يحقق أهداف الوساطة المالية ويتميز بالعمل على غير أساس الفوائد المصرفية. وأنشئت العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في أوساط اجتماعية واقتصادية مختلفة ، كما أخذت بعض البنوك العاملة على أساس الفوائد المصرفية في منافسة هذا الأسلوب الجديد، خاصة في تقديم التمويل باستخدام أساليب العمل المصرفي الإسلامي. وأصبح هذا العمل المصرفي الجديد حقيقة فرضت نفسها على ساحة العمل المصرفي المحلي والعالمي.

٢/١ كانت البدايات ذات الأهمية الدولية في العمل المصرفي الإسلامي قد تأسست في عام ١٩٩٥هـ/١٩٧٥م بنشأة البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية دولية إسلامية تملكها حكومات الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، واتخذت مقرها الدائم في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. وتبع ذلك إنشاء البنوك الإسلامية في القطاع الخاص في العديد من الدول بدءاً ببنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣/١ تهدف هذه الورقة أولاً إلى بيان طبيعة الأعمال المصرفية الإسلامية التي جمعت بين الأصالة بالتزامها بالشرعية الإسلامية ، والمعاصرة بتقديمها خدماتها بأسلوب بديل ومنافس للمؤسسات المصرفية الحديثة المتقدمة . كما تهدف الورقة ثانياً إلى التعرف على التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي وتقف حجر عثرة دون توسعه وانتشاره لكي ينتشل عن عقوبات الممارسات غير الشرعية في الأعمال المصرفية.

واختتم هذه الورقة ببعض ما أراه ضرورياً لثبات البنوك أو المصارف الإسلامية أمام التحديات المعاصرة لأداء واجبها المنوط بها، والله الموفق.

## ماهي المصرفية الإسلامية؟

١/٢ من المعلوم لدى الاقتصاديين والماليين أن الوساطة المالية أصبحت ظاهرة مالية للاقتصاديات المعاصرة ، وهي تتضمن التوسط بين أصحاب الفوائض المالية المدخرة أو المعدة للاستثمار، وأصحاب العجز المالي أو الرغبة في إدارة الأموال. وقد قامت البنوك والمصارف بدور مؤسسات هذه الوساطة المالية وأصبحت عنوانا لها .

٢/٢ المصارف الإسلامية مؤسسات للوساطة المالية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الفوائد المصرفية باعتبارها هي الربا المحرم، وقد وجد المصرفيون المسلمون في عقود المضاربة والمرابحة وغيرها من العقود الشرعية قاعدة وصيغة بديلة للعمل المصرفي المعاصر الذي يقوم على أساس فكرة القرض بفائدة معلومة مسبقاً ، وعليه فحسابات المودعين ذات الأجل قروض بزيادة مقررة عند التعاقد تدفعها المصارف لهم لقاء إيداعها لديهم مدة يتفق عليها . ومن جانب آخر، فإن تمويل رجال الأعمال والمستثمرين يعتبر أيضا قروضا مؤجلة الاستحقاق بزيادة فائدة مقررة عند التعاقد تحصل عليها البنوك من المقترضين.

٣/٢ الفرق الأساس بين المصارف الإسلامية وما يمكن أن نسميه بالتقليدية، هو أن المصارف الإسلامية تنهض بوظيفة الوساطة المالية على أساس عقود المضاربة الشرعية. وبذلك يكون الذين يودعون أموالهم لأجل محددة، أرباب أموال يضارب بها المصرف الإسلامي مقابل نسبة من الأرباح الصافية التي تتحقق من ذلك ، وهم يعلمون أنهم يتحملون مخاطر العمليات الاستثمارية هم أرباب مال (الطرف الأول في عقد المضاربة ) والمصرف هو العامل عليه ( الطرف الثاني).

وعند تقديم التمويل إلى المستثمرين ورجال الأعمال، يمكن أن يكون المصرف الإسلامي هو رب المال (الطرف الأول) وهم العاملون عليه ( الطرف الثاني) مقابل المشاركة في صافي الأرباح في آخر الفترة المالية. ويجدر

بالبحث هنا أن يشير إلى أن معظم عمليات المصرف الإسلامي التمويلية المعاصرة تأخذ بعقود لا تعتمد على المضاربة أو المشاركة ، ولكن تعتمد على عقود بيع وإجارة واستصناع وسَلَم تنتهي كلها إلى ديون واجبة السداد في آجال متفق عليها . ولغلبة هذا النوع من التعاقد أسباب عديدة لا مجال لذكرها هنا .

٤/٢ ولأغراض تقييم الأصول وتوزيع الأرباح، تتبنى المصارف الإسلامية طريقة التتضيد الحكمي (التقديري) ، الذي يعتمد على استخدام الإجراءات والعمليات المحاسبية لإظهار القيمة النقدية الحالية للأصول وبناءا عليه يتحدد الربح أو تتحدد الخسارة كأساس للمحاسبة بين أصحاب الحسابات الاستثمارية والمصرف عند نهاية الفترة المالية.

#### **مصادر أموال المصرف الإسلامي**

٥/٢ تتكون مصادر أموال المصرف الإسلامي التي يوظفها في استثماراته من رأس المال وهو ما يساهم به مالكو المصرف عند إنشائه، والاحتياطيات والأرباح المدورة، ومن الحسابات الادخارية والاستثمارية (عقود مضاربة) التي تشارك في الربح والخسارة . والمصرف الإسلامي يضمن حسابات عقود المضاربة إذا تعدى أو خالف الشروط والأحكام المتفق عليها في المضاربة.

٦/٢ ومن مصادر أموال المصرف الإسلامي الحسابات الجارية وهي في حكم القرض، فالمصرف هو المقترض وصاحب الحساب هو المقرض . والحسابات الجارية قروض مضمونة حالة غير مؤجلة، يمكن للعميل أن يستردها في أي وقت دون أي زيادة لأن الزيادة المشروطة في القرض الحال أو الآجل هي من الربا المحرم. وتعد الحسابات الجارية من المصادر المهمة للأموال في المصرف التجاري خاصة. ويقوم المصرف بناءا على إجراءات الرقابة المركزية المصرفية في أي دولة باستبقاء جزء منها لدى المصرف المركزي وجزء آخر لتلبية طلبات السحب الطارئ ويستثمر ما بقي بعد ذلك



ضمن استثماراته المختلفة ، وما يتحقق من ربح فهو للمصرف لأنه تلقى هذه الأموال على أساس القرض المضمون والخراج بالضمان كما هي القاعدة الفقهية الكلية.

### استخدامات الأموال في المصرف الإسلامي

٧/٢ يعمل المصرف الإسلامي على توفير التمويل لأغراض الاستثمار والاستهلاك ، من خلال عقود معروفة في الفقه الإسلامي، جرى تطويرها لكي تتلاءم مع أغراض وطبيعة نشاط المصرف باعتباره وسيطاً مالياً. وتنقسم هذه العقود إلى عقود بيع للأعيان والمنافع (إجارة) ترتب ديوناً على الممولين، وإلى عقود مشاركة في الربح والخسارة.

أما تمويل البيوع فينتهي بالتزامات بالدفع الآجل من قبل المستفيدين من التمويل، وهي عقود محلها السلع والأصول الرأسمالية وليس النقود كما هو الحال في ديون البنوك التقليدية التي تتولد عن القروض. ومن أهم صيغ تمويل البيوع، بيع المرابحة للأمر بالشراء والسلم والاستصناع وعقود الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك.

٨/٢ الاستصناع عقد من العقود التي تطورت لتتلاءم مع حاجات الناس وذلك بالتعاقد مع العميل (المستصنع) لإنجاز المصنوع (مبنى تجاري أو سكني أو سلع مصنوعة) فيكون المصرف صانعاً يتعاقد مع صانع (مقاول أو مصنع) ليقوم بدوره بإنجاز المصنوع لحساب المصرف.

٩/٢ ومن الصيغ المعتمدة على الديون، بيع السلم وهو عقد بيع لسلع موصوفة في الذمة، مؤجلة التسليم، يعجل فيه دفع الثمن. ولذلك فهو نافع للمنتجين من الصناع والمزارعين، حيث يحصل المزارع على النقود في بداية موسم الزراعة، فيشتري بها البذور والحاجات الأخرى ثم بعد أن يتم الحصاد يسلم السلعة التي باعها سلماً إلى المشتري. ومن الصيغ التي تعتمد على الديون أيضاً ، عقد الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك محددة بثمن معلوم وقد يتم في نهاية فترة الإيجار نقل ملكية الأصل إلى المستأجر.

١٠/٢ أما صيغ التمويل المعتمدة على المشاركة في الأرباح والخسائر فهي من عناصر تميز المصارف الإسلامية، وهي تلك التي لا يلتزم فيها العميل المستفيد من التمويل، إلا بحسن الأداء والإدارة وعدم المماطلة في أداء حقوق المصرف إذا استحق شيء من ربح أو رأس مال، ويبقى المصرف شريكاً في تحمل مخاطر المشروع الذي يجري تمويله. وأهم هذه الصيغ، المضاربة وهي صيغة تمويل تقي بحاجات التجار ورجال الأعمال الذين يحتاجون إلى ممارسة التجارة وإنشاء المشاريع دون تحمل مديونيات محددة ويرغبون في مشاركة أرباب الأموال أرباحهم. ومن المعلوم أن لرب المال أن يشترط على المضارب الشروط التي يراها محققة لمصلحته دون الإخلال بأحكام المضاربة المقررة شرعاً، ولا يجوز تضمين العامل على المال، المضارب، ما قد يتحقق من خسارة، ولكنه يضمن جبر الخسارة إذا أهمل وفرط أو خالف الشروط.

ومن صيغ المشاركة في الأرباح والخسائر ما يتم بموجبه توفير المصرف لرأس المال المطلوب للمشروع المراد تنفيذه، ويكون المصرف والعميل عندئذ شركاء في العمل والمال والربح أو الخسارة بقدر مساهمة كل منهم في رأس المال. ويجوز أن توكل إدارة المشروع إلى العميل مقابل أجر معلوم.

ويتفرع عن عقود المشاركة، عقد المشاركة المتناقصة وهي صيغة تمويل غرضها التمليك المتدرج لأصل من الأصول مثل الآلات أو المباني التجارية أو المجمعات السكنية. وعندئذ يشترك المصرف والعميل في الشراء أو الإنشاء، وتقوم هذه الشركة باستثمار المبنى وتقاسم الأرباح والخسائر، ويتفق العميل مع المصرف على أن يقوم بشراء أجزاء من حصة المصرف بالتدريج فتتخفف حصة المصرف حتى يصبح المبنى في النهاية ملكاً للعميل.

### حجم الصناعة المصرفية الإسلامية

١١/٢ نمت الصناعة المصرفية الإسلامية في الثلاث سنوات (١٩٩٩م -

٢٠٠١م) نموا ملحوظا يشمل المؤسسات المالية والبنوك وشركات الاستثمار، فقد زادت رؤوس الأموال في الصناعة على مستوى العالم من حوالي ٧ مليارات دولار أمريكي في عام ١٩٩٩م إلى ١٣ مليار عام ١٩٩٩م إلى ٢٠١ مليار عام ٢٠٠١م بنسبة متوسطة تجاوزت ٢٠٪ سنويا.

ومن الملفت للنظر أن ثلاثة من البنوك الإسلامية كانت ضمن العشرة الأولى على مستوى البلاد العربية من حيث نسب نمو الموجودات في عام ٢٠٠٢م وتجاوزت في ذلك ٢٧٪. أما من حيث تحقيق أفضل متوسط للعائد على الموجودات فقد كان أحد البنوك الإسلامية هو الأول من أول ١٠٠ مصرف عربي في عام ٢٠٠٢م، وحقق معدل ٧,٧٪.

وأما من حيث متوسط العائد على الأموال الخاصة فقد كان بنكان إسلاميان من ضمن العشرة الأوائل في أول ١٠٠ مصرف عربي وبنكان إسلاميان ضمن العشرة الأوائل في نسب نمو الأرباح في عام ٢٠٠٢م.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن الكثير من البنوك التقليدية تقدم خدمات مصرفية إسلامية وتدخل إحصائيات هذه الخدمات في بياناتها العامة ولا تفصلها عنها، يمكننا أن نلمح الأهمية الكبرى لهذه الصناعة الناشئة على مستوى البلاد العربية وعلى المستوى العالمي.

### التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية

١/٣ لعل أوسع الدراسات التي عالجت المشكلة هي الدراسة التي أصدرها مؤخرا المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة. وقد قسمت تلك الدراسة التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية في العصر الحاضر إلى قسمين: الأول، يتعلق بالجوانب المؤسسية كالإطار القانوني والسياسات الداعمة والإطار الإشرافي والمعايير المحاسبية وانعدام المؤسسات المساندة كأسواق الأسهم، والأسواق المالية الثانوية والمنظمة وأسواق الاستثمار قصير الأجل. والثاني يختص بالجوانب

التشغيلية، كعملية تطوير المنتجات المالية الجديدة، والقضايا الشرعية المصرفية والتعليم والتدريب والبحوث، وانعدام التمويل عن طريق المشاركات عموماً وما يتعلق بذلك من إشكاليات تشغيلية تتعلق بعدم سيولة الموجودات والتخلف عن السداد وهيكله الموجودات في المدى القصير. ومن التحديات التشغيلية، التوظيف المحلي للأموال والمنافسة والعمولة. وقد اعتمدت الدراسة المذكورة في هذا العرض للتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية، على استبيان وزع على مائة من العلماء والمفكرين والمصرفيين حول العالم.

٢/٣ درس مشكلة التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية، العديد من الباحثين، مثل الدكتور فؤاد العمر، نائب رئيس البنك الإسلامي للتنمية سابقاً، والذي ركز على دراسة التغيرات المتوقعة من تطبيق اتفاقية (الجات) وإنشاء منظمة التجارة العالمية، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من تحديات كزيادة حدة المنافسة بين البنوك الإسلامية ذاتها وبينها والبنوك الأخرى.

أما الدكتور سامي حمود، وهو من الباحثين المعروفين في مجال البنوك الإسلامية، فقدم في ورقة نوقشت في أحد الاجتماعات الخاصة بالمصارف الإسلامية، جذور العمل المصرفي، والواقع المعاصر للبنوك الإسلامية الذي يتمثل في عدم توحيد التشريعات الحاكمة لأعمالها وغياب الإطار المؤسسي والتنظيمي لسوق رأس المال والأدوات المالية وغياب المؤسسات المصرفية الإسلامية التي تقوم بدور السوق الثانوي لرأس المال.

وأما د. محمد حسن عبد الحميد، من الباحثين العاملين في مجال البنوك الإسلامية، فقد تحدث عن العمولة وظواهرها ومخاطرها، ثم تحدث عن آثارها على البنوك الإسلامية، واعتبر أن العمولة تشكل تحديات خطيرة أمام هذه البنوك بعد توقيع اتفاقية الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية، في ديسمبر ١٩٩٧م. وخلص إلى أن هناك تحديان أمام البنوك الإسلامية في إطار العمولة وهما: أولاً القدرة على إعادة تأهيل البنوك الإسلامية داخلياً عن طريق زيادة رأس مالها وتأهيل كوادرها

وعملياتها وإعطاء أهمية أكبر للرقابة عليها وثانياً القدرة على العمل جماعياً.

وأما د. بشير عمر فضل الله ، وزير مالية سابق في السودان ومستشار في البنك الإسلامي للتنمية ، فإنه يقدم تصوراً عن آثار العوامة على البنوك الإسلامية. وبعد تعريف العوامة وعلاقتها بالإصلاح الاقتصادي والفرص التي تتيحها، يوضح الخصائص الرئيسية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ويلخص التحديات التي تواجه هذه البنوك في خمسة تحديات هي: إيجاد الإطار المؤسسي الملائم، وعدم توفر المعايير المحاسبية والمراجعة، وضعف تطوير البحوث والتدريب، وإدارة المحافظة المالية ، وأخيراً، الحجم الصغير والأرصدة قصيرة الأجل. ويعتبر الدكتور بشير أن هذه التحديات يجب أن تعمل البنوك الإسلامية على مواجهتها بوضع الخطط والبرامج اللازمة، واستحداث أنظمة الإنذار المبكر للحيلولة دون انهيار هذه البنوك فيما إذا تعرضت لإدارة سيئة أو لأي أسباب أخرى.

٣/٣ ويعتبر الباحث أن بناء قطاع مصرفي إسلامي ذي كفاءة متميزة واجب على الأمة الإسلامية وهي في أمس الحاجة إليه في العصر الحاضر. ولذلك فإن النظر إلى التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية أخذاً في الاعتبار تحديد الجهات التي يمكن للبنوك الإسلامية أن تتعامل معها مباشرة لإيجاد حلول لهذه التحديات ، يساعد على تحقيق هدف وضع خطة ملائمة للمعالجة والمواجهة.

وتنقسم التحديات بناء على هذا التصور إلى ما يلي:

- ١- تحديات داخل إطار البنوك الإسلامية تتعلق بأدائها على مستوى كل بنك وعلى مستوى البنوك جميعاً.
- ٢- تحديات تتعلق بعلاقة البنوك الإسلامية ، بالبنوك المركزية المرخصة لها والمشرفة عليها.

- ٣- تحديات تتعلق بعلاقة البنوك الإسلامية بمجتمع الأعمال المتعامل معها وبمجتمع المدخرين.
- ٤- تحديات تتعلق بعلاقة البنوك الإسلامية بالبنوك التقليدية الأخرى المنافسة.
- ٥- تحديات تتعلق بعلاقة البنوك الإسلامية بالاقتصاد والنظام العام.
- ٦- تحديات في إطار علاقة البنوك الإسلامية بالنظام المصرفي والاقتصاد العالميين.

**ونبدأ باستعراض هذه التحديات:**

#### **٤/٣ تحديات من داخل البنوك الإسلامية**

إذا اعتبرنا أن البنوك الإسلامية، صناعة ناشئة ، مقارنة بالبنوك التقليدية التي بدأت أعمالها قبل قرنين من الزمان، فإن هذه الصناعة الناشئة في حاجة ماسة إلى بناء نفسها حتى تقوى وتستطيع تحقيق الهدف المطلوب منها. وهذا في حد ذاته تحد كبير للغاية في ظل التنافس المتزايد لاعتبارات النشأة الحديثة أو لاعتبارات العولمة وتحرير تجارة الخدمات. والنظر إلى هذا التحدي يتطلب مواجهة مع الذات لكل بنك على حدة، وهو واجب فردي على كل بنك أن يقوم به ويضع له الخطة المناسبة ، وتتحمل مجالس إدارات البنوك الإسلامية المسؤولية العظمى في هذا الشأن ، وتتحمل الجمعيات العامة للبنوك أيضا مسؤولية اختيار مجالس الإدارات ومراقبة أعمالها. ومن القضايا الواجب النظر إليها بعناية تامة:

- ١- كفاءة الإدارة التنفيذية وسلامتها.
- ٢- الالتزام الشرعي للأفراد والأنظمة والإجراءات.
- ٣- الرقابة الداخلية الفنية والشرعية.
- ٤- التطوير المستمر للأدوات والفرص الاستثمارية.
- ٥- العناية بمصالح المساهمين ، مع أداء حقوق المودعين وعدم التفريط بها لصالح المساهمين الذين يعينون الإدارة.

٦- الاستيعاب لمتطلبات السوق والاقتصاد والمجتمع وأوليات كل منهم في إطار مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ورسم خارطة الأهداف والأعمال على هذا الأساس.

٧- التدريب المستمر للعاملين لضمان كفاءتهم وحرصهم.

٨- إجراء البحوث الخادمة للنواحي الفنية والعملية الشرعية.

٩- إنشاء قواعد البيانات والمعلومات بما يخدم مقتضيات العولمة والانفتاح وتحرير الخدمات.

١٠- العناية بأداء المسؤولية الاجتماعية للبنك ورعاية مبدأ أن لا يكون المال دولة بين الأغنياء من المجتمع.

### ٥/٣ تحديات في العلاقة مع البنوك المركزية

من الصفات المميزة للأنظمة المصرفية المعاصرة، وجود سلطة إشرافية ورقابية تتمثل في البنوك المركزية في كل دولة، يناط بها الترخيص للوحدات المصرفية العاملة ورقابتها والإشراف عليها للتأكد من قيامها بتنفيذ شروط ومواصفات النظام الرقابي عليها.

والبنوك الإسلامية شأنها شأن البنوك الأخرى، تخضع للرقابة والإشراف المركزي، على أعمالها. ولكن من خلال الممارسات المعاصرة أتضح في كثير من الدول الإسلامية وغيرها، أن هذه البنوك المركزية لم تتهيأ بعد لوضع الأطر الرقابية والإشرافية الملائمة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي. ولذلك وجدنا بعضها يصدر نظاماً خاصاً للترخيص للبنوك الإسلامية تؤسس بموجبه وتراقب بناء على تعليمات خاصة. ويبدو أن هذه الأوضاع في سبيلها للتغيير، فقد ازدادت معرفة بعض البنوك المركزية بطبيعة العمل في البنوك الإسلامية، وتهيأت له بعض الكوادر المؤهلة لتنفيذ الإشراف والمراقبة، وهناك محاولات جادة في بعض الدول الإسلامية.

ومن هذا المنطلق تواجه مجموعة البنوك الإسلامية تحدياً حقيقياً في

كيفية تأسيس هذه العلاقة الخاصة بالإشراف والرقابة عليها من قبل البنوك المركزية لكي تكون رافداً هاماً لنجاحها وليس معيقاً لأعمالها. ويمكن وضع بعض المسائل الفنية في هذه العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية ، والتي تحتاج إلى عناية خاصة من قبل الجهات الرقابية توفيراً للثقة في أعمال البنوك الإسلامية وعناية بحقوقها:

١- سياسة الاحتياطي القانوني على الودائع الاستثمارية وضرورة التفريق بين طبيعة هذه الحسابات القانونية والشرعية في البنوك الإسلامية وفي البنوك التقليدية.

٢- سياسة الإيداع لدى المصرف المركزي والدعم قصير الأجل لطلبات البنوك الإسلامية من السيولة وتنقية كل ذلك من عنصر الفائدة المصرفية.

٣- سياسة العرض والإفصاح للحسابات الختامية ومراعاة المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية.

٤- متطلبات هيكل الأصول حتى تتلاءم مع الشروط الشرعية.

٥- هيكل علاقة البنوك الإسلامية مع أصحاب الحسابات الاستثمارية والممولين لتوفير الثقة الفنية والشرعية ودعم الصدق والشفافية.

### ٦/٣ تحديات مع مجتمع الأعمال ومجتمع المدخرين

الصناعة المصرفية الإسلامية حديثة النشأة، ولم تغط بعد مساحات واسعة في الاقتصاد ولا زالت الهيمنة للطرق والأساليب التقليدية في العلاقة بين البنوك ومجتمع رجال الأعمال ومجتمع المدخرين . وصياغة هذه العلاقة في شكل جديد وإطار ملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ، يعتبر تحدياً عظيماً، لأن البنوك الإسلامية لن تستطيع النمو والتقدم دون مجتمع الأعمال ودون مجتمع المدخرين.

ويتمثل التحدي مع مجتمع الأعمال في اعتياد مجتمع الأعمال الحالي



على علاقة الاقتراض الربوي من القطاع المصرفي، وعلى علاقة الإيداع لأجل على أساس الفائدة أيضاً. ويحاول القطاع المصرفي ومجتمع الأعمال، الموازنة بين العلاقتين لكي يحقق أعلى عائد ممكن. ويلعب سعر الفائدة أداة محورية في ترتيب هذه العلاقات. وهذا الأسلوب التقليدي في إدارة التمويل والإيداع، يوفر رؤية سابقة لسلوك هذه المتغيرات، مما لا يوفره أسلوب الإيداع لأجل على أساس المضاربة، كما لا يوفره أسلوب التمويل بالمشاركة والذي يمثل أساس فكرة العمل المصرفي الإسلامي.

وإعادة تشكيل ثقافة مجتمع الأعمال وتأسيس خططه وبرامجه على أسس مغايرة يحتاج إلى جهود مضيئة وإلى زمان طويل، وهو تحد ضخم جداً إذا أخذنا في الاعتبار ظروف الصناعة الناشئة وضعف إمكانياتها التي لا تفي باحتياجات قطاع الأعمال، وتخلف الأطر التنظيمية المساندة لأعمال المصارف الإسلامية.

ويتمثل التحدي مع مجتمع المدخرين، في أن أصحاب حسابات الادخار هم من الفئات ذات الدخل المتوسط والصغير وقد ألفوا أن البنوك التقليدية تعطي فوائد على هذه الحسابات أقل مما تعطي على الحسابات الاستثمارية لأجل، باعتبار ضالة هذه الحسابات وتعرضها للسحب بصفة مستمرة، وهذا يجعلهم على علم بقدر ما يعود على ما يدخرونه الآن ومستقبلاً على وجه التحديد. وهذا النمط من العلاقة لا يمكن أن يوجد في البنوك الإسلامية التي يحكمها عقد المضاربة في الحسابات الادخارية فصاحب الحساب الادخاري له نصيب وحصّة من الأرباح التي سيتم تحقيقها في نهاية الفترة، وهذا يتعلق ويتأثر بأمور عديدة منها كفاءة إدارة البنك والفرص المتاحة للاستثمار قصير الأجل وقليل المخاطر. وبالتالي هو لا يعلم كم سيكون رصيد حسابه بعد فترة. وهذا الأسلوب يبدو مريحاً لأصحاب الحسابات الادخارية ولكنه يتعارض مع أسس العمل المصرفي الإسلامي. وإعادة صياغة ثقافة المدخرين، مسألة تحتاج إلى جهاد كبير، خاصة مع

وجود محاولات إعلامية مضادة.

### ٧/٣ تحديات مع البنوك التقليدية

نشأت البنوك الإسلامية في مجتمع البنوك التقليدية التي تعتمد على أسلوب الفائدة المصرفية في سياستها وإدارة أعمالها. وقد أدى ذلك إلى بروز روح التنافس بين الجانبين خاصة في الحدود التي يستطيع فيها المصرف الإسلامي العمل. وقد شهدت صناعة العمل المصرفي عدة صور في هذا الإطار:

- ١- تنافس في مجالات التمويل، نتج عنه صور للتعاون والتكامل فيما بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، حيث برز ذلك في عمليات للتمويل المشترك، أو عمليات للتمويل المجمع.
- ٢- تنافس في مجال الاستثمار، نتج عنه إنشاء صناديق استثمارية تلتزم بمعايير شرعية لجذب المدخرات الصغيرة أو الكبيرة، في البنوك التقليدية.
- ٣- تنافس في مجال الودائع، نتج عنه إنشاء نوافذ أو فروع إسلامية في البنوك التقليدية.
- ٤- تعاون مع البنوك التقليدية في استثمار الفوائض المالية لدى البنوك الإسلامية، نظراً لخبراتها وعلاقاتها البنكية حول العالم.

ويتضمن التحدي في هذا الإطار، ما يمكن أن تحققه البنوك الإسلامية من هذه العلاقات. هل يمكن أن تكون دعماً لتطورها ونموها وحصولها على شريحة أكبر من ودائع وتمويلات السوق المصرفي؟ هل يمكن أن تجير هذه العلاقات لترسيخ أقدامها في السوق ونشر المنهج المصرفي الإسلامي؟ إلى أي مدى يمكن أن تستثمر البنوك التقليدية هذه العلاقات لمصلحة توسعها هي وتحجيم دور ونمو البنوك الإسلامية؟ إن التحديات هذه تشمل قدرة البنوك الإسلامية على الاحتفاظ بتخصصها وتميزها النسبي في مجال

العمل المصرفي. هل يمكن للقانون المنظم للعمل المصرفي في دولة ما ، أن يحقق التوازن في الاختصاصات والأعمال بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؟ والسبب الذي يكمن خلف هذا السؤال هو أن البنوك الإسلامية لا تستطيع أن تمارس إلا ما تسمح به الشريعة الإسلامية ، أما البنوك الأخرى فيمكنها في حالة ما إذا سمح لها، أن تمارس أعمالها على هذا الأساس وعلى أي أساس وضعي آخر، وبالتالي تحصل على ميزة إضافية لا تستطيع البنوك الإسلامية مجاراتها في ذلك مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص. ومن أجل ذلك تبنت بعض البنوك المركزية الفصل في الاختصاصات، وقصرت ممارسة العمل المصرفي الإسلامي على مؤسسات البنوك الإسلامية، في حين سمحت بنوك مركزية أخرى للبنوك التقليدية بالعمل المصرفي الإسلامي في أشكال متعددة كالفروع والنوافذ والصناديق الاستثمارية والتمويلات الإسلامية، واعتبر ذلك في كثير من الأحيان نجاح للعمل المصرفي الإسلامي على المستوى المحلي والعالمي.

### ٨/٣ تحديات في إطار نظام الاقتصاد والقانون العام

قطاع العمل البنكي الإسلامي، أحد القطاعات الاقتصادية ، وهو جزء من النظام الاقتصادي الذي تتكامل أجزاؤه المختلفة لصياغة صورة ذات أبعاد شاملة لدور الإسلام في عالم الاقتصاد. وفي كثير من الحالات الاقتصادية والمالية والقانونية والاجتماعية الأخرى. وهذا هو أحد مواطن التحدي الذي يجابه البنوك الإسلامية.

ولتوضيح معالم هذا التحدي نذكر الأمثلة التالية:

- نظام المضاربة والمشاركة مبني على الثقة والأمانة وهي من موجبات النظام الأخلاقي. فإذا ساد المجتمع خلاف ذلك لم يتجه النظام البنكي لهذا النوع من العقود، وتجنبه خشية سوء العاقبة.
- نظام التمويل بالدين دون زيادة عند التأخير في الدفع، مبني على قيام

المدين بالدفع، فإذا ماطل الغني، وعطل أموال البنك، أحدث اضطراباً في نظام احتساب أرباح المودعين وهذا يؤثر على سمعة البنك ويضعف الثقة.

- النظم القانونية وإجراءات العقود، يجب أن تكون مناسبة وملائمة، ومؤسسة على مفاهيم وقواعد شرعية.

- الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المؤسسات المالية المصرفية تحتاج إلى تقنين ومراجعة لكي تتواءم مع القواعد الشرعية الحاكمة، وعلى سبيل المثال، الضمانات وفتح الاعتمادات المستندية والحوالات والوكالات وخلافة مما يتعلق بالصور الجديدة في العمل المصرفي كالمشتقات والاختيارات، وكل ذلك مما أصبح جزءاً هاماً في النظام المالي والاقتصادي المعاصر، يحتاج إلى جهود واسعة لكي تنضبط الأعمال المصرفية بالشرعية.

إن هذه التحديات، لا تستطيع البنوك الإسلامية التعامل معها وحدها، مهما كان أداؤها متميزاً، لأن ذلك له علاقة بأنظمة وقوانين أخرى تقوم جهات تشريعية وتنفيذية في كل دولة باقرارها وسنها لكي تتسجم مع أساس الأعمال المصرفية الإسلامية حتى تؤدي هذه الأعمال المصرفية ثمارها المرجوة. ولعل إنشاء المؤسسات الداعمة للمصرفية الإسلامية مؤخراً مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الذي يشمل في عضويته البنوك المركزية في بعض الدول الإسلامية، يمكن أن يعين في هذا الشأن وإلا ستبقى الصناعة المصرفية قاصرة عن تحقيق ثمارها المأمولة.

### ٩/٣ تحديات في إطار العلاقة بالنظام المصرفي العالمي

رغم صغر حجم البنوك الإسلامية من حيث رؤوس الأموال والأصول مقارنة بالبنوك العالمية الكبيرة، إلا أن التوجه نحو العولمة وارتباط الأسواق العالمية ببعضها، وانتشار آثار التغيرات بين الأسواق، كل ذلك أبرز عوامل جديدة تمثلت في الارتباط الشديد بين الوحدات المالية المصرفية الإسلامية والنظام النقدي المصرفي العالمي باعتبار أن الأخير يسير حثيثاً نحو توحيد

الرؤى والمعايير التي تحكم العمل المصرفي في دول العالم. وليس أدل على ذلك من أن صندوق النقد الدولي يقوم بدور أكثر فعالية في توسيع نطاق الرقابة على الدول الأعضاء ويفرض شروطا على النظام النقدي والمصرفي تحتاج معها البنوك الإسلامية إلى كثير من العمل. إضافة إلى ذلك، فإن مسألة توحيد وتعميم المعايير المحاسبية والرقابية على المصارف في كل دول العالم، تلقي بعبء كبير على المصارف الإسلامية للعمل وبسرعة حثيثة لاستكمال المعايير الخاصة بها ونيل ثقة المحافل الدولية المتخصصة.

### ١٠/٣ تحديات في نطاق الالتزام بالشرعية الإسلامية

باعتبار أن أساس نجاح أعمال المصارف الإسلامية هو التزامها بالأحكام الشرعية في المعاملات المالية، فإن الهيئات الشرعية والمجامع الفقهية تجد نفسها مطالبة بالتجاوب مع الحركة السريعة للمال والأعمال، وإقرار الصيغ الجديدة والمستحدثة للعمليات، والمعايير المطلوب الأخذ بها في أعمال المصارف والمؤسسات المالية. هذا من حيث الإنشاء والتوحيد للصيغ والأساليب الشرعية وإيجاد المخارج الشرعية والطرق المأمونة للمصارف ورجال الأعمال في أعمالهم. أما من حيث الرقابة الخارجية والداخلية ومتابعة التطبيقات والتدقيق عليها للتأكد من التزامها بالإحكام الشرعية، فإن القليل من البنوك الإسلامية يقوم بذلك رغم توفر المعايير الخاصة بهذه القضايا والتي تم إصدارها من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ولعل ذلك من أسباب تشكك بعض الناس في جدية التزام البنوك الإسلامية وتقيدها بالأحكام الشرعية، ولذلك فإن هذه البنوك تواجه فعلا تحديا كبيرا في إثبات مصداقيتها أمام الناس في هذا الإطار الذي يمثل أساس المصداقية.

## البنوك الإسلامية في مواجهة التحديات

الصناعة المالية المعاصرة ذات شعب عديدة ومسالك عميقة وآفاق واسعة وقطاع البنوك يحتل الصدارة في هذه الصناعة. وهناك شركات التأمين والتكافل وهناك شركات الاستثمار والتمويل غير البنكي وهناك الأسواق والمنتجات المالية المتعددة، وغير ذلك مما أصبح كيانا عالميا ضخما يسترعى انتباه الدول والأفراد وجماعات الأعمال.

والخطوات الأولى في محاولة تطبيق الشريعة الإسلامية في النظام المالي في الدول الإسلامية المعاصرة بدأت في المجال المصرفي واتسعت، وقليل من الخطوات بدأت في قطاعي التأمين والتكافل. لذلك سيكون الحديث مركزا في القطاع المصرفي لرسم بعض الخطوط ذات الأهمية لمواجهة التحديات التي سبق الحديث عنها أعلاه.

وتوطئة لذلك، فإن من المناسب إعادة الإشارة إلى بعض ملامح الوضع المعاصر للبنوك الإسلامية والذي يتمثل في ما يلي:

١- تنمو موجودات البنوك الإسلامية بنسب جيدة تعكس القبول الرسمي والشعبي لأعمالها ونشاطها المصرفي في الاقتصاد الذي تعمل فيه، كما تعكس مقدرتها على الاستثمار واجتذاب الأموال.

٢- تتزايد قدرة العمل المصرفي الإسلامي على تحقيق الأرباح، والاستمرار في تنميتها، وبالتالي اجتذاب المساهمات في رؤوس أموال المؤسسات المالية الإسلامية وتنشيط الأسواق المالية بتداول أسهم هذه المؤسسات.

٣- نجحت البنوك الإسلامية في تعبئة مقدار كبير من الأموال. ونمت الودائع في البنوك الإسلامية بخطوات سريعة. وتشهد كثير من الدراسات على النجاح الكبير الذي حققته البنوك الإسلامية في تعبئة

الودائع مما أدى إلى زيادة نصيبها من إجمالي الودائع في النظام المصرفي في بعض الدول الإسلامية.

ويمكن القول إن مواجهة التحديات ممكنة على المدى البعيد إذا ما استطاع العمل المصرفي الإسلامي أن يقدم نفسه كنموذج فاعل ملتزم بأهدافه وأطره الشرعية والفنية والمهنية. وحتى تستطيع البنوك الإسلامية أن تواجه التحديات المعاصرة عليها أن تحقق إنجازات معتبرة في مجالات عديدة أهمها:

#### **أولاً: الإطار المؤسسي السليم للصناعة**

لكل نظام متطلباته المؤسسية . والصناعة المالية الإسلامية كنظام مالي خدمي ليست استثناءً فهي تحتاج إلى عدد من المؤسسات والترتيبات الداعمة بغية القيام بوظائفها المتعددة. وتحاول مؤسسات العمل المصرفي والمالي الإسلامي في كافة أرجاء العالم الاستفادة من الإطار المؤسسي الذي يدعم العمل المصرفي التقليدي ، ولكنها تعاني من ضعف الدعم المؤسسي الذي يوظف خصوصاً لخدمة حاجاتها . ويجب فحص المهام التي تقوم بها مختلف المؤسسات في الإطار التقليدي، كما يجب بذل محاولات لتعديل المؤسسات الموجودة بطريقة تمكنها من توفير دعم أفضل للعمل المصرفي الإسلامي، أو إنشاء مؤسسات جديدة حسب الحاجة. وقد شهدت الصناعة المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة تأسيس العديد من المؤسسات الدولية الداعمة التي تعكس عالمية هذه الصناعة ، ومن أهمها في الوقت الحالي:

#### **- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**

هذه الهيئة عبارة عن جهاز فني مهني لإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأضيف إلى هيكله الإداري مجلس شرعي لإصدار المعايير الشرعية . وسجلت الهيئة في وزارة التجارة بمملكة البحرين بصفة هيئة عالمية بشخصية معنوية مستقلة لا تسعى للربح في ١١ رمضان ١٤١١هـ الموافق ٢٧ مارس ١٩٩١م.

### المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

هذا الجهاز هو بمثابة اتحاد مهني للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يستهدف التعريف والتوثيق للعمل المصرفي الإسلامي وتمثيل مصالح مؤسساته عالمياً، وقد انبثق كتطور طبيعي لاجتماعات البنك الإسلامي للتممية مع البنوك الإسلامية خلال (١٧عاماً) . وصدر المرسوم الملكي في مملكة البحرين برقم ٢٣ لسنة ٢٠٠١م في ٣١ مارس ٢٠٠١م الموافق ٦ محرم ١٤٢٢هـ بالموافقة على الاتفاق بشأن المقر بين حكومة دولة البحرين والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

### السوق المالي الإسلامي الدولي

هذا الجهاز إداري مهمته تطوير وتنمية وتوجيه السوق المالي الإسلامي الدولي واعتماد الأدوات المالية المتداولة والترويج للفكرة في المحافل الدولية والمصرفية . صدر مرسوم ملكي في مملكة البحرين برقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٢م بتأسيسه كشخصية اعتبارية في ٠٢/٠٦/١٤٢٣هـ الموافق ١١/٠٨/٢٠٠٢م

### مركز السيولة المالية

هذه شركة مالية تهدف إلى إدارة عمليات استثمار السيولة للبنوك الإسلامية والترويج للإصدارات المالية ودعمها وهي ذراع عملي للسوق المالي الإسلامي الدولي، أنشئت كشركة مساهمة بحرينية رأس مالها المدفوع (٢٠) عشرون مليون دولار أمريكي والمصرح به ٢٠٠ مليون دولار أمريكي وسجلت في وزارة التجارة بمملكة البحرين في ١٩/٠٥/١٤٢٣هـ الموافق ٢٩/٠٧/٢٠٠٢م.

### مجلس الخدمات المالية الإسلامية

هذا الجهاز ثمرة تعاون بين البنك الإسلامي للتممية وصندوق النقد الدولي وبعض البنوك المركزية وأجهزة الرقابة المصرفية في بعض الدول الإسلامية وهدفه إصدار المعايير والإرشادات والبيانات الخاصة بالعمل



المصرفي الإسلامي في علاقته بالجهات الرقابية والإشرافية على هذا العمل وقد صدر قانون عام ٢٠٠٢م في ماليزيا بإنشائه كمنظمة دولية ذات امتيازات خاصة ، وافتتحت أعماله في نوفمبر ٢٠٠٢م.

#### الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف الائتماني

اقتضت الطبيعة الخاصة للمؤسسات المالية الإسلامية أن تتضافر جهودها لإنشاء هذه الوكالة للقيام بمهام التصنيف الائتماني لهذه المؤسسات ولا يخفى أن التصنيف يعتبر مؤشراً ضرورياً للحكم على أداء وكفاءة المؤسسات المالية.

وثق عقد تأسيس الوكالة كشركة مساهمة بحرينية لدى كاتب العدل في ١٨/٠٨/١٤٢٣هـ الموافق ٢١/١٠/٢٠٠١م برأس مال مصرح به قدره (٩) تسعة ملايين دولار أمريكي والمدفوع ٩٤٥,٠٠٠ دولار فقط.

#### المركز الإسلامي الدولي للتحكيم التجاري

هذا المركز قيد التأسيس في دولة الإمارات العربية المتحدة وهو نتيجة بروز الحاجة لوجود جهة أو مركز يقدم خدمة التحكيم والمصالحة لحل النزاعات التي تطرأ بين المتعاقدين في عمليات المؤسسات المالية الإسلامية والتي يجب أن تضبطها الأحكام الشرعية. وقد اتخذت الجمعية العمومية للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في اجتماعها السنوي في عاصمة كازاخستان في ٠٤/٠٧/١٤٢٤هـ الموافق ٠١/٠٩/٢٠٠٣م قراراً بالموافقة على إنشائه.

والسؤال الهام هنا: هل تستطيع هذه المؤسسات في الدول التي أنشأت فيها وبكوادرها البشرية وإمكانياتها المالية أن تتجح في التحدي، وتقدم إطاراً مؤسسياً عالمياً لهذه الصناعة؟ ومن المسئول عن ضمان تأسيس وفعالية الإطار المؤسسي الفعال للصناعة؟ هل هو البنك الإسلامي للتنمية باعتبار أن اتفاقية تأسيسه نصت على هدف عنايته بالعمل المصرفي الإسلامي في الدول الموقعة على الاتفاقية؟

## ثانياً: الإطار القانوني المناسب والسياسات الداعمة

وضعت معظم قوانين التجارة والمصارف والشركات في معظم البلدان الإسلامية على نهج النمط الغربي وهي تحتوي أحكاماً بضيق من مدى نشاطات العمل المصرفي الإسلامي وتحصره في حدود تقليدية. وفي حين تستطيع العمل المصرفي الإسلامي وتحصره في حدود تقليدية. وفي حين تستطيع الأطراف في بعض الأحيان وضع اتفاقياتها على أساس عقد إسلامي إلا أن تنفيذ هذه الاتفاقيات في المحاكم يتطلب جهوداً وتكاليف إضافية. وهذا يقتضي وضع قوانين خاصة لإقامة وممارسة العمل المصرفي الإسلامي تعمل على تسهيل عمل البنوك الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك هناك حاجة للسماح للمؤسسات المالية الإسلامية بالعمل وفق القواعد الإسلامية وإفساح المجال في الأسواق المالية للمعاملات المالية الإسلامية. ووفق هذا السياق يمكن أن يتضمن الإطار القانوني للعمل المصرفي والمالي الإسلامي ما يلي:

### ١- قوانين العمل المصرفي الإسلامي

تخص هذه المجموعة من القوانين إنشاء العمل المصرفي الإسلامي ومراقبة أداءه والإشراف عليه. وتوجد في بعض البلدان الإسلامية مثل هذه القوانين التي وفرت إطاراً لعمل البنوك الإسلامية. ولكن تبقى معظم البلاد الإسلامية لا توفر الإطار القانوني المناسب.

### ٢- الإطار الإشرافي الرقابي

الإشراف والرقابة على البنوك الإسلامية من قبل الجهات الرقابية الحكومية مهمان للغاية بسبب أهمية المعلومات التي يجب توفيرها للمستثمرين (الشفافية)، وأهمية ضمان سلامة نظام التمويل، وغير ذلك مما يتعلق بتحسين سياسة الرقابة النقدية. وفي حالة البنوك الإسلامية هناك بعد إضافي للإشراف يتعلق بالقضايا الشرعية.

وفي الوقت الراهن فإن عدم وجود إطار إشرافي فعال يعتبر أحد نقاط الضعف في الصناعة المصرفية الإسلامية ويستحق اهتماماً جاداً. وهناك محاولات جادة وترتيبات حثيثة بين بعض البنوك المركزية ومؤسسات النقد في بعض الدول الإسلامية. والوضع الراهن للبنوك الإسلامية يتطلب فعل الكثير في كل هذه القضايا. ففي كثير من الحالات لا تعلن الطريقة التي يتم بها حساب نصيب الأرباح للحسابات الاستثمارية المتعددة كما لا يتم إعلان تفاصيل استخدامات الأموال بواسطة البنوك الإسلامية سيزيد ثقة العملاء. كما أن البنوك الإسلامية في بعض البلدان تخضع لإشراف المصرف المركزي لكنها تعامل نفس معاملة البنوك التجارية التقليدية، وتخضع لنفس الضوابط والشروط واللوائح التي تطبقها على البنوك القائمة على نظام الفائدة. ومن خلال ممارسة البنوك الإسلامية لأعمالها في علاقاتها بالجهات الرقابية وجد أنه:

١- مطلوب من البنوك الإسلامية، مثل جميع البنوك التقليدية الأخرى أن تحتفظ بنسبة من ودائعها الاستثمارية لدى البنوك المركزية رغم اختلاف الصيغة التعاقدية بينها وبين عملائها، وتدفع بعض البنوك المركزية عادة فائدة على هذه الودائع وهو ما لا تقبله البنوك الإسلامية. فالضرورة تقتضي إيجاد بديل لهذه الإجراءات لضمان الثقة ولضمان التزام البنوك الإسلامية بالنواحي الشرعية.

٢- تقوم البنوك المركزية بوظيفة المقرض الأخير للبنوك التقليدية بحيث تقدم لها قروضاً في أوقات تقل فيها السيولة. وبالرغم من أن البنوك الإسلامية تعمل تحت إشراف المصارف المركزية إلا أنها لا تستطيع شرعاً الاستفادة من هذه التسهيلات لأن هذه الأموال تقدم على أساس الفائدة. ومفهوم أن مثل هذه المساعدة لا يمكن أن تقدم بدون تكلفة. ولكن هناك حاجة لوضع وتنفيذ إطار خال من الفائدة لمثل هذه المساعدات.

٣- في البلدان التي يمارس فيها المصرف المركزي عمليات السوق المفتوحة لا

تستطيع البنوك الإسلامية أن تشارك في هذه العمليات لأن السندات التي تباع وتشتري تقوم على نظام الفائدة. ولهذا لا تتوفر للبنوك الإسلامية الأصول المالية التي يمكن تسيلها بسهولة وهو ما من شأنه أن يدخل شيئاً من عدم المرونة في تركيبة الأصول لدى البنوك الإسلامية.

٤- انعدام فهم الطبيعة الصحيحة لأساليب التمويل الإسلامية قد يكون أيضاً مسئولية جزئية عن سياسات بعض البنوك المركزية غير الملائمة تجاه البنوك الإسلامية وخصوصاً في حالتها المشاركة والمضاربة لأنها نشاطات مستمرة ، وتتواصل مشاركة المصرف الإسلامي في هذه النشاطات طالما ظل المشروع الممول يباشر العمل. وقد يكون لذلك انعكاسات مهمة على صعيد وضع التقارير عن البنوك الإسلامية وممارسة أعمال التنظيم والرقابة عليه بواسطة البنوك المركزية.

٥- مسئولو الإشراف والرقابة المصرفية في المصرف المركزي قد يكونون أحياناً غير مدركين تماماً لدور هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية . فهم يشعرون بأن هذه اللجان تتدخل في قرارات البنوك فيما يخص أدوات السياسة النقدية.

إن كل القضايا السابقة تحتاج إلى معالجات تتناسب وأعمال البنوك الإسلامية، ومعظم الممارسات الحالية الرقابية قد أنشأت دون النظر إلى الطبيعة الخاصة لهذه الأعمال، فهل تتجح البنوك الإسلامية في هذا التحدي وتتجاوب الجهات الرقابية معها وتهيأ لها سبل العلاج المطلوب؟

### ثالثاً: المعايير المحاسبية

أن للبنوك التقليدية معايير محاسبية متشابهة حتى مع اختلاف البلدان، وتنتشر البنوك المركزية الميزانيات المجمعّة للبنوك وتشرف عليها بانتظام . وخلافاً لذلك فإن عدم تشابه الممارسات المحاسبية بين البنوك الإسلامية يجعل من أي مقارنة بين ميزانياتها أو حسابات الربح والخسارة لديها مهمة شاقة إن لم تكن مستحيلة . وبالإضافة إلى ذلك فإن المفاهيم المستخدمة في

الميزانيات أو بيانات الربح والخسارة لا تحدد تحديداً دقيقاً. ولله الحمد ، فقد حصل تقدم ملموس في العشر سنوات الماضية للتغلب على هذه المشكلة بإنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المشار إليها أعلاه في دولة البحرين. ولكن قد يمر بعض الوقت قبل ملاحظة حدوث تغيير ملموس في الممارسات المحاسبية للبنوك الإسلامية. والسبب الرئيس لذلك هو أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منظمة طوعية وليس لها صلاحيات ملزمة لتنفيذ معاييرها، ولقد قامت بعض الدول بإلزام أو الاقتراح على مؤسساتها المالية الإسلامية أو إدارات الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة من البنوك التقليدية باستخدام هذه المعايير . وتبقى الثقة بالصناعة مرتبطة بمدى النجاح في هذا الجانب.

#### رابعاً : انعدام مؤسسات الأسهم

هناك حاجة إلى التمويل على المدى البعيد . وفي النظام التقليدي يتم ذلك من خلال سندات وأسهم طويلة الأجل . وتقوم سوق الأوراق المالية ومؤسسات الأسهم المتخصصة بهذه الوظيفة . وبالإضافة إلى الجمهور فإن من أهم مصادر هذه الاستثمارات طويلة الأجل، بنوك الاستثمار والصناديق المشتركة وشركات التأمين وصناديق التقاعد . وبما أن البنوك الإسلامية لا تتعامل في السندات ذات الفائدة فإن حاجتها إلى أسواق الأسهم تكون كبيرة . وحتى في التمويل التقليدي هناك ميول متزايدة لاستعمال الأسهم كمصدر للتمويل . ومما يؤسف له أن عدد مؤسسات الأسهم المتخصصة وغيرها من المؤسسات والتي تقوم تقليدياً بتقديم أسهم رأسمالية من خلال البورصة، أي صناديق التقاعد والصناديق المشتركة وشركات التأمين ، قليل جداً .

وللبنك الإسلامي للتمية محاولات عديدة ولكنها غير كافية، فبالإضافة إلى محفظة البنوك الإسلامية وصندوق حصص الاستثمار اللذين أنشأهما البنك مع بنوك ومؤسسات مالية إسلامية أخرى، هناك صندوق البنية التحتية وصندوق الاستثمار في الممتلكات الوقفية اللذين أنشئاً مؤخراً في البنك.

### خامساً: إنشاء أسواق مالية ثانوية منظمة

يزدهر العمل المصرفي بوجود أسواق مالية ثانوية . فالبنوك التجارية تستثمر في أصول مالية قصيرة الأجل جداً والتي تستطيع أن تحولها إلى نقد سائل بسرعة كبيرة وبتكلفة تحويلية ضئيلة . وهناك أركان عدة للسوق المالي الثانوي: الأوراق المالية والمتعاملون والمؤسسات المالية. ويمكن للبنوك الإسلامية مثل البنوك التقليدية أن تحقق كسباً كبيراً من إنشاء أسواق ثانوية في بلدانها. ويساعد ذلك في جعل أصولها أكثر سيولة وجاذبية للمدخرين مما يزيد من قدراتها على تعبئة الأموال.

وقد انتهى العمل الذي تم بالتعاون بين البنك الإسلامي للتنمية وبعض البنوك المركزية ومؤسسات النقد في الدول الإسلامية، لإنشاء السوق المالي الإسلامي الدولي المشار إليه أعلاه وسجل مقر إدارته في مملكة البحرين. إن على المؤسسات المالية الإسلامية أن تضع في اعتبارها التطورات التي حدثت مؤخراً في الأسواق المالية الدولية . ففي جميع أرجاء العالم يهجر آلاف المدخرين حسابات البنوك إلى الأسواق المالية.

إن المسائل التي أشارت إليها الورقة أعلاه في إطار التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية لها أهمية عظيمة في تشكيل مستقبل البنوك الإسلامية في العالم وليس في الدول الإسلامية خاصة. وبمقدار النجاح في معالجة نقاط الضعف والخلل والفراغات تستطيع هذه البنوك أن تشق طريقها لتحقيق أهدافها.

صفحة أبيض

## الختام

حاولت الورقة أن تستعرض بعناية، المواصفات الأساسية للعمل المصرفي الإسلامي المعاصر والتحديات التي تواجه هذا العمل باعتبار نشأته الحديثة وتعقيدات الأعمال المصرفية والمالية وأبعادها الشرعية والمهنية والفنية. ويقدم المهتمون بالعمل المصرفي الإسلامي الكثير من العناية بتطويره وتمميته وتأصيله وتقنيته لأسباب دينية ووطنية وتسويقية لا تخفى على أهل النظر الثاقب، وذلك من أجل الأهمية الدقيقة لهذا العمل في حياة الناس العاجلة والآجلة، وعلاقة كل ذلك بتوزيع الدخل وتوفير الدعم اللازم للعمل الاستثماري والاستهلاكي والاجتماعي في الاقتصاديات المعاصرة ذات العلاقات الدولية المتشابكة المفتوحة.

إن الأمة الإسلامية تمر بمرحلة دقيقة لإثبات ذاتها وأهلية أنظمتها الشرعية في حل مشاكلها وتهيئة الحياة الكريمة الآمنة لأبنائها. ويعتبر النظام المصرفي الإسلامي هو النظام المدخل للعالم المعاصر وهو النظام الذي قدم لهذا العالم في خضم كثير من التشكيك حول أهليته وعدم حماس الكثير من أهله، ولكنه يشق طريقه في بحر لجي تغشاه الأمواج من فوقها أمواج، بعضها فوق بعض، ولا تكاد ترى ملامح تشكل النظام بين أهله إلا ما ندر.

إن التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي ذات أبعاد محلية وإقليمية ودولية وعالمية، ويجب النظر إليها بشمولية تتناسب وأهمية النظام الذي ترتكز عليه وهو الشريعة الإسلامية السمحاء التي جاءت هدى ورحمة للعالمين.

فهل يكون مسلمو هذا العصر مؤهلين لأداء الواجب، ويقدموا ما عندهم من نظم تجنب العالم هذا الهلاك الماحق من جراء التعامل بالربا الذي انتشر هو وغباره؟ وهل يوجه هذا المؤتمر من رحاب مهبط الوحي ومنبع النور،



رسالة للمسلمين حكومات وشعوب أن يحققوا الوفاء بأمانة العهد الذي أخذ عليهم في أنفسهم وأموالهم فيهيئوا للعمل المصرفي الإسلامي كل فرص النجاح والفلاح حتى يطيب مآكلهم ومشربهم وحياتهم، ورسالة أخرى للعالم أن يدعوهم إلى ما في الإسلام من رحمة للعالمين في شؤون المال والحياة. والله ولي التوفيق.

# معالم التنسيق في مجالات العمل الإسلامي المشترك

إعداد:  
د. عبد الله عمر نصيف

صفحة أبيض

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بن عبد الله  
وعلى آله وصحبه ومن ولاة.. وبعد :

فإن الله سبحانه وتعالى قد من على أمة الإسلام بقيام منظمات  
وهيئات وجمعيات إسلامية تسعى إلى القيام بإعمال البر والإحسان وخدمة  
الإسلام والمسلمين في شتى مجالات الدعوة والإرشاد والتربية والتعليم  
والإغاثة العاجلة والمستديمة والاهتمام بقضايا المسلمين السياسية  
والاجتماعية والثقافية وشؤون الأقليات والجاليات الإسلامية في لعالم وغير  
ذلك من الأعمال التي كانت في الماضي حكرًا على الهيئات الاجتماعية  
والتنصيرية في أوروبا وأمريكا فكان قيام «مؤتمر العالم الإسلامي» عام  
١٣٤٤هـ برعاية الملك عبد العزيز رحمه الله عندما دعا علماء وزعماء  
المسلمين إلى المؤتمر الإسلامي الأول في مكة المكرمة فهو بداية العمل في  
المملكة في هذا المجال العام ثم أنشئت رابطة العالم الإسلامي في مكة  
المكرمة عام ١٣٨٢هـ برعاية من حكومة المملكة العربية السعودية لتصبح أكبر  
وأهم منظمة إسلامية غير حكومية انتشر نشاطها في أنحاء العالم خلال  
فترة وجيزة من الزمن ثم ينبثق عنها هيئات هامة مثل هيئة الإغاثة  
الإسلامية العالمية ثم توالى ظهور الهيئات والمنظمات الإسلامية غير  
الحكومية في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي ثم  
باقي الدول العربية والإسلامية كذلك فإن الأزهر في مصر له تاريخ عريق  
وقد توسع نشاطه ليشمل الدول الإسلامية وبلاد الأقليات في أنحاء العالم  
وأصبح لدعاته ومدرسيه أثر واضح في نشر الدعوة والتعليم كما أن البعوث  
من طلاب المنح الدراسية الذين التحقوا بالأزهر ومعاهده أصبحوا بالئات أو  
الآلاف يمثلون تقريباً كل مجتمعات المسلمين من بلاد الأكثرية أو الأقلية.

لقد أصبحت للمنظمات والهيئات الإسلامية غير الحكومية مكانتها

وجهودها الموفقة في المجتمع المسلم المعاصر والتحق بعضها في عضوية الأمم المتحدة ضمن الهيئات العالمية غير الحكومية التي يطلق عليها القطاع الثالث لكبر حجم الأعمال التي تقوم هذه الأموال التي تجمعها وتنفقها والمشاريع التي تنفذها وأصبح التنظيم الأممي لهذه الهيئات مثار اهتمام الحكومات و الشعوب في كل مكان وتتم دعوتها للمشاركة في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وغيرها من المؤتمرات العالمية المختلفة ولما كان المسلمون مطالبون بإخلاص النية وإتقان الأداء والسعي إلى الإحسان في كل شيء فإن تجمع الهيئات الإسلامية الخيرية لتنسيق العمل الإنساني المشترك أصبح أكثر أهمية من ذي قبل وتستدعى المتغيرات العالمية توحيد الصف وجمع الكلمة والتعاون على ما يرضى الله سبحانه وتعالى ويحقق مصالح العباد البلاد ويكرس الجهود الموفقة لخدمة العمل الإسلامي.

إن المجلس العالمي للدعوة والإغاثة بمصر قد أنشئ بتعاون من الهيئات الإسلامية واتفقها على إقامته لتحقيق جميع أوجه التنسيق والتكامل والتعاون وقد تحقق من خلاله خلال العقد الماضيين الكثير بالتنسيق والتفاهم والمشاركة في المشاريع المشتركة بين هذه المنظمات والهيئات إلا إننا في حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لزيادة فعالية هذا التنسيق وتحقيق مردود أكبر من فوائده.

#### **مجالات ووسائل التنسيق:**

##### **١- الدعاة والأئمة والخطباء والمدرسون ومحفظوا القرآن الكريم:**

ينتشر بفضل الله تعالى أعداد كبيرة منهم من قبل هيئات مختلفة يمثلون خلفيات تعليمية متعددة ويحملون جنسيات معظم البلدان الإسلامية بعضهم معين في بلده وهم الأقل والبعض الآخر في بلاد غير بلادهم ويجتهد كل منهم بنفسه وتؤثر في دعوته الجامعة أو المعهد الذي تخرج منه وبعض لا يخضع لأي رقابة أو توجيه وبعضهم يلتزم بأنظمة الجهة التي يعمل لديها ويعمل وفق توجيهاتها ويتولى بعضهم الفتوى والقضاء وغير ذلك.

والضرورة والواقع يقتضي العمل على مراجعة طرق تعليمهم وتدريبهم وأهمية إمامهم بالدعوة بالخارج وماتستلزمه من إتقان اللغات السائدة والتعرف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الذي يعمل فيه كل واحد منهم إلى جانب توفر المؤهلات والإمكانات الشخصية للقيام بواجبات العمل المناط والتنسيق في هذا المجال مهم للغاية بين الجهات المبتعثة لهم لذلك فإن توفير وسيلة عملية لاجتماعهم للتعارف وتبادل الخبرات وتوحيد المملكة في كل مجتمع يعمل فيه عدد منهم كذلك تقويم أدائهم ومعالجة السلبيات أن وجدت كما أن الجهود المشتركة بينهم تساعد في الاعتراف بشهاداتهم من قبل السلطات في كل بلد وتتيح لهم الحصول على وظائف حكومية وأهلية.

## ٢- المنح الدراسية:

يعتمد إعطاء المنح الدراسية لأبناء المسلمين على كثير من العفوية وعدم توفير الدراسة الميدانية لاحتياجات المجتمعات التي تعطي المنح ولا التخصصات المطلوبة ويستجيب للضغوط التي يمارسها رؤساء الجمعيات والمدارس والمعاهد التي تتطلب توفير المنح لأبنائها والزعماء المحليون وغيرهم والأمر يقتضى وضع خطة مشتركة لتوزيع الأدوار بين الجهات المانحة والتخطيط للتخصصات المطلوبة وأولوياتها لأن بعض البلاد تحتاج إلى دعاة ومتخصصون في علوم الشريعة واللغة العربية بينما بعض البلدان بها فائض في هذه التخصصات وهي تحتاج إلى الأطباء والمهندسين أو رجال الاقتصاد والسياسة أو الاجتماع أو القانون لأن المتخصصين من أبناء المسلمين قلة أو غير معروفين ودخول أمثال هؤلاء إلى معترك الحياة ومتطلباتها يكسر احتكار غير المسلمين للمناصب الحكومية وغير الحكومية ويتيح الفرصة لأبناء المسلمين للحصول على حقوقهم كمواطنين.

ومن ناحية أخرى فإن التنسيق ينبغي أن يشمل توحيد مخصصات هؤلاء الطلاب قدر المستطاع وتوفير البدلات التي تمكنهم من أداء واجباتهم في التعليم والتدريب بتركيز واهتمام مع مراعاة الظروف المعيشية في البلاد أو

الجامعات التي يدرسون به .

### ٣- المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية للمعلمين والأئمة والخطباء:

التخطيط المسبق بالتعاون والتنسيق بين الهيئات الإسلامية في هذه الأمور له فوائد عظيمة لا تخفى على أحد من ناحية اختيار المواضيع وأولوياتها وحاجة كل مجتمع وتوفير الإمكانيات البشرية والمادية وجدولة هذه الأنشطة وتوزيع الأدوار بين الهيئات المختلفة مع مراعاة الأوضاع العالمية والضغوط الدولية وغير ذلك وتكثيف الدورات التدريبية المتخصصة.

### ٤- البرامج الإعلامية:

الإعلام إن أحسن استغلال إمكاناته فهو يصب في جميع المجالات من الدعوة والإرشاد وتصحيح المفاهيم إلى التربية والتعليم والتدريب وإحياء رسالة المسجد إلى نشر كتاب الله والتشجيع على تلاوته وحفظه وغير ذلك واهتمامات الهيئات الإسلامية الكبرى بهذا النشاط محدودة ولا تتناسب مع عظم المسؤولية وإلحاح الظروف العالمية وتعطش المجتمعات الإسلامية فإلى جانب أهمية تقوية هذا العمل فإن التنسيق يوفر المال والرجال لكي يكون العمل مركزاً ومنتجاً لأنه الأكثر تكلفة.

### ٥- قواعد المعلومات:

نظراً لأهمية توفر المعلومات في كل الجوانب والأنشطة لتحقيق التنسيق والتعاون وإزالة الازدواجية وتكرار الصرف على الدعاة والمدرسين والمنح الدراسية والمشاريع ووضع استراتيجيات للعمل الإسلامي المشترك فإن مراكز المعلومات أصبحت من الضروريات الملحة ونظراً لتكلفة هذه المراكز العالية فإن من الأفضل أن يكون هناك مركزاً واحداً تستفيد منه جميع الهيئات الإسلامية مع إيجاد فروع عند الحاجة ولن يعم التنسيق متكامل فعال ما لم يهتم المسئولون عن الهيئات الأعضاء للاتفاق على الخطبة اللازمة ولا نجاح

هذا العمل.

#### ٦- الأنظمة الإدارية المالية:

تفتقر معظم المنظمات والهيئات الإسلامية وكذلك الجهات المستفيدة من العمل الإسلامي المشترك إلى متخصصين في النواحي الإدارية والمالية من ذوي الكفاءات العالية كما أن النظم المحاسبية تختلف إختلافاً بيناً يحتاج إلى دراسة ميدانية والاتفاق على نظام محاسبي موحد أو قريب من التوحيد وتبادل المعلومات والخبرات وتوفير الشفافية في الحسابات الختامية والتقارير المالية وغير ذلك توفيراً للمال ومنعاً للإسراف والازدواجية في الصرف وتحقيقاً لأداء أفضل، كما أن إعلان الميزانيات السنوية ليس فيه إفشاء للسر وإنما هو لطمأنة المتبرعين والمستفيدين.

#### ٧- المشاريع المشتركة:

المساهمة في المشاريع المشتركة ينمي روح التعاون والمحبة بين القائمين على كل هيئة متبرعة توزع الأعباء على الهيئات كل على قدر إمكاناته ويظهر للجميع عملية أهمية التنسيق والتعاون ويجسد لنا التنسيق والتعاون بطريقة عملية ويمنع الأعداء من الطعن أو الإساءة.

#### ٨- الوفود المشتركة والتنسيق في المؤتمرات:

إرسال الوفود إلى الدول الإسلامية لحث المسؤولين على دعم المجلس العالمي للدعوة والإغاثة أو إلى الدول الغير إسلامية لتوضيح وجهة نظر الإسلام في أي قضية تُثار في وسائل الإعلام وغيرها، أثبت جدواه وفائدته والاهتمام بهذا الأمر وتوفير الدعم له يعود بالفائدة على الجميع ويجد التكافل بين الهيئات الأعضاء كما أن الاجتماع والتفاهم المشترك قبل المشاركة في المؤتمرات الدولية يحقق أداءً أفضل ورؤية مشتركة للوفود الإسلامية المشاركة ومن الأمثلة الناجحة لمثل هذا هو ما تم تحقيقه في مؤتمر المرأة في بكين أو مؤتمر الإسكان أو مؤتمر البيئة حيث تحقق التفاهم



المشترك ليس بين ممثلي الهيئات غير الحكومية بل اشترك فيه ممثلو الحكومات الإسلامية فكانت الرؤية الموحدة عاملاً على إفشال الخطط المسيئة للإسلام والمسلمين.

#### ٩- المراكز الإسلامية؛

تفتقر كثير من المراكز الإسلامية إلى النشاط الذي يتناسب مع موقع المركز وحاجة المسلمين في ذلك المجتمع إلى الدعوة فتعاون الهيئات الإسلامية على توفير العاملين وتقديم الدعم المادي والكتب والمواد الإعلامية يتيح تشغيل المراكز بفعالية أكبر.

#### ١٠- عضوية الأمم المتحدة؛

على الهيئات الأعضاء في الأمم المتحدة التعاون فيما بينها لتفعيل أدائها ومتابعة الأعمال التي تؤدي من خلالها في أروقة الأمم المتحدة وفي مؤتمراتها العالمية كما أن عليها أن تعاون الهيئات غير الأعضاء على الانضمام في العضوية والاستفادة منها في إعداد الوثائق والنشرات.

#### عقبات التنسيق؛

يقل المسؤولون عن الهيئات الإسلامية من أهمية التنسيق ولا يعطونه الأولوية المطلوبة وما يستحقه من اهتمام ودعم ومتابعة وتقويم لانشغالهم في متطلبات العمل اليومية من ناحية وحرصاً منهم على سرية المعلومات وهذا أمر سائد في معظم مؤسسات العالم الإسلامي ولا يدركون أن هذا من أهم العقبات في سبيل تنسيق العمل الإسلامي في الخارج على وجه الخصوص كذلك فإن عدم تعيين ضابط اتصال نشيط يهتم بأمر التنسيق والتعاون ويتابع متطلباته وذلك لعدم وجود نظم مرعية في كل منظمة وإنما يعتمد بالدرجة الأولى على مزاج المسؤولين الأوائل بمدى رغبتهم أو عدم رغبتهم في وضع نظام إداري ومالي ثابت والحساسية المفرطة ضد التعاون.

ويغيب عن أذهان كثير من المسؤولين عن الهيئات الإسلامية أنه أمر الله

عز وجل في قوله ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ هو للوجوب وليس للإستحباب وبركة هذا التعاون تتحقق بالاعتماد على الله وإخلاص النية والقصد واستلهاهم العون والتوفيق من الله سبحانه وتعالى.

### فوائد التنسيق:

للتنسيق والتعاون فوائد عظيمة لا تخفى على الجميع ولكني أود التذكير بها:

#### ١- توفير المال:

إن الإنفاق المالي وتنفيذ المشاريع والأعمال لكل هيئة من الهيئات يمكن أن يقل، أو يوجهه وجهة إيجابية تحقق توفير المال وإزالة الازدواجية والتكرار.

#### ٢- توفير الجهد:

الاستفادة من خبرات العاملين في أي هيئة من الخبراء والمستشارين يوفر جهداً كبيراً تحتاجه الهيئات لاستقطاب أمثال هؤلاء بينما يتوفر الجهد بوجودهم والاستفادة من خبراتهم ولو لفترات قصيرة.

#### ٣- إتقان الأداء:

تجميع الخبرات وأعمال الفكر من الخبراء في الهيئات الإسلامية يساعد كثيراً على إتقان الأداء وتنفيذ المشاريع بشكل أفضل وينقل الخبرة من هيئة إلى أخرى فيقلل من الوقت والجهد والمال اللازم للتنفيذ ويحقق التنسيق المنشود.

#### ٤- إحسان توزيع المشاريع والمنح:

المشاهد لواقع النشاط الإسلامي المشترك يرى سوء توزيع المدرسين والدعاة والحكمة تقتضي إعادة النظر في هذا التوزيع ليكون أكثر وأعم فائدة ولا يحرم مجتمع على حساب مجتمعات أخرى فبتحقيق الأولويات يتم التوزيع العادل لهذه الأعمال.

## توصيات ختامية:

### ١- دعم المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة

يعتبر المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة قاعدة ممتازة للتعاون والتنسيق بين الهيئات الإسلامية العاملة في الخارج وأثبتت التجارب فعالية التنسيق من خلاله وخاصة في مجال الإغاثة لأن اللجنة الخاصة بإعمال الإغاثة التابعة للمجلس أدت عملها بطريقة جيدة وتعاون الجميع على إنجاح التنسيق من خلالها إلا أن اللجان الأخرى تحتاج إلى تفعيل ودعم مادي ومعنوي لكي تكون أكثر فعالية ونشاطاً وعلى الهيئات والأعضاء تسديد الرسوم بانتظام وتقديم التبرعات.

٢- لقد آن الأوان لوضع خارطة العمل الإسلامي المشترك تشمل توزيع المبعوثين من معلمين ودعاة ومحفظين وأئمة وخطباء المساجد وكذلك المنح الدراسية والمشاريع الإنمائية العاجلة مع وضع خطط زمنية للتنفيذ.

٣- يتم الاتفاق على توزيع الأدوار بين الهيئات العاملة بحيث تتولى كل هيئة تقديم الدعم لعدد معلوم من الأعمال والمشاريع التي تتطلبها خارطة العمل الإسلامي المشار إليها أنفاً مع مراعاة التخصص من ناحية والإمكانات والخبرات البشرية لدى الهيئة.

٤- إقامة مركز معلومات مركزي يخدم جميع الهيئات الأعضاء ويوفر لها المعلومات أو تفعيل مثل هذا المركز إن وجد.

٥- وضع استراتيجية مشتركة لبرامج المنح الدراسية تلبى احتياجات وأولويات المجتمعات المسلمة.

والله من وراء القصد؛؛؛؛

# حلول تطبيقية مقترحة للتحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة الإسلامية

إعداد

د. عصام بن هاشم الجفري

الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة  
والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى

صفحة أبيض

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن ولاة.. وبعد:

فقد طلب مني تقديم ورقة عمل لمؤتمر مكة المكرمة الرابع الذي تعقده رابطة العالم الإسلامي في موسم الحج عام ١٤٢٤هـ؛ ونظراً لضيق الوقت مما لا يتسع المجال معه لتقديم بحث متكامل حول هذا الموضوع الكبير فقد رأيت أن أقدم مقترحات موجزة تشكل في نظري حلول عملية لبعض التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول الإسلامية واعتمدت في عرضها على صورة ومضات سريعة مركزة عليها تساعد في بلورة صيغة عملية لمواجهة تلك التحديات وهي على النحو التالي:

### أولاً: إمكانيات الأمة الإسلامية:

لابد للدول الإسلامية أن تدرك بأنها تملك كافة المؤهلات التي تؤهل لتحقيق قفزة كبيرة تجاه التنمية الاقتصادية والتخلص من وضع الفقر الذي تعيشه وأن هذه المؤهلات تتركز على كليات رئيسة لا يمكن فصلها بعضها عن بعض وهي:

- الشريعة الإسلامية التي تحتوي على أبعاد تطبيقية وروحية لا تمتلكها الدول غير الإسلامية.
- أن العالم الإسلامي يحتل جغرافياً قلب العالم مما يعطي له ميزة لا توجد لدى غيره.
- أن العالم الإسلامي يمتلك معظم الثروات الطبيعية الموجودة على الكرة الأرضية.
- أن العالم الإسلامي يمتلك قوة عمل ضخمة قادرة على تحقيق وإدارة التنمية دون الحاجة للغير متى ما تم حسن الاستفادة منها.

- أن العالم الإسلامي يمتلك رؤوس أموال ضخمة تستثمر مع الأسف معظمها خارج الدول الإسلامية.

### ثانياً؛ خطة عمل تطبيقية مقترحة:

بناء على تلك المعطيات فإنه يمكن وضع خطة عمل تطبيقية تمكن الأمة الإسلامية من مواجهة التحديات الاقتصادية ويمكن تلخيصها في صورة عامة مبسطة على النحو التالي:

#### ١- محور تطبيق الشريعة الإسلامية:

في بداية الحديث عن هذا المحور لابد من التنبيه على قاعدة مهمة وهي أن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يمكن جني ثماره اليانعة إلا بتطبيقها كاملة فلا يكفي أن نطبقها في جانب الأحوال الشخصية فقط أو في الجانب الاقتصادي أو في الحدود وإنما هي كل لا يتجزأ. كما أنه لا بد من إدراك أن لتطبيق الشريعة بعدان هما:

**البعد الأول:** بعد يتعلق بوعد الله سبحانه وتعالى ونحن نؤمن يتحقق وعد الله كما وعد، كيف لا وهو القائل في كتابه سبحانه: ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٦]. ويمكن عرض بعض الأمثلة التطبيقية على هذا البعد منها:

١- قوله تعالى في محكم التنزيل: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦].

فهذا وعد من الله على أن الأمة الإسلامية متى ما طبقت منهج الله تعالى كاملاً في حياتها ستسعد ويعمها الرخاء وقد قدم لنا التاريخ السابق والمعاصر أمثلة تطبيقية لهذا الوعد نعرضها على سبيل الاختصار والإجمال:

- ما حدث في عهد عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي؛ تسلم الخلافة وكان من ولاية الإقليم من يستدين من التجار ليغطي نفقات الإقليم، فكيف

عالج ذلك؟ ما كان عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - عالم اقتصاد، ولكنه سعى لتطبيق شريعة الله فعم الرخاء الدولة الإسلامية، وكان من مظاهر ذلك غنى الناس خلال سنتين وستة أشهر حيث لم يجدوا من يأخذ الزكاة، فزوج منها الشباب وقضى دين من استدان في غير سفه، وما زال في بيت المال بقية حتى أعطى منه أهل الذمة معونة ليزرع منها أرض الخراج.

- ومن التاريخ المعاصر كانت جزيرة العرب أرض فقر وجهل وجوع وتمزق فلما قامت الدولة السعودية على أساس تحكيم شريعة الله ماذا حدث؟ قِيضَ الله لها ثروة البترول من باطن الأرض والتي ما كانت تعلم عنها شيئاً فإذا بها بين عيشة وضحاها ترفل في ثوب التطور الاقتصادي ويصير أفراد شعبها من بين الشعوب ذات الدخل المرتفع على مستوى العالم.

وفي المقابل هناك قاعدة أخرى وضعها الله تحكم حياة من استبدل شريعة الله بغيرها من النظم الوضعية ذكرها الله في دستور الأمة الإسلامية الكتاب المحكم بقوله: (ومن أعرض عن ذكرى فإنه له معيشة ضنكا.....) (١٢٤) سورة طه. وها هي مع الأسف أمة الإسلام تعيش حياة الضنك يتمثل جانب منه في حالة التخلف الاقتصادي والفقر والبطالة التي ضربت باطنها في العالم الإسلامي وغيرها من الأمراض الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية.

٢- وهناك قواعد ربانية أخرى ذكرها الله في كتابه وجعلها سبباً للسعادة بشكل عام ولتحقيق التقدم الاقتصادي بشكل خاص منها على سبيل المثال:

- قوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا ﴿١٢﴾﴾ [نوح]. فهذه الآية تدل على أن الاستغفار وسيلة لاستجلاب أهم الموارد الاقتصادية على الإطلاق؛ فلو قامت الدولة الإسلامية بحملة وطنية لبيان أهمية الاستغفار ودعت الناس إليه كيف يكون حالها؟ لا شك أنه



سيتحقق وعد الله لها .

- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٧]. فلو مارست الدول الإسلامية الشكر بمفهومه العملي ودعت الناس لممارسته لجنّت زيادة في مواردها الاقتصادية وبالتالي النمو والتقدم.

ولعلي أكتفي بما ذكرته لهذا البعد والذي يمكن التوسع فيه ووضع خطط للتنمية الاقتصادية تنطلق من مثل هذه المفاهيم.

البعد الثاني: ويتمثل في الثمرات العلمية لتطبيق الشريعة الإسلامية ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١- ثمرات انتشار الصدق في المعاملات.

٢- ثمرات انتشار رقابة الله جل وعلا.

٣- ثمرات تحريم الربا.

٤- ثمرات أداء الزكاة لمستحقيها.

٥- ثمرات البعد عن الغش والخداع والغرر في المعاملات.

وهكذا غيرها كثيراً من الثمرات التي تصنع جواً أخلاقياً وعملياً يدفع بعملية النمو الاقتصادي دفعات كبيرة.

وفي الواقع حتى يؤدي تطبيق الشريعة دوره المأمول في واقع الحياة فإن الأمة بحاجة إلى مرجعية دينية يتوافر فيها ما يلي:

- الرسوخ والعمق في مجال العلم الشرعي.

- المعرفة الدقيقة والواسعة لواقع الأمة.

- القدرة على إنزال الأحكام الشرعية على واقع الأمة.

وتقترح الورقة أن تبدأ الأمة في أعداد نمط تعليمي خاص لإخراج هذه الكوادر تتبناه المؤسسات التعليمية العريقة في العالم الإسلامي كالأزهر والجامعات الإسلامية في السعودية وغيرها؛ هذا البرنامج يتم التعامل فيه من

أول مراحل التعليم حيث نختار نخبة ممن ظهر عليهم النبوغ والتفوق الدراسي والذكاء في مراحل الدراسة الأولية ويتم تحويلهم إلى هذا البرنامج الذي يزودهم بقدر عالي من العلوم والتربية الإسلامية حتى إذا تمكنوا فيها يتم تزويدهم بعد ذلك بالعلوم الإنسانية الأخرى كالاقتصاد والسياسة والاجتماع والإعلام ونحوها، وقد يكون من المفيد تخصص كل واحد منهم في فرع من تلك الفروع فيكون على إمام دقيق به، ثم يكون هناك مجلس أو مجمع يلتقي فيه هؤلاء ليصدروا للأمة الفتاوى المناسبة كما تقترح الورقة أن لا يشغل هؤلاء بوظائف رسمية وإنما يفرغون لرسم السياسات الإستراتيجية للأمة في جميع مناحي الحياة وملاحظة سير الأمة ومدى انحرافها عن الجادة.

## ٢- بقية المحاور أو مميزات الأمة:

اختارت الورقة أن تفرد محور تطبيق الشريعة ودمج المحاور الباقية لأهميته التي لا ينزع فيها مؤمن عاقل، بالإضافة إلى أنه جانب قد لا يأخذ نصيبه بكافة أبعاده نظراً لتزاحم القضايا الأخرى، كما أنه قد تم الجمع بين بقية المحاور سوياً لما بينها من قضايا مشتركة، وتوجز الورقة الخطة العملية لتلك المحاور في النقاط التالية:

- أن تتفق الدول الإسلامية بينها على عملة مشتركة تتسبب عملاتها إليها، ومما هو موجود في الواقع الدينار الإسلامي الذي يتعامل به البنك الإسلامي للتنمية؛ وهو إن لم يكن عملة ملموسة ولكن يمكن الإفادة من تجربة البنك في ذلك وأن يقدم البنك دراسة عملية لجعلها عملة موحدة لدول العالم الإسلامي.

- تقارب دول العالم الإسلامي من بعضها البعض يعطيها ميزة نسبية للتجارة البينية؛ حيث تنخفض أجور النقل مما يعطى السلعة سعراً تنافسياً، لكن مما يخفف كثيراً من تلك الميزة نظم الضرائب الجمركية والتي قد تعطي الأفضلية للسلعة المنتجة في بلد غير إسلامي؛ عليه تقترح الورقة من الدول الإسلامية مراجعة نظم ضرائبها الجمركية مما يعطي ميزة لمنتجات

الدول الإسلامية (هذا بالطبع ينطبق على الدول الإسلامية التي لم تتضمن بعد لمنظمة التجارة الدولية).

- تتصح الدول الإسلامية بدلاً من الحرص الشديد على الدخول في منظمة التجارة الدولية مما يضطرها للقبول بشروط تفرض عليها قد تخالف معتقداتها وتؤثر على هويتها الإسلامية، أن تنشئ فيما بينها منظمة للتجارة الدولية ككيان تجاري دولي يتعامل مع منظمة التجارة الدولية معاملة الند للند وتكون منافسة لها.

- تقترح الورقة أن يقوم البنك الإسلامي للتنمية بدور فاعل في إحياء مبدأ التخصص في الإنتاج لدى الدول الإسلامية؛ بمعنى أن تخصص الدول الإسلامية التي لديها ميزة نسبية في مجال الإنتاج الزراعي مثل مصر والسودان ونحوهما في الإنتاج الزراعي، والدول التي لديها ميزة نسبية في الإنتاج البترولي كدول الخليج تخصص في مجالها ... وهكذا، ويمكن للبنك أن يقوم بذلك من خلال تقديم قروض ميسرة لتلك المشاريع بشرط أن تتبنى تلك المشروعات تقنيات حديثة وعالية في الإنتاج، ويكون ضمان ذلك التمويل الإنتاج؛ حيث يتم سداد التمويل في صورة منتجات عينية لتلك المشاريع يحصل عليها البنك أو جهة تابعة له ويقوم في المرحلة التالية بتسويقها على دول إسلامية محتاجة لذلك الإنتاج، وبالتالي تضمن تلك المشروعات سوقاً لها؛ وفي المقابل تضمن الدول التي تكلفها تلك المشروعات تكاليف عالية استمرار الإمداد من تلك السلع وأنها لا تستخدم كوسيلة ضغط عليها.

- تشجيع نقل التقنية وصناعتها محلياً، ويمكن ذلك من خلال إلزام الشركات الأجنبية العملاقة التي تعقد عقوداً ضخمة مع الدول الإسلامية أن تقوم بتدريب أبناء الدولة المتعاقدة معها على التقنيات الحديثة، أو على إنشاء مراحل من صناعات متقدمة في البلاد، أو معاهد تدريب للتقنية العالية ويمكن الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية الأخيرة في هذا المجال، وفي المجال نفسه على الدول الإسلامية العناية بالموهوبين

والمخترعين وتشجيعهم بإعطائهم مميزات خاصة وبكافة وسائل التشجيع وأن تدعمهم مالياً ومعنوياً ونظامياً؛ فكم من العقول هاجرت من البلدان الإسلامية لأنها لم تجد البيئة المناسبة لها.

- تنهت كثيراً من الدول الإسلامية على تشجيع الاستثمارات الأجنبية بها مع أنها تشكل خطورة كبيرة على اقتصادها ومثال ذلك تجربة النمور الآسيوية والنكسة الأخيرة التي أصابتها، وتقترح الورقة أن تجعل الدول الإسلامية ضمن تشجيعها للاستثمارات الأجنبية بها تشجيعاً وميزة خاصة لرؤوس الأموال الإسلامية؛ والتي ستكون أكثر أماناً من غيرها.

- تقترح الورقة أن ينشأ البنك الإسلامي لجنة استشارية تقدم اقتراحاتها الاقتصادية للدول الإسلامية على أن تشكل هذه اللجنة من كبار الشخصيات التي لها تجارب اقتصادية تطبيقية ناجحة أمثال مهاتير محمد، وأربكان ونحوهما.

- تقترح الورقة أن ينشأ البنك الإسلامي للتنمية قسماً خاصاً للتسيق بين المصارف الإسلامية، كما يكون من مهام هذا القسم دعم هذه المصارف وتقديم المشورة لها في مجال تصحيح مسارها وتقديم الحلول لمشكلاتها.

- تقترح الورقة على الدولة الإسلامية التركيز على تشغيل الرجال بدلاً من التركيز على تشغيل النساء أو المساواة بينهم في الفرص؛ وينبع هذا الاقتراح من أن المرأة لا تعاني من بطالة فهي في الواقع في عمل مستمر في بيت أبيها أو زوجها ومشغولة برعاية أطفالها وتحصل على عائد يتمثل في النفقة التي أوجبها الشريعة الإسلامية على وليها أباً كان أو زوجاً؛ وإن لم يستطع السوق رؤية ذلك العمل لعدم قدرته على قياسه، أما الرجل فإن عمل فإن الدخل الذي يتسلمه مقابل عمله يقضى به حاجاته وحاجات من يلوذون به من والدين وزوجة وأطفال، وإذا لم يجد عملاً فإنه يكون في حالة بطالة كاملة مع ما يترتب عليها، ولا نقول لرفض عمل المرأة بالكلية وإنما رفض منافسة المرأة للرجل في سوق العمل الذي لا يختص بالنساء.

- تقترح الورقة أن تربط المساعدات الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي والتقاعد ونحوها بعدد أفراد الأسرة وأن لا تكون مبلغاً محدداً مقطوعاً مما يخفف من وطأة الفقر.

- تقترح الورقة إنشاء مؤسسات فعالة للزكاة في الدول الإسلامية وأن تتبنى هذه المؤسسة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية برنامجاً ، لإغناء الفقراء وذلك بإعطاء الفقير دفعة مالية يشتري بها أدوات مهنته ولو بعد تدريبه على تلك المهنة، أو ما يصلح لأن يكون رأس مال للتجارة بعد التأكد من قدرته ومهارته فيها... ونحو ذلك.

- تقترح الورقة على الدولة الإسلامية تشجيع الصناعات المنزلية والتي يمكن للمرأة أن تسهم فيها بفعالية دون أن تتأثر مهمتها الأساسية .

- تقترح الورقة تشجيع السلوك الإدخاري ومحاربة السلوك التبذيري في الإنفاق والذي يشيع مع الأسف بعض في الدول الإسلامية.

- تقترح الورقة أن تضع الدول الإسلامية التي تحتاج لأيدي عاملة مميزة تفضيلية للعامل المسلم بدلاً من استخدام أيدي عاملة غير مسلمة وهناك عمال مسلمين يعانون من البطالة.

- تقترح الورقة أن تولي الدولة الإسلامية اهتماماً أكبر لإنشاء المعاهد التقنية والكليات الصناعية وأن تتوسع في التعليم المتوسط.

- تقترح الورقة على الدول الإسلامية زيادة إقامة مراكز البحث وما ينفق على البحث العلمي فيها، وتوجيه الجامعات ورسائل الماجستير والدكتوراه لدراسة المشكلات الواقعية في المجتمع وتقديم الحلول العملية لها .

وفي الختام فما هي إلا مقترحات سريعة أردت الإسهام بها في هذا المؤتمر الخير فما كان فيها من خير فهو من الله وما كان فيها من خطأ فمني ومن الشيطان واستغفر الله من ذلك.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

# دور مؤسسة الوقف في تحسين أداء الحلول الاقتصادية وجعلها قابلة للتطبيق

إعداد:

د. بندرين محمد حمزة حجار

عضو مجلس الشورى

صفحة أبيض

## بسم الله الرحمن الرحيم

تواجه الدولة الإسلامية منفردة وكمجموعة العديد من التحديات الاقتصادية. فأعداد العاطلين عن العمل في تصاعد مستمر، والفقر المدقع يزداد انتشاراً، والتضخم يلتهم المدخرات، والميزانيات العامة تعاني من عجوزات تتجاوز في بعض الحالات النسب المقبولة علمياً، وحجم الدين العام يقترب في حالات أخرى من إجمالي الناتج القومي، والزيادة المضطردة للسكان تفوق معدلات النمو الاقتصادي وتتسبب في تدني متوسط دخل الفرد إلى مستويات تصل إلى مادون حد الكفاف. وأعداد المحرومين من خدمات الرعاية الصحية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، تعتبر كبيرة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة.

تبنت معظم الدول الإسلامية حلولاً مختلفة ومتنوعة ضمن ما عرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة لمواجهة تلك التحديات والتخفيف من حدتها.

ولكن تلك الحلول لم تجد طريقها للتنفيذ بالكامل. بل تم تنفيذها بشكل جزئي ومشوه مما أدى إلى تفاقم المشاكل المقترنة بتلك التحديات وتحول بعضها إلى أزمة مزمنة.

إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو هل نحن في حاجة إلى حلول إضافية إلى جانب الحلول المطروحة؟ في تقديري لسنا في حاجة إلى حلول إضافية ولكننا بحاجة إلى تحسين أداء تلك الحلول وتفعيلها بحيث تصبح عملية وقابلة للتطبيق، وفي هذا الإطار فإن تحسين أداء الحلول المطروحة يتطلب إفساح المجال لمؤسسات القطاع الثالث والوقف أهم وأبرز مؤسساته بالعمل جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص في عملية التنمية ومواجهة التحديات، وأن تهميش هذا القطاع وتغييب دوره هو من أبرز الأسباب التي أدت إلى عدم إمكانية تطبيق الكثير من الحلول المطروحة أو تطبيقها بشكل جزئي.



وحتى تستطيع مؤسسة الوقف القيام بدورها التكاملي مع القطاعات الأخرى بشكل إيجابي وفعال فإن ذلك يستوجب.

أولاً: تحديث قطاع الأوقاف في كل دولة إسلامية.

ثانياً: إيجاد آلية مناسبة للتسيق والتكامل بين المؤسسات الوقفية في الدول الإسلامية.

وبذلك نستطيع إيجاد قطاع ثالث قوي يفعل ويحسن أداء الحلول المطروحة.

وفي هذا الإطار تسلط الورقة الضوء على المحاور التالية:

الأول : تصوير الواقع الاقتصادي للدول الإسلامية للتعرف على حجم وقوة التحديات الاقتصادية التي تواجهها.

الثاني: ماذا فعلت الحكومات لتغيير ذلك الواقع المؤلم والكئيب؟

الثالث: لماذا ترددت وتباطأت الحكومات استكمال تنفيذ الحلول؟

الرابع: كيف يمكن تحسين أداء تلك الحلول وجعلها قابلة للتطبيق؟

الخامس: نموذج تحديث قطاع الأوقاف: التجربة الكويتية.

السادس: نموذج التسيق والتكامل بين القطاعات الوقفية في الدول الإسلامية: الهيئة العالمية للوقف.

## المحور الأول: الواقع الاقتصادي للدول الإسلامية

إن تصوير هذا الواقع بالأرقام يوضح لنا حجم وخطورة التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول الإسلامية منفردة وكمجموعة. وفيما يلي أبرز المؤشرات التي تعبر عن ذلك الواقع.

السكان: بلغ عدد سكان الدول الإسلامية نحو ٢,١ مليار نسمة في سنة ٢٠٠١ بعضها تجاوز عدد سكانها ١٠٠ مليون نسمة وتشمل إندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وبعض الآخر يقل عدد سكانها عن مليون نسمة وتشمل البحرين، قطر المالديف، وبروني، وسجل متوسط النمو السكاني للدول الإسلامية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠١ حوالي ٢,٢٪ مقارنة بـ ٧,٠٪ في الدول الصناعية الكبرى وقد وصل أعلى معدل للنمو السكاني في المملكة العربية السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، فلسطين. وأقل معدل السكاني كان في كازاخستان وألبانيا.

يوضح التوزيع العمري للسكان اتساع الشريحة من ١٥-٦٤ سنة تتراوح هذه الفئة بين ٥٠٪ و ٧٢٪ كما تتسم التركيبة السكانية بزيادة الشريحة الصغرى من الأعمار في الهرم السكاني حيث تتراوح فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة ما بين ٢٦٪ - ٥٠٪.

إن الأعداد الكبيرة للفئات الصغيرة (٠-١٤) والفئات الفتية (١٥-٦٤) للسكان تمارس ضغوطاً متزايدة ومستمرة على الحكومات لتوفير فرص عمل ومقاعد في المدارس والجامعات وسرر في المستشفيات ومحطات للطاقة الكهربائية وشبكات للمياه والصرف الصحي....الخ. ويزداد الطلب على تلك الخدمات في الدول ذات النمو السكاني المرتفع ويمكن التحدي الذي تواجه معظم الدول الإسلامية في اختلال التوازن بين النمو السكاني من ناحية والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى.

حيث سجلت ١٨ دولة إسلامية نمو اقتصادياً سالباً في عام ٢٠٠٢.

هذا الاختلال أدى إلى عدم قدرة الموارد التقليدية للدول الإسلامية من تلبية الاحتياجات المتزايدة على خدمات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والصرف الصحي ... مما أدى إلى زيادة الدين العام والبطالة والفقر والامية ... وأدى بدوره إلى استمرار انخفاض متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي.

حيث ظل هذا المتوسط يتأرجح عند ١١٠٠ دولار سنوياً منذ عام ١٩٨٠. وتراوح ما بين ١٦٢ دولار في غينيا بيساو و١٦٠٤٨ دولار في الكويت.

الفقر: الفقر ظاهرة عالمية تعاني منها جميع دول العالم ولكن بنسب متفاوتة ولعل الدول النامية والتي تنتسب الدول الإسلامية لها من أكثر الدول معاناة الفقر والجهل والمرض وتوضح الإحصائيات أن نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر تتراوح ما بين ١١،٧٪ في الأردن ٦٨٪ في أذربيجان وسيراليون.

أما نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم فتتراوح ما بين ٢٪ في الأردن والجزائر والمغرب وتونس وتركيا إلى ٨٢٪ في أوغندا أما الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم فيتراوح ما بين ٣،٧٪ في إيران و٩٦٪ في أوغندا.

تظهر خطورة هذه النسب بشكل أكثر وضوحاً وعندما ينظر إليها في شكل أرقام مطلقة، فعدد سكان أوغندا الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم هو ٢٢ مليون نسمة، وعدد سكان تركيا الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم هو ٣،١ مليون نسمة، نفس الشيء ينطبق على بنغلاديش والنيجر وبوركينا فاسو ومالي والجايبون كما هو موضح في الملحق رقم (١).

ومما ينبغي ملاحظته في هذا السياق هو أن الفقر في الدول الإسلامية لا يقتصر على فقر الدخل، وإنما يمتد إلى ما تسميه تقارير التنمية البشرية فقر القدرات، ويطلق على الذين يعانون من هذا النوع من الفقر المحرومين. ويظهر فقر القدرات نتيجة لتدني قدرات الإنسان إلى مستوى لا يستطيع

فيه المشاركة في الإنتاج بصوره المختلفة والمتنوعة وبالتالي لا يتمكن من جني ثمار التنمية، ويقصد بالحرمان الحرمان من التعليم والصحة بشكل أساسي إلى جانب حرمانه أصلاً من دخل مادي. وتستخدم تقارير التنمية البشرية مقياس الحرمان كمقياس مكمل لمقياس فقر الدخل وتشير تلك التقارير إلى أن نسبة السكان المحرومين في الدول الإسلامية من إجمالي عدد السكان في كل دولة يتراوح ما بين ٥,٧٪ في الأردن ٦١٪ في النيجر.

يعتبر زيادة عدد الفقراء والمحرومين في المجتمع مؤشراً خطيراً خاصة عندما يمتد الفقر والحرمان إلى الشريحة الوسطى في المجتمع، ويعمل على تقليصها فيصبح المجتمع عبارة عن شريحة صغيرة جداً من الأثرياء وشريحة كبيرة من الفقراء. فهذا الاختلال له آثار سلبية خطيرة على الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولذلك لا بد من البحث عن حلول عملية تؤدي إلى تخفيض أعداد الفقراء والمحرومين، ولكن من الملاحظ وكما سنرى لاحقاً أن السياسات الاقتصادية التي تبنتها بعض الدول الإسلامية ساهمت في زيادة عدد الفقراء والمحرومين بدلاً من تخفيض ذلك العدد.

التعليم: أن ما حققته الدول الصناعية المتقدمة من تطور في جميع المجالات يرجع في المقام الأول إلى اهتمامها المتعاظم بالتعليم وإعطائه الأولوية في برامجها وسياساتها، وقد كان هذا حال المسلمين الأوائل أيام الخلافة الأموية والعباسية وأثناء وجودهم في الأندلس فالتعليم يخفض نسبة الفقراء والمحرومين في المجتمع ويعمل على تقوية المجتمع مادياً ومعنوياً فكلما زادت مؤسسات التعليم في المجتمع وتنوعت مجالاتها وأتيحت الفرصة لكل فرد أن يلتحق بها وينهل من معينها أدى ذلك إلى تخفيض معدلات الجريمة المقترنة عادة بفقر القدرات وفقر الدخل.

فالتعليم يعمل على تخفيض عدد الفقراء والمحرومين ولكن نشر التعليم ليشمل جميع أفراد المجتمع يتطلب موارد مالية تعجز معظم الدول الإسلامية عن توفيرها من خلال مواردها التقليدية، وفي هذا السياق تبرز أهمية

القطاع الوقفي كما سنرى لاحقاً. الذي يوجه موارده واهتمامه نحو تطوير وتعليم الفقراء المحرومين، وتشير الإحصائيات إلى أن الدول الإسلامية كمجموعة دول مختلفة علمياً، فعلى الرغم من انخفاض معدل الأمية من ٥٤% في عام ١٩٨٠ إلى ٣٧% في عام ٢٠٠١ إلا أن هذه النسبة لا تزال مرتفعة إذا ما قورنت بالدول النامية كمجموعة (٢٤%) بالدول الصناعية المتقدمة (١،١%) وتوضح الإحصائيات في الملحق رقم (١) أن معدل الأمية بين البالغين في بنغلاديش وصلت إلى ٥٩% والنيجر ٨٣% ومالي ٧٤% والعراق ٥٢% وموريتانيا ٥٩% واليمن ٥٢%. فهذه النسب العالمية للأمية في بعض الدول الإسلامية مؤشراً خطيراً خاصة وأنا نتحدث عن الأمية بمفهومها التقليدي.

أما إذا انتقلنا إلى مفهوم الأمية بلغة عصر العولمة والمعلوماتية وتقنية الاتصالات فتصبح هذه النسب مرتفعة للغاية ولهذا الأمر خطورته وتبعاته. فالتبعية التكنولوجية والمعلوماتية للغرب إلى جانب التبعية الاقتصادية تجعل الدول الإسلامية غير قادرة على صنع مستقبلها بنفسها والمحافظة على مصالحها وحقوقها وبالتالي تصبح الأمة بحاضرها ومستقبلها رهينة لما تقرره ومستقبلها رهينة لما تقرره المصالح الغربية. إن تغيير هذا الواقع يبدأ بالتعليم، ولكن بناء مؤسسات تعليمية حديثة تستجيب لمتطلبات العصر يتطلب موارد مالية ضخمة قد لا تستطيع الخزانة العامة وحدها وبمواردها التقليدية تحملها ولذلك لابد من تقاسم المسؤولية بين القطاعات الثلاث.

الصحة: من أعظم التحديات التي تواجهها أي دولة في العالم هي اجتماع الجهل والفقر والمرض، ولو تأملنا الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (١) نجد أن معظم الدول الإسلامية تعاني من هذا الثالوث ولكن بنسب متفاوتة ويبرز بشكل واضح في أوغندا والنيجر ومالي وموريتانيا وبنغلاديش وأفغانستان وبوركينا فاسو.

فالعمر المتوقع عند الولادة في أفغانستان ٤٣ عاماً وبوركينا فاسو ٤٤

عاماً والكمرون ٥٠ عاماً وسيراليون ٩٣ عاماً والكمرون ٤٢ عاماً ... هذا المؤشر يعكس واقع خدمات الرعاية الصحية في هذه الدول. ولاشك أن مستوى خدمات الرعاية الصحية تتأثر سلباً وإيجابياً بعاملين رئيسيين، هما عدد السكان والميزانية المخصصة لقطاع الصحية. ولو نظرنا إلى الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (١) نجد إجمالي الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت في الدول الإسلامية كمجموعة من ٣,٧٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٤,١٪ في عام ٢٠٠٠ وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أنها تظل منخفضة إذا ما قورنت بالدول الصناعية الغنية ١٠,٢٪، أما إذا أخذت الدول الإسلامية منفردة فنجد أن هذه النسبة تتراوح ما بين ١٪ في أفغانستان ٨٪ في الأردن.

ونظراً لزيادة الطلب على الخدمات الصحية دخل القطاع الخاص إلى جانب القطاع الحكومي في هذا المجال. ففي الأردن مثلاً يساهم القطاع العام بنسبة ٤,٢٪ والقطاع الخاص بنسبة ٣,٩٪. والمغرب يساهم القطاع العام بنسبة ١,٣٪ القطاع الخاص بنسبة ٣,٢٪. أما إذا نظرنا إلى الدول الإسلامية كمجموعة نجد أن مساهمة القطاع الحكومي في الإنفاق على الصحة يساوي ٢,٤٪ والقطاع الخاص ١,٧٪ من إجمالي النتائج القومي. مقارنة بـ ٥,٤٪ للقطاع الحكومي و٣,٩٪ للقطاع الخاص. وهناك دول يقوم القطاع العام يقوم بدور رئيسي في تمويل الخدمات الصحية مثل المملكة العربية السعودية التي يصل فيها معدل إنفاق القطاع العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤,٢٪ مقارنة ١,١٪ للقطاع الخاص وذلك في عام ٢٠٠٠ وهذا التوجه سائد في كل من الأردن والبحرين والجزائر وعمان والكويت.... أما نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على الصحة فبتفاوت بين الدول الإسلامية حيث يتراوح ما بين ٩٤٠ دولار في قطر إلى ٥ دولارات في النيجر. ونلاحظ من الإحصائيات المنشورة في الملحق رقم (١) أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي في الدول الإسلامية كمجموعة انخفض

من ٧١ دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٦٦ دولار في عام ٢٠٠٠ بينما زاد هذا المخصص من ١٧٤٢ دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٢٧٣٦ دولار في عام ٢٠٠٠ في الدول الصناعية، وزاد أيضاً على المستوى العالمي من ٣٥٩ دولار إلى ٤٨٢ دولار عن نفس الفترة.

من الملاحظ دخول القطاع الخاص لمجال الخدمات الصحية في العديد من الدول الإسلامية بعد أن كان القطاع الحكومي المسؤول الوحيد عن تقديم الخدمات الصحية لجميع المواطنين والمقيمين. هذا التحول التدريجي لاقتسام المسؤولية يعكس تنازل الحكومات عن مفهوم دولة الرفاه وذلك لتخفيف العبء عن ميزانية الدولة. إلا أن انقسام المسؤولية بين هذين القطاعين يساهم في حل المشكلة جزئياً ولكنه يساهم أيضاً في خلق مشاكل أخرى كما سنرى لاحقاً ولذلك لا بد من إشراك القطاع الوقفي لضمان عدم ظهور تلك المشاكل والعقبات أو على الأقل التخفيف من خطورتها.

البطالة: وصل عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية كمجموعة إلى ١٤ مليون شخص من إجمالي القوى العاملة البالغة ٩٥ مليون شخص. وتتوقع دراسة أعدتها منظمة العمل العربية أن يصل عدد العاطلين، عن العمل في عام ٢٠١٠ إلى ٣٢ مليون عاطل في الدول العربية وحدها ويمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً نحو ٥٢٪ من إجمالي عدد العاطلين، وتتفاوت معدلات البطالة من دولة لأخرى. فتصل في الجزائر وليبيا واليمن وسوريا إلى نحو ٣٠٪ وفي المغرب وتونس ٢٠٪ وفي مصر والأردن ١٥٪ وفي بقية الدول العربية بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي نحو ١٠٪. وتشير الدراسة إلى كل زيادة في معدل البطالة بنسبة ١٪ يتسبب في خسارة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٥٪ مما يعني فقدان أكثر من ١٠٠ مليار دولار سنوياً.

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر في سبتمبر ٢٠٠١ إلى أن مشاركة المرأة في القوى العاملة بلغت ٢٧٪ وهو من أدنى معدلات

المشاركة الاقتصادية مقارنة بالمناطق الرئيسية في العالم ولا تتناسب هذه النسبة مع حجم الإنفاق على تعليم المرأة.

وتشير الإحصائيات أيضاً إلى أن حجم القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي سترتفع من ٨,٣ مليون إلى ١١,٤ مليون شخص في عام ٢٠١٠ ومن ٣٣,٥ مليون إلى ٤٧ مليون شخص في اتحاد بلدان المغرب العربي ومن ٢٥ مليون في كل من مصر والأردن واليمن والعراق إلى ٣٥ مليون شخص.

إن التوجه نحو العولمة والخصخصة واقتصاد السوق ساهم مع عوامل أخرى إلى ارتفاع معدلات البطالة في كثير من الدول العربية والإسلامية. ويستطيع القطاع الثالث وتحديد القطاع الوقفي القيام بدور بارز مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص في التخفيف من مشكلة البطالة كما سنرى لاحقاً. الخلاصة: رسمت الإحصائيات التي استعرضناها وتلك المنشورة في الملحق رقم (١) ملامح الواقع الذي تعيشه الدول الإسلامية منفردة وكمجموعة وهي في مجملها تعبر عن واقع مؤلم وكئيب إلى درجة أنه أصبح يشكل هاجساً يحتل حيزاً واسعاً من فكر ووقت المسؤولين والمواطنين على حد سواء. فالجميع يكتوي بنتائج التحديات الاقتصادية التي تواجه المجتمع وتؤلمه آثارها ويرى أبعادها.

فأعداد العاطلين عن العمل في تصاعد مستمر، والفقر المدقع يزداد انتشاراً، والتضخم يلتهم المدخرات، والميزانيات العامة تعاني من عجوزات تتجاوز في بعض الحالات النسب المقبولة عالمياً، وحجم الدين العام يقترب في حالات أخرى من أجمال الناتج القومي، والزيادة المضطردة للسكان تفوق معدلات النمو الاقتصادي وتتسبب في تدني متوسط دخل الفرد إلى مستويات تصل في بعض الدول إلى ما دون حد الكفاف، وإعداد المحرومين من خدمات الرعاية الصحية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي تعتبره كبيرة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة.



## المحور الثاني: ماذا فعلت الحكومات لتغيير ذلك الواقع؟

تغيير الواقع يتطلب تغيير المعتقدات الاقتصادية السائدة، وتغيير الطريقة التي تدير بها الحكومة الاقتصاد وتغيير الأسلوب الذي تعود الناس عليه في علاقاتهم الاقتصادية مع بعضهم البعض ومع مؤسسات الدولة.

لقد عاش الناس في الماضي والحاضر تحت ظل ما يعرف بالدولة الرفاه، فالدول تتولى بمفردها التخطيط والتنفيذ والتمويل للتعليم والصحة ومشروعات البنية الأساسية كالطرق والموانئ والمطارات ومحطات الكهرباء والماء والصرف الصحي والنقل والتعدين وجميع المشاريع الاقتصادية العملاقة ذات الطابع التجاري، بالإضافة إلى ذلك أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية دعم المواد الغذائية الأساسية والكهرباء والماء والصرف الصحي حتى تضمن وصولها للمواطنين والمقيمين بأسعار يستطيع ذوي الدخل المحدود تحملها، والتزمت الدولة أيضاً بتوظيف جميع الخرجين والخريجات.

هذا الدور المتعاضم للدولة تعكسه نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي حيث أخذت هذه النسبة في التصاعد باستمرار، أما دور القطاع الخاص فقد كان محدوداً في الدول الإسلامية التي تبنت النظام الرأسمالي وكان مغيباً في الدول الاشتراكية.

لقد استطاعت الحكومات تحمل عبء دولة الرفاه من مواردها التقليدية نظراً لمحدودية الاحتياجات من ناحية وصغر عدد السكان من ناحية أخرى، ولكن عندما أخذ عدد السكان في تصاعد وزادت الاحتياجات التنموية وخاصة في مجال الصحة والتعليم ومشروعات البنية الأساسية، لجأت الدولة إلى الاقتراض من الداخل والخارج وإلى التمويل التضخمي من خلال زيادة الإصدار النقدي لتغطية نفقاتها التي تتزايد سنة بعد أخرى. وبذلك تخلت عن مبدأ توازن الميزانية حتى تجاوزت نسبة العجزات في الموازنات

العامّة والمعدلات المقبولة دولياً وتجاوز الدين العام في بعض الدول حجم الناتج المحلي الإجمالي.

وقد زاد من حد هذه المشكلة استمرار الالتزام الحكومي بتوظيف الباحثين عن عمل مما أدى إلى ارتفاع بند الأجور والمرتبات في الميزانية العامة وإلى تضخم الجهاز الحكومي وإحداث ما يعرف بالبطالة المقنعة وأصبحت معظم هذه الدول تدور في حلقة مفرغة، فهناك دين عام تدفع عنه أقساطاً وفوائد أدى إلى عجز الموازنة وهناك نفقات تحويلية تشمل مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات أخرى لا تستطيع الدول التخلي عنها لأن لها انعكاسات سياسية سلبية، وهناك أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل وهناك خدمات أساسية لا بد من الإنفاق عليها وتشمل التعليم والصحة وأن تخفيض الإنفاق على هذه الخدمات يؤدي إلى زيادة أعداد الفقراء والمحرومين والعاطلين عن العمل.

في ضوء تلك المعطيات كان أمام الحكومات ثلاث خيارات

الأول: الاستمرار في القيام بدور الرفاه.

الثاني: التخلي عن القيام بدور دولة الرفاه واقتسام مسؤولية التنمية ومواجهة التحديات مع القطاع الخاص.

الثالث: التخلي عن القيام بدور دولة الرفاه واقتسام مسؤولية التنمية ومواجهة التحديات مع القطاع الخاص والقطاع الثالث.

تبنّت الدولة الإسلامية الخيار الثاني وقامت بإصلاحات اقتصادية في إطار ما عرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي، استندت تلك البرامج على رؤية وفلسفة رأت أن السبب الرئيسي لجميع المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدولة الإسلامية هو التدخل السافر للدولة في الحياة الاقتصادية وسيطرتها المطلقة على المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع التجاري. وانطلاقاً من هذه الرؤية فإن حل مشكلة البطالة والفقر والأمية وعجز الموازنة وارتفاع الدين العام وانخفاض النمو الاقتصادي وإعطاء مساحة

واسعة للقطاع الخاص وذلك من خلال برامج التخصيص التي تشمل بيع المؤسسات المملوكة للدولة أو تحويل إدارتها وتشغيلها وصيانتها للقطاع الخاص مما يؤدي إلى تخفيف الأعباء المالية والإدارية عن كاهل الدولة ويساهم في الارتقاء بمستوى الخدمات لأن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع الحكومي.

إن تطبيق هذه الرؤية تطلب من الدولة القيام بالعديد من الإجراءات شملت:

- إلغاء الدعم والإعانات التي تقدمها الدولة للسلع الغذائية الأساسية لمواد الطاقة كالكهرباء والبنزين والديزل والماء والصرف الصحي والنقل بجميع أنواعه وإخضاع أسعار تلك السلع والخدمات لقوى السوق أو العرض والطلب أو أي ترتيبات أخرى تضمن أن تغطي الأسعار قيمة التكلفة على الأقل.

- تقليص حجم الجهاز الحكومي المترهل وتخلي الدولة عن دور الموظف الرئيسي.

- تحرير أسعار الفائدة وإنهاء الرقابة على الصرف الأجنبي.

- تخفيض الضرائب وخاصة على الاستثمارات الأجنبية.

- إزالة جميع الحواجز أمام تدفق السلع والخدمات وتخفيض التعرفة الجمركية على الواردات.

## المحور الثالث: لماذا تباطأت الحكومات في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي؟

إن قيام الدولة بتنفيذ استحقاقات التخلي عن دولة الرفاه والانتقال إلى اقتصاد السوق كان له انعكاسات سلبية على بعض شرائح المجتمع وخاصة شريحة الفقراء وذوي الدخل المحدودة. لأن إلغاء الدعم والإعانات عن المواد الغذائية الأساسية كالقمح والخبز والسمن والسكر والأرز والكهرباء والماء والنقل أدت إلى اتجاه أسعار تلك السلع والخدمات إلى أعلى وأدى هذا الارتفاع بدوره إلى انخفاض متوسط الدخل الفردي و إذا ما علمنا أن متوسط دخول الأفراد هي أصلاً منخفضة بل إن بعض أولئك الأفراد يعيشون على دولار واحد أو دولارين في اليوم فعندئذ يتضح لنا مدى عمق تأثير تلك الإجراءات الإصلاحية على الفقراء وذوي الدخل المحدودة. وقد أدت تلك الضغوط الشعبية المتزايدة إلى تراجع الحكومات عن تنفيذ تلك الإجراءات الإصلاحية أو إلى البطء في التنفيذ.

هذا التأثير دفع الناس في بعض الدول الإسلامية إلى الخروج إلى الشوارع في مظاهرات كبيرة تطلب الدولة بإعادة الدعم والإعانات وخاصة إعانات المواد الغذائية الأساسية (كالخبز) والكهرباء والماء. وقد أدت تلك الضغوط الشعبية المتزايدة إلى تراجع الحكومات عن تنفيذ بعض تلك الإجراءات الإصلاحية وإلى البطء في التنفيذ وكانت النتيجة هي العودة إلى الحلقة المفرغة والحلول الجزئية.

## المحور الرابع: كيف يمكن تحسين أداء الحلول المطروحة؟

لسنا بصدد تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي ولسنا بصدد تقييم الحلول التي تضمنتها تلك البرامج ولكننا سنركز في تحليلنا على الأسس والمنظمات التي انطلقت منها تلك الحلول. فهي وكما أشرت سابقاً تستند على رؤية وفلسفة تقوم على أساس أن مواجهة تلك التحديات يجب أن يبدأ بتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإعطاء القطاع الخاص دوراً واسعاً في الحياة الاقتصادية. هذه المنطلقات تقدم لنا حلولاً جزئية وليست شاملة وذلك سرعان ما تتراجع الحكومات عن تنفيذها أو إنها تتباطأ في تنفيذها لأن الآثار السلبية التي تفرزها لها انعكاسات سيئة على الجوانب الاجتماعية والسياسية.

وحتى يكون الحل شاملاً وقابلاً للتطبيق فيجب أن تحمل مسؤولية التخطيط لمواجهة وتنفيذه ثلاث قطاعات هي القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الثالث وهذه الرؤية تتسجم مع الفلسفة التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي.

يدعو النظام الاقتصادي الإسلامي إلى سيادة الحرية الاقتصادية وإلى احترام الملكية الفردية، فالأفراد في ظل هذا النظام يتمتعون بكامل الحرية في اختيار نوع النشاط الاقتصادي الذين يرغبون في ممارسته (تجارة، صناعة، زراعة، خدمات،... الخ) والمنتجون يقرون بمحض إرادتهم كميات الإنتاج وأسعارها وحجم العمالة المستخدمة والمواد الخام وطرق الإنتاج والتسويق والتوزيع.... الخ.

والعمال لهم كامل الحرية في اختيار القطاع الذين يعملون فيه. وبوجه عام تشمل تلك الحريات حرية العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار والادخار والتعاقد وذلك ضمن الضوابط الشرعية التي تحرم على سبيل المثال الاتجار في الخمر ولحم الخنزير والتعامل في عقود تشمل على الربا والغش والتدليس والغرر.

في ظل هذا النظام تقوم الحكومة بدور تشريعي ورقابي وتنفيذي بهدف حماية الحريات المشار إليها وحماية الممتلكات من خلال وضع القوانين والأنظمة واللوائح وإنشاء المؤسسات التي تعمل على تطبيق تلك القوانين.

إن المتأمل في فقه المعاملات يلحظ أن جميع الضوابط التي تضمنتها الشريعة الإسلامية جاءت لحماية الحرية الاقتصادية والملكية الفردية لإتاحة الفرصة لآليات السوق كي تعمل بكفاءة وفعالية وبالتالي تتحدد أسعار السلع والخدمات وفقاً لقوى العرض والطلب بعيداً عن التأثيرات الداخلية والخارجية.

فعلى سبيل المثال لا يجيز جمهور الفقهاء التسعير ويستدلون على ذلك بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه عندما غلا السعر وطلبوا منه أن يسعر فرد قائلاً: «إن الله هو المسعر، القابض، الباسط، الرازق، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال» فكما هو واضح من مضمون الحديث الشريف بأن الأصل هو بأن يتحدد السعر في السوق وفقاً لعوامل العرض والطلب فإذا حدث ذلك واستقر السعر عند مستوى معين وكانت السوق خالية من الاحتكار والممارسات الغير المشروعة فلا يوجد مبرر لتدخل الدولة للتأثير على الحرية الاقتصادية التي يجب أن تكون حجر الزاوية في السوق، فمن الممارسات الغير المشروعة مثلاً الاحتكار وقد منع الإسلام الاحتكار ويعاقب عليه فقد رُوِيَ عن الرسول ﷺ أنه قال «من أحتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ» وفي رواية أخرى «لا يحتكر إلا خاطئ» وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه «لا حكرة في سوقنا» ومنع الإسلام تلقي السلع قبل نزولها للأسواق حتى يتم البيع والشراء في ضوء توفير المعلومات لأن توفر المعلومة لطرف وغيابها عن طرف آخر يؤثر على كفاءة السوق وعلى حرية التبادل لذلك قال ﷺ «لا تلقوا الركبان» وقال أيضاً «لا تلقوا الجلب فمن تلقاه واشترى منه فإذا أتى السوق فهو بالخيار» ونهى الإسلام عن بيع الرجل على بيع أخيه وبيع النجش

وبيعتان في بيعة وبيع العينة وجميع البيوع والمعاملات التي تؤدي إلى تعطيل قواعد المنافسة والحرية، ولا يجيز الإسلام وضع حواجز وقيود على دخول الناس للأسواق فقد روي عن الرسول ﷺ أنه عندما قدم من المدينة اختار للمسلمين موقعاً لكي يكون لهم سوقاً فقال عليه الصلاة والسلام «هذه سوقكم لا حراج عليكم فيه».

إن نظام السوق الذي يعترف به الإسلام ويحترمه، يحصل كل من يتعامل فيه على دخل يتمثل في الأجر والإيجار والربح والريع، فالموظف والعامل الذي يعرض خدماته في هذا السوق يحصل مقابل ذلك على مرتب وأجر وصاحب رأس المال يحصل على ربح أو إيجار وهكذا. ولكن هناك فئات في المجتمع لا تستطيع دخول السوق وبالتالي لا تملك دخل تنفق منه، هذه الفئات هي:

**الفئة الأولى:** وتشمل كبار السن والمتقاعدين والمعاقين وأصحاب الاحتياجات الخاصة. فهؤلاء لا يدخلون السوق ولا يساهمون في الإنتاج وبالتالي لا يحصلون على دخل أو ليس لهم مصدر رزق.

**الفئة الثانية:** يدخل أفراد هذه الشريحة السوق كعمال وموظفين ولكن الدخل الذي يحصلون عليه مقابل الخدمات التي يقدمونها غير كاف لتغطية النفقات الأساسية.

**الفئة الثالثة:** يدخل أفراد السوق ولكنهم لا يحصلون حتى على الحد الأدنى الذي يقيهم على خط الفقر. فهذه الفئة تشكل نسبة كبيرة من سكان أوغندا وأذربيجان على سبيل المثال.

هذه الفئات الثلاث تحتاج إلى مأوى وملبس ومدرسة ومستشفى وأدوية وماء صالح للشرب وكهرباء ووسائل مواصلات... الخ. وقد ازدادت احتياجات هذه الفئات عندما بدأت الحكومات في تنفيذ برامج التخصيص وإلغاء الدعم والإعانات حيث انخفضت دخولها التي هي أصلاً منخفضة.

والسؤال الذي يبرز في هذا السياق كيف يمكن تلبية احتياجات هذه

الفئات في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول الإسلامية؟

لقد قدم لنا النظام الاقتصادي الإسلامي نموذجاً فذا يكفل للفئات الثلاث التي أستبعدها السوق من آليات دخله حياة كريمة لا تعتمد على إيرادات الدولة التقليدية والتي تتأرجح من سنة إلى أخرى يطلق على هذا النموذج نظام إعادة توزيع الدخل وهو عبارة وسائل وأدوات بعضها إجباري كالزكاة والإرث وبعضها اختياري مثل الأوقاف والصدقات. وبمقتضى هذا النظام يدفع أصحاب الفائض أي أولئك الذين يدخلون السوق ويحصلون على دخول تفوق احتياجاتهم المعيشية الأساسية والكمالية جزاءً من تلك الدخول لأصحاب العجز (الفئات الثلاث الرئيسية)، وذلك في صور مختلفة يمثل الوقف أحدهما. وهنا تتجلى عظمة الحلول المستقاة من الشريعة الإسلامية الغراء حيث استطاعت أن توفق بين المحافظة على نظام السوق بركنية الأساسيين وهما الحرية الاقتصادية والملكية الفردية وبين ضمانه للذين هم خارج السوق حياة كريمة تحفظ لهم إنسانيتهم بغض النظر عن الموارد السيادية للدولة. وقد استطاعت مؤسسة الوقف في الماضي أن تكون الداعم الرئيسي في إنشاء المدارس والمستشفيات والملاجئ وتأمين نفقات العلماء وطلاب العلم وبناء الطرق ومد شبكات المياه ولعل أسماء الأوقاف تعكس مساهمتها في تخفيف معانات الناس ، فعلى سبيل المثال وقف رعاية أسر المساجين، وقف النساء الغاضبات، وقف إعانة العميان والمقعدين ووقف تجهيز موتى الفقراء، ووقف رعاية الحيوانات الأليفة ووقف المحافظة على الأشجار (المعمرة) ووقف شراء ملابس العيد للأطفال، بالإضافة إلى الأوقاف التقليدية على المساجد والمدارس والمكتبات ودور الأيتام والأرامل والمشردين.

نخلص من ما تقدم إلى أن تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتوسيع دور القطاع الخاص يفرز آثار سلبية على بعض شرائح المجتمع التي لا تستطيع أن تكسب من خلال السوق ما يكفي لتغطية احتياجاتها الأساسية أو ما يعبر عنه الفقهاء بحد الكفاف كما أن هناك مرضى وعجزه وكبار في



السن لا يدخلون السوق أصلاً، ولكن مثل هذه الآثار يجب ألا تقف حجر عثرة أمام تقوية القطاع الحكومي بتقليص حجمه وتقوية القطاع الخاص بزيادة دوره ولكن ينبغي أن يقترن ذلك بإيجاد قطاع ثالث قوي أيضاً. فالقطاع الخاص القوي هو الوسيلة الفعالة لتقوية القطاع الثالث. فالقطاع الثالث يستمد قوته من وجود قطاع حكومي قوي وقطاع خاص قوي. فالقطاع الحكومي الرشيق والقوي هو الذي يستطيع أن يضع الآليات والوسائل التي تحفز وتشجع القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في تعزيز دور القطاع الثالث، ولكن القطاع الخاص لا يستطيع تعزيز دور القطاع الثالث إذا لم يكن قوياً كما أن القطاع الحكومي لا يستطيع بناء الجسور بين القطاع الخاص والقطاع الثالث إذا لم يكن في المستوى الذي يؤهله ذلك.

## المحور الخامس: نموذج تحديث قطاع الأوقاف

### التجربة الكويتية:

مما سبق يتضح لنا أن قطاع الأوقاف يستطيع أن يقوم بدور حيوي وبارز في عملية التنمية وفي مواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه كل قطر إسلامي وذلك بالمشاركة مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص. إلا أن ذلك يتطلب تحديث وتطوير هذا القطاع.

إن قطاع الأوقاف في جميع الدول الإسلامية هو قطاع متخلف ولا ينتمي إلى عصر العولمة والخصخصة واقتصاد السوق. وقد رصدت العديد من الدراسات سمات ذلك التخلف. ففي دراسة للأستاذ مروان قباني بعنوان «مؤسسة الوقف في التطبيق المعاصر» قدمت لندوة التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة المنعقدة في الدار البيضاء في مايو ١٩٩٨ يصف الكاتب قطاع الأوقاف في لبنان بالعجز وعدم القدرة على أداء دوره ويعدد مظاهر العجز في الجوانب التالية:

- إهمال صيانة الأبنية الوقفية.
- عدم القدرة على وضع تخطيط مستقبلي للأصول الوقفية.
- عدم القدرة على تنفيذ الكثير من المشاريع الاستثمارية.
- الاكتفاء بالصور النمطية القديمة والبطيئة في العمل الإداري.
- عدم وجود موظفين متخصصين في جميع المجالات التي يحتاجها العمل الوقفي بصيغته المعاصرة.

وفي دراسة أخرى بعنوان «رؤية إستراتيجية للنهوض بالدور التنموي للوقف» مقدمة من الأمانة العامة للأوقاف في الكويت إلى مؤتمر الأوقاف والشؤون الإسلامية في العالم الإسلامي تصف الوضع الحالي لإدارات الأوقاف في بعض الدول الإسلامية على النحو التالي:

- ١- القصور في التخطيط الإستراتيجي للاستثمار الوقفي ومن أبرز مظاهر ذلك القصور ما يلي:
  - عدم وضوح الرؤية أمام المؤسسات الوقفية بالنسبة إلى غايات الاستثمار الوقفي ومجالاته وصيغته.
  - ضعف تقنيات التخطيط الاستراتيجي في مجال الاستثمار فهناك خلط بين الإطار والغاية والأهداف والسياسات والضوابط.
  - عدم استخدام أدوات التحليل الحديثة الإدارية والمالية والمحاسبية.
- ٢- ضعف نظم إدارة الاستثمار الوقفي ومن مظاهر ذلك الضعف ما يلي:
  - البطء الشديد في اتخاذ القرار الاستثماري.
  - سوء توقيت تنفيذ القرار الاستثماري.
  - المركزية في اتخاذ القرار الاستثماري، مع غياب برامج تنمية كوادر الاستثمار الوقفي.
  - عدم الحرص على الأخذ برأي المحترفين المتخصصين في مجالات الاستثمار.
- ٣- إهمال الأصول الوقفية من قبل بعض الأجهزة الرسمية التي تديرها والتعدي عليها في بعض الحالات. ففي بعض الدول الإسلامية تتولى إدارة الاستثمارات الوقفية أجهزة رسمية باعد الزمن بينها وبين قواعد العمل في سوق الاستثمار وطبيعته الديناميكية وأدى ذلك في كثير من الأحيان إلى عدد من النتائج السلبية الضارة بمصالح الاستثمار الوقفي. ومن تلك النتائج:
  - عدم التحرك في الوقت المناسب وفقاً لما تتطلبه حركة سوق الاستثمار.
  - إهمال صيانة الأصول الوقفية وتعرضها لأخطار كثيرة.
  - الخلط بين الملكية العامة والوقف، مما أدى إلى التعدي على أصول وقفية لتوظيفها في بعض مجالات الخدمة العامة التي لاتتفق وشروط الواقفين.

- الضعف في أساليب تقويم الأصول.
- عدم القدرة على ابتكار صيغ استثمارية جديدة وحصر استثمار العائدات الوقفية في العقارات فقط.
- وفي دراسة للشيخ عبد الرحمن فقيه بعنوان «الأوقاف في المملكة العربية السعودية: مشكلات وحلول» يرصد الشيخ عبد الرحمن بعض المشكلات التي تجسد تخلف قطاع الأوقاف في المملكة في المجالات الإدارية والمالية والاستثمارية على النحو التالي:
  - ١- قلة الإمكانيات البشرية المتخصصة في إدارة الوقف.
  - ٢- الاعتماد على الطرق البدائية القديمة في الحصر والتسجيل.
  - ٣- افتقار الإدارة لوسائل التقنية الحديثة.
  - ٤- المركزية الشديدة في إدارة الأوقاف وربطها ببعض اللجان والمجالس، وعدم إعطاء الإدارة المباشرة عن الأوقاف صلاحيات التصرف مما يسبب التأخر الشديد في اتخاذ القرار، وبالتالي صرف من له رغبة في الاستثمار عن استثمار عقارات الأوقاف.
  - ٥- وجود الكثير من أعيان الأوقاف مهجورة ولا يستفاد منها، وبعضها أراض بيضاء، والبعض الآخر حالته سيئة من الناحية العمرانية.
  - ٦- وجود أموال مجمدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي لا يستفاد منها في التنمية الاستثمارية وقد مضى عليها أربعين سنة تقريباً.ومما تجدر ملاحظته أن النظام أو القانون الذي ينظم شؤون الأوقاف في المملكة العربية السعودية صدر في عام ١٣٨٦هـ أي قبل ٣٨ عاماً وأن المملكة شهدت تطوراً ملحوظاً في جميع المجالات مما يستوجب تطوير قطاعات الأوقاف ليواكب التطورات الأخرى.

### **التجربة الكويتية في إعادة هيكلة قطاع الأوقاف:**

رأى المسؤولون عن إدارة الأوقاف في الكويت أن قطاع الأوقاف شأنه

شان قطاعات الأوقاف في الدول العربية والإسلامية الأخرى، يتسم بالترهل وعدم الكفاءة وبالتالي فإنه ليس مؤهلاً للمشاركة مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص لمواجهة تحديات الجهل والأمية والتخلف والبطالة والمرض والارتقاء بالتعليم والصحة. بعبارة أكثر وضوحاً إنه قطاع لا ينتمي للعصر الذي نعيش فيه وقد قامت أجهزة الأوقاف بإجراء الكثير من الدراسات العلمية المتميزة لتشخيص المشاكل التي تواجهها وبالتالي تحويل مؤسسة الوقف إلى أداة فعالة لإعادة توزيع الدخل وربطها بعملية التنمية وتفعيل المشاركة بين العمل الرسمي والعمل الشعبي وانطلاقاً من تلك الرؤية تمت إعادة هيكلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية واستحدثت قطاعات إدارية جديدة منها الأمانة العامة للأوقاف والصناديق الوقفية كما تم تشكيل مجلس لشؤون الأوقاف برئاسة معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية. وفيما يلي عرضاً موجزاً لملامح إعادة الهيكلة الذي تناولته الدراسات التي أعدتها الأمانة العامة للأوقاف.

### أولاً: الأمانة العامة للأوقاف.

أنشئت الأمانة العامة للأوقاف عام ١٩٩٣ لتحل محل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في كل ماله علاقة بالأوقاف، يتولى إدارتها أمين عام في مرتبة وكيل وزارة يساعده نائب أو أكثر بدرجة وكيل وزارة مساعد ويعين الجميع بناء على توصية من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، تخصص للأمانة إتمادات مالية ضمن ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وهي مطالبة بإعداد حساب ختامي يتضمن إجمالي إيرادات ومصروفات الأوقاف بالإضافة إلى حساب سنوي لإيرادات ومصروفات كل وقف من الأوقاف التي تتولى النظارة عليها وكذلك الأوقاف المشتركة.

وتسعى الأمانة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إحياء سنة الوقف
- توظيف إنفاق الربح الوقفي في الاتجاه التتموي الذي يتفق وشروط الواقفين.

- استثمار الأصول الوقفية وفقاً لرؤية متوازنة بين معايير السوق والدور التنموي المطلوب من رأس المال الوقفي.
- تعزيز المشاركة الأهلية
- تأصيل منهج العمل التطوعي
- تعميق البحث العلمي في الجوانب الشرعية والقانونية والتنموية للوقف.

### مجالات عمل الصناديق:

تتعدد مجالات عمل الصناديق بتعدد احتياجات المجتمع وهذه الاحتياجات تختلف من مجتمع لآخر ومن فترة لأخرى. وبالنسبة للكويت فقد تم رصد الاحتياجات التالية وأنشئت صناديق وقفية باسمها وهي على النحو التالي:

- ١ - خدمة القرآن الكريم وعلومه.
- ٢ - التنمية العلمية.
- ٣ - تنمية المجتمعات المحلية في المناطق السكنية المختلفة.
- ٤ - التنمية الصحية.
- ٥ - رعاية المساجد.
- ٦ - تنمية البيئة.
- ٧ - قضايا الثقافة والفكر.
- ٨ - التنمية الأسرية.
- ٩ - رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ١٠ - دعم التعاون الإسلامي الخارجي.

نخلص مما تقدم إلى أن جهاز الأوقاف في الكويت قدم نموذجاً فذاً في تحديث وتطوير قطاع الأوقاف. اتسم هذا النموذج بوضوح الرؤية لدور مؤسسة الوقف في التنمية وسمو الرسالة التي تدعو إلى تنمية وتطوير الأوقاف القائمة وإلى إقامة أوقاف جديدة ذات أطر مؤسسة حديثة تلبى

احتياجات المجتمع وتتيح الفرصة لدمج العمل الرسمي مع العمل الشعبي،  
ولذلك فإن من المناسب والمفيد أن تدرس أجهزة الأوقاف في الدولة  
الإسلامية النموذج الكويتي للاستفادة منه من تطوير وتحديث قطاع الأوقاف  
لديها بما يتناسب مع ظروفها وإمكانياتها.

## المحور السادس: نموذج للتنسيق والتكامل بين المؤسسات الوقفية

### الهيئة العالمية للوقف:

إن تحديث وتطوير قطاع الأوقاف في كل دولة إسلامية يعتبر شرطاً ضرورياً إذا ما أرادت تلك الدولة لهذا القطاع أن يساهم بشكل فعال مع القطاع الحكومي والخاص في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجهها. ولكن هناك خطوة لا تقل أهمية عن هذه إذا ما أردنا بناء استراتيجية شاملة في النهوض بالدور التنموي للوقف على مستوى الدول الإسلامية ككل. هذه الخطوة هي إيجاد آلية مناسبة للتنسيق والتكامل بين المؤسسات الوقفية في الدول الإسلامية وقد قام بهذه المهمة البنك الإسلامي للتنمية الهيئة العالمية للوقف.

أنشئت الهيئة في شعبان ١٤٢١ واعتمد مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الإسلامي للتنمية اللائحة الداخلية في جمادى الآخرة ١٤٢٢ (مرفق اللائحة في الملاحق رقم ٢) وقد لخصت المادة (٣) من اللائحة أغراض الهيئة.

إن وجود الهيئة تحت مظلة البنك الإسلامي للتنمية أكسبها ثقة أهل الخير والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص وحتى الحكومات لأن الهيئة لن تقوم بأي عمل إلا بعد موافقة الحكومات المعنية. كما أن البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة دولية تحظى باحترام وتقدير المؤسسات والحكومات في العالم ولدى البنك كوادر بشرية وإمكانيات مالية وقفية تستطيع القيام بهذا العمل بكل اقتدار.

إن وجود هذه الهيئة تؤكد على أهمية التكامل وتنسيق بين الأجهزة الوقفية لتبادل الخبرات والمعلومات فهي بمثابة المنسق الذي يقدم الدعم المالي والفني والاستشاري لأجهزة الأوقاف في كل دول العالم الإسلامي



وتقدم أيضاً المشورة للأفراد الراغبين في وقف أموالهم فترشدتهم إلى الاحتياجات التنموية في كل دولة ومجتمع وتقوم بالنيابة عنهم بشراء أصول لاستثمارها لصالح الوقف أو الأوقاف التي قرروا إقامتها لغرض معين وفي بلد معين ثم تقوم بالتنسيق مع حكومة ذلك البلد لإنشاء الوقف فيه أو قد ينشأ الوقف في مكان آخر ويوزع ريعه في ذلك البلد كل ذلك حسب شرط أو شروط الواقفين. فدور الهيئة هو تقديم المشورة والمعلومات لمن يرغب في الوقف من أهل الخير والمؤسسات في القطاع الخاص أو المؤسسات الأهلية ثم تقوم بتنفيذ ما يرغبون فيه. فهم يثقون بها لأنها كما أشرت تعمل تحت مظلة البنك الإسلامي ولها نظام ولائحة تحدد بدقة كل التفاصيل التي تطمئن الواقفين على أن أموالهم تصل إلى الغرض والفئات المحددة وأنها سوف تستمر هكذا حتى يرث الله الأرض ومن عليها والهيئة أيضاً تعمل من جانبها على تطمين الحكومات بأنها لن تقوم بتنفيذ أي مشروع وقفي على أراضيها إلا بعد موافقتها ومراعاة قوانينها وأنظمتها.

### الخلاصة:

تواجه الدول الإسلامية منفردة وكمجموعة العديد من التحديات الاقتصادية تشمل الزيادة المضطربة للسكان وانخفاض متوسط دخل الفرد وانتشار الفقر والجهل والمرض وزيادة معدل البطالة والأمية وارتفاع حجم الدين العام وعجز الموازنات والافتقار إلى المياه الصالحة للشرب ولشبكات الصرف الصحي وتدهور النظم التعليمية وقصور في الخدمات الصحية. وقد استعرضنا أبرز تلك التحديات في المحور الأول.

قامت الحكومات في معظم الدول الإسلامية بتبني حلول تضمن ما يعرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة لمواجهة تلك التحديات والتخفيف من حدتها. ارتكزت تلك الحلول على الدعوة إلى انسحاب الدولة من الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي وإفساح المجال للقطاع الخاص لكي يقوم بهذا الدور وأن تحقيق ذلك سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي

والذي سيؤدي بدوره إلى القضاء على تلك التحديات أو التخفيف من حدتها .  
إلا أن ذلك لم يتحقق لسببين رئيسيين هما :

**أولاً:** تغيب القطاع الثالث والوقف أحد مؤسساته الهامة من عملية التنمية ومن المشاركة في مواجهة التحديات التي يواجهها المجتمع .  
**ثانياً:** الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي يؤدي بشكل تلقائي إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية هو اعتقاد خاطئ .

فالنمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً لتحسين حالة الفقراء وتوفير فرص عمل للعاطلين وتخفيف نسبة الأمية .... الخ ولكنه ليس شرطاً كافياً فإذا لم يصاحب النمو الاقتصادي المرتفع أنظمة وأدوات لإعادة توزيع ثمار ذلك النمو وفوائده على المجتمع بجميع فئاته فإن الآثار الاجتماعية السلبية المصاحبة لذلك النمو ستطفو إلى السطح، ولذلك ينبغي أن لا يقتصر الحل أو الحلول المطروحة على هدف زيادة النمو الاقتصادي بل يتجاوز ذلك إلى إيجاد آليات لإعادة توزيع ثمار ذلك النمو على المجتمع بجميع فئاته وفي هذا الإطار يقوم القطاع الثالث بدور بارز كآلية وأداة من أدوات إعادة التوزيع،

إن تهميش دور القطاع الثالث هو احد الأسباب التي عرقلت جهود الحكومات من الماضي قدما بتنفيذ تلك الحلول لأن الآثار الاجتماعية السلبية التي أفرزتها تلك الحلول لم تجد آليات وأدوات ووسائل لامتناسها فخشيت الحكومات من ضغوط الشارع فتوقفت تلك الحلول عند منتصف الطريق وعادت الحكومات إلى أساليبها التقليدية في إدارة الاقتصاد وموارده . مما أدى إلى استمرار تلك التحديات بل وزيادة حدة بعضها .

إن هدف هذه الورقة هو تحسين أداء تلك الحلول وجعلها قابلة للتطبيق من خلال الدعوة إلى ضرورة مساهمة القطاع الثالث والوقف أحد أهم مؤسساته في عملية التنمية وفي مواجهة التحديات لأن تلك المساهمة توفر التوازن بين الجوانب الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية للتنمية وأن عدم مراعاة هذا الجانب أدى إلى عدم توازن الحلول المطروحة ومن ناحية أخرى

فإن تطوير وتحديث قطاع الأوقاف سيعمل على الارتقاء بمستوى أداء مؤسسات المجتمع المدني ويوفر للأفراد المناخ المناسب للقيام بمسؤولياتهم نحو بناء مجتمعاتهم وأوطانهم ويحسن من الصورة الذهنية للأنظمة السياسية في الداخل والخارج.

## الملحق رقم (١)

### Population age compositor

٠ - ١٤ yrs (%) ٢٠٠١	١٥-٦٤ yrs (%) ٢٠٠١	٦٥- yrs (%) ٢٠٠١		
٤٤	٥٣	٣	أفغانستان	.١
٢٩	٦٥	٧	ألبانيا	.٢
٣٥	٦١	٤	أذربيجان	.٣
٢٨	٦٥	٧	البحرين	.٤
٢٩	٦٨	٣	بنغلاديش	.٥
٤٦	٥١	٣	بنين	.٦
٣٢	٦٥	٣	بروناي	.٧
٤٧	٤٩	٣	بوركينافاسو	.٨
٤٢	٥٣	٤	الكاميرون	.٩
٥٠	٥٠	٣	تشاد	.١٠
٤٣	٥٥	٣	القمير	.١١
٤٢	٥٥	٣	كوت ديفوار	.١٢
٤٣	٥٤	٣	جيبوتي	.١٣
٣٥	٦١	٤	مصر	.١٤
٤٠	٥٤	٦	الجابون	.١٥
٤٠	٥٦	٣	جامبيا	.١٦
٤٤	٥٣	٣	غينيا	.١٧
٤٤	٥٣	٤	غينيا بيساو	.١٨
٣٠	٦٥	٥	اندونيسيا	.١٩
٣٣	٦١	٥	ايران	.٢٠
٤١	٥٦	٣	العراق	.٢١
٣٨	٥٧	٣	الأردن	.٢٢
٢٦	٦٧	٨	قازاقستان	.٢٣
٣٢	٦٧	٢	الكويت	.٢٤

٣٣	٦١	٦	قير قيزيا	.٢٥
٣١	٦٣	٦	لبنان	.٢٦
٣٤	٦٢	٣	ليبيا	.٢٧
٣٤	٦٢	٤	ماليزيا	.٢٨
٤١	٥٤	٤	المالديف	.٢٩
٤٧	٥٠	٣	مالي	.٣٠
٤٤	٥٣	٣	موريتانيا	.٣١
٣٤	٦٢	٤	موروكو	.٣٢
٤٣	٥٣	٤	موزنبيق	.٣٣
٤٩	٤٨	٢	النيجر	.٣٤
٤٣	٥٤	٣	عمان	.٣٥
٤١	٥٥	٣	باكستان	.٣٦
٤٦	٠٠	٣	فلسطين	.٣٧
٢٦	٧٢	٢	قطر	.٣٨
٤١	٥٤	٣	السعودية	.٣٩
٤٤	٥٣	٣	السنغال	.٤٠
٤٤	٥٣	٣	سيراليون	.٤١
٤٨	٥٠	٢	الصومال	.٤٢
٤٠	٥٧	٣	السودان	.٤٣
٢٩	٦٥	٥	سورينام	.٤٤
٤٠	٥٧	٣	سوريا	.٤٥
٣٩	٥٨	٤	طاجيكستان	.٤٦
٤٤	٥٢	٣	المغرب	.٤٧
٢٩	٦٥	٦	تونس	.٤٨
٢٨	٦٥	٦	تركيا	.٤٩
٣٦	٥٩	٤	تركمانستان	.٥٠
٤٩	٤٩	٢	لونغندا	.٥١
٢٦	٧٢	٣	الإمارات	.٥٢
٤٦	٤٩	٣	اليمن	.٥٣
			المجموع	

## Adult Illiterac Rate

(%)

٢٠٠١

١٩	فيرا قيرزيا	(٢٦)
١٢	لبنان	(٢٧)
٣	ليبيا	(٢٨)
٧٤	ماليزيا	(٢٩)
٥٩	المالديف	(٣٠)
٥٠	مالي	(٣١)
٥٥	موريتانيا	(٣٢)
٨٣	موروكو	(٣٣)
٢٧	موزنبيق	(٣٤)
٥٦	النيجر	(٣٥)
٠٠	عمان	(٣٦)
١٨	باكستان	(٣٧)
٢٣	فلسطين	(٣٨)
٦٢	قطر	(٣٩)
٠٠	السعودية	(٤٠)
٠٠	السنغال	(٤١)
٤١	سيراليون	(٤٢)
٠٠	الصومال	(٤٣)
٤١	السودان	(٤٤)
٠٠	سورينام	(٤٥)
٢٥	سوريا	(٤٦)
١	طاجيكستان	(٤٧)
٤٢	المغرب	(٤٨)
٢٨	تونس	(٤٩)
١٤	تركيا	(٥٠)
٠٠	تركمانستان	(٥١)
٣٢	اوغندا	(٥٢)
٢٣	الإمارات	(٥٣)
٥٢	اليمن	(٥٤)
٣٧	المجموع	

٠٠	أفغانستان	(١)
١٥	البنان	(٢)
٣٢	الجزائر	(٣)
٠٠	أذربيجان	(٤)
٥٩	البحرين	(٥)
٦١	بنغلاديش	(٦)
٨	بنين	(٧)
٧٥	بروناي	(٨)
٢٨	بوركينافاسو	(٩)
٥٦	الكاميرون	(١٠)
٤٤	تشاد	(١١)
٥٠	القمير	(١٢)
٣٥	كوت ديفوار	(١٣)
٤٤	جيبوتي	(١٤)
٠٠	مصر	(١٥)
٦٢	الجابون	(١٦)
٠٠	جامبيا	(١٧)
٦٠	غينيا	(١٨)
١٣	غينيا بيساو	(١٩)
٢٣	اندونيسيا	(٢٠)
٦٠	ايران	(٢١)
١٠	العراق	(٢٢)
١٨	الأردن	(٢٣)
٠٠	قازاقستان	(٢٤)
١٤	الكويت	(٢٥)

## Population With access to

Lifi expectancy    safe water    Sanitation    Drugs  
At birth    (%)    (%)    (%)  
٢٠٠٢    ٢٠٠٠    ٢٠٠٠    ١٩٩٩

٤٣	٠٠	٠٠	٠٠	افغانستان	(١)
٧٤	٩٧	٩١	٧٩-٥٠	ألبانيا	(٢)
٧١	٨٩	٩٢	١٠٠-٩٥	الجزائر	(٣)
٧٢	٧٨	٨١	٧٩-٥٠	أنريجان	(٤)
٧٣	٠٠	٠٠	١٠٠-٩٥	البحرين	(٥)
٦١	٩٧	٤٨	٧٩-٥٠	بنغلاديش	(٦)
٥٣	٦٣	٢٣	٧٩-٥٠	بنين	(٧)
٧٦	٠٠	٠٠	١٠٠-٩٥	بروناي	(٨)
٤٤	٤٢	٢٩	٧٩-٥٠	بوركينافاسو	(٩)
٥٠	٥٨	٧٩	٧٩-٥٠	الكاميرون	(١٠)
٤٨	٢٧	٩٨	٤٩-٠	تشاد	(١١)
٦١	٩٦	٥٢	٩٤-٨٠	القمر	(١٢)
٤٦	٨١	٩١	٩٤-٨٠	كوت ديفوار	(١٣)
٤٦	١٠٠	٩٨	٩٤-٨٠	جيبوتي	(١٤)
٦٧	٩٧	٥٣	٩٤-٨٠	مصر	(١٥)
٥٣	٨٦	٣٧	٤٩-٠	الجابون	(١٦)
٥٣	٦٢	٥٨	٩٤-٨٠	جامبيا	(١٧)
٤٦	٤٨	٥٦	٩٤-٨٠	غينيا	(١٨)
٤٥	٥٦	٥٥	٤٩-٠	غينيا بيساو	(١٩)
٦٦	٧٨	٨٣	٩٤-٨٠	اندونيسيا	(٢٠)
٦٩	٩٢	٨٣	٩٤-٨٠	ايران	(٢١)
٦١	٠٠	٠٠	٠٠	العراق	(٢٢)
٧٢	٩٦	٩٩	١٠٠-٩٥	الأردن	(٢٣)
٦٥	٩١	٩٩	٧٩-٥٠	قازاقستان	(٢٤)

٧٧	٠٠	٠٠	١٠٠-٩٥	الكويت	(٢٥)
٦٧	٧٧	١٠٠	٧٩-٥٠	قير قيزيا	(٢٦)
٧٠	١٠٠	٩٩	٩٤-٨٠	لبنان	(٢٧)
٧١	٧٢	٩٧	١٠٠-٩٥	ليبيا	(٢٨)
٧٣	٠٠	٠٠	٧٩-٥٠	ماليزيا	(٢٩)
٦٨	١٠٠	٥٦	٧٩-٥٠	المالديف	(٣٠)
٤٢	٦٥	٦٩	٧٩-٥٠	مالي	(٣١)
٥٢	٣٧	٣٣	٧٩-٥٠	موريتانيا	(٣٢)
٦٧	٨٠	٦٨	٧٩-٥٠	موروكو	(٣٣)
٤٢	٥٧	٤٣	٧٩-٥٠	موزنيق	(٣٤)
٤٦	٥٩	٢٠	٧٩-٥٠	النيجر	(٣٥)
٧٤	٣٩	٩٢	٩٤-٨٠	عمان	(٣٦)
٦٣	٩٠	٦٢	٧٩-٥٠	باكستان	(٣٧)
٧٢	٨٦	١٠٠	٠٠	فلسطين	(٣٨)
٧٥	٠٠	٠٠	١٠٠-٩٥	قطر	(٣٩)
٧٣	٩٥	١٠٠	١٠٠-٩٥	السعودية	(٤٠)
٥٢	٧٨	٧٠	٧٩-٥٠	السنغال	(٤١)
٣٩	٥٧	٦٦	٤٩-٠	سيراليون	(٤٢)
٤٨	٠٠	٠٠	٠٠	الصومال	(٤٣)
٥٦	٧٥	٦٢	٤٩-٠	السودان	(٤٤)
٧٠	٨٢	٩٣	١٠٠-٩٥	سورينام	(٤٥)
٧٠	٨٠	٩٠	٩٤-٨٠	سوريا	(٤٦)
٦٩	٦٠	٩٠	٤٩-٠	طاجيكستان	(٤٧)
٤٩	٥٤	٣٤	٧٩-٥٠	المغرب	(٤٨)
٧٢	٨٠	٨٤	٧٩-٥٠	تونس	(٤٩)
٧٠	٨٢	٩٠	١٠-٩٥	تركيا	(٥٠)
٦٦	٠٠	٠٠	٧٩-٥٠	تركمانستان	(٥١)
٤٢	٥٢	٧٩	٧٩-٥٠	أوغندا	(٥٢)
٧٥	٠٠	٠٠	١٠٠-٩٥	الإمارات	(٥٣)
٥٦	٦٩	٣٨	٧٩-٣٥٠	اليمن	(٥٤)
٦٢	٧١	٦٥	٠٠	المجموع	(٥٥)



Total health public Expenditure private Expenditure Health Expenditure per  
 Expenditure( %GDP on health (%of GDP on health (%of capita(US\$)

٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠		
١,٠	٠,٦	٠,٤	٨	أفغانستان	.١
٣,٤	٢,١	١,٣	٤١	البنان	.٢
٣,٦	٣,٠	٠,٦	٦٤	الجزائر	.٣
٠,٩	٠,٦	٠,٢	٨	أذربيجان	.٤
٤,١	٢,٨	١,٣	٥١٢	البحرين	.٥
٣,٨	١,٤	٢,٤	١٤	بنغلاديش	.٦
٣,٢	١,٦	١,٦	١١	بنين	.٧
٣,١	٢,٥	٠,٦	٤٩٠	بروناي	.٨
٤,٢	٣,٠	١,٢	٨	بوركينافاسو	.٩
٤,٣	١,١	٣,٢	٢٤	الكاميرون	.١٠
٣,١	٢,٥	٠,٦	٦	تشاد	.١١
٤,٤	٣,٢	١,٢	١٣	القمر	.١٢
٢,٧	١,٠	١,٧	١٦	كوت ديفوار	.١٣
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	جيبوتي	.١٤
٣,٨	١,٨	٢,٠	٥١	مصر	.١٥
٣,٠	٢,١	٠,٩	١٢٠	الجابون	.١٦
٤,١	٣,٤	٠,٧	١٠	جامبيا	.١٧
٣,٤	١,٩	١,٥	١٣	غينيا	.١٨
٣,٩	٢,٦	١,٣	٩	غينيا بيساو	.١٩
٢,٧	٠,٦	٢,١	١٩	اندونيسيا	.٢٠
٥,٥	٢,٥	٣,٠	٢٥٨	ايران	.٢١
٣,٧	٢,٢	١,٥	٣٧٥	العراق	.٢٢
١,٨	٤,٢	٣,٩	١٣٧	الأردن	.٢٣
٣,٧	٢,٧	١,٠	٤٤	قازاقستان	.٢٤
٣,٠	٢,٦	٠,٤	٥٨٦	الكويت	.٢٥
٤,٤	٢,٢	٢,٢	١٢	قيرغيزيا	.٢٦

٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	لبنان	.٢٧
٣,٣	١,٦	١,٧	٢٤٦	ليبيا	.٢٨
٢,٥	١,٥	١,٠	١٠١	ماليزيا	.٢٩
٧,٦	٦,٣	١,٣	١٠٠	المالديف	.٣٠
٤,٩	٢,٢	٢,٧	١٠	مالي	.٣١
٤,٣	٣,٤	٠,٩	١٤	موريتانيا	.٣٢
٤,٥	١,٣	٣,٢	٠٠	موروكو	.٣٣
٤,٣	٢,٧	١,٦	٩	موزنبيق	.٣٤
٣,٩	١,٨	٢,١	٥	النيجر	.٣٥
٢,٨	٢,٣	٠,٥	٢٩٥	عمان	.٣٦
٤,١	٠,٩	٣,٢	١٨	باكستان	.٣٧
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	فلسطين	.٣٨
٣,٢	٢,٥	٠,٧	٩٤٠	قطر	.٣٩
٥,٣	٤,٢	١,١	٤٤٨	السعودية	.٤٠
٤,٦	٢,٦	٢,٠	٢٢	السنغال	.٤١
٤,٣	٢,٦	١,٧	٦	سيراليون	.٤٢
١,٣	٠,٩	٠,٤	١٩	الصومال	.٤٣
٤,٧	١,٠	٣,٧	١٣	السودان	.٤٤
٩,٨	٥,٥	٤,٣	٠٠	سورينام	.٤٥
٢,٥	١,٦	٠,٩	٣٠	سوريا	.٤٦
٠٠	١,٠	٠٠	٠٠	طاجيكستان	.٤٧
٢,٨	١,٥	١,٣	٨	المغرب	.٤٨
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	تونس	.٤٩
٥,٠	٣,٦	١,٤	١٥٠	تركيا	.٥٠
٥,٤	٤,٦	٠,٨	٥٢	تركمانستان	.٥١
٣,٩	١,٥	٢,٤	١٠	لواندا	.٥٢
٣,٢	٢,٥	٠,٧	٠٠	الإمارات	.٥٣
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	اليمن	.٥٤
٤,١	٢,٤	١,٧	٦٦	للمجموع	.٥٥
<b>Memo</b>					
٤,١	٢,٣	١,٧	٥٩	Olc countries	
٤,٢	١,٩	٣,٢	٢٢	LDCs	
٥,٦	٢,٧	٢,٩	٢١	Developing countries	
١٠,٢	٦,٠	٤٠,٢	٢,٧٣٦	High income countries	
٩,٣	٥,٤	٣,٩	٤٨٢	World	

**Per capita GDP**  
**(current US\$)**

١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١		
٢٢٨	..	..	..	أفغانستان	(١)
..	٦٤١	١,١٩٧	١,٣٠٠	ألبانيا	(٢)
٢,٢٦٨	٢,٤٨٠	١,٧٥٩	١,٧٧٣	الجزائر	(٣)
..	..	٦٥٥	٦٨٨	أذربيجان	(٤)
٩,٢٠٠	٨,٤٠٩	١٢,٢٩٤	١٢,١٨٩	البحرين	(٥)
٢٠٦	٢٧٤	٣٥٩	٣٥٠	بنغلاديش	(٦)
٤٠٦	٣٩٢	٣٦٠	٣٦٨	بنين	(٧)
٢٥,٤٢٢	١٣,٩٧٣	..	..	بروناي	(٨)
٢٤٥	٣١١	٢٠٥	٢١٥	بوركينافاسو	(٩)
٧٧٣	٩٦٠	٥٩٥	٥٥٩	الكاميرون	١٠
٢٣١	٣٠٣	١٨٣	٢٠٢	تشاد	١١
٣٦٩	٦٠٨	٣٦٦	٣٨٦	القمر	١٢
١,٢٤٢	٩١٥	٦٦٢	٦٣٤	كوت ديفوار	١٣
..	٨٨٨	٨٧٥	٨٩٤	جيبوتي	١٤
٥٦١	٨٢٢	١,٥٥٤	١,٥١١	مصر	١٥
٦,١٨٤	٦,٣٦٦	٤,٠١٠	٣,٤٣٧	الجابون	١٦
٣٧٦	٣٤٢	٣٢٤	٢٩١	جامبيا	١٧
..	٤٩٠	٤١٣	٣٩٤	غينيا	١٨
١٤٥	٢٥٨	١٨٠	١٦٢	غينيا بيساو	١٩
٥٢٦	٤٤٢	٧٣٨	٦٩٥	اندونيسيا	٢٠
٢,٣٦٨	٢,٢١٣	١,٥٩٥	١,٧٦٧	ايران	٢١
٣,٦٥٧	٢,٦٩٢	..	..	العراق	٢٢
١,٨١٦	١,٢٦٨	١,٧٢٩	١,٧٥٥	الأردن	٢٣
..	٢,٤٦٥	١,٢١٥	١,٥٠٣	قازاقستان	٢٤
٢٠,٨٢٨	٨,٦٧٢	١٨,٠٥٦	١٦,٤٨	الكويت	٢٥
..	٥٤٠	٢٧٩	٣٠٨	قيرغيزيا	٢٦
..	٧٨١	٣,٨١٠	٣,٨١١	لبنان	٢٧

١١,٦٨١	٦,٧٠٥	٦,٤٥٣	٠٠	ليبيا	٢٨
١,٨١٢	٢,٤١٩	٣,٨٦٩	٣,٦٩٩	ماليزيا	٢٩
٢٦٩	١,٠١١٠	٢,١٥١	٢,٠٨٢	المالديف	٣٠
٢٧١	٢٦٨	٢٢٥	٢٣٩	مالي	٣١
٤٥٧	٥١٢	٣٦٧	٣٦٦	موريتانيا	٣٢
٩٧١	١,٠٧٤	١,١٦٢	١,١٧٣	موروكو	٣٣
٢٩٢	١٧٤	٢١٦	٢٠٠	موزنبيق	٣٤
٤٤٧	٣٢٢	١٦٦	١٧٥	النيجر	٣٥
٥,٤٣٣	٦,٤٧٥	٨,٢٢٦	٠٠	عمان	٣٦
٢٨٦	٣٧١	٤٤٠	٤١٥	باكستان	٣٧
٠٠	٠٠	١,٤٧٠	١,٢٨٦	فلسطين	٣٨
٣٤,١٨٨	١٥,١٧٦	٢٨,١٣٢	٠٠	قطر	٣٩
١٦,٦٩٧	٦,٦٢٣	٩,١٠٧	٨,٧١١	السعودية	٤٠
٥٣٩	٧٧٨	٤٦٠	٤٧٦	السنغال	٤١
٣٤٠	١٦٢	١٢٦	١٤٦	سيراليون	٤٢
٩٣	١٢٨	٠٠	٠٠	الصومال	٤٣
٣٩٤	٥٣١	٣٦٢	٣٩٥	السودان	٤٤
٢,٥٠٩	٧٨٩	٢,٠٧٣	١,٨٠٣	سورينام	٤٥
١,٥٠١	١,٠١٦	١,١٥٠	١,١٧٥	سوريا	٤٦
٠٠	٨١٨	١٦٠	١٦٩	طاجيكستان	٤٧
٤٥١	٤٧٢	٢٧٠	٢٧٠	المغرب	٤٨
١,٣٧٠	١,٥٠٧	٢,٠٣٥	٢,٠٦٦	تونس	٤٩
١,٥٩٤	٢,٦٨٤	٣,٠٥٢	٢,٢٣٠	تركيا	٥٠
٠٠	٠٠	٨٣٣	١,٠٩٧	تركمانستان	٥١
٩٧	٢٦٤	٢٦٥	٢٤٩	أوغندا	٥٢
٢٨,٤٠٤	١٨,٥١٠	٠٠	٠٠	الإمارات	٥٣
٠٠	٤٠٧	٥٢٤	٥١٤	اليمن	٥٤
١,١٠٤	١,١٤٣	١,١٧١	١,٠٤٩	المجموع	٥٥
<b>Memo</b>					
			٦٥٩	Olc countries	
			٢٨٧	LDC s	
			١,٢٠٦	Developing	
			٢٦,٠٠٤	High income countries	
			٥,٠٧٧	World	

حول إعداد الصفحة

Population below the					UNDP Human		Human	
National poverty line	Gini		Population below		Development		Poverty	
index	Index		Index		Index		(HPI)	
(%) <sup>a</sup>	Index		Index		Index		(%)	
Latest	Latest		Latest		Latest		(%)	
Rank	Year	2001	Rank	Year	2001	Rank	%	
Survey Year	Total	Urban	Rural	Survey Year	Total	Urban	Rural	
..	..	..	..	..	..	..	..	افغانستان (1)
..	..	..	..	..	٠,٧٣٥	٩٥	..	ألبانيا (2)
٢	١٥,١	٢٢,٦	٤٢	٣٥,٣	٠,٧٠٤	١٠٧	..	الجزائر (3)
..	..	..	..	٣٦,٥	٠,٧٤٤	٨٩	..	أنريجان (4)
..	..	..	..	..	٠,٨٣٩	٣٧	..	البحرين (5)
٣٦,٠	٨٢,٨	٤٢,٦	٧٢	٣١,٨	٠,٥٠٢	١٣٩	..	بنغلاديش (6)
..	..	٤٦,٤	٨١	..	٠,٤١١	١٥٩	..	بنين (7)
..	..	..	..	..	٠,٨٧٢	٣١	..	بروناي (8)
٦١,٢	٨٥,٨	٥٨,٦	٩٣	٤٨,٢	٠,٣٣٠	١٧٣	..	بوركينافاسو (9)
٣٣,٤	٦٤,٤	٣٥,٩	٥٨	٤٧,٧	٠,٤٩٩	١٤٢	..	الكامرون (10)
..	..	٥٠,٣	٨٨	..	٠,٣٧٦	١٦٥	..	تشاد (11)
..	..	٣١,٥	٤٨	..	٠,٥٢٨	١٣٤	..	القمر (12)
١٢,٣	٤٩,٤	٤٥,٠	٧٨	٣٦,٧	٠,٣٩٦	١٦١	..	كوت ديفوار (13)
..	..	٣٤,٣	٥٥	..	٠,٤٦٢	١٥٣	..	جيبوتي (14)
٣,١	٤٢,٩	٣٠,٥	٤٧	٣٤,٤	٠,٦٤٨	١٢٠	..	مصر (15)
..	..	..	..	..	٠,٦٥٣	١١٨	..	الجابون (16)
٥٩,٣	٨٢,٩	٤٥,٨	٧٩	٤٧,٠٨	٠,٤٦٣	١٥١	..	جامبيا (17)
..	..	..	..	٤٠,٣	٠,٤٢٥	١٥٧	..	غينيا (18)
..	..	٤٧,٨	٨٤	٤٧,٠	٠,٣٧٣	١٦٦	..	غينيا بيساو (19)
٧,٢	٥٥,٤	١٧,٩	٣٣	٣٠,٣	٠,٦٨٢	١١٢	..	اندونيسيا (20)
٢	٧,٣	١٦,٤	٣١	٤٣,٠	٠,٧١٩	١٠٦	..	ايران (21)
..	..	..	..	..	..	..	..	العراق (22)
..	٧,٤	٧,٥	٧	٣٦,٤	٠,٧٤٣	٩٠	..	الأردن (23)
..	..	..	..	٣١,٢	٠,٧٦٥	٧٦	..	قزاقستان (24)

..	..	..	..	..	٠,٨٢٠	٤٦	الكويت	(٢٥)
..	..	..	..	٢٩,٠	٠,٧٢٧	١٠٢	قيرغيزيا	(٢٦)
..	..	٩,٥	١٥	..	٠,٧٥٢	٨٣	لبنان	(٢٧)
..	..	١٥,٧	٢٩	..	٠,٧٨٣	٦١	ليبيا	(٢٨)
٢	٩,٣	..	..	٤٩,٢	٠,٧٩٠	٥٨	ماليزيا	(٢٩)
..	..	١١,٤	٢٠	..	٠,٧٥١	٨٦	المالديف	(٣٠)
٧٢,٨	٩٠,٦	٥٥,١	٩١	٥٠,٥	٠,٣٣٧	١٧٢	مالي	(٣١)
٢٨,٦	٦٨,٧	٤٨,٦	٨٦	٣٧,٣	٠,٤٥٤	١٥٤	موريتانيا	(٣٢)
٢	١٤,٣	٣٥,٢	٥٦	٣٩,٥	٠,٦٠٦	١٢٦	موروكو	(٣٣)
٣٧,٩	٧٨,٤	٥٠,٣	٨٧	٣٩,٦	٠,٣٥٦	١٧٠	موزنبيق	(٣٤)
٦١,٤	٨٥,٣	٦١,٨	٩٤	٥٠,٥	٠,٢٩٢	١٧٤	النيجر	(٣٥)
..	..	٣١,٨	٥٠	..	٠,٧٥٥	٧٩	عمان	(٣٦)
١٣,٤	٦٥,٦	٤٠,٢	٦٥	٣٣,٠٠٠	٠,٤٩٩	١٤٤	باكستان	(٣٧)
..	..	..	..	..	٠,٧٣١	٩٨	فلسطين	(٣٨)
..	..	..	..	..	٠,٨٢٦	٤٤	قطر	(٣٩)
..	..	١٦,٣	٣٠	..	٠,٧٦٩	٧٣	السعودية	(٤٠)
٢٦,٣	٦٧,٨	٤٤٠,٥	٧٦	٤١,٣	٠,٤٣٠	١٥٦	السنغال	(٤١)
٥٧,٠	٧٤,٥	..	..	٦٢,٩	٠,٢٧٥	١٧٥	سيراليون	(٤٢)
..	..	..	..	..	٠,٠٠	..	الصومال	(٤٣)
..	..	٣٢,٢	٥٢	..	٠,٥٠٣	١٣٨	السودان	(٤٤)
..	..	..	..	..	٠,٧٦٢	٧٧	سورينام	(٤٥)
..	..	١٨,٨	٣٥	..	٠,٦٨٥	١١٠	سوريا	(٤٦)
..	..	..	..	٣٤,٧	٠,٦٧٧	١١٣	طاجيكستان	(٤٧)
..	..	٣٨,٥	٦٤	..	٠,٥٠١	١٤١	المغرب	(٤٨)
٢	١٠,٠	١٩,٩	٣٧	٤١,٧	٠,٧٤٠	٩١	تونس	(٤٩)
٢	١٠,٣	١٢,٤	٢٢	٤٠,٠	٠,٧٣٤	٩٦	تركيا	(٥٠)
..	..	..	..	٤٠,٨	٠,٧٤٨	٨٧	تركمانستان	(٥١)
٨٢,٢	٩٦,٤	٣٦,٦	٦٠	٣٧,٤	٠,٤٨٩	١٤٧	لوغندا	(٥٢)
..	..	..	..	..	٠,٨١٦	٤٨	الإمارات	(٥٣)
١٥,٧	٤٥,٢	٤١,٠	٦٧	٣٣,٤	٠,٤٧٠	١٤٨	اليمن	(٥٤)
--	--	٢٩,٨	--	--	٠,٥٨٠	--	المجموع	
--	--	٢٩,٢	--	--	٠,٥٨٢	--	Olc countries	
--	--	--	--	--	٠,٤٤٨	--	LDC s	
--	--	--	--	--	٠,٦٥٥	--	Developing countries	
--	--	--	--	--	٠,٩٢٧	--	High income countries	
--	--	--	--	--	٠,٧٢٢	--	World	

أبيض

## الملحق رقم ( ٢ ) لائحة الهيئة العالمية للوقف

### لائحة الهيئة العالمية للوقف

انطلاقاً من هدف البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، وعملاً بصلاحيات البنك في النظارة على صناديق الأموال الخاصة، ورغبة في إتاحة الفرصة لكل الراغبين من أهل الخير في الإسهام في ما تقدم ودعمه.

قرر البنك إنشاء صندوق وقفي خيري بمسمى " الهيئة العالمية للوقف".

#### ١- تعاريف

في هذه اللائحة وما لم يقتض السياق معنى آخر، يكون للعبارات والكلمات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها:

اتفاقية التأسيس	: اتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية
البنك	: البنك الإسلامي للتنمية.
مجلس المديرين التنفيذيين	: مجلس المديرين التنفيذيين للبنك
مجلس المحافظين	: مجلس محافظي البنك.
مجلس النظارة	: مجلس نظارة الهيئة.
الرئيس	: رئيس البنك الإسلامي للتنمية.
الهيئة	: الهيئة العالمية للوقف.
مجلس الواقفين	: المجلس المنشأ بموجب المادة ٩ من هذه اللائحة

#### ٢- إنشاء الهيئة

١-٢ ينشأ بموجب هذه اللائحة صندوق وقفي يسمى الهيئة العالمية للوقف ( ويشار إليها فيما يلي بـ«الهيئة»).



٢-٢ تكون الهيئة صندوقاً موضوعاً تحت نظارة البنك وفقاً لأحكام اتفاقية التأسيس وهذه اللائحة.

٣-٢ يكون البنك ناظراً للوقف وفقاً للأحكام الشرعية المتعلقة بالنظارة على الأوقاف وأحكام هذه اللائحة .

٤-٢ يجوز أن تنشأ في إطار الهيئة أوقاف مخصصة لغرض معين أو لمنطقة جغرافية محددة حسب رغبة الواقف أو الواقفين.

### ٣- أغراض الهيئة وصلاحياتها:

١-٣ تهدف الهيئة لتحقيق الأغراض التالية في الدول الأعضاء في البنك وفي المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء:

( أ ) دعم تكوين شبكة من المؤسسات الوقفية للقيام بالأغراض الخيرية الشرعية.

(ب) رعاية المؤسسات الوقفية ودعمها والتنسيق بينها ومدتها بالخبرات.

( ج ) مساعدة طلاب العلم وتقديم المنح الدراسية في التخصصات التي تلبى حاجة الأمة.

( د ) إنشاء ودعم المؤسسات والبرامج التعليمية والصحية والاجتماعية.

(هـ) الإسهام في مكافحة الفقر لرفع المعاناة عن شعوب العالم بما يمكنها من تطوير وتنمية مقدراتها.

( و ) توفير وسائل الإغاثة في شكل سلع وخدمات.

( ز ) معاونة الدول الأعضاء في البنك في سن تشريعات الوقف الموحدة.

٢-٣ يجوز لمجلس النظارة أن ينشئ في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، وفقاً للقوانين والنظم الرسمية فيها، مؤسسات أو صناديق شقيقة يكون لها نفس غرض الهيئة، ويضع مجلس النظارة اللوائح والنظم التي تضمن التنسيق بين أعمال الهيئة والمؤسسات أو الصناديق الشقيقة.

٣-٣ لكي تحقق الهيئة أغراضها، تكون لها صلاحية القيام بأي نشاط يساعدها في تحقيق أغراضها.

٣-٤ لا يجوز للهيئة أن تمويل أي مشروع في إقليم إحدى الدول الأعضاء في البنك إذا عارضت الدولة في التمويل.

#### ٤- موارد الهيئة.

٤-١ تتكون موارد الهيئة مما يخصصه البنك من موارد ومن الأوقاف المخصصة لأي من أغراض الهيئة وكذلك التبرعات والهبات التي تدعم أغراض الهيئة.

٤-٢ عندما تصل موارد الهيئة السائلة إلى مستوى ملائم يقرره مجلس النظارة، يقوم مجلس النظارة بشراء ممتلكات مناسبة، تحقق عائد مجزيا، ويضع اللوائح التي تحكم ذلك.

٤-٣ يتم الإنفاق من موارد الأوقاف الخاصة وفقا لشروط الواقف.

٤-٤ يستقطع مجلس النظارة نسبة لا تقل عن عشرين في المئة (٢٠٪) من الإيرادات المتحققة في كل سنة تخصص لصيانة أصول الوقف وكفاءة أدائها والحفاظ على استمرارية الوقف.

#### ٥- استثمار أصول الهيئة

يتم الاحتفاظ بالأموال الموقوفة والتصرف فيها حسبما تقرره أحكام الشريعة الإسلامية، ولا يجوز إيداع أو استثمار أموال الهيئة السائلة إلا بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

#### ٦- تشكيل مجلس الواقفين

٦-١ يتكون مجلس الواقفين من عدد من الواقفين الذين يوقف كل واحد أو مجموعة منهم لأغراض الهيئة مالا تقل قيمته عن مليون دولار أمريكي بمن فيهم البنك.

٦-٢ يكون رئيس البنك رئيساً للمجلس الواقفين بحكم منصبه.

#### ٧- صلاحيات مجلس الواقفين

يكون لمجلس الواقفين الصلاحيات التالية:

- ( أ ) انتخاب أعضاء مجلس النظارة.
- (ب) الإشراف على أداء مجلس النظارة للمهام المنوطة به.
- (ت) النظر في التقرير السنوي للهيئة.
- (ث) اختيار المراجعين الخارجيين للهيئة الذين يتم اعتمادهم من قبل مجلس المحافظين.
- ( ج ) النظر في الحسابات الختامية للهيئة قبل رفعها عن طريق مجلس المديرين التنفيذيين إلى مجلس المحافظين للتصديق عليها.
- ( ح ) التأكد من تنفيذ نصوص هذه اللائحة.
- ( خ ) اقتراح تعديل هذه اللائحة.

#### ٨- إجراءات مجلس الواقفين:

- ٨-١ يجتمع مجلس الواقفين مرة على الأقل في العام وكلما دعت حاجة العمل لذلك.
- ٨-٢ النصاب القانوني لصحة انعقاد مجلس الواقفين هو حضور أغلبية أعضائه التي تمثل ما لا يقل عن ثلثي مجموع الأصوات.
- ٨-٣ تقرر كل الأمور في مجلس الواقفين بأغلبية أصوات أعضاء المجلس الحاضرين ولا تحتسب أصوات الأعضاء الممتنعين عن التصويت. وفي حالة تساوي الأصوات يكون لرئيس المجلس صوت مرجح.
- ٨-٤ يكون لكل عضو في مجلس الواقفين صوت واحد عن كل مليون دولار أمريكي أو ما قيمته مليون دولار أمريكي وقفها أو وقفها، لأغراض الهيئة، مجموعة الواقفين الذين يمثلهم في المجلس.

٥-٨ يجوز لعضو مجلس الواقفين أن ينيب غيره من أعضاء المجلس أو من غيرهم لحضور أي اجتماع لمجلس الواقفين نيابة عنه.

٦-٨ يجوز للواقف عندما يكون شخصاً طبيعياً أن يوحي بمن يمثل حصته في مجلس الواقفين.

#### ٩- مجلس النظارة وصلاحياته:

١-٩ يكون البنك الإسلامي للتمية هو الناظر على الهيئة.

٢-٩ يكون للهيئة مجلس نظارة يتم تشكيله على النحو الوارد في المادة (١٠) من هذه اللائحة.

٣-٩ مع مراعاة الأحكام الواردة في هذه اللائحة، والإشراف العام لمجلس المديرين التنفيذيين، والخطوط الإرشادية والمبادئ التشغيلية التي يضعها، من وقت لآخر، تكون لمجلس النظارة الصلاحيات التالية:

( أ ) تسيير أعمال وشؤون الهيئة.

(ب) اعتماد عمليات الهيئة.

( ج ) اعتماد خطة العمليات والميزانية السنوية للهيئة.

( د ) اقتراح الخطوط الإرشادية والمبادئ التشغيلية التي تكفل تنمية موارد الهيئة وتحقيق إيرادات مستمرة وغير منقطعة لكي تستخدم في أغراض الهيئة ورفعها لمجلس المديرين التنفيذيين لاعتمادها.

(هـ) القيام بمراجعة أداء الهيئة بصفة دورية ورفع تقارير ربع سنوية وأي تقارير أخرى عن أداء الهيئة إلى مجلس الواقفين ومجلس المديرين التنفيذيين.

و- إعداد تقرير سنوي يوضح العمليات والبرامج والأنشطة الأخرى الممولة من موارد الهيئة ورفعها لمجلس الواقفين ومجلس المديرين التنفيذيين.

( ز ) تقديم الحسابات عن كل سنة مالية للهيئة لمجلس الواقفين للنظر فيها ومجلس المديرين التنفيذيين ورفعها لمجلس المحافظين للتصديق عليها.

## ١٠- تشكيل مجلس النظارة:

يتكون مجلس النظارة من:

- ( أ ) رئيس البنك الإسلامي للتنمية بحكمه رئيساً .  
(ب) ستة أعضاء ينتخبهم مجلس الواقفين بحيث يكون لكل واقف أو مجموعة من الواقفين، بالقدر الممكن، عدد الأعضاء في مجلس النظارة الذي يكافئ نسبة مساهمته أو مساهمتهم في موارد الهيئة .  
( ج ) يكون انتخاب أعضاء مجلس النظارة لمدت ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم .

## ١١- إجراءات مجلس النظارة:

- ١-١١ يجتمع مجلس النظارة أربع مرات على الأقل في العام وكلما دعت حاجة العمل لذلك بدعوة من رئيس مجلس النظارة يبين فيها تاريخ الاجتماع ومكانه وجدول أعماله .  
٢-١١ يجوز لمجلس النظارة أن ينعقد في أي وقت لاجتماع خاص بناء على دعوة رئيس المجلس أو بناء على طلب كتابي يقدم من ثلاثة من أعضاء المجلس . وعلى الرئيس أن يرسل بأية وسيلة اتصال سريعة إخطار بالاجتماع لكل عضو من أعضاء مجلس النظارة قبل الموعد المحدد لهذا الاجتماع بأربعة عشر يوماً على الأقل، ويجوز إن اقتضت ظروف استثنائية إرسال الإخطار قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد للاجتماع .  
٣-١١ النصاب القانوني لصحة انعقاد مجلس النظارة هو حضور أغلبية أعضائه، على أن يكون من بينهم الرئيس أو من ينوب عنه .  
٤-١١ تقرر كل الأمور في مجلس النظارة بأغلبية أصوات أعضاء المجلس الحاضرين في الاجتماع ولا تحتسب أصوات الأعضاء الممتنعين عن التصويت . وفي حالة تساوي الأصوات يكون لرئيس المجلس صوت مرجح .  
٥-١١ إذا شغل منصب عضو مجلس النظارة لأي سبب ينتخب مجلس الواقفين من يخلفه وذلك مع مراعاة حكم المادة ١٠ (ب) .

١١-٦ فيما لم يرد فيه نص في هذه اللائحة بالنسبة لإجراءات مجلس النظارة تطبق إجراءات مجلس المديرين التنفيذيين.

#### ١٢- صلاحيات رئيس مجلس النظارة؛

١٢-١ يعرض رئيس مجلس النظارة على مجلس النظارة قبل نهاية كل سنة مالية خطة العمليات والميزانية التقديرية السنوية للهيئة للعام التالي للمصادقة عليها .

١٢-٢ يقوم رئيس مجلس النظارة في ضوء القواعد التي يعتمدها مجلس النظارة باستثمار موارد الهيئة التي لا تحتاج إليها بصفة عاجلة مسترشداً في ذلك بمبادئ إدارة مخاطر الاستثمار المتعارف عليها، على أن يولي أهمية قصوى لضرورة الحفاظ على موارد الوقف سواء في المدى القصير أو المتوسط وعلى المدى الطويل.

١٢-٣ لرئيس مجلس النظارة تكوين جهاز فني للهيئة وتحديد اختصاصاته.

١٢-٤ يكون رئيس مجلس النظارة الممثل القانوني للهيئة أمام الغير.

#### ١٣- المبادئ التشغيلية؛

يتم اعتماد كل تمويل من إيرادات الأموال الموقوفة، من مجلس النظارة، أو من رئيس مجلس النظارة، في حدود التفويض الممنوح له من مجلس النظارة وفقاً للخطوط الإرشادية التي يعتمدها مجلس المديرين التنفيذيين.

#### ١٤- فصل الموارد؛

١٤-١ يجب أن تكون موارد الهيئة دائماً ومن جميع الوجوه منفصلة عن موارد البنك وأي موارد أخرى توضع تحت إدارة البنك سواءً من حيث حيازتها أو استخدامها أو التزاماتها أو استثمارها أو أي تصرف آخر يتعلق بها .

١٤-٢ على مجلس النظارة أن يحتفظ بحسابات وسجلات منفصلة لموارد وعمليات الهيئة على النحو الذي يمكن معه التعرف على أصول وخصوم الهيئة وإيراداتها ونفقاتها ومصروفاتها .

١٤-٣ تحفظ حسابات الهيئة وتقوم أصولها بالدولار الأمريكي.

#### ١٥- المصاريف الإدارية للهيئة:

١٥-١ تحمل المصروفات الناشئة مباشرة عن أنشطة الهيئة على إيرادات الهيئة.

كما يحمل مقابل استخدام الهيئة لمرافق وخدمات البنك على ذات الإيرادات.

١٥-٢ لا تتحمل الموارد العادية للبنك بأي حال من الأحوال الخسائر والالتزامات الناشئة عن العمليات أو الأنشطة الأخرى التي استخدمت فيها أو خصصت لها أصلاً إيرادات الهيئة.

#### ١٦- السنة المالية والمراجعة:

١٦-١ تبدأ السنة المالية للهيئة في الأول من المحرم، وتنتهي في آخر يوم من شهر ذي الحجة من كل عام هجري.

١٦-٢ استثناء من نص الفقرة (١) من هذه المادة، تبدأ السنة المالية الأولى للهيئة من تاريخ بدأ أعمال الهيئة، وتنتهي في اليوم الأخير من شهر ذي الحجة من السنة التالية.

١٦-٣ تراجع حسابات الهيئة مرة كل عام على الأقل، بواسطة مراجعين خارجيين ممن لهم سمعة عالمية، يختارهم مجلس الواقفين ويعتمدهم مجلس المحافظين. وينبغي أن تكون الحسابات المراجعة شاملة لكل ما يتعلق بفحص السجلات المحاسبية للهيئة، على أن تضمن كل البيانات التي يراها المراجعون مناسبة، والتي يتبن منها أن كل المعاملات المالية واستثمارات الهيئة التي جرت في أثناء السنة المالية قد تم تسجيلها بصورة كافية ومناسبة.

ويرفع مدير مجلس المديرين التنفيذيين إلى مجلس المحافظين، على أساس تقارير المراجعين الخارجيين، بيانات المركز المالي للهيئة بما في ذلك الميزانية العمومية.

**١٧- تعديل اللائحة وتفسيرها:**

١-١٧ يتم تعديل هذه اللائحة بقرار من مجلس الواقفين ومصادقة مجلس المديرين التنفيذيين.

٢-١٧ يختص مجلس المديرين التنفيذيين بصلاحيه تفسير هذه اللائحة.

**١٨- نفاذ اللائحة:**

تدخل هذه اللائحة حيز النفاذ في تاريخ اعتمادها من قبل مجلس المديرين التنفيذيين للبنك.



أبيض

# المهام الحضارية للمنظمات الإسلامية

إعداد:

د. عبد العزيز بن عثمان التويجري

المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية

- إيسيسكو -

صفحة أبيض

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مدخل:

تتعاظم المهام وتكبر المسؤوليات كلما كانت الرسالة التي يوجه إليها الاهتمام ويدور حولها العمل المطلوب القيام به، جليلة القدر عظيمة الشأن ذات أهداف سامية تستحق التضحية وبذل الجهد وإفراغ الوسع من أجل تحقيقها.

فليست المهام والمسؤوليات سواء، وليست كل رسالة أو فكرة أو مبدأ من المبادئ، في المستوى الذي يتطلب حشد الطاقات وتعبئة القدرات وتضافر الجهود، وإنما يعظم أمر المهام بعظمة قيمة الأفكار التي تخدمها، وبسمو المبادئ التي تقوم عليها، وبجلال الرسالة التي تعمل من أجلها.

وليس أجل وأعظم وأرفع شأنًا من الرسالة الإسلامية التي أخرجت الناس من الظلمات إلى النور، وهدت الإنسانية إلى سبل الخير والعدل والحرية، المسؤولية والمساواة في الحقوق والواجبات، فهي الرسالة الحضارية بحق، وهي الرسالة الإنسانية بلا جدال، لأنها تهدف إلى خير الإنسان في كل زمان ومكان، ولذلك فإن المهام التي ترتبط بالرسالة الإسلامية هي من رفعة القدر وسمو المنزلة بمكان، لأنها تخدم الإنسان من حيث هو إنسان وكفى، ولأنها موجهة إلى مصلحة في المقام الأول، ومهتمة بترقية الحياة وتطويرها نحو الأرقى والأفضل، والرسالة الإسلامية بهذا المفهوم الواسع والمدلول العميق، هي رسالة حضارية بكل ما في الحضارة من معان رفيعة ومضامين إنسانية سامية.

فالمهمة الحضارية، إذا نظرنا إليها من خلال هذه الرؤية، هي مهمة إسلامية، لأن الإسلام هو الحضارة الراقية في كل أبعادها وتجلياتها، ولأن دعوة الإسلام هي الدعوة إلى بناء الحضارة، ورسائله إنما هي موجهة إلى أساس الإنسان ليصنع الحضارة على الأرض.

وعلى هذا الأساس، فإنه ما من نشاط يقوم به الإنسان من منطلق إسلامي، يهدف به إلى الخير العام، وإلى تحقيق الأهداف الإنسانية النبيلة، إنما هو يصبُّ في اتجاه الارتقاء بالحضارة الإنسانية في كل أنحاء العالم. من خلال هذا المنظور، نبحت المهام الحضارية للمنظمات الإسلامية في الإطار الأوسع، وهو مواجهة الأمة الإسلامية للتحديات، بما يقتضي ذلك من معالجة حضارية لتلك التحديات، ولكننا نمهد لذلك بتحديد المفاهيم وضبط المصطلحات، حتى تتبين لنا معالم الصورة، وتتجلى المعاني التي نقصد إليها بالوضوح التام.

#### أولاً: في مفهوم المهمة الحضارية.

يتوضح المفهوم الحقيقي للمهمة الحضارية، من تحديد مدلول الحضارة من حيث هي. وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي يسوقها الباحثون المختصون للحضارة، فإن ثمة تعريفاً محدداً للحضارة يصح أن نقول إنه تعريف جامع مانع، وهو أن كل إبداع إنساني في ميادين العلوم والآداب والفنون، وكل تفوق في مجالات تنظيم الحياة وتيسير سبيل العيش وتحسين العلاقات الاجتماعية بين مجموعة بشرية في إقليم ما، وكل سعي نحو الرقي والتقدم والازدهار، وكل نزوع إلى تعمير الأرض وتكريم الإنسان وبناء العمران وتقوية أواصر الإخاء الإنساني، وكل نشاط إنساني يصدر عن هذه القيم والمعاني وينطلق من قواعد فكرية صحيحة وتصورات ذهنية سليمة، ويقوم على مبادئ إنسانية، إن ذلك كله هو الحضارة التي يتفياً ظلالها الإنسان، بغض النظر عن جنسه ومعتقداته ولسانه.

ومن تعريفات مصطلح (الحضارة) أيضاً، أنها تعبير عن منظومة العقائد والقيم والمبادئ، وجماع النشاط البشري في شتى حقول الفكر والعلوم والآداب والفنون جميعاً، لا فرق بين فن وآخر، وما يتولّد عن ذلك من ميول ومشارب وأذواق تصوغ نمطاً للسلوك، وأسلوباً للحياة، ومنهجاً للتفكير، ومثالاً يُحتذى ويقتدى به ويسعى إليه.

والحضارة أعمق دلالة وأرحب أفقاً وأبعد مدىً في التعبير عن الروح التي تسري في مجتمع من المجتمعات، وهي بذلك أعمّ من (الثقافة) التي هي إلى الجوهر والهوية والخصوصية أقرب منها إلى المظهر والمخبر والطابع العام للحياة الإنسانية في بيئة اجتماعية ذات خصوصيات ومميزات تصطبغ بها. أو كما قال توينبي " الحضارة تشمل .. ولا تشملها غيرها " .

واستناداً إلى هذا المفهوم، فإن الحضارة تنشأ من تفاعل ثقافات متعددة المشارب، ويشارك في صياغة ملامحها وتشكيل خصائصها، شعوب من أعراق شتى تنتمي إلى ثقافات متنوعة تصب جميعها في مجرى عام تتشكل منه الحضارة.

والحضارة لا طابع عرقي لها، وهي لا ترتبط بجنس من الأجناس، ولا تنتمي إلى شعب من الشعوب، على الرغم من أن الحضارة قد تنسب إلى أمة من الأمم أو إلى منطقة جغرافية من مناطق العالم على سبيل التعريف ليس إلا، بخلاف الثقافة التي هي رمزٌ للهوية، وعنوانٌ على الذاتية، وتعبير عن الخصوصيات التي تتميز بها أمة من الأمم، أو يتفردُ بها شعبٌ من الشعوب.

فالحضارة هي وعاء لثقافات متنوعة تعددت أصولها ومشاربها ومصادرها، فامتزجت وتلاقحت، فشكّلت خصائص الحضارة التي تعبر عن الروح الإنسانية في إشراقاتها وتجلياتها، وتعكس المبادئ العامة التي هي القاسم المشترك بين الروافد والمصادر والمشارب جميعاً.

ولكل حضارة مبادئ عامة تقوم عليها، تتبع من عقيدة دينية، أو من فلسفة وضعية، حتى وإن تعددت العقائد والفلسفات، فإن الخصائص المميزة للحضارة، تستمد من أقوى العقائد رسوخاً وأشدها تمكناً في القلوب والعقول ومن أكثرها تأثيراً في الحياة العامة، بحيث تصطبغ الحضارة بصبغة هذه العقيدة، وتنسب إليها، فتكون النسبة صحيحة، لصحة المبادئ التي تستند إليها، ومثال ذلك الحضارة الإسلامية.

والحضارات الكبرى التي عرفها تاريخ البشرية تتفاوت فيما بينها في

موقفها من المادية والروحية، فمنها ما يغلب عليه الجانب المادي، ومنها ما يغلب عليه الجانب الروحي، ومنها ما يسوده التوازن بينهما.

والحضارة الإسلامية هي نتاج لتفاعل ثقافات الشعوب التي دخلت في الإسلام، سواء إيماناً وتصديقاً واعتقاداً، أو انتماءً وولاءً وانتساباً، وهي خلاصة لتلاقح هذه الثقافات والحضارات التي كانت قائمة في المناطق التي وصلت إليها الفتوحات الإسلامية، ولانصهارها في بوتقة المبادئ والقيم والمثل التي جاء بها الإسلام هداية للناس كافة.

### والحضارة الإسلامية نوعان:

**النوع الأول - حضارة إسلامية أصيلة** وتسمى حضارة الخلق والإبداع، وقد كان الإسلام مصدرها الوحيد، وعرفها العالم لأول مرة عن طريق الإسلام.

**والنوع الثاني - حضارة قام بها المسلمون في الأمور التجريبية** امتداداً وتحسيناً، كما عرفها الفكر البشري من قبل، وتسمى حضارة البعث والإحياء.

فالحضارة الإسلامية بهذا المفهوم الجامع الشامل العميق، هي إرث مشترك بين جميع الشعوب والأمم التي انضوت تحت لوائها، وشاركت في بنائها، وأسهمت في عطائها، وهي الشعوب والأمم التي كوَّنت وشائج الأمة الإسلامية ونسيجها المحكم.

فليست الحضارة الإسلامية حضارة جنسٍ معين فتكون بذلك حضارةً قومية تنتمي إلى قومٍ مخصوصين، ولكنها حضارة جامعة شاملة للأجناس والقوميات جميعاً التي كان لها نصيبها في قيام هذه الحضارة، ودورها في ازدهارها وتألقها، وفي امتداد تأثيرها ونفوذها إلى العالم الذي كان معروفاً خلال القرون التي سطع فيها نجمها واتسع إشعاعها وامتد نفوذها.

ومادات الحضارة هي النزوع الدائم نحو الارتقاء بالإنسان وبالحيوة

عموماً، فإن نقيض الحضارة هو التخلف عن ركب التقدم الإنساني، وهو الهمجية والوحشية، بل إن نقيض الحضارة هو الجاهلية بمعنى من المعاني. فالحضارة إذن، هي الاستثمار الأمثل للقيم الدينية وللمبادئ الإنسانية، وهي خلاصة الإبداع الإنساني والجهود التي تبذل على مستوى الفرد أو الجماعة، لترقية الإنسان من كافة النواحي، حتى يصير إنساناً متحضراً، يصنع الحضارة، ويدفع بها بصورة مستمرة نحو المزيد من التقدم، ويعمل جهده من أجل تجديد نظمها، وتطوير مظاهرها، وضخ دم جديد في شرايين الحضارة، لتكون في صعود مطرد، وفي تقدم دائم، لتزدهر الحياة، وليرتقي الإنسان في مدارج الكمال بالمشيئة الإلهية، فيؤدي رسالته، وينهض بالمهمة التي اختاره الله تعالى لإنجازها في هذه الحياة.

وعلى هذا الأساس، وفي ضوء هذه التفسيرات، فإن المهمة الحضارية، هي باختصار شديد، العمل على ازدهار الحضارة، انطلاقاً من مبادئ حضارية، وبأساليب متحضرة. فليست مهمة حضارية، مهما يكن تأثيرها في الأرض، الخروج عن القيم والمبادئ والمثل الرفيعة التي قامت عليها الحضارة الإنسانية، وليس من المهمة الحضارية في شيء، استغلال التقدم الحضاري للإفساد في الأرض، وللإساءة إلى الكرامة الإنسانية، وللإضرار بالمصالح الإنسانية العليا.

وبهذا التفسير، يمكن لنا أن نرسم الإطار العام للمهمة الحضارية، في ضوء الظروف الدولية الحالية، وفي ظل واقع العالم الإسلامي:

- الحفاظ على القيم الدينية والعمل على نشرها على أوسع نطاق، بالمنهج القويم وبالأسلوب الرشيد، حتى تبلغ رسالة الإسلام إلى الناس كافة. وهنا يدخل السعي من أجل إظهار صورة الإسلام، بصورة صحيحة، لأن ثمة من يبذل الجهد ويفرغ الوسع وينفق المال لغرض إظهار صورة الإسلام، بصورة غير صحيحة، فتكون النتيجة عكسية، ويضرُّ الإسلام والمسلمون من حيث أريد لهم النفع.



فالنهوض برسالة الدعوة إلى الإسلام بالحكمة، والموعظة الحسنة، وبالتالي هي أحسن، لا بالجهل والخفة والنزق والتزمت والتشدد، هو مهمة حضارية في المقام الأول، لأن رسالة الإسلام دعوة إلى الحضارة الراقية التي تحترم كرامة الإنسان، وتعلي من شأن العقل، وتشر مبادئ العدل والمساواة، وتبشر بالأخوة الإنسانية.

- حماية الكيان الإسلامي، على جميع المستويات، سواء في ذلك الكيان الإسلامي الوطني على مستوى الدولة بحماية مقوماتها والحيولة دون المساس بمكوناتها وبالمبادئ والاختبارات التي وقع الإجماع عليها وقامت عليها هذه الدولة أو تلك من دول العالم الإسلامي، أي بالتعبير القانوني الدستوري، عدم المساس بالنظام العام، لأن في ذلك إضعافاً للكيان الإسلامي جملة وتفصيلاً، وعلى الصعيدين الخاص والعام، أما المستوى الثاني لحماية الكيان الإسلامي، فهو مستوى الوطن الإسلامي الكبير، أو ما نصلح عليه بالعالم الإسلامي، أو عالم الإسلام، وذلك بتجنب أي عمل من شأنه أن يضعف الوحدة الإسلامية، أو يؤثر سلباً على المجهود الإسلامي المشترك لتقوية الكيان الإسلامي الكبير.

- العمل من أجل الازدهار الإنساني العام، من خلال تعزيز التعايش والحوار بين الحضارات والثقافات والتعاون على استتباب الأمن والسلام وإقرار مبادئ القانون الدولي وإشاعة القيم الدينية والإنسانية التي قامت عليها الحضارات عبر العصور، وينطلق العمل في هذا المجال من الإيمان بالمصير المشترك، وبالإخاء الإنساني، وبوحدة الأصل، والإيمان بالمسؤولية المشتركة مع جميع البشر للعمل من أجل بناء عالم أفضل يخلو من الحروب والأزمات والتوترات، ويحترم فيه القانون الدولي، وتلتزم فيه الأسر الدولية بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

- العمل على تحقيق التقدم في مجالات المعرفة بصورة عامة، بالتفوق في العلم والتجديد في الثقافة والإبداع في الآداب والفنون، لأن في ذلك

ازدهار في الحياة ، وحلاً للمشكلات التي تعترض سبيل المجتمعات الإنسانية من خلال البحث العلمي المتفوق. كما أن في ذلك دعماً للتنمية الشاملة التي تتطور إلى التنمية المستدامة التي تضمن حياة أفضل، بمشيئة الله.

- التعاون على محاربة الشرور والمظالم في كل مكان، ويندرج ضمن ذلك العمل على التنديد بكل أشكال الانحراف في السلوك الإنساني الذي يؤدي الأفراد والجماعات ويلحق الضرر بالمجتمعات الإنسانية ويهددها في استقرارها وأمن وسلامة كياناتها، ومن ذلك محاربة التطرف والتشدد والعنف والإرهاب بكل صورته وأشكاله، وإيلاء أكبر الاهتمام لإبطال مفعول هذه الآفات والتضييق على الفئة المنحرفة والضالة التي تقترفها، والسعي من أجل توعية المجتمع بالمخاطر والأضرار التي تنتج عن ارتكاب هذه الأفعال المنافية للدين.

وهكذا يتبين لنا من هذا التفصيل للمهمة الحضارية، أن جميع ما يتفرع عنه هذا المفهوم، يدخل ضمن المقاصد الكلية للرسالة الإسلامية، بحيث يمكن أن نضع في موضع (المهمة الحضارية) في هذا السياق، (الرسالة الإسلامية)، فلا نكون بعيدين عن النتائج ذاتها، ولذلك فإن المهمة الحضارية هي الفضيلة الكبرى، وهي من جملة الفضائل التي إن عمل بها في المجتمع، على أي مستوى من المستويات، كانت خيراً وبركة على الجميع.

وبهذا المفهوم الذي حددنا معالمه وأوضحنا عناصره، تكون المهمة الحضارية مهمة ذات مدلول شامل ومعنى عام، لا تقبل الفصل في عناصرها والتمييز بين أهدافها. وبيان ذلك أنه يتعذر تقسيم المهمة الحضارية وفق المقاييس التي تعتمد في القضايا والموضوعات الجزئية، وذلك تأكيداً لشمول مفهوم الحضارة في حد ذاتها، التي هي بطبيعتها ذات جوانب متنوعة وتتكون من عناصر متعددة.

ولا يخفى أن تقسيم المهام من حيث هي، وفقاً للمقاييس المعمول بها، من ثقافية، إلى فكرية، إلى سياسية إلى اجتماعية، لا ينسجم مع شمول المفهوم

الإسلامي للعمل العام، لأن هذا المفهوم لا يقبل بطبيعته التجزئة. ولذلك فإن المهمة الحضارية التي هي كما أسلفنا، مهمة إسلامية روحاً ومحتوى وغاية، تستوعب جميع الجوانب وتغطي مختلف النواحي الآتية الذكر.

وهذا الامتداد في الأهداف، والشمول في الوسائل، والبعد في الرؤية إلى الآفاق الواسعة، يجعل من المهمة الحضارية، مهمة متميزة عن سائر المهام، إذ أن ليس كل مهمة تدرج في هذا الإطار الواسع، وليست كل مهمة تكتسب هذه الأهمية، وليست كل مهمة ترتقي إلى هذا المستوى الرفيع من سمو المقصد ونبل الهدف.

فالمهمة الحضارية تدور حول محور أساس، وهو خدمة الحياة الإنسانية، بترقية عقل الإنسان ووجدانه، وبالارتفاع بالمجتمعات الإنسانية عموماً إلى المستوى الأرقى الذي تسود فيه قيم الخير والحرية والكرامة والتقدم نحو الأفضل والأحسن.

ويمكن القول إجمالاً إن مكارم الأخلاق وفضائل المعاملة والسلوك والنشاط البشري على وجه العموم، تختزل في المهمة الحضارية، مما يجعلها من صميم مهام الرسالة الإسلامية التي تنهض بها المنظمات الإسلامية في كل زمان ومكان.

#### ثانياً: المنظمات الإسلامية/ من التأسيس إلى التأصيل.

ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن مفهوم (المنظمة الإسلامية) هو من المفاهيم الحديثة، وإن مصطلح (المنظمة) في حد ذاته، هو أيضاً حديث النشأة، ويستوي في ذلك (المؤسسة)، و(الجمعية)، و(الهيئة)، و(الرابطة) أيضاً، بالمعنى الذي ينصرف إلى المنظمة والمؤسسة والجمعية والهيئة والرابطة، وينطوي هذا المفهوم بادئ الأمر، على دلالة قانونية وعلى معنى سياسي بالدرجة الأولى، على اعتبار أن مصدر(المنظمة) من نظم ينظم تنظيمًا، وما من تنظيم إلا ويقوم على أساس مقتضيات قانونية، ليكتسب شرعيته، فإذا انحرف عنها، فقد موجبات ديمومته.

فمفهوم (المنظمة) إذن، على إطلاقه، مفهوم مدني، قانوني في الصميم، سياسي في العمق، اجتماعي في المحتوى، يفيد قيام هيئة ذات النفع العام، على أساس معتمد لدى الدوائر الرسمية التي تملك قانوناً حق الترخيص بإنشاء مثل هذه الهيئات والمنظمات التي تعمل في المجال الإسلامي، على أن تكون ذات أهداف واضحة مبينة في ميثاقها، أو قانونها الأساسي، أو اللائحة التنظيمية التي تعتمدها، ولا تتعارض هذه الأهداف، على أي نحو من الأنحاء، مع مقاصد الشريعة الإسلامية، ولا مع النظم والقوانين السائدة في المحيط الذي تنشأ فيه.

ولقد ظهرت المنظمات الإسلامية في العالم الإسلامي، في النصف الأول من القرن العشرين وكان ظهورها بادئ الأمر، محدوداً للغاية مما أضعف تأثيرها في المجتمعات الإسلامية، إذ لم يتيح لها أن تقوم بدور المنوط بها، ولم يقدر لها أن تثبت وجودها، وتلفت إليها أنظار النخب المثقفة المهتمة.

ويلاحظ هنا في هذا السياق، أن ظهور المنظمات الإسلامية ارتبط في أول عهدها بالعمل الإسلامي على المستوى الأهلي، إذ لم تنشأ المنظمات الإسلامية التي ترتبط ببعض حكومات دول العالم الإسلامي، إلا في مطلع النصف الثاني من القرن الماضي، وذلك قبل أن تتضح الظروف لإنشاء المنظمات الإسلامية الرسمية في إطار العمل الإسلامي المشترك، بعد قيام منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٧٢، بإعلان عن إنشاء أمانتها العامة، في المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء الخارجية الذي عقد في جدة بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٢.

ويندرج تحت مفهوم (المنظمة الإسلامية)، كل جهاز يقوم على قواعد إدارية وهيكلية تنظيمية، ويهدف إلى خدمة القضاء والشؤون الإسلامية في أحد حقول العمل الإسلامي، سواء أكان هذا الجهاز منظمة، أم مؤسسة، أم جمعية، أم وكالة، أم هيئة.

ويشمل مفهوم ( المنظمة الإسلامية ) على مستوى ثان، الجامعات، المعاهد، والمدارس التي تختص بالدراسات الإسلامية وتجعل من خدمة الثقافة الإسلامية المهمة الرئسية لها .

والمنظمات الإسلامية التي تتدرج تحت المستوى الأول، تجربة حديثة العهد نسبياً في العالم الإسلامي، كما سلف القول، بحكم أن معظم المنظمات التي تعمل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، قد أنشئت بعد عام ١٩٧٢ . أما المؤسسات التي أنشئت قبل ذلك، فهي على قسمين؛ قسم حكومي، وقسم أهلي، فمن القسم الأول على سبيل المثال، مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر الشريف في القاهرة، ومن القسم الثاني رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة .

وهذا المفهوم وظيفي أكثر منه وصفي ومنطقي، لأن في الأصل، ومن حيث المبدأ، كل ما يؤسس في المجتمع الإسلامي، يجب أن يقوم على قواعد إسلامية، ويرمي إلى أهداف إسلامية، فيكون إسلامي المنطلق والمحتوى والمقصد، وبالتالي، فإن المؤسسات التي تنشأ في البلدان الإسلامية، يجب - شرعاً وعقلاً - أن تصطبغ بالصبغة الإسلامية، فتكون تبعاً لذلك منظمات إسلامية .

هذا من حيث المبدأ وأصل الأشياء وجوهر الأمور، غير أن الظروف والعوامل ولأسباب يطول شرحها، أصبح من المعتاد، ومن المصطلح عليه، بل من المتعارف عليه، أن تحمل أسم ( المنظمة الإسلامية ) تلك المؤسسة التي تعنى بالشؤون الإسلامية، وتهتم بالقضايا الإسلامية، وتختص بكل ماله صلة بالعمل للإسلام عقيدة ودعوة وثقافة وحضارة وتراثاً . وبذلك صارت كل منظمة أو مؤسسة تعمل في هذه الدائرة، هي منظمة أو مؤسسة إسلامية، وفقاً لهذا المفهوم الذي على أساسه نتعامل مع المنظمات الإسلامية بصفاتها المبدئية والوظيفية معاً .

وعلى كل حال، فإن المفهوم الوظيفي للمنظمات الإسلامية يجعل منها

الهيئات التي تنهض بمسؤوليات العمل الإسلامي، كل في حقل تخصصه، وفي الإطار الذي وضع له، وطبقاً للمبادئ والأسس والأهداف التي حددت له.

### ثالثاً: واقع المنظمات الإسلامية اليوم.

إن مقتضيات المنهج السليم في دراسة حالة ما، أو تحليل وضع من الأوضاع، ربط تلك الحالة وذلك الوضع بالمحيط العام في جوانبه المتعددة. ولذلك فإن المنظمات الإسلامية يندر أن تخرج عن هذه القاعدة المطردة، فهذه المنظمات جزء لا يتجزأ من الأوضاع العامة، وهي من صميم الواقع في العالم الإسلامي، متأثرة به، وخاضعة له، ومتجاوبة معه، لا سبيل لها إلى أن تنفصل عنه، فهي تقوى ويشتدُّ عودُها بقدر ما تسري القوة والصحة والحيوية في الكيان الإسلامي كلاً، والعكس صحيح. فهذه المنظمات إذن، تعبر تعبيراً يتفاوت من منظمة إلى أخرى، عن طبيعة المجتمع الذي تعيش فيه، كما تعبر عن محصلة الأوضاع التي يعيشها العالم الإسلامي.

ولكن لهذه القاعدة استثناء نجده ملموساً في طائفة من المنظمات الإسلامية التي استطاعت أن تتغلب على الظروف المحيطة بها، وأن تتجاوز الصعوبات، وأن ترتقي إلى مستوى من النجاح يشهد لها بالإدارة الجيدة، وبالأداء الراقي، وبالتأثير الإيجابي والفاعل الذي تحدثه في المحيط الذي تعمل فيه، فليست كل المنظمات الإسلامية على شاكلة واحدة، ولكنها تختلف من محيط إلى آخر، ومن ظرف إلى آخر، ويتفاوتت أداؤها من إدارة إلى أخرى.

ومن هذه الزاوية، ننظر إلى المنظمات الإسلامية، فنراها على مستويين

اثنين:

- المستوى الأول: منظمات إسلامية ذات الطابع العام، سواء أكانت تعمل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، أم تدخل في إطار المؤسسات الحكومية المرتبطة بالسياسات التي تضعها الدول وتتبناها، على تنوع هذه المؤسسات

وتعددها، بحيث تشمل المنظمات، والهيئات، والوكالات، والجامعات، والمعاهد، والجمعيات، والمجامع، ويكاد يكون القاسم المشترك بين هذه المؤسسات هو ضعف الموارد المالية الذي يؤدي إلى ضعف في الموارد البشرية، كما يؤدي إلى محدودية التأثير في المحيطين المحلي والإقليمي، والإسلامي العام، وهو الأمر الذي يترتب عليه قصور ملحوظ في تحقيق الأهداف المرسومة، سواء عند التأسيس، أو تلك الأهداف التي ترسمها الهيئات العليا المشرفة على هذه المؤسسات، في اجتماعاتها الدورية، كالمؤتمرات العامة، والمجالس التنفيذية، ومجالس الأمناء، ... إلخ، مما يتسبب في خلق حالة من عدم الثقة الكاملة في قدرة العديد من هذه المؤسسات على الوفاء بالمهام المناطة بها.

- المستوى الثاني: المنظمات الإسلامية الأهلية، وهي التي يعبر عنها (بالمؤسسات أو المنظمات الإسلامية الشعبية)، على ما في هذا التعبير من خلل منهجي؛ لأنه في الواقع، كل مؤسسة إسلامية شعبية، باعتبار أن النشاط الذي تقوم به موجه إلى الشعب، إن لم يكن موجهاً في الأساس، إلى الشعوب الإسلامية كافة.

وتخضع هذه المؤسسات في الجملة لعدة ضغوط، يأتي في مقدمتها شح متزايد في الموارد المالية، ووقوع بعضها تحت تأثير الجهات المانحة التي قد لا تكون دائماً متجاوبة تجاوباً كاملاً، مع الأهداف التي أنشئت هذه المنظمات للعمل من أجلها، مما يؤدي في بعض الأحيان، إلى الانحراف - الذي يكبر أو يصغر - عن الخط المرسوم، ويتم ذلك على حساب مصداقية العمل الإسلامي، مما يؤدي بالتالي، إلى نتائج سلبية تؤثر في مسار العمل الإسلامي، بدرجة أو بأخرى.

وهناك في بعض الحالات، قدر من التداخل بين المستويين، بحيث تتعدم الفوارق بينهما، بمعنى أن العوامل التي تؤثر في المنظمات الإسلامية في المستوى الأول، تكون هي العوامل ذاتها التي تؤثر في منظمات المستوى الثاني. ولكن على الرغم من ذلك، فإن لكل مستوى ظروفاً تكتنفه، ومناخاً يسود فيه، ومواصفات تختص به.

ولقد تضافرت عوامل كثيرة على صعيد العالم الإسلامي، أدت إلى نشوء الوضع الراهن الذي تعيشه المنظمات الإسلامية، منها الظروف التي مرت بها البلدان الإسلامية طوال العقود الأخيرة، سياسياً واقتصادياً، اجتماعياً وثقافياً، مما كان له التأثير القوي - ايجابياً وسلبياً - على مجمل الأنشطة التي يقوم بها العمل الإسلامي المشترك، وهو الأمر الذي انعكس على هذه المنظمات، فنال من مصداقية بعضها، وأضعف مردودية بعضها الآخر، وحتى المنظمات التي استطاعت أن تتغلب على هذه العوامل وتتجاوزها، لحقت بها آثار من المناخ السائد في المحيط الذي تتحرك داخله.

ومن العوامل التي تسببت في إضعاف المنظمات الإسلامية في غالبيتها، إضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه، تكالب القوى المناهضة للإسلام وللأمة الإسلامية، وتآمرها، وكيدها، وإجماعها على النيل من هذا الدين القيم، وتمزيق صف المسلمين، وتشثيت جهودهم، وعرقلة كل مسعى يرمي إلى تضامنهم ووحدتهم واجتماع أمرهم على ما ينفع الأمة ويمكث في الأرض.

ولكننا لا نرد قصور بعض المنظمات الإسلامية وضعفها إلى العوامل الخارجية على وجه الإطلاق، وإنما نقول بوجود قدر من التأثير الخارجي في نشوء هذه الظاهرة، وإن المسلمين يتحملون نصيبهم من المسؤولية في كل الأحوال. ويمكن القول إن نجاح بعض المنظمات الإسلامية في القيام بدورها المرسوم لها، هو في حد ذاته، ظاهرة من الظواهر الصحية التي تسود العالم الإسلامي، إذ إنه ليس من المنهج السديد الحكم بصورة إجمالية، على المؤسسات الإسلامية جميعاً، لأن من بينها المؤسسة الناجحة في أداء رسالتها، والمتعثرة في إنجاز مهمتها، ومن بينها أيضاً، المؤسسات التي يتراوح عملها بين النجاح والإخفاق، لسبب من الأسباب.

ولكن، وبصورة عامة، يمكن لنا أن نسجل في هذا المقام، أن نسبة النجاح في أداء المنظمات الإسلامية لوظائفها، لا تتناسب مع مستوى الأهداف المخطط لها، ولا تستجيب للأمال المعلقة عليها منذ إنشائها وإلى اليوم.



#### رابعاً: الرسالة المتجددة للمنظمات الإسلامية.

وباعتبارها قنوات للعمل الإسلامي المشترك ومنابر لإسماع صوت الإسلام الحق المبرأ من الهوى والغرض وتبليغه إلى مختلف الآفاق، فإن الرسالة المتجددة للمنظمات الإسلامية التي هي جوهر المهام الحضارية التي يتعين عليها أن تنهض بها، تسير في الاتجاه الذي حددنا من قبل، ووفق المعايير التي اعتمدها عند استعراضنا لوظائف المهام الحضارية إجمالاً.

وتأسيساً على ذلك، نستطيع أن نقول إن المنظمات الإسلامية بصورة عامة، ودونما استثناء، يجب أن تلتزم الأهداف المحددة للمهام الحضارية، وأن تعمل من أجل تحقيقها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بحيث تكون هذه المنظمات، أداة التنوير الإسلامي، وسيلة للتجديد الحضاري، وقناة للتعاون الإنساني من أجل بناء علاقات دولية سليمة تقوم على قواعد القانون الدولي، وتستند إلى مبادئ الإنسانية المستمدة من روح الأديان السماوية، تعمل في كل الظروف من أجل ازدهار الحضارة وتقدم العالم ورفاهية البشرية، واستتباب الأمن والسلم الدوليين.

فالمهام الحضارية للمنظمات الإسلامية، من خلال هذا المنظور، وتأسيساً على هذا المفهوم، بالغة الأهمية وجيلية القدر، لا ينهض بها سواها، ولا سبيل إلى النكوص عنها، لأنها ترتبط بمهمة أسمى هي تجديد البناء الحضاري للعالم الإسلامي على أسس أقوى، وخدمة أهداف الأمة الإسلامية في التقدم والرقي والازدهار، وفي تعزيز الوحدة الإسلامية وتقوية روابط التعاون الشامل بين دول العالم الإسلامي انطلاقاً من قاعدة التضامن الإسلامي.

ومن صميم المهام الحضارية للمنظمات الإسلامية في هذه المرحلة، الرد الواعي والمقنع على الحملات العدوانية التي تستهدف الإسلام عقيدة وثقافة وحضارة، وتروج للأباطيل والترهات، وتنسب إلى المسلمين تهماً باطلة، وتحرض الرأي العام العالمي ضدهم، وتظهر بمظهر الجماعات البشرية

المتوحشة المتعطشة للدماء والمحرضة على العنف والإرهاب، وهي مهمة بالغة الأهمية شديدة الحيوية، تشكل جزءاً لا يتجزأ من الرسالة الحضارية المتجددة للمنظمات الإسلامية.

وعلى الرغم من تعدد المنظمات الإسلامية في هذه المرحلة وتنوع اختصاصاتها، سواء أكانت منظمات حكومية، أم منظمات أهلية، فإن ثمة عدداً محدوداً منها يتصدر قائمة المنظمات الإسلامية الفاعلة والمؤثرة.

فعلى الصعيد الرسمي، نذكر منها منظمة المؤتمر الإسلامي، وما يتفرع عنها ويعمل في إطارها، من منظمات ومؤسسات وهيئات إسلامية تعمل في قطاعات متعددة تكاد تغطي ميادين التنمية الشاملة في مختلف مجالات الحياة المعاصرة.

ومن المنظمات الإسلامية الفاعلة في ساحة العمل الإسلامي المشترك، والتي تعمل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، المنظمة الإسلامية في التربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - التي تأسست في عام ١٩٨٢، والتي تضم في عضويتها حتى الآن إحدى وخمسين دولة من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. وتتهض هذه المنظمة على نحو بالغ التأثير واسع الامتداد، برسالة حضارية سامية تخدم قضايا الإسلام والمصالح العليا للعالم الإسلامي في مجال اختصاصها، وفي حدود الإمكانيات المتوافرة لديها.

كذلك يعد البنك الإسلامي للتنمية، وهو منظمة إسلامية على كل حال بالمعنى الواسع وبالمعيار الذي اعتمدها، من أهم مؤسسات العمل الإسلامي للتنمية، ومن أنجحها في أداء رسالتها الحضارية السامية، وهنا لا بد من أن نشير إلى أن البنك الإسلامي للتنمية إلى جانب تخصصه في المال والاقتصاد، فإن له اهتمامات ونشاطات في مجال التربية والتعليم والثقافة، وعلى سبيل المثال، نشير إلى أن البنك الإسلامي للتنمية يشترك مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في تنفيذ مشروع حضاري كبير، وهو إعادة كتابة لغات الشعوب الأفريقية المسلمة بالحرف العربي، وفي السنة ما

قبل الماضية، اشترك البنك والمنظمة في عقد ندوة دولية كبرى في الرباط حول واقع اللغة العربية وآفاق مستقبلها .

وعلى صعيد المنظمات الإسلامية الأهلية، فإن ما يتصدر الواجهة منها دون أدنى شك، رابطة العالم الإسلامي التي تعد نموذجاً راقياً ومثالاً رفيع المستوى للنجاح في العمل الإسلامي المشترك في قنواته غير الحكومية، ويكفي أن نشير في هذا السياق، إلى أن للرابطة حضوراً في معظم أنحاء العالم، وهي تؤدي خدمات جلى للإسلام وللمسلمين، وقد تطورت الرابطة وتوسع نطاق عملها وامتد إشعاعها إلى مختلف الآفاق.

وتنهض رابطة العالم الإسلامي برسالة حضارية إسلامية سامية. كما تنهض بهذه الرسالة منطمتان إسلاميتان أخريان، وإن لم تكونا تحملان أسم المنظمة، وهما الأزهر الشريف الذي يقوم بدور بالغ الأهمية، سواء في محيطه المحلي أو على الصعيد العالمي الأوسع، ولدور الزهر الشريف ولسالته الحضارية، تأثير واسع في الحياة الإسلامية المعاصرة، وهو في العمل الذي يقوم به وفي امتداد حضوره وإشعاع نفوذه الروحي والثقافي والفكري والتربوي، يعد مثلاً متميزاً للمنظمة الإسلامية الناجحة. فالأزهر بهذا المعنى، منظمة إسلامية ناجحة شديدة التميز.

وتأتي جمعية الدعوة الإسلامية العالمية في مقدمة المنظمات والجمعيات الإسلامية الأهلية التي لها حضور في أنحاء عديدة من العالم، وهي جمعية تنهض برسالة سامية وتؤدي مهمة حضارية بالغة التأثير. وللمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة تعاون مثمر مع جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، خاصة في أفريقيا، حيث نعمل معاً في تنفيذ برنامج خاص بنشر الثقافة الإسلامية واللغة العربية في دول الساحل الأفريقي، وهي الدول التي تتعرض لهجوم ثقافي وديني كاسح من طرف القوى الدولية التي تنهض الإسلام وتحارب اللغة العربية والثقافة الإسلامية.

ولقد سقت هذه الأمثلة للدلالة على أهمية الدور الذي تقوم به

المنظمات الإسلامية الناجحة، سواء الحكومية أو الأهلية، وهو الدور الذي يجب أن يتسع مداه ويمتد تأثيره إلى مختلف المنظمات الإسلامية الأخرى في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وفي المجتمعات الإسلامية في المهجر، للقيام بالمهام الحضارية التي يتطلبها العصر، وتقتضيها مرحلة التحولات الحضارية التي يعيشها العالم الإسلامي.

صفحة أبيض

# مواجهة التحديات من خلال المنظمات الدولية

إعداد:  
د. كمال عمران

صفحة أبيض

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المدخل

﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]

لعل المسلمين عبر تاريخهم الضارب في القدم لم يعرفوا وضعا من العسر والضيق كالوضع في هذا الزمن الرأهن ولا يفسر العسر بالوهن إذ هم يتمتعون - إجمالاً - بأسباب من التمكن غير زهيدة، ولا يمكن رد ذلك إلا إلى المفارقات. لقد كانت الموازين في الماضي وحتى في الماضي القريب على عهد الاستعمار، غير متباعدة بشكل فظيع بين دار الإسلام ودار غير الإسلام، أما بدايات القرن الحادي والعشرين فقد تضاءت فيها المسافات وتعاضمت الفوارق وأصبح الشعور لدى كثير من الناس مشوبا بالحذر وتوجس الخيفة.

إنه لمن المفارقات الكبرى أن يواجه المسلم اليوم، ونخص بالذكر أهل المعرفة، سبيلين. الأولى راسب من رواسب العقل الخفية تؤكد أن كل ما يبوح به العصر الحديث من قيم أصيلة وسلوك مستقيم ومبادئ رفيعة هو من روح الإسلام. والسبيل الثانية هي الاتهام الشنيع للمسلمين والرفض الجائر للثقافة الإسلامية سواء بطريقة مكشوفة أو بطريقة مبطننة.

في الموضوع المطروح للنقاش في ندوة رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة أيام الحج من الجرأة المحمودة ما ينطق عن اجتهاد في التصور والمقاربة وما يشير إلى عقلية جديدة تتعامل مع الظروف الراهنة بذكاء جلي. ويعلن الطريق الصحيحة في مواجهة التحديات والسعي إلى الفوز المبين. وهو يستدعي الشجاعة في الطرح والتخلص من ذهنية الاتهام والإقبال على النقاش والمحاورة.

ينطلق هذا البحث من ثوابت لا محيد عنها وهي كالتسيج الفكري والعملية :



### **الثابت الأول:**

يتصل بالإسلام بوصفه الدين الصالح لكل زمان ومكان. و العلامة على ذلك يجتمع فيها النظري بالممارسة التاريخية .

### **الثابت الثاني:**

هو قيمة السنة النبوية باعتبارها التطبيق الأمثل للقرآن الكريم وبوصفها الممارسة النموذجية للإسلام. وإن الرجوع إلى العلماء المبرزين في علوم السنة و الحديث سبيل آمنة في هذه المسألة و قد أوضحت في هذا الظرف الراهن إشكالية نظرا إلى تشعب المقاربات وتووعها وخاصة منها ما يصدر عن المنتسبين إلى الثقافة الإسلامية .

### **الثابت الثالث :**

هو الإفادة من تاريخ المسلمين والوقوف عند الفوائد الضرورية من هذا التاريخ لأنه مختلف متنوع. فيه مراحل ذهبية و أخرى بحاجة إلى النقد .

### **الثابت الرابع:**

هو الوعي أن الواقع الإسلامي اليوم يحتاج إلى الإصلاح على القواعد الصحيحة.

### **الثابت الخامس:**

هو اليقين أن الاستشراف - بالطرق العلمية اللازمة - يبشر بأن المستقبل سيكون أفضل من الحاضر بالنسبة إلى المسلمين على شرط النهل الصادق و الناضج من الإسلام.

### **الثابت السادس:**

هو الإقدام على الواقع الراهن بالفهم والوعي والدرس العقلاني وضرورة الغوص في روح العصر واستكناه المنطق الداخلي لكل منظومة حضارية أو ثقافية مخالفة للإسلام.

## الثابت السابع:

هو الدعوة إلى القيم الإسلامية الأصيلة وأساسها الرحمة (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) وإليها ترجع كل القيم الأخرى كالسماحة والاعتدال والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكرامة الإنسان والحق في الاختلاف والحق في المغايرة ...

ولعل لهذه الثوابت الدور الذي يؤسس للتفكير في التحديات الموضوعية أمام المنظمات الإسلامية تجاه المنظمات الدولية بوصفها قضية راجعة إلى النسيج المنبثق عن تلك الثوابت.

## واخترنا المراحل التالية لمعالجة الموضوع :

- البديهي والإشكالي : وهو تقديم لروح العصر في ضوء الفرق بين البنية القديمة والبنية الجديدة والدعوة إلى الإفادة من هذا الفرق. وهو من جهة أخرى جملة من المواقف الداعية إلى قراءة جديدة (بالمعنى الأصيل) لظواهر إسلامية يجدر تخليصها من منهج التقليد (وهو كما عرفه الإمام الشوكاني الأخذ عن الرجال دون حجة أو دليل من القرآن والسنة) حتى تؤدي وظيفة رائدة في هذا العصر والحاجة إلى تجديد الرموز ضرورية وقد حرصنا على أن نضرب مثالا على ذلك فائدة رمزية من الإسراء والمعراج إشارة إلى ما في القرآن الكريم من «عجائب» تنتظر أن تنتقل من صفة الدهشة إلى الحقيقة العقلية الدافعة إلى العمل الصالح.

- التحديات من خلال المنظمات الدولية: وهو نظر في التحديات التي تواجه المنظمات الإسلامية من الداخل أي من حيث تنظيمها أو من حيث الوظيفة التي تضطلع بها وينضاف إليه وقوف متأن عند خصائص النشاط لدى المنظمات الدولية إلحاحا على الوظائف المتنوعة ونظر في التحديات من الخارج باعتبار الأوضاع الجديدة والمنطق الداخلي للمنظمات الدولية.

- كسب المواجهة والفوز بالتحديات : وفي هذا العنصر مقترحات عملية

لتحقيق الغاية تجمع بينها عقلية التخطيط والاستشراف وفيها :

- استراتيجية المجتمع المدني : وقوفا عند أهداف هذا المجتمع وإحالة إلى الدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإسلامية عند ما تتعامل معه.
- استراتيجية إنتاج المعنى إذ للكلمة وللخطاب دور كبير في كسب التحديات وهي استراتيجية تنطلق من مقاربات ثلاث. مقارنة بيولوجية توازي بين علم الهندسة الوراثية وبناء الفكرة. ومقاربة التكنولوجية المتطورة ودورها في تأسيس الأفكار ومقاربة التسويق بوصفه منهجا لنشر الأفكار.
- استراتيجية الحوار وهي القائمة على أساليب الحجاج بالمعنى الجديد للمفهوم.

#### البديهي والمشكل

﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٣١﴾ وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٣٧﴾ ﴾

[الرحمن : ٢٦ ، ٢٧]

#### ١- البنية القديمة والبنية الجديدة

( أ ) لكل فترة زمانية خصوصيات تميزها عن غيرها وقد اتفق الدارسون على أن الإنسان عرف فترتين كبيرتين . الفترة الأولى هي القديمة والفترة الثانية هي الحديثة وهما فترتان عامتان تمسان في الخطوط الكبرى كل البشر على البسيطة وإن بنسب متفاوتة.

#### وأبرز معالم الفترة الأولى :

- غلبة ظاهرة الاستبداد والهيمنة في المستوى السياسي
- غلبة ظاهرة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية ( الخاصة / العامة )
- تكريس مبدأ التراتب في النظر إلى الكون وإلى المعرفة ( عالم ما فوق فلك القمر ( وهو الجوهر الصعاد ) وعالم ما تحت فلك القمر ( وهو الكون والفساد ) .

- غلبة التوتر في العلاقات بين المجتمعات والأمم وقد نجم عن هذا التوتر العداة والحرب ويمكن تلخيص كل ذلك في فكرة التباين.

- وقد جاءت مراحل استثنائية قلبت هذه المظاهر ولكنها لم تمثل نسقا متواصلا نذكر على سبيل المثال ما أسست له الحضارة العربية الإسلامية من علاقة بين البشر وقد جعلتها أصلا على تبليغ مبادئ الحق والقيم الأصيلة فعقدت صلة بين أمة الإجابة (وهم المسلمون) وأمة الدعوة (وهم سائر الأمم الأخرى). إلا أن هذه العلاقة سرعان ما استبدلت (لأسباب يعسر الوقوف عندها) بمصطلحات دالة على تغيير في الأفكار وفي الذهنيات ويمكن أن نلخص هذا التحول في التقابل بين دار الإسلام ودار الكفر (وقد اعتبرت دار الحرب أيضا). وإن للحضارة الإسلامية في أسسها ومبادئها ومقاصدها الطاقة على أن تعيد النسق الأصيل وأن تهب العالم الجديد رؤى عميقة تؤدي إلى علاقات بين البشر وبين الدول سليمة خالية من الظلم.

- أضحت العلاقة المصلحية المادية (عبر التجارة خاصة) أسيرة العلاقة المذهبية والعقدية (وقد خرجت العلاقة بين البشر من التسامح والاعتدال كما عرفت في بداياتها إلى التشدد والتعصب نتيجة تسرب الجهل والظلم). يمكن أن نوجز الخصائص التي عرفتتها هذه الفترة بانسداد سبل التعامل والتعارف والتحاوور فكان إرهاف الحد (حسب عبارة ابن خلدون) وهو كناية عن استعمال العنف السائد الغالب.

وغلبت على الآلة في ربط العلاقة المعرفية والسياسية والثقافية السجال والمجادلة والمناظرات تبعا لمنطق التباين والتعصب والانفراد بالمجد والانغلاق.

### وأبرز معالم الفترة الحديثة :

- المكتشفات العلمية والتكنولوجية التي قوضت فكرة التراتب في المعرفة وأسست لأسباب الرفاه والنعيم للإنسان وهي المنعطف الذي بشر بعلاقات جديدة .

- طبيعة هذه العلاقة الجديدة لم تخف رواسب التباين القديمة إلا أن المصلحة المادية (مسألة السوق وما يحفّ بها من الملابس) اقتضت اللجوء إلى التعامل المختلف وفيه مراحل :

\* مرحلة الاستعمار ( لفرض السوق )

\* مرحلة ما بعد الاستعمار

\* مرحلة النظام العالمي الجديد

- لا يمكن أن ننزّه العلاقات الجديدة عن شوائب الهيمنة إلا أن ظاهرة جديدة بدأت تعطي ثمارها نريد أن نركز عليها (لم نذكر كل مظاهر الفترة الحديثة لأنه يتسنى أن نلخصها في فكرة هي ضرورة الإقبال على المشاركة)، لهذه الظاهرة صلة وطيدة بالكلام واللغة والمنطق الجديد والخطاب والمعرفة والمنهجية والاتصال والإعلام . وكل ذلك نلخصه في مفهوم الحجاج.

- للدارسين في الخصائص المميزة للفترة القديمة والحديثة موقفان يلخص الأول في القول بالقطيعة بينهما ويوجز الثاني في رصد مواطن التواصل بينهما . والرأي عندنا أن في القول بالقطيعة إجحاف ومبالغة وأن التطور الحاصل علميا وفكريا هو الذي أفضى إلى التحولات العميقة في كلّ ما يتصل بالإنسان والوجود ويمكن أن نشير إلى النقلة الجسيمة من عالم السيادة فيه كانت لما فوق الطبيعة (ولم تغب فيه الطبيعة) وإلى كون السلطة فيه للطبيعة التي خضعت لمنطق الرياضيات الحديثة (ولم يغب فيه ما فوق الطبيعة).

- فمن النشاز اجترار ما هو من الفترة القديمة (كالتعصب والانغلاق والتباين) إلى الفترة الحديثة التي تستدعي التسامح والانفتاح واحترام الحق في المغايرة . وهذا لا يعني التفريط في الخصوصيات بقدر ما يعني التزود من الطرق العلمية العقلانية في التعامل مع روح العصر وفي اكتساب

المواضع الفاعلة في العلاقات بين الشعوب والأمم ولا يمكن ألا يعتمد الحجاج في الحوار إذا شئنا أن يبنى هذا الحوار بين الثقافات وأهلها على مبدأ التكافؤ. فلا محيد عن إتقان هذه الآليات الجديدة لمواجهة التحديات ولتحسين المنظمات الإسلامية من الانزياح عن النسيج المنهجي الضروري لاقتحام الكونية اقتحاما سليما.<sup>(١)</sup>

## ٢ رمزية الإسراء والمعراج

ليست الغاية أن نعيد ما وقف عنده المؤرخون و الإخباريون من قصص تتعلق بحادثة الإسراء والمعراج، إنما الغاية أن نجد فيهما من المعاني والدلالات والرموز ما يفتح بابا لفهم بعض حقائق الإسلام المتجلية عبر الأزمنة ولندرك سبيلا من سبل التعامل مع العصر وروحه تمهيدا لرفع التحديات وكسبها فما هو معروف بالبدئية قد يتحول إلى منافذ لرفع التحديات عندما يتعامل معه المرء تعاملًا إشكالياً .

وليس الرجوع إلى الحادثة اعتباطيا إنه متصل بالسورة التي سجلتها وأشارت إليها و جعلتها شأنًا عظيما وبها أيدت النبي صلى الله عليه وسلم تأييدا مؤزرا وهي سورة الإسراء<sup>(٢)</sup> . والرجوع موثوق الصلة بأية كريمة نزلت في هذه السورة المكية<sup>(٣)</sup> ومقتضاها يجعلها بابا شارعا لتجديد الفهم والوعي ، الفهم العقلي والوعي النفسي وهما متلازمان بحكم ما حققه النبي صلى الله عليه وسلم في رسالته السامية إذ بها حرر العقول من الخرافات والأساطير لينتقل العقل الإنساني انطلاقا من «العقل العربي» إلى التفكير الموضوعي (وهو مناط الفهم في هذا السياق). وحرر القلوب من الهوى و نزواته وأحل محلها التقوى والورع فأضاف إلى استقامة التفكير استقامة

(١) انظر Alexandre Koyré du Monde clos à l'univers infini , paris 1977 .

(٢) وتسمى عند المفسرين سورة " بنو إسرائيل " و"سبحان" والعلاقة بين الإسراء والاسمين الآخرين معبرة في مستوى الرمزية.

(٣) الإفادة من أسباب النزول مكانا وزمانا وحالا يعطي لهذه السورة في مستوى الرموز أبعادا عظيما توجب إلى الدراسات المعمقة وقد يخرجها عما تراكم عليها بفعل المخيال من الغريب والعجيب.

الوعي سواء منه الباطني أو الجماعي<sup>(١)</sup> كما حرر السلوك من العوج ووجهه نحو العمل الصالح<sup>(٢)</sup> وجعل ذروة سنامه الاستقامة العملية<sup>(٣)</sup>. هذه الآية من سورة الإسراء منارة قرآنية تستدعي الإدراك العميق وتحث على البحث والدرس واستخراج الدلالات البعيدة. قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمٌ وَيُنشِرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٩]. وقد فسرها الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور في «التحرير والتنوير» «باعتبارها استئنافا ابتدائيا» عاد به الكلام إلى الغرض الأهم من هذه السورة وهو تأييد النبي - صلى الله عليه وسلم - بالآيات والمعجزات . وإيتاؤه الآيات التي أعظمها آية القرآن... أعقب ذلك بذكر ما أنزل على بني إسرائيل من الكتب للهدى والتحذير و ما نالهم من جرأء مخالفتهم ما أمرهم الله به و من علوهم عن سنن أسلافهم من عهد نوح . وفي ذلك فائدة التحذير من وقوع المسلمين فيما وقع فيه بنو إسرائيل<sup>(٤)</sup> .

وكانَّ الآية ومقتضاها يتنزلان في هذا الظرف العصيب الذي يمر به المسلمون لأنها ابتدأت بتأكيد يحمل وجهين لا تناظر بينها وإن بدا التناقض بين معنييهما لا غبار عليه فهما ينصهران في ما يصطلح عليه بالمفارقة. فهو تأكيد لدفع الإنكار وقد استفحل من المشركين و من أهل الكتاب الجاحدين . وهو تأييد للمسلمين وتأكيد الدعوة إلى الاهتمام من المؤمنين بصفة خاصة حتى تكون همتهم متعلقة بالمعنى النواة في الآية وهو «يدعو للتي هي أقوم».

نقل الشيخ ابن عاشور في تفسيره خلاصة ما دأب على تقريره أئمة التفسير قال: والمعنى أنه يهدي للتي هي أقوم من هدى كتاب بني إسرائيل الذي في قوله «وجعلناه هدى لبني إسرائيل» ففيه إيحاء إلى ضمان سلامة

(١) لعبارة القلب والفؤاد مكانة في المعجم القرآني مهمة لعلها الحافز إلى القراءات المتجددة ليكون القلب آلة الوعي الصحيحة عبر الأزمنة . والاستعارة القرآنية في هذا الشأن عظيمة في قوله تعالى : أم على قلوب أقفالها : محمد / ٢٤

(٢) سورة العصر خلاصة لهذا المبدأ الجليل

(٣) إشارة إلى الحديث الشريف "قل آمنت بالله ثم استقم"

(٤) محمد الطاهر ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، طبعة الدار التونسية للنشر ، ج ٥ ، ص ٣٩ تونس ١٩٧٣

أمة القرآن من الحيمة عن الطريق الأقوم لأن القرآن جاء بأسلوب من الإرشاد قويم ذي أفنان لا يحول دونه ودون الولوج إلى العقل الحائر ، ولا يغادر مسلكا إلى ناحية من نواحي الأخلاق والطبائع إلا سلكه إليها تحريضا أو تحذيرا بحيث لا يعدم المتدبر في معانيه اجتناء ثمار أفنانه وبتلك الأساليب التي لم تبلغها الكتب السابقة كانت الطريقة التي يهدي إلى سلوكها أقوم من الطرائق الأخرى وإن كانت الغاية المقصود الوصول إليها واحدة»<sup>(١)</sup> لقد ركّز الشيخ على محورين، الأول مقارنة بين المؤمنين المسلمين وبني إسرائيل والثاني الأسلوب القرآني المعجز في الدعوة إلى «وسائل الوصول إلى الغاية من الحق والصدق». وهذا التفسير كما غيره<sup>(٢)</sup> يعين على استخراج الدلالات والرموز لأن موضوع المفاضلة لم ينحصر في الفرق بين الهدى عند المسلمين وعند بني إسرائيل بل تخطاه إلى المعاني الحافة به وهي الكفيلة بأن تظهر ما في القرآن من العجائب في مستوى المضامين (الرؤى والأفكار والمواقف والمعاني...) وفي مستوى الأساليب (البلاغية والحجاجية) . فنحن بحاجة اليوم إلى فهم عبارة «الأقوم» على الأصل (المقارنة مع بني إسرائيل) والفرع (تعميم التفاضل بين القرآن وهو الأقوم وغيره من الفلسفات والتيارات الفكرية). والفائدة من هذا الفهم مزدوجة .

الجانب الأول فيها وعد وإقرار بأن القرآن هو الضامن بأرقى المعاني وأجل الطرق وفي ذلك دعوة إلى العلم والعمل وإلحاح على الاستزادة من طلب المعارف لأنها من الطرق المؤدية إلى الكشف عن عجائب القرآن الكريم لا بناء على الإشارات العلمية قياسا إلى العلوم الصحيحة فحسب بل إلى المضامين والتعاليم في كل المجالات أيضا . وهو ما يضمن للإنسان المؤمن المتشبع بالآيات القرآنية الكريمة تشبعا عمليا لا نظريا أو ظاهريا ، الارتقاء في المعارف مهما كان نوعها ما دامت داخلة في حيز «القويم» فربط الآية

(١) نفسه ص ٤١

(٢) كل التفسيرات تحمل هذه الدلالات ولعل أبرزها تفسير الرازي الموسوم بمفاتيح الغيب .



الكريمة من سورة الإسراء بآيات طلب العلم والنظر والتدبر يهدي السبيل إلى شمولية المعنى وهو العلامة على أنه كلما اتسعت المعارف والعلوم في الزمان تأكد وثوب المسلمين المؤمنين إلى روح العصر حتى ينهلوا منها بل حتى تكون مكانتهم فيها هي الأفضل . أليس في الآية الكريمة معيار من معايير النظر في حال المسلمين وفي علاقتهم بالكتاب العزيز ؟ فعلى قدر تفوقهم في علوم العصر ومعارفه تكون نسبتهم إلى فهم القرآن الفهم العميق .

والجانب الثاني منهج وترويض لأن صيغة التفضيل وان هي تعلق بمعاني القرآن الكريم إلى ما لا نظير له فإنها لا تعدم وجود الفضل في غيره . ولعل في هذا المعنى من الدعوة إلى النسبية ما يكشف للمؤمنين عن ضرورة التواصل مع غيرهم باعتبار أن جوانب من الحقيقة منشورة بين كل البشر على أساس أن الأكمل الأسمى قرآني وان في غيره نصيبا - وان هو منقوص بالقياس إلى القرآن الكريم - يمثل المنطلق للتعامل والحوار . هو المنهج الذي نرى أنه دافع إلى الحوار الفعلي وإلى التفكير في السبل التي تؤدي إلى مكانة للمسلمين مختلفة عن السائد اليوم . وكل مؤمن حقيقي يدرك أن الصورة السائدة كما يرسمها الكائدون قائمة على التجني . على أن السؤال المطروح باعتباره نتيجة للظرف الراهن: هو أليس فيها ما يبرر لانتشارها وذبوع مثيلاتها ؟ الجواب السريع دافع إلى رصد زاويتين أولاهما التشهير بأعداء الإسلام والتحذير من كيدهم و لا نرى الجدوى الواضحة من هذه الطريق . والثانية هي الإفادة من الوضعية السائدة ومن الأوهام المسلطة<sup>(١)</sup> والحرص على المعالجة العميقة . إن السؤال الأخطر يستدعي المسلمين إلى أن يبصروا في مرآة حقيقتهم هل هم أسياذ في المعارف والعلوم وفي المناهج والطرق والأساليب الموضوعية ؟ لعل الجواب عن السؤال هو الإحالة إلى نصيب المسلمين من معنى الآية الكريمة في سورة الإسراء وهو المنطلق للنقد الذاتي وللانطلاق المتجدد نحو «الأقوم» . ألسنا

(١) تشير إلى كتاب هنتكتون وفوكويا ما على سبيل التأكيد .

بحاجة إلى تدقيق بعض الدلالات في هذه الحادثة المنعطف في نشر الإسلام وتحوّله من مقتضيات الفترة المكية إلى مرتكزات الفترة المدنية ١٩ وان في السيرة النبوية العطرة أعظم حجة على هذه المعاني.

قد يجوز أن ننتهي إلى نتيجة نعتبرها نواة لحقل دلالي عظيم الأثر. تتركب النواة من عنصرين. العنصر الأول متشعب بمعنى «الأقوم» وإليه تثوب كل المعاني التي أشرنا إليها آنفاً. والعنصر الثاني معنى قرآني كما هو عبارة وردت في حديث نبوي صحيح وهي «الاستقامة»<sup>(١)</sup>. وليس غريباً على إعجاز القرآن الكريم أن يعبر تعبيراً من جذر واحد (ق/و/م) على عنصرين متلازمين في الحقل الدلالي المؤسس للعلامة السامية على الثقافة الإسلامية.

وإذا أقرنا بهذا الحقل الدلالي - دون أن نخوض في جزئياته على أهميتها القصوى - فإننا نرنو إلى أن نربطه برمزية الإسراء والمعراج.

أليس الإسراء هو السعي في الأرض نشراً للهداية ورفعاً للواء الرحمة. إنه جامع لكل القيم الأصيلة من طلب العلم وإذاعة الخير وصيانة الكرامة البشرية. فإذا طويت الأرض للنبي صلى الله عليه وسلم بين مكة وبيت المقدس وأيده الله بإمامة الأنبياء والرسل فإن الرمزية المنبثقة عن هذه الحركة هي النجاعة والعمل والرحمة في أرض الواقع.

أليس المعراج هو الشوق إلى السماء استلهاماً من حضور النبي صلى الله عليه وسلم إلى سدرة المنتهي، الرمز هو طلب المعالي وهو النفاذ من أقطار السماوات والأرض. فالمسلمون - في مستوى الرمز - هم الأجدر باختراق الفضاء قبل غيرهم. هكذا يعلمنا القرآن وهكذا يحثنا الإسلام إلى العلم والمعارف بصفة عامة .

فلعل الإسراء دعوة إلى الاستقامة فوق الأرض، ولعل المعراج دعوة إلى الاقوم صعوداً إلى منزلة الريانية<sup>(٢)</sup>.

(١) الحديث النبوي المذكور سابقاً

(٢) آل عمران/٧٩

فالإتجاه بالإسراء أفقي بمنطق الرياضيات وهو البذل والعطاء طاعة لله سبحانه وتعالى بأن تمتلئ الأرض بالخير النابع من معين المسلمين وتلك من رموز معاني الاستقامة.

والإتجاه بالمعراج عمودي وهو الهمة الحاثثة على المعالي وعلى أعلى المراتب وذلك من رمزية معاني «الأقوم».

وإن التعالق بين الإتجاهين هو الذي يجعل "الاستقامة" و«الأقوم» منبعاً من منابع الصلاح في الثقافة الإسلامية ولا اكتمال له إلا بالعمل والممارسة وتلك السبيل دون ريب إلى النصر وهو وعد من الله صريح.

حددنا في هذا العنصر طبيعة الانتقال مما يبدو بديهياً وهو الإعجاز الحاصل في الإسراء والمعراج إلى ما يجدر أن يصبح إشكالياً وهو تجاوز ذهنية الرضى بسرد الأمجاد إلى عقلية النسخ على المنوال ، منوال الصالحين من السلف المؤيدين . وعلى هذا النحو نفهم القولة الشهيرة للإمام مالك بن أنس «لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها» والباء " فيها سبب ووسيلة . السبب يحيل إلى المنهج الإسلامي الثابت كما أوحى به الله عز وجل في القرآن وطبقه الرسول الكريم . أما الوسيلة فهي متطورة جديرة بأن تواكب العصور بل أن تكون طلائعية استشرافية لو تعلقت همة المسلمين في العصر الراهن على وجه الخصوص ببعث مراكز البحث المختصة والمخابر الملائمة للغرض . أليست رمزية الإسراء والمعراج ومن قواعدها «الاستقامة» و«الأقوم» هي السبيل إلى العبور الآمن من البنية القديمة إلى البنية الجديدة ومن البنية الجديدة إلى أي نوع آخر طارئ .

- المنظمات الإسلامية : تحديات الداخل وتحديات الخارج -

﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾

[النحل : ١٢٥]

بلغ عدد من المنظمات الإسلامية درجة من النجاعة تشهد بها النتائج

التي حققتها ونذكر على سبيل المثال منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم وغيرها من المنظمات الرسمية المتصلة بالأمن والشغل والاتصال والزراعة... ونؤكد الوظيفة المتنامية لرابطة العالم الإسلامي وهي تزرع بذورا لتحقيق طموح الشعوب الإسلامية . وإن انتماء الرابطة القريب من دائرة المنظمات غير الحكومية يهبها فرصا للنشاط والتأثير ذات أبعاد عميقة.

نروم أن نطرح إشكالية في هذا المعنى وهي تتصل بالمنظمات سواء منها ما هو رسمي أو غير رسمي.

### I - ١ - مواجهة التحديات من الداخل

أردنا أن يكون الكلام على المنظمات الإسلامية عاما فأغضنا الطرف عن تفاوتها في الأهمية مهما كان نوعها . وآثرنا أن نقف عند عدد من التحديات صنفناها تصنيفا .

١- ظاهرة التأهيل : معنى التأهيل دقيق وملخصه قدرة المنظمات في هيكلها و تنظيمها ومهامها على التطور استجابة للظروف المتغيرة و طاقة على تنفيذ خططها وأهدافها في هذا الإطار وللتأهيل صلة بطرق العمل وآلياته والمناهج الراجعة لها بصفة خاصة.

٢- ظاهرة النقد الذاتي : ومناطق هذا التحدي الاستعداد المتواصل لمراجعة النشاط ونقده والحرص على تجاوز العقبات وذلك في مستويين بارزين :

- مستوى المضمون

- مستوى الطريقة

وقد اخترنا أن نجوس خلال هذين المستويين في العناصر اللاحقة ضمن الرؤية التي نقتح لكسب الرهان ورفع التحديات وهما منوطان بفكرة جوهرية هي ضرورة استقطاب المنظمات الإسلامية للكفاءات حتى تكون قدراتهم العلمية والمعرفية والمنهجية المادة الخام للنشاط.

٣- ظاهرة الانتشار السؤالي الممض المتصل بالتحديات داخل المنظمات الإسلامية متصل بمدى انتشارها في البلاد الإسلامية وهو يثير أسئلة أخرى فرعية تتعلق - على سبيل مثال - بدرجة التفاعل بين الحكومات الإسلامية والمنظمات وبدرجة التعامل بين الشعوب الإسلامية والمنظمات وكما تتعلق بقيمة النجاعة في النشاط. والغاية من السؤال تتحدد باقتناع هو انه لا مجال لدور فاعل للمنظمات الإسلامية على الصعيد الكوني ما لم تؤد الوظيفة المنوطة بها في الداخل الإسلامي..

#### ٤- ظاهرة التطوع

لا نقنع في هذا العنصر بالكلام على التطوع في ذاته بل على اختيار المتطوعين أساسا. إذ لا يكفي أن تحظى المنظمات بالهيكل والميزانية والى غير ذلك من الأسباب التي تجعل منها مؤسسات، بل الأجدر بالنظر والمراجعة هو الفوز بالمتطوعين داخل المنظمات ولا شك في أن هذا العمل يحتاج إلى ثقافة جمعياتية راقية.

أليست هذه الظاهرة هي العلامة على الثقافة الإسلامية الأصيلة لأن التطوع من جوهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشكل عملي نافذ وهي الخصيصة الملائمة للعمل الجمعياتي داخل المنظمات الإسلامية. ولا يقتصر التطوع على الجانب المالي من أهل التقوى بل يحتاج إلى الجهد والبذل والتفرغ أيضا ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ ﴾ [الصف: ١٠، ١١].

#### II - ٢- مواجهة التحديات من الخارج

التحدي الراهن الذي تواجهه المنظمات الإسلامية هو كيف تقوى على أن تتخرط في النشاط الكوني ضمن المساحات التي تشتغل فيها المنظمات الدولية. ولئن كان من الضروري ان تبني الأجوبة على قواعد علمية تخضع

لعمليات متلاحقة وهي الوصف والرصد والإحصاء والاختبار والدرس للوصول إلى مؤشرات على نتائج معقولة فإن طرح الإشكالية في حد ذاته في هذا السياق يعتبر بداية موفقة ليقف أهل الثقافة الإسلامية المتصدين للعمل الجمعيات والمنظمات أمام مرآة النفس . أليس في طرح السؤال الجرأة على اقتحام المصاعب وتجاوزها وفتح الآفاق الكفيلة بأن تزرع الثقة في عالم كأنّ إصرار بعض القوى على اتهام المسلمين فيه دون تمييز إن لم نقل بسبق الإضمار كما يقول أهل القانون يصبح دافعا إلى إيقاظ همم الأبصار إلى البحث عن أقوم المسالك والسعي إلى كسب الرهانات ورفع التحديات . وقد اخترنا أن نقف عند مواجهة التحديات بالتعرض إلى آليات المنظمات العالمية والأهداف التي ترسمها .

## 2-11 ( أ ) المنظمات الدولية : استكشاف الآليات والأغراض

### 2-11-أ ١ التعريف بأبرز المنظمات الدولية

يزيد عدد المنظمات الدولية على المئات ويتجاوز عدد أبرز هذه المنظمات المائة وقد اخترنا أن نتعامل مع عدد منها على سبيل التمثيل والغاية هي فهم المنطق الداخلي الذي يحكم هذه المنظمات واقتراح المنهج المناسب للتعامل معها برؤية إسلامية ناضجة .

١- المنظمة العالمية للصحة

٢- منظمة اليونسكو

٣- المنظمات الغير حكومية

٤- المنظمة العالمية للشغل

المنظمة العالمية للصحة (OMS) هي منظمة تابعة للأمم المتحدة مختصة في الصحة بعثت يوم ٧ أبريل ١٩٤٨ وينص قانونها على أن ترقى بكل الشعوب إلى مستوى صحي رفيع على قدر الإمكان . وتعرف الصحة في ميثاق المنظمة بكونها حالا من الرفاه الجسدي والذهني والاجتماعي كاملا

ولا تعني البتة الاكتفاء بغياب الأمراض أو العاهات.

وإن الصحة راجعة للبدن وللنفس في المقاصد الإسلامية وفي الكليات التابعة لها<sup>(١)</sup> فهل يمكن أن تتوفر في إطار أمثل من الثقافة الإسلامية توفراً لا يؤخذ من منطلق التجريب والاختبار والتاريخ ولا بوازع التمجيد والمفاخرة بل من الناحية الإجرائية المحسوسة ؟

### منظمة اليونسكو UNESCO منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

بعثت المنظمة بعد أن وضع مؤتمر لندن في ٤ نوفمبر ١٩٤٦ الميثاق التأسيسي لها. «والهدف الرئيسي لهذه المنظمة هو المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل عن طريق التربية والعلم والثقافة على توثيق عرى التعاون بين الأمم لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين». ولليونسكو وظائف خمس رئيسية هي الدراسات المستقبلية وتقديم المعارف ونقلها وتقاسمها والنشاط التقني والخبرة وتبادل المعلومات المتخصصة. وهي وظائف موجودة بشكل مباشر أو غير مباشر في الثقافة الإسلامية أيضاً ويجدر العمل على إظهارها بالذكاء اللازم.

### المنظمات غير الحكومية (NGO)

هي نسيج من المنظمات ذات الفاعلية القوية وغايتها نشر قيم التعاون والتآخي ورفض مظاهر الفرقة والتمييز وهي ذات فروع كثيرة تمس الحريات والأقليات والأمهات وسائر أوجه النشاط الاجتماعي الثقافي والاقتصادي فضلاً عن السياسي. وهي حاملة مبدأ أساسي هو الدبلوماسية الموازية وقد يحقق ممثلوها في كثير من الأحيان ما يعجز عنه السفراء والقناصل والبعثات الدبلوماسية. فهذه المنظمات باب مفتوح أمام المنظمات الإسلامية لتحقيق غايتها ولا سبيل إلى ذلك إلا الفطنة وحسن التعامل.

(١) الرجوع إلى الإمام الشاطبي في كتاب الموافقات إمام العلم في هذا المعنى وهو منطلق للدراسات المعمقة.

## المنظمة العالمية للشغل - (ILO) International Labour Organisation

تأسست منظمة العمل الدولية سنة ١٩١٩م بعد الحرب الكونية الأولى والركيزة التي استندت إليها هي أن السلام العادل والدائم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا ارتكز على العدالة الاجتماعية. وهي العلامات المميزة للمجتمع الصناعي والضامن بتحسين ظروف العمل في كل مكان. أليست هذه الغاية هي من جوهر الإسلام أيضا ؟ أليس هذا الجوهر بحاجة إلى أن يعرف وأن يجد حظّه في المنظمات الدولية.

### 2-11 أ- ٢ الوظائف المنوطة بالمنظمات الدولية

تجتمع هذه المنظمات تحت راية جوهرية هي مفهوم المجتمع المدني. وقد خصصنا لهذا المفهوم جانبا من البحث بوصفه الباب الضروري للتعامل الواقعي الموضوعي بين التعاليم الإسلامية والأرضية الفكرية التي توحد كل المنظمات . وقد آثرنا أن نمهد للوظائف التي تضطلع بها هذه المنظمات بمراكز اهتمام أوجزناها في نقاط .

- ١- كل هذه المنظمات أداة للكفاح ضد الإقصاء الاجتماعي بكل ألوانه وأنواعه في كل مواضعه.
- ٢- هي أداة للحدّ من المعضلات ( أو الكوارث ) الاجتماعية كالفقر والبطالة وفقدان السند والافتقار إلى المناعة . . .
- ٣- هي أداة لزرع بذور السلم في العالم والتآخي بين البشر بغض النظر عن ألوانهم وجنسياتهم ومعتقداتهم.
- ٤- هي أداة لتكوين الأفراد بطريقة تؤدي إلى خدمة المجموعة والقصد هو تحقيق التغيير الفاعل في العقلية نشرًا لقيم الجماعة والعمل المشترك.
- ٥- هي أداة للعمل الإنساني المحض خارج دائرة النفوذ السياسي والاعتقاد الديني.

٦- هي عمل طوعي وتطوعي ينطلق من مرتكزات ثلاثة

٦- ( أ ) الاتفاق الكامل وهو عنصر يفرض الانسجام.



٦- (ب) تحقيق الأهداف المشتركة وهو عنصر يوحد الغايات فضلا عن تحديدها .

٦- (ج) الإغضاء عن منافذ الريح وهو عنصر أخلاقي فكري .

لهذه الوظائف التي لخصنا مجالات ثلاثة كبرى ترجع إليها وتضبط آلياتها وترسم أهدافها .

المجال الأول هو نشر قيم العدل والعدالة والإنصاف والمساواة : وهو مجال يحرص على تنزيل القيم الأصيلة في البعد العملي ويدعو إلى الممارسة الفعلية .

المجال الثاني هو الحياد وهو يؤدي إلى منطلق جوهرى يلخص في مبدأ العلمانية<sup>(١)</sup> . وهي في هذا السياق دعوة إلى عزل الحياة الاجتماعية عن القيم والرموز الدينية .

المجال الثالث هو الثقافة . والثقافة هنا هي كل النشاط المادي والذهني الصادر عن الفرد المتأثر بالموروث عن الجماعة التي يعود إليها .

وما يجمع بين هذه المجالات هو الشمول المتصل بكل الجوانب العملية في حياة الإنسان وهي لا تخرج البتة عن الدائرة الدنيوية وكل ما سواها لا يعتبر ولا ينظر إليه إلا بوصفه من الحرية الفردية الصرف .

وتتجلى وظائف هذه المنظمات من خلال هذا التقديم شأننا موازيا لكل جهة رسمية من حيث وجودها السياسي أو الديني أو تحت أي شكل سلطوي آخر . إن فكرة التوازي هي النواة في هذا العالم المنظمات النابض وهي المدخل - إن أحسنا الظن - إلى نشر قيم التآخي أو التقارب بين البشر وهي - إن أصابنا طائف من الشك - القناع لفرض إيديولوجيات كلها من صميم الحضارة الغربية<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر في كتاب بيتر برجر Peter Berger ، القرص المقدس ، عناصر نظرية سوسيولوجية في الدين ص

(٢) انظر كتاب آلان توري : نقد الحداثة ترجمة أنور معن ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٧

## الوظيفة الأولى : التآطير والترفيه

التآطير هو التكوين المتواصل القائم على معاني الإنسانية بل على مرتكزات الإنسية<sup>(١)</sup> . فكل العمل المنبثق عن المنظمات الدولية يرجع إلى ميثاق فلسفي مادي في جوهره لا يأبه إلى الروحانيات إلا من زاوية الاختيار الفردي المنحسر في التصرف الخاص . فالتآطير توجيه و تكوين ونشر لثقافة مرجعيتها فلسفة الأنوار<sup>(٢)</sup> وما انضاف إليها من تحولات مذهلة في الفكر الإنساني كاد يضيق من فعل الفلسفات ويؤصل دور الانتماءات الاقتصادية والتكنولوجية ويجعل منها النبراس في تآطير المجتمعات البشرية وإرشادها إلى نمط من الحياة لخصه بعض الدارسين في عالم ماك<sup>(٣)</sup> . وليس من الغريب أن تصوغ هذه الرؤية الجديدة لنمط الحياة علاقة ضدية بينها وبين الأصولية الإسلامية وقد تعمد إلى الإبهام في استعمال عبارة أصولية بين الإحالة إلى علم جليل أصيل من العلوم الشرعية وهو علم أصول الفقه والاتجاهات الدينية ذات النزعات المتعصبة المتزمتة ونرى أن الغموض مقصود عن وعي خطر . فالأعمال الخيرية والمبادرات إلى الغوث والإعانة والمناصرة داخلة تحت هذه الرؤية إن من قريب أو من بعيد ولا شك في أن طبقات هذه المنظمات هي التي تحدد نوعية التآطير ولكنها لا تخرج عن المجالات الكبرى التالية .

**المجال الاقتصادي وهو مناط عمل المنظمات الدولية ذات الاختصاص ونذكر على سبيل المثال الدقيق:**

- البنك العالمي لإعادة البناء والتنمية ( BIRD )
- المكتب العالمي للتشغيل ( BIT )

(١) الإنسية او الانسوية من المعاني المعبرة عن الفصل بين الدين والحياة الدنيوية انظر على سبيل المثال Pierre Henri Simon l homme en procès Paris 1976'

(٢) فلسفة الأنوار الفرنسية منطلق لتجديد الحداثة انظر - Paul Hazard , la crise de la conscience européenne Gallimard Paris 1961

(٣) انظر كتاب : بنجامين باربر ، عالم ماك : المواجهة بين التألقم والعولمة - ترجمة احمد محمود - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة ١٩٩٨

- المركز العالمي للتجارة (CNUCEDOMC) , (CCI)
  - اللجان الاقتصادية الراجعة إلى الأمم المتحدة (كاللجنة الإفريقية والأوروبية والآسيوية...)
  - مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية CNUCED
  - لجنة التنمية المستدامة CSD
  - المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة ECOSOC
- ولا ريب في أن أبرز منظمة في هذا السياق هي البنك العالمي وما يصدر عنه من تكوين و توجيه يربط بين الإعانة والمساندة من جهة ووضع الخطوط الضرورية للإصلاح الاقتصادي من جهة أخرى.
- المجال الثقافي وهو عمل المنظمات ذات الاختصاص و نذكر منها مثالا ساطعا هو منظمة اليونسكو وما يتفرع عنها من فروع تمس الثقافة والتربية والعلوم كالمكتب الدولي للتربية ( BIE ) ومعهد الأمم المتحدة للتكوين والبحث...  
**المجال الاجتماعي وفيه المنظمات المهتمة بالمرأة والطفولة والصحة ونذكر على سبيل المثال :**

- معهد البحث والتكوين للأمم المتحدة من أجل تطوير المرأة INSTRAW
  - صندوق الأمم المتحدة للتنمية من أجل المرأة UNIFEM
  - صندوق الأمم المتحدة من أجل الطفولة UNICEF
- المجال التكنولوجي كمنظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية الصناعية والاتحاد الدولي للمواصلات UIT
- والمجال الإنساني المحض وهو يجند الطاقات لغايات تبدو ظاهريا ذات مقاصد إنسانية كالمنظمة المهتمة باللاجئين HCR
- وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات PNUCID
- والكتابة العشرية الدولية للوقاية من الكوارث الطبيعية ومنظمة المتطوعون للأمم المتحدة .UNU

أما الترفيه فهو مفهوم معقد لأن له مساحتين . الأولى ظاهرة وهي مقترنة بالعمل . فكل عمل ينفق فيه المرء زمنا يستدعي وقت راحة يباح فيه له أن يتسلى و أن يتمتع وهي ظاهرة طارئة لم يتسن للإنسان من قبل أن يحظى بها لأن الترفيه منبثق عن البنية الاجتماعية المتطورة أي إنه ملازم للحدثة وما بعد الحدثة . والظاهرة الثانية مشوبة بالكتمان تتسمّر فيها شبّهات وإشارات وإن هي تجلت تصطدم بعراقيل محفوفة برقابة مانعة - بشكل واع أو غير واع وهي تعود إلى قيم العمل والأخلاق أو إلى الدين الموروث . ويحجب مفهوم الترفيه من الظواهر السياسية والاجتماعية والنفسية على وجه الخصوص ما يرسم صورة عن الحياة ولوحة عن الوجود تفترض إن كشف الحجاب شكلا قاتما يحوج إلى درء المفسد عنه والسبيل إلى ذلك توفير الأسباب الضرورية للتمتع بالأوقات الممنوحة للإنسان خارج أوقات العمل . ويعتبر الترفيه مؤشرا من مؤشرات تطوّر المجتمعات . فكما كان العمل (الشغل / التشغيل) أمانة الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الصناعي ، فإن الترفيه هو العلامة على الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع ما بعد صناعي وهو الذي يطلق عليه اليوم مجتمع المعلومات والاتصال داخل المنظومة الملائمة له .

#### **وتصنف المجتمعات في هذا السياق إلى ثلاثة أصناف :**

**الصنف الأول:** هو مجتمع ما قبل الصناعي وعلامته تتفرغ فيه الأغلبية النسبية أو المطلقة للميدان الفلاحي وليس للعاملين في هذا القطاع من دخل إلا ما هو زهيد أو بخس .

**والصنف الثاني:** هو المجتمع الصناعي والأغلبية فيه النسبية أو المطلقة تشتغل في القطاع الصناعي والدخل لهؤلاء محترم في الجملة .

**والصنف الثالث:** هو المجتمع ما بعد الصناعي الموسوم في الاصطلاحات الحديثة بمجتمع المعرفة أو الإعلامية أو المعلوماتية أو الاتصال والدخل فيه لأصحابه مرتفع ونوع الحياة لديهم راق .

والكلام على الترفيه في الصنف الثالث أكيد وهو في الصنف الثاني  
مطلب وهو في الصنف الأول نسبي إن لم نقل إنه معدوم .

ولا يقترن الترفيه بالبنية الاجتماعية وحدها، إنَّ له صلة وثقى بفلسفة  
أعلنت أحقية «الشخص» في ضوء ما يعبر عنه بالحدثة وبصفة أوضح ما  
يطلق عليه أعوان الحدثة «The agents of modernity» وملخصها يربط  
الديمقراطية - بوصفها نمطا في السياسة والحكم ، بالعلمانية - بوصفها  
نمطا في التفكير والاعتقاد - وبالإنسوية بوصفها أنموذجا لحياة الإنسان  
وخطا لوجوده . والقلب النابض لهذه الأعوان هو الشخص تبعا لرؤية  
ليبرالية غربية عرفت مراحل يجدر أن نذكر بها وهي :

( أ ) المرحلة المنعطف في آخر العصور الوسطى الأوروبية وتتمثل في اختيار  
الفرد/ الشخص الإله الذي يعبد.

(ب) المرحلة الأولى من التحديث : عرفت الدعوة إلى التخلص من اعتبارية  
النظم السياسية وهو ما مهد لظهور ما يعبر عنه بـ corpus Habeas  
وهي مؤسسة أنجلو سكسونية ضمنت انطلاقا من سنة ١٦٧٩ م  
الحرية الفردية وأقرت مبدأ الحماية من الايقافات التحفظية  
الاعتباطية.

( ج ) الحصول على الحق في حرية العمل (القرن ١٩ م)

( د ) ظهرت في الفترة الأخيرة (نهاية القرن ٢٠) نزعة إلى التساؤل على  
شرعية سلطة العائلة على الأفراد باسم التوق إلى الترفيه . ولم تبق  
العائلة في هذا الإطار الخلية الأساسية للحياة الاجتماعية .

فالترفيه، إجمالا ، ظاهرة جديدة حمالة قيم طرحت أسئلة محرجة  
على العلاقة بين الحقوق والواجبات المتبادلة بين المجتمع والأفراد وهو  
يسعى إلى التغيير في مستويات العمل والأسرة والسياسة والدين دون  
التفصي الكلي عن مؤثراتها في المجتمع والأفراد .

والترفيه علامة على نمط جديد من النشاط الاجتماعي (توفير الحرية

في مجال العمل والتخلص من الطقوس المكبلة) وهو نتيجة لظاهرة العمل المهني وقد انفصل عن بقية أوجه النشاط واحتكم لحدود اعتباطية - غير طبيعية - فأصبح وقت الفراغ متميزا عن أوقات العمل.

وللترفيه ، في الخلاصة، حظ في المجتمعات المعاصرة على قدر حظ هذه المجتمعات من الحريات وعلى قدر تخلصها من الإكراهات والضغوط.

### **الوظيفة الثانية : التضحية والانتظام:**

من نتائج عقلية التطوع البارزة مبدأ التضحية وهو الإقدام على الأعمال الإنسانية دون انتظار مقابل مادي أو معنوي. إن التضحية هي الاضطلاع بالمسؤولية إزاء الإنسانية باسم الواجب وباعتبار الحق الضروري للإنسان على الإنسان. فالدافع إلى التضحية أخلاقي قيمى مبدئي وهي لا تبقى في ثقافة المنظمات أي سبب سياسي أو ديني.

والانتظام هو طول النفس والتخطيط ووضع الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق الأهداف. فهو الرؤية الملازمة للتضحية والتصورات الضامنة بالعمل المستدام في إطار إنساني صرف.

وما يربط بين التضحية والانتظام هو التمويل الصادر عن ميزانيات راجعة إلى المنظمات الأم وإلى مشاركات الدول ومساهمات البنوك والمؤسسات الاقتصادية فضلا عن الشركات الكبرى المتحكمة في الاقتصاد العالمي ومن غاياتها الكبرى نشر قيم تناسب المقاصد التي تضعها.

فإذا كان جهد المنخرطين في المنظمات يستدعي التضحية فإن مظاهر هذه التضحية وتجالياتها تفصل بين العمل الهيكلي والعمل التطوعي والتضحية لا تعني في البعد الأول منع العاملين في المنظمات عن رواتب تكفيهم ماديا بل قد تزيد عن الحاجات العادية بقدر ما تعني البذل السخي والتفرغ الكلي لقضايا البؤس والفقر والمرض والجهل والاعتساف والاستلاب في العالم، وهي تعني في بعد ثان التطوع المنظم حسب الاختصاصات

والضروريات والملابسات. فثمة تضحية بالوقت وثمة تضحية بالجهد إضافة إلى الوقت وهي تحتاج في كلتا الحالتين إلى التصميم وحسن التنظيم.

### الوظيفة الثالثة: التطوع وخدمة المجموعة:

تقتضي هذه الوظيفة تجنب التمييز والابتعاد عن الإقصاء وتحاشي التهميش وهذا يعني اكتساب عقلية في العمل الجمعياتي وفي النشاط داخل المنظمات قادرة على التجند لكل القضايا المطروحة على الساحة الإنسانية. وتجنب التمييز يستوجب مراعاة المشكلات في أماكنها بغض النظر عن عاملي التاريخ والجغرافيا فضلا عن المعطى العرقي أو الجنسي. والابتعاد عن الإقصاء يفترض اعتبار وظيفة الاقلييات على أي شكل كان ومن أي نوع كان.

وتحاشي التهميش يعني وضع المشاكل المطروحة على الساحة العالمية على قدم المساواة والانكباب على حلها مهما استعصت أو أشكلت على أصحابها.

تؤدي هذه الوظائف الكبرى إلى نتائج ذات أهمية كبرى يمكن أن نسرد عددا منها.

- أول نتيجة جوهرية هي أن النشاط الناجم عن المنظمات الدولية وخاصة منه ما يعود إلى المنظمات غير الحكومية هو نشاط داخل في ما يسمى الدبلوماسية الموازية. وقد تتفوق دبلوماسية هذه الجمعيات على دبلوماسية الحكومات. فهي بلا جدال مدخل ضروري لمن يروم أن يروض القوى الفاعلة على النطاق العالمي. وهي دونما شك مناط للتحديات الكبرى الموضوعة أمام المسلمين اليوم. فما يتحقق عبر هذه المنظمات أدق وأسرع وأنقذ من كل الجهود الرسمية التقليدية. وعلى هذا النحو فهذا النشاط مكمل لعمل السلطة وليس عبءا عليها.

- النتيجة الثانية هي اعتبار الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني على

شرط أن يتأسس المجتمع المدني على الحياد. وقد رأينا من الضروري أن نقف وقفة عاجلة عند ظاهرة المجتمع المدني لأنها من التحديات المطروحة على الثقافة الإسلامية بشكل عات نظرا إلى أن المجتمع المدني يقابل في مهده الغربي المجتمع الديني. ومعنى الشراكة جدلي بين الدولة والمجتمع.

- النتيجة الثالثة هي عقلية الامتياز وهي كالقيمة المضافة<sup>(١)</sup> في الاصطلاح الاقتصادي وهي تمس الأداء والسلوك عبر نشر القيم المستجدة المتصلة بالإنسان ولعل أهمها :

- السلم في العالم

- التآخي بين البشر

- خدمة الإنسان باعتباره القيمة النبيلة الأولى في الحياة.

- احترام حقوق الإنسان

وإن لهذه الوظائف مساحتين، الأولى نظرية تطرب الوجدان والثانية عملية تخرج العقول ذلك أن البون بائن بين النظري والعملي.

والسبب الذي يوضح هذا التباين في جزء كبير منه المنعطف الحاصل سنة ٢٠٠٠ في الولايات المتحدة الأمريكية ومرده إلى المرجعية الدينية التي أعلنها رئيس هذا البلد وأصبحت آلية سياسية خارجية مثلت السؤال الأعظم بالنسبة إلى المنظمات الدولية وفيه طرفان. الطرف الأول هو هل إن اعتلاء الرئيس الحالي لهذا البلد سدة الحكم بالثقافة الدينية التي يحمل<sup>(٢)</sup> هو الكاشف عن سر الخروج من القيم اللادينية إلى القيم الدينية ؟ والطرف الثاني هو هل إن هذه السياسة ذات المرجعية المسيحية المتشددة هي التي فضحت الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية وفيه من سياسة المكيالين

(١) التناظر بين المنظومة الاقتصادية و المنظومة الفكرية الفلسفية والعمل الجمعياتي نابع عن تصورات يصوغها البنك العالمي Francis Robert Putnam روبرت بوتنام، إنجاح الديمقراطية، الثقة، الفضائل وهو يتعرض إلى رأس المال الاجتماعي ص ١٥٤- ١٥٧

(٢) انظر كتاب Eric Laurent , Le monde secret de Bush la religion , les affaires , les réseaux occultes. , Eric Laurent plon-France 2003



ما يحض لمراجعة الثوابت والمتغيرات في نشاطها<sup>(١)</sup> وفي كل الأحوال فإنه لا مجال في الوقت الراهن للتعامل مع المنظمات الدولية دون الإهتمام بالمتغيرات الفكرية والمادية التي تتحكم فيها. وهذا رهان آخر وهو من التحديات المطروحة على المسلمين بشكل حاد.

أليست هذه التحولات هي منطلق مهم يستدعي تفكيراً قوياً ومنهجاً نجيعاً يعطي للمسلمين فرصة لاختراق المنظمات الدولية بقواعد فكرية من صميم التعاليم الإسلامية ومن رحيق التعامل الناضج مع روح العصر؟ وقد رأينا أن نقترح العناصر الثلاثة التالية مادة لمواجهة تحديات المنظمات الدولية والتعريف بخصائص الثقافة الإسلامية و اعتبار ما فيها من قيم أصيلة لا نظير لها إذ هي تعود إلى الثائية التي تعرضنا إليها وهي «الاستقامة» و«الأقوم».

## II- مقترح لمواجهة التحديات

﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ ﴾ [آل عمران : ١١٠]

### II-3- المجتمع المدني

﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾ [الحجرات : ١٣]

ليس لمفهوم المجتمع المدني من مرجعية في الكون القديم حضارياً أو ثقافياً ولئن وجدت بعض الشذرات في الفلسفات أو المواقف الفكرية عند أهل الحضارات والثقافات فإنها لم ترتق البتة إلى المنظومة المتكاملة. فالمفهوم - جاهزا - متوِّد عن الحداثة. (نهاية القرن ١٥ وبداية القرن ١٦ بأوروبا) لقد عرف مفهوم المجتمع المدني أطواراً ثلاثة كبرى في أوروبا :  
الطور الأول هو الذي جعل المجتمع المدني بناء يقابل مجتمعا مغرقا في القيم الأخلاقية الروحية المفروضة على الدولة والمجتمع المقيدة لحرية الإنسان باسم قيم ما وراثية شديدة. فكان المجتمع المدني كسرا لطوق الذهنية الدينية المنغلقة القائمة على سحق ما في البشر من وجود نابض.

(١) نفسه ص ٤٤-٤٥ .

الطور الثاني هو الذي جعل المجتمع المدني داخلا في نسيج اقتصادي واجتماعي بهما يتحدد ويتكون. فهو طور رأى أن البنية الاقتصادية هي التي تحرر الإنسان وتعيده إلى بداياته ولم يستثن هذا الطور فكرة الصراع لتحقيق الأهداف.

والطور الثالث هو الذي قابل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي فهو بناء راسخ في البعد الفكري الثقافي مما يؤثر في الرؤية ويسعى إلى الفضاء الاجتماعي بعيدا عن النظريات والمجردات. فالثقافة سلوك مادي وذهني في آن وعليها تقام - بما فيها من شمولية تضم السياسة والاقتصاد والاجتماع - ... أسس المجتمع المدني.

ولعل أوجز تعريف للمجتمع المدني هو إنه جملة المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق الأغراض المرسومة ويمكن حصرها في العناصر التالية:

السياسة: وقوامها على الدعوة إلى صنع القرار على المستوى الوطني وأبرز مظهر له في كل بلد صياغة الميثاق الوطني والمجلة الانتخابية في المسألة التشريعية والبلدية بصفة خاصة والحرص على الإصغاء إلى القواعد الشعبية الواسعة... وإجمال هذه الظاهرة بوصفها عنصرا جوهريا في المجتمع المدني الاستناد إلى الاستشارة على كل الأصعدة حتى توجد الظروف الملائمة للمساهمة بالرأي وبالمشاريع مساهمة فعالة تجعل التعددية علامة في السياسة و الثقافة من جهة أخرى .

الثقافة: ومعناها شامل للنشاط المادي والذهني . وبما أنها سند للتحويلات في البنى الاجتماعية فهي التي ترفع لواء الوعي نشرا وتجويدا حسب الأهداف المرسومة وهي التي تسعى إلى التنمية الشاملة المستدامة وإذا أضفنا ما يحظى به المثقفون من امتيازات في المجتمعات المنظمة ندرك ما للثقافة من دور في دعم المجتمع المدني وفي صونه.

على أن الثقافة لا تقتصر على جمالية المعاش فحسب بل يمكن أن ندرج

معها ضمن الشواغل الثقافية الارتفاع بمستوى المهن وترشيد الاستهلاك والسلوك الحضاري وقد أضحى لها في البلدان المتقدمة الإطار الملائم الساعي إلى تحقيق الأهداف المدنية سعياً موضوعياً بدأ الجيل المعاصر يعي معناه وأبعاده ويجعله المادة الخام لسلوكه وللتقاليد التي يكتسبها .

الاجتماع : يلخص البعد الاجتماعي العناصر السابقة ويضيف إليها مجالات أخرى كالاقتصاد على وجه الخصوص . والغاية من العنصر الاجتماعي المساهمة التامة من جميع الفئات ضمن المنظومة الاجتماعية كلها في العمل المدني توفقاً إلى التنمية .

إذا كانت هذه الأغراض المكونات المبدئية للمجتمع المدني فإنها نتيجة لأسباب كثيرة ذات صلة بالقدرة على اتخاذ القرار وبالذواغ النزيهة وبالطاقة على وضع التشريعات وعلى صياغة الاستراتيجيات التتمويه الناجحة . وعلى هذا الأساس تصبح الأحزاب والنقابات والمنظمات والمجتمعات والاتحادات كالشرايين في الجسد تضمن له الحياة وإذا اختل جزء تداعت له البقية بالسهر مخافة التصدع تعبيراً عن التماسك والالتحام . وعلى هذا المبدأ يصبح الاختلاف مطية للتعاون والإثراء والتعدد سبيلاً إلى الحوار والاستفادة .

**وتنجم عن هذه الأغراض ثقافة جديدة نبرز أهم عناصرها :**

المؤسسية : يوجد فرق كبير بين توفر المؤسسات وبروز ثقافة المؤسسات وليس من معاني المجتمع المدني أن تتكاثر المؤسسات مهما تجلت مظاهرها وتكاثرت فروعها وتنوعت أجناسها . إن المؤسسات في حد ذاتها سطح قد يحجب معاملات تحيل إلى الهيمنة وإلى الاستغلال مما ينطق عن تناقضات جوهرية . إن ثقافة المؤسسات هي ما أطلقنا عليه المؤسسية وهي العقلية المدنية التي تكسب أهلها القدرة على صون المؤسسة وتعهدا بوصفها ضامناً في المجتمع المدني للتوازن في العلاقات الاجتماعية ولضبط الثوابت الضرورية للقوانين المدنية والتشريعات .

فتكون المؤسسة عنصرا في منظومة متكاملة ولا تقتصر على توفير الرزق والدخل المستجيب لمقتضيات الحياة اليومية وهي بهذا المعنى تحمل من الرموز والدلالات ما يتيح لها أن تلعب دورا فاعلا في المجتمع المدني بأن تبطل على سبيل المثال ذهنية التواكل على الدولة في التشغيل وتستبدلها بعقلية المبادرة إلى بعث المشاريع المثمرة.

المشاركة : لا تتاح المشاركة لأي طرف ولأي اجتماع دون شروط يمكن اختصارها في عناصر ثلاثة :

العنصر الأول هو قوة الانتماء إلى الوطن مما يغذي العلاقة بين المجتمع المدني والدولة غذاء متينا يضمن مصلحة الوطن ويضع الأسس المؤدية إلى استشراف مستقبل للأفراد و المجموعات أفضل لعل أدنى ما فيه تحقيق التقدم وإنجاز مرتكزات التنمية المستدامة وبذلك يضعف الولاء المرضي إلى ما هو محلي أو جهوي أو قبلي أو عشائري .

وقد بدأت رواسب ذهنية الانتماء الضيق تزول، ولم تبرز آيات هذا الولاء الجديد المنفتح في الخطاب والرؤية والمخططات فحسب بل في الإنجازات والممارسة أيضا وقد نطق الواقع في المجتمعات المتقدمة عن خارطة جغرافية جديدة مؤثرة أثرت في المحيط المادي وكذلك في المحيط النفسي وأعطت الأمل في كل مكان متضمن لأسس المجتمع المدني المهية للمستقبل الأحسن.

العنصر الثاني هو شرط الالتفاف حول النظام والثقة في الدولة الناجمة عن مصداقية الخطاب السياسي ومشروعية السلوك المقنع بالإنجازات بصفة خاصة وهو يقتضي توفر الدولة العادلة.

والعنصر الثالث هو المبادرة وهي عقلية تنكب عن المطالبة . ولا شك في أن المبادرة هي النتيجة المباشرة للعنصرين السابقين وهي العلامة على أن المشاركة تجري على القواعد المنشودة القادرة على تبديل الذهنيات من عادات الطلب والتواكل إلى آليات التصرف الواعي والاعتماد على الذات .

ولا يمكن التعرّض إلى المبادرة بغضّ النظر عمّا يوفره النظام السياسي من ممهّدات موضوعية ضرورية لهذه العقلية.

### التطوّع :

تعتبر قيمة التطوع في سياق المجتمع المدني عنصراً جوهرياً يميّزه عن الصيغ الاجتماعية الأخرى . ولا يرجع التطوّع داخل المنظومة إلى قيم ما وراثية أخلاقية مجردة إنه يقوم على المصلحة المشتركة وعلى المسؤولية التي يعيها الأفراد داخل المجتمعات ويضطلعون بها فتأتي المبادرات بطريقة آلية تحكمها الواجبات المدنية في ذاتها لا لعلّة أخرى خارجة عنها .

المجتمع المدني مشروع ذو اتجاهين . اتجاه ينجز واتجاه آخر يستشرف . وهذا يعني أن المسألة تخضع لحركة متواصلة تزداد متانة عبر الأيام . وهي تتطور بطريقة شاملة .

وإن هذه الدلالة - في عدد من العناصر أجملنا بها سائر المعاني الأخرى - تطرح إشكالية إنتاج المعنى في الثقافة الإسلامية المعاصرة وهو من الأعمال الفكرية المنوطة بالمنظمات فينضاف إلى الجانب العملي المتصل بالمجتمع المدني جانب نظري فكري . ولعل السؤال المطروح هو كيف يكتسب النشاط في المنظمات الإسلامية النسق المذكور آنفاً بالقياس إلى المجتمع المدني لأن ما فيه من آليات أو مضامين هي في جملها من مقاصد الشريعة الإسلامية و إن كانت جوانب منها تتنافى هذه المقاصد وتحتاج إلى التعديل والشرط في كل ذلك الذكاء .

لقد بنى الفكر الغربي منظومة المجتمع المدني على نقيض مرتكزات المجتمع التقليدي وقوام هذا المجتمع التحالف بين الكنيسة والسلطة . فالمجتمع المدني منظومة اعتبرت بمثابة ردّ فعل على المجتمع المتدين أو المجتمع الديني . والحاجة إلى تدقيق النظر في مفهوم الدين ووظيفته بالنسبة إلى المسلمين عامة وبالنسبة إلى الجمعيات الإسلامية في سياق

هذا البحث بصفة خاصة حاجة ضرورية . وقد اخترنا تعريفا ورد في كتاب هو دراسة اجتماعية في ظاهرة التدين في الزمن الراهن وقد عمد صاحبه إلى مراجعة المفهوم ووظيفته من داخل الثقافة الأوروبية انطلاقا من القرن ١٥ م. يقول بيتر برجر « Peter Berger » إن الدين هو المشروع البشري الذي يخلق كونا مقدسا وبعبارة أخرى فالدين "كوننة في شكل كون مقدس، ونعني هنا بالمقدس ما يميز قوة خفية رهيبة مختلفة عن الإنسان ويستطيع مع ذلك أن يكون على صلة بها ويعتقد أنها تكمن في بعض الأشياء الخاضعة للتجربة . ويمكن إسناد هذه الخاصية إلى أشياء طبيعية أو اصطناعية وإلى حيوانات أو أناس أو إلى توضعيات الثقافة البشرية... وأخيرا يمكن أن تكون هذه الخاصية مشخصة في كائنات مقدسة من الأرواح أو الملائكة إلى الآلهة الكونية الكبرى وهذه الآلهة بدورها يمكن أن تحوّل إلى قوى عظمى أو إلى مبادئ تحكم الكون... (٢٢ م) وكما تعرّض الباحث إلى وظائف الدين فجعلها على النحو التالي :

- إن الدين يبرر المؤسسات الاجتماعية بأن يمنحها حكما انطولوجيا وصلاحية أعلى بمعنى أنه ينزلها في إطار مرجعي مقدس وكوني .
- ينظر الدين إلى منشآت النشاط البشري التاريخية انطلاقا من مركز مرجعي مفيد يتعالى على التاريخ وعلى البشر.
- يؤسس الدين لنظرية التماثل بين عالم الكون والفساد والعالم العلوي وهو ما يعطي تبريرات للنظام الاجتماعي بما ينطوي عليه من تراتب وتفاوت بين الفئات.

#### - استراتيجية إنتاج المعنى II-3-2

﴿ الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝ ﴾ [الرحمن]

المدخل إلى صياغة الفكرة عديدة ويمكن أن نحصرها في ثلاثة عناصر كبرى نرى فيها المجال لنضال جمعياتي طويل النفس هو كالجهاز والنزاد

الضروريين للتعامل الناضج مع المنظمات الدولية :

- صياغة الفكرة على قاعدة استثمار النظرية العلمية في الهندسة الوراثية.

- صياغة الفكرة على قاعدة استثمار النظرية العلمية في الهندسة الوراثية.

- صياغة الفكرة على قاعدة التفاعل مع صناعة المحتوى وهو ما يحيل إلى التكنولوجيا المتطورة.

- صياغة الفكرة على قاعدة التناظر مع نظرية التسويق وهو ما يربط المعنى في الخطاب الفكري بالكون الاقتصادي.

وهذه العناصر الثلاثة هي المنطلق لتأمل الآليات الضرورية لصياغة المعنى في الخطاب الفكري المعاصر الملائم للمنظمات الإسلامية تجاه المنظمات الدولية ولها علاقة بالمحاور التقليدية في هذا الخطاب ولا مجال لإهمالها أو تجاوزها لأن حضورها في الخطاب حضور ذو أوجه أفادت منه تلك المداخل إفادات مختلفة.

- ولهذه العناصر ميزة تتمثل في تجديد الخطاب الفكري : الديني والدينيوي وتطويره وإدراجه ضمن السياق الذي يفرضه روح العصر. ولروح العصر اليوم خصائص يمكن تلخيصها في عنصرين جوهريين هما أولا التسارع بالمعنى المحيل إلى النسق العلمي الذي فرضه العلم والتكنولوجيا وما إليهما من مرتكزات المعاصرة وثانيا التشبيك بما هو العلامة على نمط الحياة الجديد في سياق الإعلامية والإنترنت والواب والملميديا . وإذا كانت السياسة التدبير والتسيير فإن استثمار الآليات المتجددة شكلا ومعنى يصبح ضروريا لتستوفي السياسة شروط حضورها وليستكمل الخطاب الوظائف المنوطة به.

ونعني بالسياسة الدلالة العامة لا الدلالة الخاصة المتصلة بالسلطة

ونظام الحكم فجدير بأن نتعرض إلى سياسة للمنظمات تجمع بين المواجهة والتصدي للتحديات الدولية.

وتحتاج هذه المداخل إلي تمهيد رأينا أن نسلك إليه من ثنائية ذات صلة وثيقة بالموضوع وهي التفكر والثقاف.

التفكر هو القدرة لدى الثقافات والمجتمعات على إنتاج الفكرة من داخل المنظومة التي ينتمي إليها المجتمع ولا سبيل إلى ذلك إلا بتوفر خصائص كان حلها الباحث رالف لنتون Ralf Linton في كتابه التأسيسي Les Fondements de la Personnalite "الأسس اللازمة للشخصية" وهي التلازم بين المجتمع المنفتح والثقافة المنفتحة والقدرة على تجاوز الانغلاق. وبين أن الانغلاق الثقافي والاجتماعي يؤدي إلى العجز عن إنتاج المعرفة والعلم والرؤى الحضارية.

ولا يقدر على الانفتاح إلا المجتمع المتميز بذاتية حقيقية وهي بناء القواعد الثابتة في مستوى السلوك الذهني والمادي معا. والتفكر هو العلامة على إنتاج المعرفة من داخل المرجعية الخاصة بالثقافة داخل المجتمع الواحد وهو الدليل على أن للثقافة في هذا المجتمع منابت قادرة على العطاء. وهل من ريب في أن الثقافة الإسلامية تضمن كل هذه المعاني وهي تحتاج إلى أن تتحول من الوجود بالقوة كما يقول الفلاسفة إلى الوجود بالفعل على شرط أن يقر العزم من المسلمين على ذلك.

إذا كان التفكر المنطلق والسبب فإن الثقاف هو النتاج لأنه تفاعل بين الثقافات وتأثر وتأثير وأخذ وعطاء. وإذا كان التفكر قائما على أسس متينة ناضجة فإن الثقاف لن يجري على الخلل بل على الحاجة المشتركة والمصلحة المتبادلة وسيكون التوازن والتكافؤ علامتين على التوفيق في الحوار بين المجتمعات أو الثقافات أو الحضارات. ولقد انطلق الإسلام منذ البعثة المحمدية الشريفة على هذه القواعد وهذا يحتاج إلى قدرة أهل الذكر من المسلمين المعاصرين على حسن التوظيف بشكل معاصر. وتحتاج معالجة الفكرة في مستوى الصياغة بصفة عامة وفي الخطاب



الفكري بصفة خاصة إلى الظاهرتي التفكر والتثاقف معا .  
وإن قراءة الفكرة صياغة ومعنى في الخطاب الجمعياتي عملية تفكيكية  
تخول للمتلقي الانتهاء إلى خلاصات واستنتاجات هي وليدة المنهج والآليات  
النقدية المتبعة. وليست القراءة إحراما في المقاصد داخل نص الخطاب بل  
هي انطلاق من المنطق الذي يحتويه الخطاب ومراعاة للمعاني المتوفرة  
مضافة إليها ما تتيحه المقاربة من أكوان دلالية ورمزية ضرورية في عملية  
الإنتاج الفكري السياسي بالمعنى الذي أشرنا إليه .

#### ١- صياغة الفكرة والهندسة الوراثية:

أصبح علم الهندسة الوراثية مرجعيةً جوهرية في بنية المعرفة المعاصرة.  
فقد تجاوز مادة البيولوجيا واتّصل بما يعبر عنه بالثورة البيولوجية الحديثة  
وهي تتطوي على مراحل، المرحلة الأولى هي البيولوجيا الخلوية والثانية  
البيولوجيا الجزيئية والثالثة الهندسة الوراثية. وليس المهمّ هنا الوقوف عند  
علم البيولوجيا بل المهمّ الربط بينها وبين المجال الثقافي والسياسي .

إن فضل الهندسة الوراثية أنها تحكمت في الجينات وأفضت إلى  
الاستنساخ وأعدت تركيب أ.د.ن (ADN) أي الحامض الريبي النووي  
المنقوص الأوكسيجين وهو الذي يحمل الصفات الوراثية عند الإنسان .

وقد توصل علماء البيولوجيا عبر التحكم في الجينات إلى تفسير كثير  
من المظاهر والأمراض الوراثية. وأدركوا عبر الاستنساخ قيمة المحيط في  
الخلية (السيتوبلازم) في التوالد والتخليق وأثبتوا عبر إعادة تركيب أ.د.ن.  
الشفرة وهي الرسوم أو التصميمات الهندسية التي توجه عملية إنتاج  
البروتينات.

على أنّ بنية العلم البيولوجي هي التي ستفتح الآفاق أمام العلوم  
الإنسانية لتحقيق فتوحات لم تسبق بنظير من قبل وأبرز النتائج التي يمكن  
أن نسطر هي التالية :

( أ ) أصبح من الموضوعي صياغة شكل من التوازي بين عالم الجينات وعالم الثقافة لأنه بات واضحاً أن الإنسان يستكمل بعد الولادة جانبه البيولوجي ويكتسب في الآن نفسه جانبه الثقافي. فالتوازي بين السنن البيولوجي والسنن الثقافي أضحى موضوع دراسات وتطبيقات ارتقت بالدراسات عن الثقافة إلى مجالات مخبرية مهمة.

(ب) أصبح من الممكن التعامل مع الموروث الثقافي على أساس التمييز بين النواة (التراث) والمحيط (ما تضيفه الأجيال المتلاحقة). وتأكّدت وظيفة المحيط بالقياس إلى المركز والهامش بالقياس إلى النواة والمحلي أو الجهوي بالقياس إلى الوطني والوطني بالقياس إلى الكوني. فكلّما كان المحيط متماسكا كان المركز أكثر حظا في النماء.

( ج ) أصبح من اليسير فك الشفرة الثقافية للمعالجة وتجاوز الأدواء في المجالات السلوكية الاجتماعية وزرع شفرات جديدة من قبيل الانتقال من التواكل إلى التكافل ومن المطالبة إلى المبادرة...

وقد تخطّى القياس بين هذه العملية وظهور عمليات إعادة تركيب (ال.أ.د.ن.) والتحكّم في الجينات والعملية الثقافية الأسئلة المحرّجة التي طرحتها الثورة البيولوجية على المستوى الأخلاقي.

فما هي علاقة صياغة الفكرة والخطاب الجمعياتي المعاصر بهذه الأقيسة بين الثورة البيولوجية والحقل الثقافي؟ وإلى أي مدى تقبل المنظمات الإسلامية تبني هذه المنهجية استعدادا لرفع التحديات في تعاملها مع المنظمات الدولية؟ إن هذا عمل يؤدي إلى التعريف بحقيقة الإسلام لأن فكرة النواة والمحيط كما هي موجودة في علم البيولوجي لها صورة من نوع خاص في الإسلام بوصفه الخلية، وفيها النواة والمحيط وهما أصل الدين والخلية هي القرآن الكريم وتطبيق النبي صلّى الله عليه وسلم لكل تعاليمه «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً». ولا نقبل أن تعتبر الفترة النبوية الشريفة وفترة التأسيس والدعم مع الصحابة

والتابعين وتابعي التابعين من قبيل التراث. فقد ورد في الحديث النبوي الشريف "خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، فجعل الأجيال الثلاثة الأولى مالكة لخيرية تأسيسية. كل ذلك هو جماع الخلية ولا فصل أو لفظ بل الأجدر الفهم والتمعن وحسن التوظيف. ولا يعني هذا إضفاء القدسية على هذه الأجيال الثلاثة بل اعتبار خصائص التأسيس المكتتزة وهي تحتاج إلى الاستثمار. النواة هي علم السلف الصالح وعمله بعد الأجيال الثلاثة. والمحيط هو ما يطرأ على الأجيال المتلاحقة وينيظ بكل جيل ووظيفة التجديد على المعنى الذي وردت فيه دلالة الحديث الشريف «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» وبناء على أن الله يبعث للأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها. والتجديد هنا لا يقابل القديم بل يقابل الرثيث<sup>(٢٢)</sup> فهو العودة إلى الأصل - الأجيال الثلاثة الأولى - فكل زيغ أو انحراف أو كل طارئ ومخالف يعالج بالرجوع إلى الأصل والمعالجة الجينية الثقافية ضرورية في هذا السياق. وهذا نشر لثقافة جديدة صالحة لعمل جمعياتي ملائم للعصر.

لقد وفرت هذه الأقيسة مجالات في التصور الجمعياتي وفي الخطاب الناجم عنهما وأبرز هذه المجالات توجيه الخطاب إلى قطاعات كانت تثير حساسيات دقيقة وكان لها تأثير نفسي واجتماعي كبير.

إن النسبية المقترنة بالثورة البيولوجية أفضت في الثقافة أولاً وفي السياسة ثانياً إلى ظواهر غيرت الأطر المرجعية عند معالجتها كما تغيرت الآليات والمقاصد الملازمة لها.

فالهوية على سبيل المثال وهي مسألة نفسية اجتماعية ثقافية وهي مسألة سياسية أيضاً انتقلت من الهوية المغلقة إلى الهوية المتفتحة ومن الهويات القاتلة حسب عبارة أمين معلوف إلى الهويات المسالمة وأثبتت الدراسات الاستراتيجية قيمة هذا التصور الذي بدل الجين المحافظ بالجين المتسامح ولقد جاء الإسلام بهذا المعنى وهو يحتاج إلى المعنى والدلالة

والرمز على القواعد المعاصرة: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣]. المجتمع المسلم يحمل الهوية المنفتحة والمجتمع الجاهلي هويته منغلقة.

وأصبح مفهوم الاقتصاد الجديد كما نفهم بالمقاييس والتأليف من الدراسات المعاصرة جاريا على نسق الـ أ. د. ن. القادر على التركيبات المفضية إلى التعامل بين الأجناس والمجتمعات على قواعد كسرت شوكة الانتماء العقدي المنغلق إلى قوانين المصلحة المشتركة، والإسلام يحمل بالعقيدة الصافية إلى هذه المصلحة دون شك.

خلاصة القول هي أن صياغة الفكرة في الخطاب الجمعية أفادت من الثورة البيولوجية ليصبح المحذور بعامل التاريخ والتقاليد أو بعامل الأسطورة والخرافة أو بعامل الوهم والعادات ممكنا (الانتقال في الثقافة الإسلامية من فكرة الاختلاف المرضي السائد بين الفرق والمذاهب فيها وفكرة التباين بينها وبين ثقافات الآخرين. وليصبح المتراكم من الذهنيات والسلوكات الراجعة إلى التخلف فكرياً وعملياً خاضعا لمعالجة تفضي إلى الترشيح والتأهيل والتهيؤ للتحوّلات العميقة في المجتمع الإنساني المعاصر. (الانتقال من المجتمع الأهلي المنغلق وفيه هيمنة شكلها عمودي إلى المجتمع المدني والسلطة فيه ذات شكل أفقي ينهض على معنى الشراكة والمشاركة).

على أن الصلة بين الصياغة والصناعة في الفكرة تحتاج إلى التوضيح وتدفع إلى الإبانة عن الطرق الحديثة في معالجة المضامين الفكرية معالجة تراعي الواقع ومعطياته وتراعي ما تتيحه العلوم الإنسانية والعلوم الصحيحة والمناهج والمقاربات من آليات لها صلة بالمادّة والمواقف والأفكار ولها صلة أيضا بالطرق والأساليب والصيغ.

وخلاصة هذا العنصر تؤكد الوسائل المتاحة بصفة علمية اختبارية نقلت نتائج البحث البيولوجي إلى منطلقات في البحث الثقافي وهي في نظرنا كفيلة بأن تقي الثقافة الإسلامية شر آفتين. الأولى هي آفة التقليد وقد

أصابت جسم المسلمين في ذاته والثانية هي آفة الانغلاق وقد أضرت بعلاقة المسلمين مع غيرهم وهما تحوجان إلى معالجة جينية عميقة وللمنظمات الإسلامية في صلتها المرجوة مع المنظمات الدولية ووظيفة جسيمة في هذا المشروع وهو قابل للتحقق متى فتحت أبواب المؤسسات العلمية ذات الطابع الاختباري والتجريبي لا في العلوم الصحيحة فحسب بل في العلوم الإنسانية أيضا إن لم نقل إن الدراسات الدينية - في الثقافة الإسلامية - تستدعي المناهج المتطورة نظرا إلى وظيفة الدين ومكانته في البلاد الإسلامية.

### صياغة الفكرة والتكنولوجيا المتطورة

بات من الواضح أن الإعلام هو من العناصر التي أحدثت في حياة الإنسان المعاصر الانقلاب العميق في كل حقول الحياة وفي جميع أنماط السلوك البشري . فقد نجح في أن يغير من الأعراف الجارية والقواعد التي تنهض عليها القيم الاجتماعية. وليس الانقلاب في هذا الاتجاه بمعزل عن العلاقة الوطيدة بين الفكر والإعلام. فالعالم أضحى منوطا بالخطاب الثقافي موجها بالأهداف التي يرسمها. ومن هنا ندرك القيمة الموكولة إلى الفكرة في الخطاب على مستويين. الأول هو المعنى الكامن في الفكرة والثاني هو الشكل الذي به تتبلور الفكرة. فالشكل معنى والمعنى شكل والأمر متصل بجزئيات عدة تعود إلى طريقة إلقاء الخطاب و طريقة التعامل مع المنصة و مع المصداح إلى غير ذلك من الآليات المحيطة بالخطاب السياسي وبالأغراض السياسية الملازمة له. وهذه تقنية ضرورية للجمعيات الإسلامية وهي وإن بدت شكلية فإنها في التحديات إزاء المنظمات الدولية.

ويعدّ الإعلام كونا متكاملا يؤدي وظائف متعددة يمكن اختصارها في عنصرين كبيرين . العنصر الأول هو إبراز المعنى بما يحمله من القضايا الراجعة إلى رؤية فكرية ما وإلى منظمة أو جمعية ما . والعنصر الثاني هو النقض أو الرد على قضية مخالفة . فالأول صياغة تستجيب لمرتكزات الانتماء ولاستراتيجية التحرك والثاني دفاع ودرء لمفاسد المناهضين أو

المنائين . وهما يتآزران لإثبات الوجود وصون المكاسب . وليس في هذه النتيجة من مبالغة أو إفراط إنها تؤكد وظيفة الإعلام وتعبّر عن ظاهرة طارئة هي انقلاب المقاييس وتبدل المعايير فتتشوه الحقوق وقد تفقد معناها وتؤول إلى شكل آخر يفقدها حقيقتها . ولنا أن نستشهد بما ذهب إليه عالم الاجتماع المتخصص في الاتصالات الإعلامية ماك كويل إذ قال : نحن نستطيع تقصي بعض الظواهر على عدة مستويات - خصوصا - للرأي والمعتقد واللذين قد يكونان من أمور الرأي الفردي والتعبير الجماعي للمؤسسات والمجتمعات كذلك ، و من ناحية أخرى تتطلب منا دراسة تأثير وسائط الإعلام على الطريقة التي تعمل بها المؤسسات أن ننظر في العلاقات بين الناس الذين يقومون بأدوار مختلفة وفي تركيب تلك الأدوار ومضمونها ، والسياسة مثال مناسب، إذ قد تؤثر وسائط الإعلام لا على الآراء السياسية للفرد فحسب بل وعلى الطريقة التي تدار بها السياسة وعلى طريقة تنظيم نشاطها الرئيسي أيضا . وربما تغيرت الأدوار السياسية".

الخلاصة هي أنّ الإعلام بما هو جهاز وآليات و تصورات يمتلك القدرة على صناعة الأفكار وعلى توجيه الرأي العام وعلى نحت الأفهام وعلى التأثير في العقول على مستوى الأفراد وعلى مستوى المجموعات . والأساليب المتبعة في ذلك هي الذكاء ( أو الدهاء ) في الإيحاءات الإعلامية انطلاقا من استثمار اللغة استثمارا وجيها والبلاغة بوصفها الآلة في الإقناع والإشباع وذلك على مستويين و هما الكلام العادي القائم على التواصل المباشر بين الباحثين والمتلقين أو الكلام التأويلي القائم على فكّ الرموز واستنتاج الدلالات .

نجم عن العلاقة بين الخطاب الجمعياتي المعاصر والإعلام بما هو وسيلة لصياغة الأفكار ونشرها نسق أصبح فيه التلازم بين الثقافة والإعلام أو بين الفكرة و الخطاب قائما على عناصر خاضعة لمرحلة واضحة وهي :

( أ ) القدرة على تشكيل الفكرة وصياغة المعنى وتوجيه الرأي . وتتمثل قيمة هذا العنصر الأول في العمل على تغيير العادات السيئة أو المتخلفة واستبدال الوهن بالفاعلية واقتراح الرؤى الإسلامية الملائمة لتحقيق فكرة التقدم والتنمية .

( ب ) القدرة على التوسّل بالحوامل الجديدة الناشئة عن التكنولوجيا المتطورة لدعم الفكرة ووضع المرتكزات الملائمة لها والعلاقة بين هذه الحوامل والبحوث النفسية والاجتماعية هي الكفيلة بإنجاح العملية . وياعداد الإطار المرجعي الملائم للرؤى الإسلامية وللمنظمات - في الدرجة الأولى - فرص متاحة لهذه الغاية .

( ج ) القدرة على التحكم الموضوعي المتجه إلى المصلحة الوطنية وضمان القيم الإنسانية المتصلة بها وذلك بصناعة المضمون والتأكيد عليه . وإنّ المضامين الإسلامية الأصيلة ذات أثر عميق على أنه يجدر الاهتمام إلى الطرق المفضية إلى تحقيق الأهداف .

( د ) مراعاة الصلة بين الباحث (صاحب الخطاب الإسلامي) والمتلقي (على المستوى الفردي والجماعي) حتى يتحقق التأثير وذلك عبر الآليات التالية:

(د/١): لغة التواصل : وهي تحوج إلى السهولة للإفهام والجمالية للتأثير .

(د/٢): لغة الحوار : ونعني به الطاقة على الإقناع بواسطة الأساليب الحجاجية المناسبة . وليس الحجاج جدلاً في هذا السياق بل هو التهيؤ لتبادل الأفكار انطلاقاً من مواطن الاتفاق .

(د/٣): الجمع بين طريقة التخاطب المباشر وطريقة التخاطب عن بعد بحسن استعمال الوسائط المتطورة ويدخل في هذا الإطار الديمقراطية الإلكترونية وسبر الآراء عن بعد إلى غير ذلك مما

يحتاج إلى خطاب ذي مصداقية حتى يضمن لنفسه التفاعل مع المستجديات مهما كان نوعها. وهذا يعني أن ما يواجه الجمعيات الإسلامية في تحديها للمنظمات الدولية لا يقتضي بعث المؤسسات الإعلامية فحسب المعرفة والمهارة والقصد إلى الغاية المنهجية الملائمة أيضا.

### الصياغة/الصناعة:

( أ ) اخترنا في العنوان عبارة الصياغة لما فيها من وعي بالتماسك بين المعنى والمبنى، بين المحتوى والطريقة لأن في الصياغة أبعادا فكرية وأخرى جمالية ويبدو من خلال الدراسات أن المتلقي المعاصر لم يبق مستعدا لتقبل الرسالة أيا كان مصدرها أو نوعها إن كانت مشحونة بالمعاني دون الانتباه إلى طريقة التعبير عنها وإلى طريقة التقديم وحسن النظم خاصة لا في اتجاه التعقيد أو التأنق والتكلف بل في اتجاه الإقناع وبناء المعاني على القواعد المؤثرة وهي نوعان، النوع الأول عقلي يستند إلى علم الحجاج والثاني مرتبط بالوجدان وهو أعماق الإدراك وباطن النفس. يقوم الأول على منطق في الكلام يؤدي إلى التأثير في المتقبل تأثيرا عقليا والثاني يستند إلى منطق آخر في التعبير يفضي إلى التأثير المباشر لأنه ينطلق من معطيات نفسية اجتماعية قادرة على النفاذ إلى العمق دون وسائط. وما يجمع بين المعنيين السبك والإتقان.

فالصياغة معنى وعلامة ورمز . المعنى المعجمي يرجع إلى التهيئة على المثال المستقيم وإلى الخلق والإبداع وإلى العمل والمعالجة . والعلامة تحيل إلى ضرورة التفطن إلى الجودة في الخطاب مضمونا وشكلا. والرمز يربط الصياغة بمفهومين يؤصلانها في الواقع المعاصر وهما صناعة المحتوى واعتبار مقتضيات روح العصر لأن لهذه العناصر كلها علاقة بالخطاب الجمعياتي المعاصر والخطاب الجمعياتي المعاصر هو في هذا العمل ذو اتجاهين الأول عام يعود إلى الخصائص الملازمة لهذا الخطاب بشكل عام



وهذا على الصعيد الكوني والثاني فيه إشارات إلى الخطاب الفكري في كل بلد إسلامي ولكل المنظمات الإسلامية دون استثناء.

والقصد من هذه الإشكالية الإلحاح على أن الواقع السياسي قد تغير على المستوى العالمي وأن أكثر المجتمعات اقترابا من القيم الكونية هي المتمكّنة من استحضار خصوصيات لها تجعلها مشاركة في تلك القيم مثرية لها قدرة على رفع التحديات وتجاوز العراقيل وهو ما أشرنا إليه في المدخل الأول المتعلق بالهندسة الوراثية. فأين دور المنظمات الإسلامية في هذا القصد؟

لم يعد هذا الميدان قادرا على أن يتعامل مع الواقع الجديد بالمواقف والرؤى والأساليب القديمة فقد ارتقى الخطاب بما هو رسالة وتصور وطريقة إلى مستوى الجوهر وإلى المطية الضرورية ليتعامل الميدان الفكري (السياسي والثقافي) مع مستجدات العصر تعامللا لا يتجاوز الوظيفة الأساسية له بل يضيف إليها ويدعمها ويفتح لها الآفاق الجديدة.

(ب) يعد انعطاف الحاسوب نحو وسائل الاتصال والصور التفاعلية الجديدة انتقالا من وضع له اكتفى بأن جعل كآلات حساب إلى شكل آخر بؤاه مكانة الآلات الاتصالية وإن التكنولوجيا الجديدة في الإعلام والاتصال داخل القطاع ما بعد صناعي الناشئ عن الالتقاء بين المعرفة والفنون والعلوم والثقافة والتكنولوجيا التفاعلية من جهة والرساميل الجديدة من جهة ثانية مما أفضى إلى مضامين ذات قيمة مضافة متميزة وهذا المدخل هو الذي يدفع إلى تأمل العلاقة بين صياغة الفكرة وصناعتها. وهو الذي يفتح أمام المنظمات الإسلامية أبواب التحديّ إزاء المنظمات الدولية.

لقد برزت منذ سنة ١٩٩٠ مفاهيم جديدة كان لها الأثر في التحولات السريعة ومنها: العولمة والمليديا والواب والتجارة الإلكترونية وامكانية الاتصال الدائم عبر الكرة الأرضية بيد أنّ العنصر الناجع بالدرجة الأولى في التحولات والتغيرات هم رجال الأعمال الجدد والمؤسسات الافتراضية وخاصة

الناشئة الجديدة من شباب الثقافة والتعلم وقد أصبحت التكنولوجيا الجديدة في الإعلام والاتصال عندهم محيطا طبيعيا وهم بلا شك الأجيال الجديدة الأولى للنهضة القادمة. وقد أثرت هذه العناصر في كل مظاهر الحياة المعاصرة وخاصة منها الميدان الثقافي (والسياسي). أليست هذه المفاهيم من مناط العمل الجمعياتي الإسلامي ؟ أليست هذه الناشئة هي هدف يجدر بالمنظمات الإسلامية أن تسعى إليه وأن تخصصه بالاهتمام الضروري.

لهذه التكنولوجيا المتطورة في صلتها بالفكرة وبالخطاب مآثر منها :

- هي القلب النابض في المجتمع الصاعد لأنها تغير أنماط الاتصال بين الأفراد وبينهم وبين مجتمعهم أيضا وهو ما يمس السياسة (بالمعنى العام) رؤية وأهدافا .

- المدرسة ووسط العمل وأساليب الترفيه وهي من العناصر الجوهرية في القضايا السياسية والثقافية العالمية. وإذا كان للترفيه الأبعاد التي أشرنا إليها أنفا فإن ملاحظة تستحق أن نجعلها محورا للنظر والتفكير. ونكتفي بالإلماع إلى فكرة وقفنا عندها بشكل ممتع جذاب في كلام لأبي حيان التوحيدي في كتابه الإشارات الإلهية وخلصتها أن يدرك المرء، بعد المجاهدة وبعيدا عن شطحات الصوفية بل رسوخا في منهج السنة الشريفة، ما عبّر عنه هذا الأديب بقوله «سعادة المؤمن». هذه السعادة لذة منبجسة عن الإيمان تهب للدارسين سبيلا للمقارنة بين ترفيه يدفع إلى اللذائذ الحسية ويكتفي بها بل ويصوغ لها الطقوس وأخريقود إلى المتع الروحية الموجهة لكل لذة مادية.

- الصلة بالثقافة بتوفير النشاط الخلاق بما فيه من التعدد ومعلوم أن الثقافة أضحت المحور الأساسي في مسائل العولة بين الخصوصية والكونية.

- الاقتصاد وذلك باستدعاء صناعة المحتوى وبتسارع الأنماط التكنولوجية ولكل ذلك علاقة بالسياسة (بالمعنى الذي أشرنا إليه).

السؤال المطروح هو كيف مسَّ هذا الكون التكنولوجي الجديد عالم السياسة التي تسيّر المنظمات الدولية بصفة خاصة والخطاب السياسي الملائم لها بصفة أخصّ. وكيف يمكن أن يمثل زاوية تأمل أمام الجمعيات الإسلامية ؟

ترجع وجاهة السؤال إلى الوشائج بين الحقول المذكورة وهي السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة من جهة والتكنولوجيا المتطورة من جهة ثانية والكلام على صناعة الفكرة وصياغة الغرض لا يمكن الإغضاء فيه عن الحوامل الجديدة المهيئة لنوعية من المعاني بطريقة سريعة على أنها الأنجع في الوقت الحالي في مستوى الحصول عليها وفي مستوى إذاعتها ونشرها أيضا .

إن الملتميديا هي الدينامية المعاصرة المعلنة عن الاقتصاد الجديد ومن هنا تتضح الصلة بالنشاط الجمعياتي رؤية ومنظومة وإجراء في ضوء الصلة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية. فالملتميديا تخلق بامتياز مواطن للشغل وتعدّ للتشغيلية. ومهما كان النسق متسارعا في التكنولوجيا فإنّ الخطاب الجمعياتي مدعو إلى ترويضها من حيث طريقة الإبلاغ والتلفظ ومن حيث الطاقة على توفير المناخ الملائم للمؤسسات الاقتصادية والإعلامية على الارتقاء إلى المستوى المطلوب. وكما يطرح السؤال على الفاعلين التكنولوجيين في قطاع الإعلامية بهذا الشكل: كيف يمكن توفير المجال لمضمون ناجع منتقى بمهارة ؟ السؤال نفسه وبالشكل نفسه يطرح على الخطاب الجمعياتي المعاصر. ونضيف سؤالا آخر مشتركا بين الكون التكنولوجي والكون الجمعياتي وهو : ما هي فوائد الاقتصاد الإلكتروني وهل له أي تهديد على الصناعة الإعلامية ؟ ما هو الوقع الذي تحدّثه الشبكات العنكبوتية لوسائل الاتصال والإنترنت على الممارسة التسويقية والتجارية وعلى الاستراتيجية الملائمة ؟

الخلاصة هي أنّ التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال وفرت شبكات سريعة الأثر والفعل وهي تتيح للإنسان المعاصر أن يضمن الحصول على المعلومة وأن يبقى في حالة اتصال دائمة. وأن أجهزة الإعلام كالإذاعة

والتلفزيون والإعلامية توفر المواد الإخبارية والمعلومات بنسق متسارع إلى درجة أننا وصلنا إلى تحديد جديد للفضاء والملازمة الزمن والتعامل معه فأصبحت عنصرا جوهريا من عناصر التنشئة الاجتماعية. ولا يتسنى الخوض في الفكرة ضمن الخطاب الجمعياتي المعاصر بغض النظر عن هذه المعطيات التي تقدمها التكنولوجيات الجديدة لأنها استوعبت العناصر التقليدية الموروثة وكذلك العناصر الطارئة ولعل أبرزها التسويق للفكرة.

### ٣- صياغة الفكر ونظرية التسويق

توجد بديهيات في نظرية التسويق لا تحتاج حتما إلى أهل الاختصاص والذكر. مفاد هذه البديهيات هي : أولا أن النظرية ذاتها كانت محفوفة بلبس جعلها تتداخل وظاهرة البيوعات بالمعنى الضيق للعبارة. وقد اكتفت بنشاط الممثلين العارضين وبتوزيع البضائع ماديا وبالفترة. وثانيا أن المؤسسات وعت شيئا فشيئا ضرورة التطوير للأسواق فضلا عن الاجتهاد في الحفاظ عليها والتمكن منها. كما أدركت أن النجاح لا يخضع لتوفير البضاعة عبر الإذعان للدراسات الاجتماعية والنفسية أي لا مجال لإنتاج البضاعة قبل التأكد من النجاح في الترويج وقبل استطلاع الحاجة في السوق لضبط نوعية الإنتاج والتسعيرة الملائمة له. وثالثا إن للزبائن مكانة جديدة هي أن توفر لهم البضائع وبالثلثن المستساغ وأن يكونوا راضين على مشترياتهم وأن تضمن لهم الخدمة بعد الاستعمال فنحن في هذه البديهيات إزاء وجه جديد للبيع وللتسويق تراعى فيه الصلة بين الباط (المنتج/صاحب المؤسسة) والمتقبل (الحرفاء) على أساس العرض والطلب على قاعدة التأكد من امتلاك السوق وإغرائها واستمالة أصحابها وإرضائهم بصفة خاصة.

ولا ندعي أن القياس الصحيح بين عالم البيع والتسويق من ناحية وعالم النشاط المنتظر من الجمعيات من ناحية ثانية إلا أن ملاحظة العناصر التالية ضرورية.

- للتكنولوجيا المتطورة تأثير في عالم الاقتصاد وفي التسويق بصفة

واضحة فلا يعقل اليوم أن تدرك مبادئ التسويق الناجعة خارج دائرة الكمبيوتر والإنترنت والويب والمليديا. ولا يرجى من التسويق الفوز بالسوق والارتقاء بالبضاعة إلى مستوى الرواج إلا بالطرق المستحدثة. وللتكنولوجيا المتطورة تأثير في الكون الجمعياتي كما أشرنا إليه ولا يرجى اكتساب الأنصار وإقناع أهل التصور الجمعياتي المشترك دون خطاب قادر على التسويق للمضمون الجمعياتي وهو ما يحيل إلى صياغة الفكرة على نحو يلتمس من علم التسويق بعض مرتكزاته.

ويؤدي الكلام على نظرية التسويق إلى حقول ثلاثة :

- التسويق المتصل بالدراسات Marketing d'étude

- التسويق المتصل بالاستراتيجية Marketing stratégique

- التسويق المتصل بالجانب الإجرائي العملي Marketing opérationnel

كما اتسعت دائرة التسويق في مستوى المضامين والوظائف وميادين التطبيق. وامتدح التسويق بفضل هذه الميزات كل الميادين ومنها الخدمات العامة والصناعات والقطاعات غير المادية فضلا عن الأحزاب السياسية والعمل السياسي بصفة عامة انطلاقا من المؤسسات العمومية ومن الجمعيات والمنظمات. وأصبح للتسويق تعريف جديد يمكن تلخيصه في كونه مجموع الوسائل والطرق لدى تنظيم ما أو مؤسسة ما للنهوض بالمقومات الضرورية ولتحقيق الأهداف في ضوء السلوكيات الملائمة للوصول إلى الغايات المرسومة.

يمكن استجلاء ست مراحل في التسويق نقف عندها في اتجاهين الاتجاه الاقتصادي والاتجاه الفكري الجمعياتي. ونرمي من خلال ذلك إلى الإبانة عن العلاقة العضوية بين حقول الحياة المعاصرة أي بين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وما إليها من المكونات الأساسية سواء من جهة المؤسسات والجمعيات والمنظمات أو من جهة المبادئ والقيم.

## الحقل الاقتصادي الحقل الفكري (الجمعياتي)

### ١- التحليل

- الوقوف على الخصائص والضغوط ورصد مواطن القوة والضعف للوصول إلى مرحلة القدرة على صياغة الفكرة المرجو الدعوة إليها.

- معرفة الواقع السياسي الكوني بشكل مخبري لا يهمل الجزئيات واستكشاف الخصائص الذاتية والموضوعية للواقع من زواياها المختلفة : المجتمع - الاقتصاد - الديمغرافيا - الثقافية. ومعرفة الواقع الجمعياتي بصفة خاصة.

### ٢- الدراسة

## الحقل الاقتصادي الحقل الفكري (الجمعياتي)

ينتهي التحليل إلى رسم النقاط الجوهرية الضرورية للسوق وتحديد الأهداف والغايات لإنجاح الترويج ولا شك في أن هذه العملية خاضعة للتحوّلات التي تتهدد السوق.

- يُراد من الدراسة ضبط الأهداف ونحت الرسالة نحتا محكما يجعل العلاقة بين الفكرة وطريقة التعبير عنها قائمة على الدقة ومعرفة أجواء الخطاب معرفة عميقة.

### ٣- تحليل قنوات التأثير

## الحقل الاقتصادي الحقل الفكري

- المراد من التسويق المادي الانتهاء إلى التأثير الإيجابي وهذه القنوات قد تكون : الدولة - المنظمات والمؤسسات العمومية - زعماء الآراء (من يمتلكون تأثيرا ملموسا في المجموعة الاجتماعية)

- يتمثل التأثير الإيجابي في أطراف خاصة بالكون السياسي وذلك فضلا عن جهاز الدولة وما يتبعها من المؤسسات وأبرز طرف هو منظومة المجتمع المدني (الأحزاب - المنظمات - الهيئات - الجمعيات... ) ويشترك

الحقل السياسي مع الحقل الاقتصادي في البحث عن أصحاب التأثير في الأفراد والمجموعات. ويتم جانب من هذا عبر العمل في الجمعيات.

#### ٤- التسويق القلْبُ (Mix)

لا يقصد بالقلب التقلّب بمعنى الهشاشة بل القلب بمقتضى الفعل، والغاية من الإفادة فهذه العناصر الراجعة إلى التسويق تتحدد وظائفها وأفعالها بالحاجة والأولويات وبالتخطيط والتصميم.

#### ٤- ( أ )- المنتج

قد يكون المنتج في الاقتصاد وفي السياسة مفهوماً أو فكرة أو قيمة مجردة (كالمساواة الاجتماعية) أو سلوكاً يراد له التعريف والدعوة إليه (كالسلوك الحضاري) وقد يكون جملة من المفاهيم تتغير في ضوء الأهداف المرسومة.

وأجلى مظهر في الثمن اللامادي داخل المنتج الفكري أو ضمن الخطاب الفكري المعاصر تخلي المنتخبين عن أفكار حزب أو جهة لفائدة حزب آخر أو جهة أخرى ومعلوم أن كسب أصوات الناخبين لا يمكن إلا أن يثمن معنوياً والقياس ذاته صحيح بالنسبة إلى الجمعيات واعتبار المنتج في الجمعيات الدولية ضروري لیتسنى حسن التصرف وتحقيق الأهداف.

#### ٤- ( ب )- الثمن

إذا كان الثمن أو السعر في الحقل الاقتصادي ضرورة للتبادل والتعامل وهو ما يدفع مقابل الاستهلاك للبضاعة أو للفكرة فإنه في حقل النشاط في المنظمات يخرج عن دائرة المال والتبادل إلى دائرة المصلحة وصياغة الفكرة الراجعة إلى برامج مسطرة فنخرج من الثمن إلى التثمين. وكذلك في العمل داخل الجمعيات بحثاً عن المصلحة التي تسعى إليها وأعظم ما يواجه المنظمات الإسلامية الكشف عن حقيقة الإسلام والإقناع بضرورة تطبيقه تسويقاً لمعنى الرحمة وما يتولد عنها من الفروع.

ويمكن أن نضرب مثلاً على سبيل القياس شركة United Calours of وهي لا تقدم إعلانات مباشرة لترويج بضاعتها بل تجتهد في Benetton صياغة أفكار تستلهم من مقاومة التمييز العنصري ومن التفرقة على أساس اللون فانتقلت المؤسسة من التسويق المادي إلى التسويق الاجتماعي. وهو ما يتيح اتجاهاً في صياغة الأفكار في الخطاب انطلاقاً من الذكاء في التعامل مع المتلقين أي مع المواطنين بكل شرائحهم. ولعل للجمعيات والمنظمات الإسلامية الموجودة أو المنشودة الدور الكبير للربط بين الاقتصاد والمسائل الإنسانية في العالم إذ إن المخزون الإسلامي في هذا السياق لافت.

#### ٤- (ج) - التنزيل

وهو تيسير الطرق لتطبيق الفكرة بعد صياغتها وصناعتها. وهو حسن التنزيل باعتبار القضايا والظروف والإمكانات مما يمكن تلخيصه في القولة لكل مقام مقال وهو يعني امتلاك قائمة من الأفكار والتصرف فيها حسب الأحوال والأزمنة والأمكنة. وهي استراتيجية للعمل داخل المنظمات وآلية من آليات التحدي إزاء المنظمات الدولية لأن الثقافة الإسلامية غنية بالمواقف والأفكار والمعاني الضامنة لكرامة الإنسان الحقيقية.

#### ٤- (د) - الإشهار

تؤثر نظرية «التسويق» للأفكار الإشهار المباشر على الإشهار عبر وسائل الإعلام. فهو اتصال من نوع خاص يرصد الأحداث والعلاقات العامة ويحسن استثمارها والإفادة منها. ومن أبرز الأوجه في هذا العنصر الشعارات المنتقاة بذكاء، بالذكاء الطبيعي أو بالذكاء العاطفي أو بالذكاء الاصطناعي. فمن مقومات الدعوة الناجحة اختيار الشعارات وحسن توظيفها. وأي شعار أفضل في مجال الحريات - على سبيل المثال - من قولة عمر بن الخطاب : متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا .



## ٥- الميزانية

### الحقل الاقتصادي الحقل الجمعياتي

- تقرير المقدار المالي في عملية الاستثمار والإستثمار والبيع في ضوء إمكانات المؤسسة والغايات التي تسطّرها .

- يتصل تقدير الميزانية بالتصرف التجاري في الفكرة في ضوء الوسائل المتاحة والأهداف المرسومة وهو ما يحيل إلى ظاهرة جديدة في الخطاب الجمعياتي وهي التصرف بالتعاون مع مؤسسات المجتمع في إطار مبدأ الشراكة بوصفه رأس مال غير مادي ذي قيمة كبرى .

## ٦- الإجراء

- يستوجب طور التنفيذ احترام الخطوط الكبرى التي يقوم عليها المشروع ومراعاة الرهانات المتصلة بالسوق

- يضاف إلى ما يتصل بالجانب الاقتصادي التعامل المتوازن بين خصوصيات الخطاب الجمعياتي (المصلحة الوطنية - التنمية...) والظرف الملائم لصياغة الفكرة في مستوى الترويج لها بما يضمن لها أسباب النجاح . إن خاصية الخطاب الجمعياتي أنه هندسة تصوّرات ورؤى وأفكار ومواقف واتجاهات في الآراء وانتظارات إذ هي تجري في فضاء افتراضي ثقافي أساسه الواقع وفي فضاء نفسي اجتماعي وهو حقل تتوازي فيه النزاعات وتتقاطع .

ويمكن اعتبار هذه الخاصية رأسمال رمزي يختزل الرساميل الأخرى (الرأسمال الثقافي والرأسمال الاجتماعي والرأسمال الاقتصادي والرأسمال السياسي) وصاحب الخطاب الجمعياتي هو الصائغ ومادته هي الواقع المتموضع objectif ومنهجه يلخص في الرؤية الثاقبة التحليلية و القدرة على الاستشراف و استباق الأحداث و توقع الإمكانيات لكل الوضعيات المفترضة

### II-3-3- الحوار- الحجج من أجل

﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف : ٣٤]

#### ما معنى الحجج ؟

الحجج أنواع عديدة منها ما يتصل بالبلاغة كما عرفها القدامى سواء عند الإغريق (أرسطو بصفة خاصة) أو عند العرب . ومنها ما يتصل بالبلاغة كما عرفها المحدثون في ضوء المقاربات والمفاهيم الحديثة فالحجج قديما متصل بالجدل كما حدده أرسطو وبالبلاغة كما عرفها العرب ابتداء من الجاحظ بصفة خاصة وهذا النوع لا يعنينا في هذا العمل والحجج حديثا وهو غايتنا ومقصودنا ، ذو علاقة بحقلين ، الأول هو اللغة ولا يعتبر فيها - هنا - إلا المدخل اللساني لأنه هو الذي أضفى على اللغة معنى النسبية وجعلها كائنا في ذاتها له قوانين مميزة منها القدرة على حمل المعاني الكثيرة والدلالات المولدة فلم تبق اللغة وسيلة تعبير بل أضحت كيانا خلاقا والحقل الثاني هو الفلسفة الحديثة التي استفادت من العلوم الصحيحة و من الرياضيات والفيزياء على وجه الخصوص لتصبح قائمة على مرتكزات جديدة كالنسبية والعقلانية وما يجمع بين الحقلين في دائرة الحجج هو الحوار .

الحجج : اللغة (اللسانيات ) + الفلسفة (النسيبيات) الحوار وثمة إجماع على التمييز بين الحجج والاستدلال إذ للحجج إطار وجداني وللاستدلال إطار عقلي الاستدلال طلب للدليل الموضوعي المنزّل في المقام الملائم له داخل حدود مرسومة لا محيد عنها فهو يتغذى بالرياضيات والفيزياء إلى غير ذلك من العلوم الصحيحة فضلا عن المنطق.

والحجج طلب للحجة قصد الإقناع أو الإشباع والإقناع تعاقب بين الباث والمتلقي على أساس الاتفاق على الفكرة في منطلقاتها وكذلك في مقاصدها وأهدافها مع توفر مساحة من النسبية تفرضها طبيعة القضايا المطروحة كمسألة التنمية والديمقراطية على سبيل المثال وهما لا يخضعان لقواعد

صارمة بقدر ما يحتاجان إلى الملائمة بين المبادئ التي يصدران عنها والأوضاع التي يرغب في تطبيقها عليها والإشباع تعاقد كل بين الباث والمتلقي على قاعدة ثابتة هي من الضوابط التي تمثل النواة في بلد ما وثقافة ما كمسألة الانتماء والوطنية والقيم الأصيلة كالتسامح والتراحم... فالإشباع لا يسمح بمجال للمناقشة أو الاختلاف لأنه يتصل بالقضايا الجوهرية.

فإذا كان الاستدلال عقليا محضا فإنه لا يتسع إلا لما يقبله العقل وقديما قال الفيلسوف كانط لا تعطوا للعقل أجنحة لأنه يضيع وإذا كان الحجاج وجدانيا صرفا فإنه يمتلك إطارا واسعا يلائم الاتساع الذي يتميز به الوجدان. على أن الفرق واضح بين العاطفة وهي تزول وتتبدل نتيجة الانفعالات والوجدان وهو قار في باطن الإنسان وقد وصفه أبو حيان التوحيدي في كتابه الإشارات الإلهية بالقلب العقول فالوجدان يستوعب العقل ولكنه يتجاوز حدوده في آن.

#### ب - العلاقة بين الحجاج والقضايا الفكرية والعمل داخل المنظمات.

للحجاج اليوم ، في العالم المتقدم شأن كبير في مجالات شتى لم تكن من قبل من الدائرة التي يحتضنها كالسياسة والاقتصاد والتكنولوجيا ولعل ابرز سبب في هذه المنزلة الجديدة الصلة الوثقى بين الحجاج والخطاب وإن للخطاب وظيفة عظيمة في تعامل رجل الفكر مع الرأي العام الداخلي أو الخارجي . وللحجاج في هذا السياق شكل خاص ودلالة متفردة وله مرتكزات نريد أن نؤكد لها وهي تضاف إلى العناصر الموروثة عن البلاغة كالاستعارة والقياس والبرهنة .وهي آلية لا مفرّ منها في خطاب العاملين بالمنظمات.

#### (ب) ١ الحجاج السلطة :

وهو استعمال مرجعية ذات شهرة و مكانة يبني عليها صاحب الخطاب - في إطار الحوار المتكافئ بين الجمعيات الإسلامية والجمعيات والمنظمات الكونية - الحجاج الذي يسعى به إلى الإقناع والاستناد إلى ما هو متفق عليه معروف ذو مصداقية .

## (ب) ٢ الاستدلال التلقائي التركيبي :

معنى الاستدلال التركيبي في هذا السياق خارج عن المعنى الذي أشرنا إليه آنفا فهو يوصف بالحدسي نظرا إلى التلقائية التي يصدر عنها ونظرا إلى ما يترتب عليها من الخطأ المنهجي رغم ما يوهم به من صحة البناء المتجلية من تشكلها في الخطاب فقدره المتكلم كفيلا بالإيهام بأن ما يقوله حقيقة وهو ما يؤدي إلى مفهوم جديد هو المناورة أو التلاعب بالجمهور . ويغلب هذا النوع من الحجاج في صياغة العلاقة بين الأفراد والمجتمعات كقولنا هذا البلد متحضر فهو لا يعني أن كل أفراد متحضرين والغاية من هذا الحجاج القائم على الاستدلال التلقائي التركيبي حمل المتلقين في الحوار على تقبل الأحكام والتقييمات وتوجيه عنايتهم إلى الغاية التي يريدها الباث . وهو في الوضع الذي يعيشه المسلمون اليوم من الوسائل التي تعدل في موازين القوى بينهم وبين غيرهم على النحو التالي :

- موازين قوى مادية (قوة اقتصادية)

- موازين قوى معنوية (قوة الخطاب - القدرة على المحاوراة والإقناع)

هي القوة الذهنية المؤدية إلى التكافؤ وهي القادرة على تغيير الأوضاع

ولنا في الفترة المكية في السيرة النبوية العطرة المثال على ذلك

فقلب الموازين من البعد المادي إلى البعد المعنوي لا يتحقق إلا في ضوء

الحجاج بكل أنواعه وبالأستدلال التلقائي التركيبي بصفة خاصة وهو ما

ينكشف في المواطن التالية خاصة : وقد أصبح للخطاب ( اللغة - الأسلوب

- الحجج - السياق - سجلات الكلام المستعملة ) نفوذ على مساحتين:

- مساحة الحوار (حتى وان كان ضيقا محدودا)

- مساحة الاتصال عبر وسائل الإعلام الموسعة

والمقايضة هي تحويل اتفاق حاصل حول مسألة معينة بفضل التشابه

بينهما وبين المقصد من الخطاب في عملية الحوار .

وينتج عن المقايسة مبدأ في الحجاج يمكن أن نسميه الترسيخ وهو يخص ما يريد صاحب الخطاب من المتلقين في مستوى المواقف السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية حرصا على أن يغرسه من رؤية وعلى أن يرسخه من هدف وذلك عبر الآليات التالية :

هذه العناصر صالحة لوضع الخطط الملائمة للحوار ولبناء آلياته على أسس متكافئة .

فللقوة المادية ( بكل أنماطها ) دور في الحوار إلا أنها كثيرا ما تؤدي إلى الحوار اللامتكافئ ( بمنطق غلبة القوي )

وللقوة المعنوية بالحجاج دور في جعل الحوار متكافئا بناء على قوة الفكرة وعلى قوة المنهج المتبع وقوة الخطاب الصالح لعملية الحوار بناء على عنصرين .

١- يوجد اتفاق - أو شبه اتفاق - على فكرة تجعل للحجاج مكانة كبرى في صياغة النشاط عامة والخطاب خاصة إذ للخطاب مرتكزات نذكر منها الامتلاء بالافتتاحات والتوجه إلى الفعل مما يجعل له صلة وثيقة بالبلاغة بمعناها القديم وبالنظريات المعاصرة في الخطاب وأساليبه والاتصال ووسائله حديثا وليس بعيدا أن يحظى الخطاب باهتمام دقيق قد يبوئه مكانة الجنس ذي الخصوصية المحتاجة إلى الدرس وحسن الاستنتاج على مستويات كثيرة منها :

- طبيعة العلاقة بين النظريات والأنماط والممارسة .
- نوعية الفعل المسرحي في الحيز السينغرافي الملائم للخطاب وهي من الأساليب المستخدمة بشكل رائع عند المؤثرين سياسيا واقتصاديا وثقافيا .
- ما هي العلاقة بين الاستدلال والحجاج والجاذبية والمناورة في الخطاب
- ضرورة الوعي أن الخطاب المعاصر بحاجة إلى بلاغة مختلفة عن البلاغة التقليدية هي بلاغة الحداثة ومسامها الحجاج

- أبرز ما ينبجس عن الحجاج

\* الإقناع

\* الإشعار

\* أنماط التفكير العقلي

\* أنماط التعبير

- أبرز ما يتضح من الصلة بين الحجاج والقضايا الفكرية

\* عدم الاكتفاء بالبرهنة على الحقائق أو على الوقائع

\* القدرة على التأويل ( على مستوى الحقائق والوقائع ) لصالح الرؤى

السياسية الحزبية والمذهبية ولفائدة المنظمات والجمعيات بصفة خاصة.

\* التقاطع بين القرارات وحسن التمثيل فمن يوجه إليه الحجاج يفترض:

\* أنه مدعو إلى اتخاذ قرار وتحديد اختيار

\* أنه يجد من يمثله عبر الطريقة الحجاجية التي ينتهجها في الخطاب أو

في الممارسة

\* أنه يجد هوية واضحة من خلال تبني محتوى الخطاب (وهو راجع

إلى براعة الخطيب)

٢- الحجاج سعي إلى إقناع الآخرين عبر توفير الأسباب المعقولة الممكنة

للتعامل مع المواد المطروحة

\* يرتبط الحجاج بتبادل الآراء وبالحوار

\* يحرص الحجاج على إضفاء التناغم على القول الاجتماعي

\* ليس كل ما يطرح على المناقشة هو الحقيقة عينها

لا شك في دور الحجاج في العصر الحديث ولا شك أيضا في أنه على

المنظمات الإسلامية أن تتسلح بهذه الطرق في الخطاب فإن طريقة الخطيب

وأسلوبه الجدلي وفكره الخلاق فضلا عن براعته حجة للثقافة الإسلامية

على المناوئين وخلاصة هذه الحجج لديه : هي القدرة على حسن الإقناع بالملف الذي يقدم والنشاط الذي يخوض.

هذه العناصر متضافرة تؤدي إلى الأسباب الموضوعية القادرة على أن تجعل الحوار متكافئاً أو متهيئاً للتكافؤ بين الأطراف من قبيل :

- الأشخاص

- النظم السياسية ( ومن يمثلها ) وشعوبها

الهيئات والمنظمات

عناصر المجتمع المدني

و يقتضي مواجهة المنظمات الإسلامية التحديات على الصعيد الكوني حسن اختيار الآليات ولا شك في أن للحجاج فيها دوراً عظيماً.

#### الخاتمة :

لا يناط بعهدة المنظمات الإسلامية - غير الحكومية بصفة خاصة - كسب الرهانات ورفع التحديات إزاء المنظمات الدولية فحسب بل يضاف إلى ذلك أيضاً مسؤولية أخرى قد تكون الفاصل العميق بينهما. فإذا كان الانخراط داخل النسيج الجمعياتي والمنظمتي العالمي ضرورياً فإننا نلح على مستويين متلازمين آخرين. المستوى الأول حاجي وهو أن تتحقق أهداف المنظمات الإسلامية في ضوء الصدق - الذي أمر به الإسلام - والنجاعة - وهي من القيم الإسلامية السامية. الصدق قيمة أخلاقية والنجاعة قيمة سلوكية. ويربط بينهم الوضوح والشفافية لأنه لا يصدر عن المسلمين - الحقيقيين - إلا الخير ولا يبقى عملهم إلا الصلاح فلا مجال للمكيالين ولا مكان لإخفاء نصف الحقائق ولا معنى لفرض الهيمنة باسم التعاون الدولي وإملاء الشروط الفكرية أو المادية تعسفاً وقهراً.

لقد صدر كتاب بعنوان «سراب المساعدة الدولية» لدفيد سوجي David

David Sogge Les mirages de l'aide internationale, enjeux planète Tunis 2003 (1)

الخبير المستقل في مجال تحليل صناعة المساعدات الدولية<sup>(١)</sup> أكد أن Sogge التعاون المشوب بالإكراه السياسي والثقافي يسرع إلى خدمة القوة الواحدة في العالم. فظاهر التعاون الدولي خير ولعل باطنه شر. وسطحه إنساني ولعل بطنه جشع أمريكي. الحاجة أكيدة أمام المنظمات الإسلامية إلى فعلي كوني قادر على أن يعطي صورة أخرى للتعاون الدولي وللقيم البشرية الأصيلة وإن جوهر الدين الإسلامي مطية لتحقيق هذه الحاجة. والمستوى الثاني تحسيني أو تكميلي وهو مستقبلي وقوامه على الريادة للمنظمات الإسلامية إذ إن الدرس من المستوى الحاجي يولد نموذجا آخر - ينطلق من واقع المنظمات الدولية و ما تمتلك من حقيقة م ما تمتلك أيضا من الطاقة على أن تتجاوزها - مختلفا يحقق الأهداف ولا إذلال ويجسم الغايات ولا تعسف لأنه الأقدر على أن يؤسس لنظام عالمي قائم على الاحترام والمغايرة. لقد عرف الإسلام منذ بداية الدعوة النبوية في مكة المكرمة على أنه رحمة ولقد عرفت مراحل من تاريخ المسلمين خطأ مختلفا نكب عن الأصل وانزاح عن الاستقامة والاقوم. وقد حان الوقت ليعود للثقافة الإسلامية بريقها بثوب العصر، عصر التكنولوجيات المتطورة، ولببوس المستقبل مهما كان نوعه أو لونه، قال تعالى يخاطب نبيا كريما «يا يحيى خذ الكتاب بقوة» فعسى أن تخرج الثقافة الإسلامية - عبر المنظمات في سياق الحال - عن ذهان القوة إلى القوة الجلييلة.



صفحة أبيض

# مهمة المنظمات الإسلامية في مواجهة التحديات

ورقة عمل مقدمة من  
هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية  
بالمكة العربية السعودية

إعداد:  
د. عدنان بن خليل باشا

صفحة أبيض

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:  
خلال المؤتمر الإسلامي العام الرابع الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود في الفترة من ٢٣-٢٧/١/١٤٢٣هـ، تقدمت الأمانة العامة للرابطة بمجموعة من المقترحات الكبرى التي تواجهها الأمة الإسلامية في الوقت الحاضر. وبين يدي هذه المقترحات، صورت الأمانة العامة هذه التحديات وفصلتها. ونظراً لدقة هذا الطرح فإن الورقة الحالية ستفيد منه وتعتبره أساساً لتحديد مهمة المنظمات الإسلامية في مواجهة التحديات.

### التحديات المعاصرة للأمة الإسلامية:

تعاني الأمة الإسلامية في الوقت الحاضر من تحديات مصيرية تسعى إلى اقتحام عقل الأمة وعقيدها وثوابتها وسماتها الأساس بطرائق وأساليب عديدة، لا تزال تلحق الدمار بمقومات الشخصية الإسلامية، وتقودها إلى الخروج من ساحة الاحتكاك الحضاري حتى أوشكت أن تفقد ذاتها وأن تذوب في فلك الآخر.

ولقد جاءت معطيات العقدين الأخيرين من القرن العشرين بالعديد من التغيرات وكان من تداعياتها انكشاف المواجهة بين النظام العالمي الجديد والعالم الإسلامي وربما الإسلام بطريقة سافرة كان من بينها حروب البلقان والشيشان وغيرها، وما بات يسمى مؤخراً: الحرب على الإرهاب، إضافة إلى ظهور عديد من النظريات التي تفلسف الوضع الجديد وتعطيه مبررات التنامي والاستمرار، ومن بينها نظرية (نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما) ونظرية (صراع الحضارات لصموئيل هانتجتون) إضافة إلى الممارسات الجائرة في الجانب الاقتصادي عن طريق العولمة.

وقد ساهمت أحداث ١١ سبتمبر بالطبع في تأصيل وتثبيت تحديات العصر ونظرياته العنصرية المادية المتحيزة ضد المسلمين كما ساهمت في وضع الأمة الإسلامية قبالة شبكة جديدة من التحديات التي تزيد من تضيق الخناق على وجودها الحضاري وتهدد بإلغاء شخصيتها وإلحاقها في نهاية الأمر بكيان الحضارة الغربية الغالب والمهيمن. وليس ما حصل في أفغانستان ومن ثم في العراق عنا ببعيد. وتأسيساً على كل ما سبق فقد ظهرت أمام أمة الإسلام حزمة من التحديات:

#### **أولها وأخطرها: الحفاظ على الوحدة الإسلامية:**

ذلك أن القوى المتربصة بالإسلام والمسلمين تستغل فرقة الأمة التي تعتبر أهم أسباب الضعف، لتنفيذ من خلالها وتنفيذ كافة مخططاتها.

#### **ثانيها: الحفاظ على وسطية الأمة الإسلامية:**

ذلك أن المسار الرشيد للأمة المسلمة يكون بالتقيد بالمنهاج الوسط الذي أمر الله سبحانه وتعالى به وهو ما قامت على أسسه دولة الإسلام الأولى في المدينة المنورة على يد النبي صلى الله عليه وسلم ولعل الجنوح عن الوسيطة الذي حدث مراراً في العالم الإسلامي خلال التاريخ، كما يحدث في هذه الأيام قد جر العديد من الولايات على المسلمين، وكان من ويلاته في الواقع الحاضر إصاق تهمة الإرهاب بالمسلمين دون وجه حق.

#### **ثالثها: تصحيح الصورة المغلوطة عن الإسلام:**

إذ يشهد العالم اليوم حملات منظمة ظالمة في وسائل الإعلام الغربية ضد الإسلام والمسلمين ترمي إلى تشويه مقاصد الدين وأهدافه وإثارة العداوات والأحقاد بهدف بناء جدار من الكراهية والرفض بين الإسلام والمسلمين من جهة والشعوب الغربية من جهة أخرى.

#### **رابعها: دعم العمل الخيري الإسلامي والدفاع عن منظماته:**

إذ أن العمل الخيري الإسلامي بعامة والإغاثي بخاصة يتعرض

لمضايقات جمعة في الوقت الحاضر ولا سيما بعد أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث برزت حملات إعلامية جائرة على المنظمات والجمعيات الخيرية في العالم الإسلامي، بشكل جذري على أعمالها وعطائها.

#### **خامسها: التجديد في شؤون حياة المسلم؛**

ويشمل التجديد في الفكر والعمل وترقي المعرفة ومواجهة ما يجد في الحياة من قضايا، وكل ذلك متفق مع طبيعة الشريعة الإسلامية وصلاحيتها لكل زمان ومكان، ولعل المستجدات التي حدثت في العالم تستدعي الاهتمام بفقهاء الواقع وفقه الأولويات وفقه البيئته وفقه الأقليات المسلمة وغيرها من القضايا الملحة التي لا يجوز إغفالها.

#### **سادسها: الحفاظ على أمن الأمة الإسلامية؛**

وذلك بتحقيق المجتمع الآمن الذي يشعر فيه الناس بحرمة الأنفس والأعراض والأموال فيما بينهم يؤدون فيه شعائر الدين وهو المجتمع السلم الذي تتحقق فيه خيرية الأمة.

#### **سابعها: العمل الإسلامي المشترك.**

لما له من أهميته في خدمة الإسلام ومصالح الأمة المسلمة بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات والهيئات الشعبية في الدول الإسلامية، وهو ما يضاعف الجهود الإسلامية وينسق بينها ويحفظها من التشتت والتعارض والازدواجية.

#### **ثامنها: التنمية في المجتمعات الإسلامية؛**

بدراسة احتياجات المجتمعات الإسلامية في مجال التنمية والسعي إلى تجاوز تحديات العولمة الاقتصادية والانتفاع من إيجابياتها، وتبني سياسات اقتصادية تقوم على التنسيق والتكامل بين الأقطار الإسلامية.

### **تاسعها: حقوق الإنسان؛**

بضرورة تعريف العالم بحقوق الإنسان في الإسلام التي صانها وأعلى من شأنها لأنه الدين الحق. وقد سبق الإسلام العالم الغربي إلى قرار حقوق الإنسان التي لم يقرها الغرب إلا في العصور المتأخرة.

### **عاشرها: التحديات الاجتماعية؛**

إذ لا بد من دراسة المشكلات الاجتماعية التي يعيشها المسلمون وما أفرزته من تحديات لتتم معالجتها ويشمل ذلك قضايا الشباب والنعرات العصبية والمفاسد الاجتماعية وغيرها.

### **حادي عشر: الرسال والإرهاب؛**

ضرورة بيان أن الإسلام يحرم الظلم والإفساد في الأرض وأن وصف المسلمين بالإرهابيين أو المتطرفين يدل على جهل بحقيقة الإسلام التي لا بد من أن تبين.

### **التحديات التي تواجه المنظمات الإسلامية؛**

إن كان كل ما سبق يصور أهم التحديات التي تواجه أمة الإسلام، فإن المنظمات الإسلامية على وجه الخصوص تواجه تحديات كبيرة. فقد درجت وسائل الإعلام الغربية على تحديد قوائم بالدول والمنظمات الإسلامية التي يشتبه في علاقتها بدعم الإرهاب كما تدعى. وظهر تخطيط واضح في أسماء المنظمات المدرجة، إذ كانت هناك أخطاء واضحة فاضحة في أسماء المنظمات وأسماء الأفراد على السواء.

كما تحدثت التقارير عن تجميد الأرصدة وشملت المنظمات والأفراد الذين ليست لهم أرصدة في الدول التي تنتمي إليها وسائل الإعلام تلك. وكان من أهم أهداف تلك الحملات الظالمة إفساد المتبرع الثقة في المنظمات الإسلامية، ما يؤدي بالضرورة إلى تجفيف مواردها ومن ثم نضوبها. حيث يترتب على ذلك بالتالي زيادة الأحوال البائسة التي يعيش فيها كثير من المسلمين من فقر وجهل ومرض.

## مهمة المنظمات الإسلامية في مواجهة التحديات:

إن الدفاع عن العمل الخيري الإسلامي ومنظماته واجب إسلامي فقد قامت هذه المنظمات بإغاثة اللهفان وكفالة الأيتام وإعفاف الأراامل والإنفاق على المساكين وإشاعة التعليم والتدريب المهني وتحفيظ القرآن الكريم بين فئات المحرومين في العالم الإسلامي التي تبلغ عشرات الملايين وفي معسكرات اللاجئين الذين يشكل المسلمون ٧٠٪ منهم حسب إحصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. ويتعزز هذا الواجب إذا عرف المسلمون أن الحملات المسعورة على المنظمات الإسلامية تهدف إلى تجفيف منابع الخير هذه لتتيح الفرصة للجمعيات والمنظمات التصيرية كي تحل محلها، وعليه فإن على هذه المنظمات مشتركة في ضوء الأهداف التالية:

- ١- تحسين صورة الإسلام وتوضيح دور عمل المنظمات الإسلامية وأهميته على الساحة العالمية.
- ٢- الدفاع عن المنظمات الإسلامية وتنفيذ كل ما يثار حولها من شبهات ومغالطات.
- ٣- مد الجسور مع الآخر وتحسين العلاقات مع صناع القرار في كافة أنحاء العالم والعالم الغربي خاصة.
- وفي إطار هذه الأهداف، فإن الفئات المستهدفة التي تشملها هذه المهام في الدول الغربية وأمريكا خاصة ينبغي أن تكون:
  - ١- صناع القرار في المؤسسات السياسية الغربية.
  - ٢- وسائل الإعلام البارزة.
  - ٣- جمعيات النفع العام.
  - ٤- الجهات المتضررة من تحجيم عمل المنظمات الإسلامية.
  - ٥- الجهات المناوئة لعمل المنظمات الإسلامية.
  - ٦- السفارات الغربية في العالم الإسلامي.
  - ٧- العاملين في المجال الدعوي والخيري في أنحاء العالم.
  - ٨- الرأي العام.



وهذه الأهداف بما تطلبه من ضرورة الوصول إلى فئات مستهدفة بعينها لا يمكن أن تتحقق إلا بتضافر جهود المنظمات الإسلامية مجتمعة وذلك لأن تحقيقها يحتاج إلى كثير من الجهد والمال، وهو ما تنبعت إليه المنظمات الإسلامية مؤخراً، وظهرت في الأفق خطوات عملية في هذا الاتجاه ووضعت تصورات أفادت منها هذه الورقة، ومن تلك التصورات اتضح عدد المهمات التي يمكن تضطلع بها المنظمات الإسلامية في مواجهة التحديات ومنها:

- ١- إنشاء موقع لهذا الغرض على الإنترنت.
- ٢- إصدار الإعلامية المتخصصة وفي مقدمتها إصدار نشرة أو مجلة دورية باللغة الإنجليزية تهتم بالتعريف بالإسلام وعمل المنظمات الإسلامية، وبلغات حية كالفرنسية والألمانية إن أمكن.
- ٣- توزيع الكتب والنشرات والأقراص المتنوعة عن الإسلام والمنظمات الإسلامية.
- ٤- إعداد البرامج والبحوث والدراسات العلمية ذات الاختصاص.
- ٥- توجيه مجموعة من الرسائل الدقيقة للفئات المستهدفة.
- ٦- عقد الندوات وتقديم المحاضرات المتخصصة ودعوة الشخصيات المستهدفة والمنظمات الإسلامية للمشاركة فيها.
- ٧- عقد لقاءات وزيارات شخصية مع الفئات المستهدفة.
- ٨- تنظيم مؤتمرات عالمية وإقليمية للمؤسسات غير الحكومية.
- ٩- بناء علاقات مباشرة مع المؤسسات الأمريكية والغربية.
- ١٠- إنتاج أفلام وثائقية عن إنجازات المنظمات الإسلامية في مجال خدمة الإنسانية.
- ١١- تنظيم دورات علمية وتدريبية للعاملين في المنظمات الإسلامية لتنمية مهاراتهم.

- ١٢- تفعيل أدوار المراكز الإسلامية في الدول الغربية.
- ١٣- رصد كل ما يصدر في وسائل الإعلام الغربية وترجمته وتصنيفه والرد عليه.

**وفي سبيل إنجاز تحقيق هذه المهام يمكن تفعيل الاستراتيجية التالية:**

- ١- الاستفادة من الأصدقاء غير المسلمين لتحسين الصورة.
- ٢- تسجيل انطباعات الغربيين الذين عاشوا في الدول الإسلامية وإشاعتها.
- ٣- توسيع دائرة المشاركة في العمل الدفاعي وتحفيز الجمعيات الإسلامية في الغرب للمشاركة.
- ٤- الخروج عن الأساليب التقليدية في العمل الإسلامي.
- ٥- إنشاء رابطة للمؤسسات الدعوية والخيرية والإغاثية الإسلامية.
- ٦- افتتاح مكتب لمتابعة كل الجهود يتمتع بالاستقلالية.
- ٧- الاستفادة من الشركات الغربية التي لها مصالح في الدول الإسلامية.
- ٨- استكتاب المؤيدين من الغرب للإسلام.
- ٩- تشجيع الحوار مع الحضارات الأخرى مع التركيز على المفكرين الغربيين.
- ١٠- الاستفادة من الكفاءات المسلمة في العالم الغربي.

وكل تلك الاستراتيجيات شملها تصور شركات في وضعه منظمات إسلامية دعوية وخيرية وإغاثية بالمملكة من ضمنها هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية.

**مهام إضافية داخل الولايات المتحدة الأمريكية:**

يمكن للمنظمات الإسلامية الاضطلاع بمهام إضافية داخل الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تكليف مجموعة من المحامين المختصين داخل أمريكا للتواصل مع أعضاء الكونجرس ولجانته وكبار موظفيه، كما يمكن لهم الاتصال بالوكالات الفرعية التنفيذية للحكومة الأمريكية والهيئات شبه الحكومية المختصة الأخرى.

وسيكون وجود هؤلاء المحامين بمثابة نقطة اتصال في واشنطن وكذلك وسيلة للرد بصورة مجدية وفعالة على المزاعم والاتهامات ضد المنظمات الإسلامية، وعليه يمكن أن يقوم هؤلاء المحامون بما يلي:

- ١- الاجتماع مباشرة مع بعض الشخصيات في الكونجرس.
- ٢- إقامة قنوات اتصال مع الوكالات الفرعية التنفيذية الحكومية.
- ٣- تعيين مجموعة محامين يمكن دخولهم للكونجرس للدفاع عن المنظمات الإسلامية في مجلسي الشيوخ والنواب.
- ٤- تحديد الأصدقاء المحتملين للمنظمات الإسلامية ومن ثم التنسيق بينهم للاستفادة من خدماتهم في مراحل حاسمة من سير العملية التشريعية والإدارية في أمريكا، إضافة إلى المراقبة والتعرف على جلسات الاستماع المتعلقة بمبادرات تمويل الإرهاب وكذلك رفع تقارير عن هذه الجلسات.
- ٥- مراقبة ورفع تقارير عن التصريحات التي يدلي بها صانعو الرأي العام والسياسات التي تهم الجماعات السكانية في أمريكا، والتصريحات التي تتطوي على اهتمام المنظمات الإسلامية بتمويل أنشطة إرهابية.
- ٦- تنسيق الجهود مع الأطراف الأخرى العاملة في هذا السبيل التي تسعى إلى تحقيق أهداف مماثلة وعلى وجه الخصوص الجهود التي يبذلها محامون آخرون للدفاع عن منظمات دولية أخرى في قضايا مرتبطة بأحداث ١١ سبتمبر.

وبالإضافة إلى كل ما سبق من مهمات خطيرة، يمكن لهؤلاء المحامين أن يقوموا بجهود منظمة لإقامة علاقات مع وسائل الإعلام، تشمل التخفيف من الإثارة الإعلامية بعمل حملات علاقات عامة أو ما يسمى (إدارة أزمات) تتسم بالحنكة للدفاع عن المنظمات الإسلامية وبدلاً من العلاقات العامة التقليدية كالإعلانات وسواها، يمكن بناء علاقات متميزة مع كبار الصحفيين والإعلاميين الذين يعتبرون مرشدين للرأي العام الأمريكي. ويتضافر كل ذلك

مع جهود فريق قانوني يعمل نيابة عن المنظمات الإسلامية لسوق الدفوعات في المقاضاة القانونية التي رفعتها عائلات ضحايا ١١ سبتمبر.

### **خاتمة:**

لابد لكل المنظمات الإسلامية أن تستشعر جدية التحديات التي بينها هذه الورقة وأن تسعى جميعاً لتنسيق الجهود فيما بينها لمواجهة هذه التحديات سواء بجملة من المهمات كالتي طرحتها هذه الورقة أو يوضع استراتيجيات أخرى ترى كل منظمة أنها مناسبة لطبيعة التحديات التي تواجهها.

المهم في الأمر، أن لا تقف هذه المنظمات مهما كانت طبيعة عملها مكتوفة الأيدي - وأن تبدأ في التحرك على الفور قبل فوات الأوان.  
وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين!!!

صفحة أبيض

## المحتويات

الموضوع	صفحة
<b>أولاً: التحديات الثقافية والإعلامية - وحدة الأمة الإعلامية</b>	
■ مشاريع عملية في مجال وحدة الأمة الإسلامية	
الدكتور/عبد الحليم عويس .....	٧
■ مشروع لتوحيد التعليم العالي بين الجامعات الإسلامية	
الدكتور/جعفر عبد السلام .....	٣٣
■ التحديات الإعلامية التي تواجه الأمة الإسلامية [خطوط عريضة]	
الدكتور/حمود بن عبد العزيز البدر .....	٥٧
■ وحدة الأمة الإعلامية	
الدكتور/محمد عبده يماني .....	٦٧
■ المنظمات والاتحادات الإعلامية الإسلامية والتحديات	
الدكتور/عبد الرحمن الشيبلي .....	٨١
■ التحديات الإعلامية	
الدكتور/ناصر بن مسفر الزهراني .....	٨٩
■ أسس استراتيجية إعلامية لعمل إعلامي مشترك وأساليب تفعيلها	
[في ظل الضوابط الشرعية]	
الدكتور/حسن غزالة .....	٩٧
■ الأدب الإسلامي والتحدي الفني	
الدكتور/عبد القدوس أبو صالح .....	١٢٥
■ نحو أمن فكري للمجتمعات الإسلامية [المجتمع السعودي نموذجاً]	
الدكتور/عادل الشدي .....	١٣٣
■ المسلمون والتحدي الثقافي [المشكلة والحل]	
الدكتور/عدنان حسن باحارث .....	١٥١
<b>ثانياً: التحديات الاقتصادية ومهمة المنظمات المدنية</b>	

- **التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة**  
 الدكتور/أحمد محمد علي ..... ١٦٧
- **التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة [الواقع والمخرج]**  
 الدكتور/عبد الحميد غزالي ..... ١٨٥
- **البنوك الإسلامية أمام التحديات المعاصرة**  
 الدكتور/عمر زهير حافظ ..... ٢١٩
- **معالم التنسيق في مجالات العمل الإسلامي المشترك**  
 الدكتور/عبد الله عمر نصيف ..... ٢٤٩
- **حلول تطبيقية مقترحة للتحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة الإسلامية**  
 الدكتور/عصام بن هاشم الجفري ..... ٢٥٩
- **دور مؤسسة الوقف في تحسين أداء الحلول الاقتصادية وجعلها قابلة للتطبيق**  
 الدكتور/بندر بن محمد حمزة حجار ..... ٢٦٩
- **المهام الحضارية للمنظمات الإسلامية**  
 الدكتور/عبد العزيز بن عثمان التويجري ..... ٣٢١
- **مواجهة التحديات من خلال المنظمات الدولية**  
 الدكتور/كمال عمران ..... ٣٤١
- **مهمة المنظمات الدولية في مواجهة التحديات**  
 الدكتور/عدنان خليل باشا ..... ٤٠١